إِنَّ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ

شمس البازغة

في تحقيق المنقول والمعقول في علوم التفويض والوصول

للعالم الفاضل محمد عبد الحي اللكنوي الحنفي

ناشر نعماني لجنه اشاعتي گاندي

بمكتبة بحر العلوم

عثمانية دولت حيدرآباد

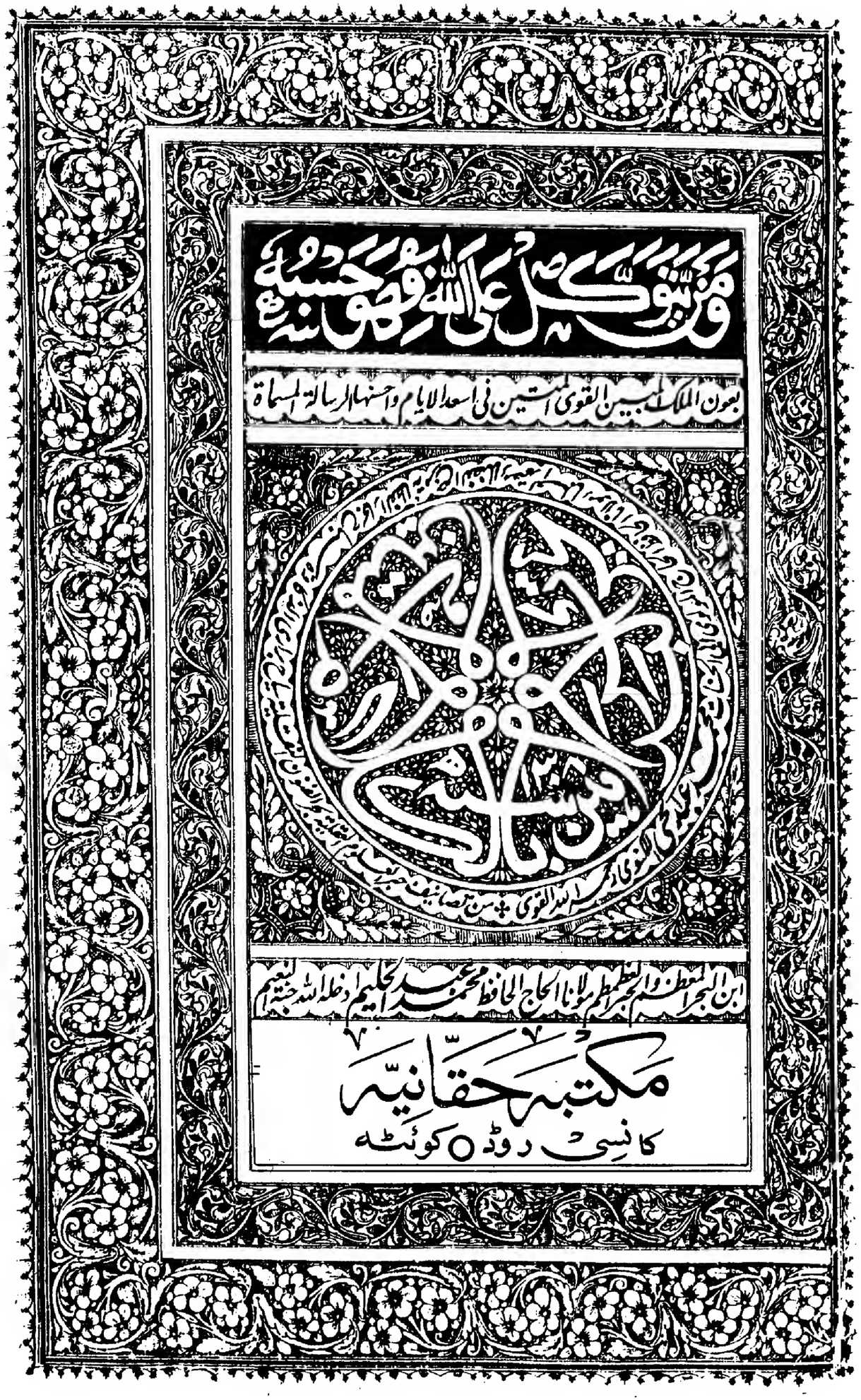
وَمَنْ يَّتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهٗ

بعون الملک المبین القوی المتین فی اسعد الایام واحسنها الرسالة المسماة

تسہیل البیان

من تصانیف حجۃ الاسلام القوی

ابن البحر المعظم والبحر المطعم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحلیم ادخلہ اللہ جنۃ النعیم

مکتبہ حقانیہ

کانسی روڈ ○ کوئٹہ

فہرست الکلام المتین فی تحریر البراہین

صفحہ	مقاصد
۴	المقصد الاول فی برہان التطبیق
۱۷	المقصد الثانی فی برہان العروۃ الوثقی
″	المقصد الثالث فی برہان المنصف
۱۸	المقصد الرابع فی برہان التضعیف
۱۹	المقصد الخامس فی البرہان العرشی
″	المقصد السادس فی برہان الزوج والفرد
″	المقصد السابع فی برہان الزیادۃ
۲۰	المقصد الثامن فی برہان النسبۃ
″	المقصد التاسع فی برہان اختلاف الضعفین
۲۱	المقصد العاشر فی برہان التحریک
″	المقصد الحادی عشر فی برہان المساواۃ
″	المقصد الثانی عشر فی برہان الاعظمیۃ
″	المقصد الثالث عشر فی البرہان الحدسی
″	المقصد الرابع عشر فی برہان الاشتمال
۲۲	المقصد الخامس عشر فی برہان المساماۃ
۲۴	المقصد السادس عشر فی برہان الموازاۃ
″	المقصد السابع عشر فی برہان المساماۃ بعد المقاطعۃ
۲۵	المقصد الثامن عشر فی برہان التخلص
″	المقصد التاسع عشر فی برہان التلاقی
″	المقصد العشرون فی برہان المقاطعۃ بعد المساماۃ
″	المقصد الحادی والعشرون فی برہان المساماتین
″	المقصد الثانی والعشرون فی برہان التخلصین
″	المقصد الثالث والعشرون فی برہان کثرۃ الانصاف
۲۶	المقصد الرابع والعشرون فی برہان تحرک الکرنین
″	المقصد الخامس والعشرون فی برہان خلو الحیز
″	المقصد السادس والعشرون فی برہان طرح الوسط

صفحہ	مقاصد
۲۶	المقصد السابع والعشرون فی برہان ازدیاد مسافۃ الابطاء
″	المقصد الثامن والعشرون فی برہان المیتۃ
″	المقصد التاسع والعشرون فی برہان الطفرۃ
۲۷	المقصد الثلثون فی برہان تلاقی المتوازیین
″	المقصد الحادی والثلثون فی برہان حصر الانیصر
″	المقصد الثانی والثلثون فی برہان الوصل وہو مما استخرجتہ
″	المقصد الثالث والثلثون فی برہان کہ القطرین یوجبان متخرجاتی ایضا
۲۹	المقصد الرابع والثلثون فی برہان التنصیف وہو من المستخرجات ایضا
″	المقصد الخامس والثلثون فی برہان الانقسام وہو من المستخرجات ایضا
″	المقصد السادس والثلثون فی برہان عروض العدد وہو من المستخرجات ایضا
″	المقصد السابع والثلثون فی البرہان السلمی
۳۸	المقصد الثامن والثلثون فی برہان الاربعۃ المتناسبۃ
″	المقصد التاسع والثلثون فی البرہان الترسی
۳۹	المقصد الاربعون فی برہان تحرک الخط
″	المقصد الحادی والاربعون فی الاسد الافخر
″	المقصد الثانی والاربعون فی برہان الوساطۃ المحضۃ
۴۰	المقصد الثالث والاربعون فی برہان الوسط والطرف
″	المقصد الرابع والاربعون فی برہان التضایف
۴۲	المقصد الخامس والاربعون فی برہان العلیۃ
۴۴	المقصد السادس والاربعون فی برہان انقطاع السلسلۃ
″	المقصد السابع والاربعون فی برہان الترتب
″	المقصد الثامن والاربعون فی برہان البذر والشجر
۴۵	المقصد التاسع والاربعون فی برہان التوقف من الطرفین
″	المقصد الخمسون فی برہان الحدوث
″	المقصد الحادی والخمسون فی برہان الحصول العرضی
۴۶	المقصد الثانی والخمسون فی برہان التناسب

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من هو البرهان على كل شئ ولك البرهان عليه ولك الشكر يا من منه مبتدئ كل شئ وبرجع اليه اشهد انك لا اله الا انت الذي معلوماته غير متناهية ومقدوراته غير واقفة ليس لها حد تقف لديه واصلي واسلم على حبيبك محمد المصطفى احمد المجتبى الذي بعثته الينا يعلم كلا منا ما له وما عليه وعلى آله وصحبه الذين برهنوا على المقدمات وقوموا بانواع التقويمات وكلهم يرجع اليه وبعد فيقول الفارق في بحر الخطيئات المكنى بابي الحسنات محمد المدعو بعبد الحي اللكنوي الانصاري الابرلي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي وحفظه عن موجبات الغي ابن المشتهر في المشارق والمغارب بي بفضل والمواهب مولانا الحاج محمد عبد الحليم جعله الله سن ورثة جنة النعيم هذه تحفة شريفة الى الطالبين وهدية لطيفة الى الماهرين مسماة بالكلام المتين في تحرير البراهين وملقبة بام البراهين مشتملة على براهين ابطال اللاتناهي والقول به قول نواهي التي اوردوها في كتبهم متفرقة واوردوا في زبرهم متشتتة جمعتها في هذه الرسالة جمعا لطيفا وكشفت القناع عن وجهها كشفا حثيثا اوردت فيها ما لها وما عليها واوردت فيها ما ينفعها ويضرها موردا فيها ما استفدته من كتب الفضلاء الحديثة والقديمة ضاما اليه ما تحدثت به قريحتي الجريحة مرتبا على مقاصدي للمهمات مراصده مفصلا على فصول هي للمآرب اصول وسيقول الناظر فيها بلا فيه هذا كنز لا بل بحر لا بل سحر لا بل بحر زاخر وقد قيل كم ترك الاول للآخر وقد كنت في هذه الايام مشتغلا بتاليف للمعارف بما في حواشي شرح المواقف عديم الفرصة للدخول في هذه المواقف غير انه اصر علي هذا الجمع بعض اصحابي وخلص احبابي اصرارا بليغا ولم يتركني عذرا اعتذر به ولو عذرا خفيفا فاوقفت عنان القلم عن تاليف المعارف ووجهت ركاب النظر الى هذه المواقف والله المسؤول ان يسلكني طريق السداد ويجنبني من مكائد البدل والعناد ولما اختتمته وبتوفيق الله تعالى اتممته خدمت به حضرة من تخلق باخلاق الكمال وتحلى بحلى الاقبال فضائله لا تعد ولا تحصى وشمائله لا تنتهي الى امد ذو المناقب العلية والمناصب البهية آصف السلطنة الآصفية وزير الرياسة النظامية النواب مختار الملك تراب علي خان سالار جنگ بهادر لازالت منه فايضة على ارباب الفضل والكمال ونعمه سائلة الى اصحاب العز والجلال وها انا اشرع في المقصود والله ولي المنة والجود اعلم ان الشئ كما كان اوسكما مقدارا كان اوجسما ماديا كان او مجردا ان كان له حد منتهى اليه وانتهاء يقف لديه يسمى متناهيا وان لم يكن له حد يسمى غير متناه ثم اللاتناهي ينقسم الى قسمين احدهما اللاتناهي الفعلي وهو ان تتصف الشئ بالفعل بعدم النهاية ولا يوجد له حد في نفس الامر وثانيهما اللاتناهي اللايقفي وهو ان يكون الشئ بحيث ان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز عنه بل كلما تجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم يقال لاعداد معلومات الله تعالى ومقدوراته انها غير متناهية فانها

ليس لها حد لا تتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا القدر المتناهي وقد نصوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس باطلا بل هو من الموجودات النفس الامرية وانما الباطل المستحيل اللاتناهي بالمعنى الاول فلا يكون ان يوجد شئ لا يكون له حد بالفعل **واستدلوا** عليه ببراهين بعضها تختص بالكميات وبعضها تختص بالمتكمات وبعضها تختص بالمجردات وبعضها تختص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها تختص بالمعقولات وبعضها تعم الكل

المقصد الاول في برهان التطبيق وهو يعم الكل سمي به لكونه محتاجا الى التطبيق وفيه فصول **الفصل الاول** في تقريره المشهور وما يرد عليه وما يجاب عنه **اعلم** انهم قرروه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلنفرض سلسلة مبتدأة من مبدء معين كا مثلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعده ج ثم بعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نفرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى مبدءها ب الذي هو ثان للاولى وبعده ج وبعده د وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء للاولى بكل واحد واحد من آحاد الاولى من المبدء الى ما لا يتناهي فاما ان تذهب السلسلتان الى غير النهاية او تنتهي الثانية فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والجزء وهو باطل وان كان الثاني يلزم تناهي السلسلة الثانية فيلزم تناهي الاولى ايضا لان الزائد على المتناهي بالقدر المتناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه **ويرد عليه** بوجوه **منها** انه لم يجوز ان يكون فرض السلسلة الاولى او الثانية او التطبيق بينهما من المحالات ح يكن لمختار ان يختار الشق الاول من الشقين الحاصلين بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والجزء انما كان بسبب فرض المحال والمحال يستلزم المحال وان يختار الشق الثاني ويقول ثبوت التناهي انما كان على تقدير فرض المحال ولم يلزم منه ثبوته في عالم الواقع والمطلوب هذا اذ لا يتم التقريب **وجوابه** ان كون فرض السلسلتين والتطبيق ممكنا امر بديهي لا محال لتجويز استحالته كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية في عالم الواقع مجتمعة مترتبة وجدت السلسلتان بلا ريب ولو لم يفرضه فارض ولم يعتبره معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لاظهار المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عروض العدد للموجودات من الاوليات فانه كلما وجد شئ في عالم الواقع عرض له عدد ما قطعا وكذا النسبة بين المعدودات من حيث عروض الاعداد لها من الزيادة او المساواة او النقصان ايضا من الاوليات وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العروض والتوجه اليه فلا يكون محالا لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالا **ومنها** انه ماذا اريد من التطبيق بين السلسلتين ان اريد به التطبيق الخارجي او الوهمي بايقاع المحاذات بين متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او تاليفي واقع في امتداد الاتصال كان بجذائه بعض معين يماثله من الآخر كما اختاره العلامة الجونفوري في الشمس البازغة ورد عليه انه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والخلف انما يظهر بلزوم انقطاع الجملتين اذا تاتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه وليس فليس على انه لا يتصور التحريك السلسلة الغير المتناهية بكلها وتحريك الغير المتناهي باطل **قال** رئيس الصناعة في الشفا لا يجوز ان يكون جرم لانه متحرك وذلك الحركة لا يقبل الا على وجهين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال مكان فذلك مما يستحيل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله وان كان غير متناه في جهة دون جهة فربما امكن ان تتصور له فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يخل اما ان يخلي من الجهة المقابلة لها او لا يخلي فان لم يخل فما انتقل وان انتقل فالجهة الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد به ان يجعل العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين بازاء واحد واحد من آحاد الاخرى كما يميل اليه بعض عبارات المحقق الدواني في شرح العقايد العضدية ورد عليه ان الذهن لا يقدر على التطبيق تفصيلا والتطبيق الاجمالي لا يكفي لفقدان التعدد **واجاب** عنه العلامة الجونفوري بعد ما اختار الشق الاول بانه لا خفاء في ان العقل يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين مشخصين من المقادير والاعداد المادية المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدء بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات مفهوم غير المتناهي

فلنذكر اولا ما ذكره المحقق الدواني في شرح العقايد العضدية ثم نذكر ما ذكره الجونفوري في الشمس البازغة ثم نذكر ما ذكره رئيس الصناعة في الشفا ثم نذكر ما ذكره العلامة الجونفوري في رد ما ذكره المحقق الدواني ثم نذكر ما ذكره المحقق الدواني في رد ما ذكره العلامة الجونفوري ثم نذكر ما ذكره العلامة الجونفوري في رد ما ذكره المحقق الدواني ثم نذكر ما ذكره المحقق الدواني في رد ما ذكره العلامة الجونفوري ثم نذكر ما ذكره العلامة الجونفوري في رد ما ذكره المحقق الدواني ثم نذكر ما ذكره المحقق الدواني في رد ما ذكره العلامة الجونفوري

ص ۱۲ س ۱۰ هذا الايراد وجوابه ذكرهما الجونفوري في الشمس البازغة ص ۱۲ منه ۱۲

ص ۱۲ س ۱۲ اي مولانا محمود الجونفوري ۱۲ منه ۱۲

ص ۱۲ س ۱۳ اي الشيخ ابو علي بن سينا ۱۲ منه ۱۲

ص ۱۲ س ۱۴ اي مولانا جلال الدين الدواني ۱۲ منه ۱۲

ص ۱۲ س ۱۵ اي مولانا محمود الجونفوري ۱۲ منه ۱۲

من المقادیر والاعداد والمذکورة باعتبار فرض صدقه علیها وان لم یجز ارتسامها فی العقل لکونها مادیة ولا فی القوی الجسمانیة المتناهیة المقادیر لکونها غیر متناهیة انتهی **وفیه نظر اما اولا** فلان التطبیق فی الخارج بالمعنی الذی اختاره لا یخلو اما ان یکون بنمو الناقص فی جانب واما ان یکون بذبول الزاید فی جانب المبدء واما ان یکون بتخلخل الناقص فی جانب المبدء واما ان یکون بتکاثف الزاید واما ان یکون بجذب الناقص من طرف عدم التناهی حتی یخلی مکانه واما ان یکون بدفع الزاید الی طرف عدم النهایة بسبب خلو مکانه والکل باطل فانه علی الصور الاربع الاول لا یکون خیر فی مساواة الجملتین وعلی الاخیرین یلزم التناهی لان غیر المتناهی لا یخلی مکانه فاذن حکم العقل بایقاع التطبیق الکذائی فی الخارج لا یفید شیئا **فان قلت** آخذا من کلام الفاضل القرباغی فی حواشی شرح العقاید الجلالی انا نفرض المحاذاة فی الخارج بین الجملتین بالجذب والدفع **قلت** هذا فرض محال لانه لا یمکن الجذب والدفع فی غیر المتناهی **لا یقال** استحالته انما هی بسبب خارجی وهو عدم التناهی والمتجانسان المرتبتان الموجودان فی الخارج بما هما کذلک لا ینقبضان عن التطبیق الجذبی والدفعی **لانا نقول** الکلام انما هو فی تطبیق الغیر المتناهیین من حیث هما کذلک ما تطبیق مطلق المتجانسین **واما ثانیا** فلان ما ذکره بقوله فان امتنع ذلک لامر خارج لم یقدح غیر صحیح فان الکلام ههنا انما هو فی تطبیق الغیر المتناهی من حیث انه غیر متناه لا فی تطبیق المتجانسین مطلقا فجعل الامر الخارجی وقطع النظر عنه قادح فی المقصود **واما ثالثا** فلان قوله وکیفما الخ غیر کاف لان الملاحظة الاجمالیة لو کفت لجری البرهان فی الاشیاء الغیر المرتبة ایضا وهو خلاف مقصودهم فانهم اشترطوا جریانه مشروطا منها الترتب وقالوا لا یجری فی غیر المرتبة کما سیجیء تحقیقه **قال المحقق** الدوانی فی رسالته المسماة بانموذج العلوم التطبیق ان توقف علی ملاحظة کل جزء بازاء جزء آخر مفصلا فذلک غیر مقدور فی صورة الترتیب ایضا وان کفی الملاحظة الاجمالیة فهی جاریة فی غیر المرتبة ایضا والقول بان الاجمالیة کافیة فی المرتبة بناء علی ان فرض الانطباق بین المبدئین یستلزم انفراضه فی جمیع الاعداد بخلاف الغیر المرتبة ممنوع اذ یمکن للعقل فرض الانطباق بین الآحاد ابتداء من غیر استعانة بانطباق المبدء علی المبدء فلم لا تکفی الملاحظة الاجمالیة السابقة لانطباق المبدء علی المبدء ولا تکفی الملاحظة الاجمالیة ابتداء من غیر استعانة به انتهی **وقال** الفاضل الشیرازی فی حواشیه علی القدیمة الحق ان یقال علی تقدیر عدم الترتب لا یتحقق التطبیق لان المراد بالتطبیق ان یحصل للعقل کل معین من احدی السلسلتین بازاء کل معین من الاخری حتی تنتقل الزیادة الی الطرف الغیر المتناهی وتعین الاجزاء وامتیاز بعضها عن بعض انما یتحقق فی صورة ترتبها والتطبیق بهذا المعنی موقوف علی امرین امتیاز الاجزاء بعضها عن بعض وحصل العقل کل معین من احدهما بازاء معین ونحن نسلم ان الحصل المذکور لا یتوقف علی الملاحظة التفصیلیة بل تکفی فیه الملاحظة الاجمالیة ومن هذه الجهة لا فرق بین صورة الترتب وعدم الترتب لکن تحقق الفرق بینهما من جهة اخری وهی ان فی صورة الترتب تحقق الامتیاز بین الاجزاء فلا حاجة الی تعمل العقل بخلاف صورة عدم الترتب فانه لما لم یکن الامتیاز بین الاجزاء فی نفس الامر فلا بد ان یکون الامتیاز بالعقل ولا شک ان الامتیاز بین الغیر المتناهیة بحسب العقل انما یتصور بملاحظة العقل ایاها بالتفصیل ومن اشترط الملاحظة التفصیلیة فی التطبیق فی صورة عدم الترتب اشترطها لاجل تحقق الامتیاز المشروط فی تحقق التطبیق لا لاجل ان الحصل المذکور یتوقف علی الملاحظة التفصیلیة حتی یتوجه انه لا یتوقف ولو توقف فلا فرق هکذا ینبغی تحقیق هذا المقام انتهی ملخصا **اقول** معنی التطبیق الذی ذکره لیس الا من مخترعات قریحته ولم یستعمل التطبیق فی هذا المعنی اصلا لا اصطلاحا ولا لغة **وایضا** انکار الامتیاز فی نفس الامر فی الغیر المرتبة مما لا ینبغی فان کل ما یوجد فی نفس الامر ولو مع غیره یکون ممتازا عن کل ما عداه بالضرورة نعم قد یظهر هذا الامتیاز عند العقل وقد لا یظهر ففی صورة عدم الترتیب وان لم یظهر الامتیاز عند العقل لکن لا شک فی ان کل واحد من الاشیاء الغیر المرتبة ممتاز عن غیره فی نفس الامر مع قطع النظر عن فرض الفارض وعلی هذا فیمکن للعقل الملاحظة الاجمالیة بین آحاد الجملتین وتطبیق کل من آحاد احدهما بآحاد

الاخرى كل معين بعين بالمعنى المذكور فالفرق تحكم وقال السيد السند الهروي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب
يتعين عند العقل اجمالا فاذا طبقنا هما تطبيقا عقليا اجماليا ينتقل الزيادة من جانب التناهي ولا يبقى في البين الاتساق والانتظام
فبالضرورة يكون في جانب اللاتناهي انتهى ورده سراج المحققين الدواني واستاذي نور الله مرقده في حل العقائد
بقوله لعمري ان التطبيق لو كان في الخارج يقع فيه الترتيب الخارجي ولما كان التطبيق في الذهن بمجرد حكمه بان آحاد احدى السلسلتين بازاء
آحاد الاخرى فلا يثبت الترتيب الخارجي فان هذا الحكم الاجمالي يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى والحق في هذا المقام على ما في حل العقائد
وغيره ان يقال اذا فرضت الجملتان غير متناهيتين مرتبتين في الخارج ففي كل واحد منهما اول وثان وثالث وهكذا الى عديم النهاية
فالاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد الجملتين متحقق في الواقع ليس موقوفا على جعلنا وفرضنا
سواء علمنا او لم نعلم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامري لا غير ولا شك في كون آحاد احدى الجملتين المفروضتين زائدة
على الاخرى فالمساواة باطلة فاذا طبقنا الآحاد اي لاحظنا الانطباق النفس الامري انتقلت الزيادة والنقصان الى جانب اللاتناهي بالضرورة
لانخطام الاوساط وتكثيره ما اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة وفرض ان اول الجملة الصغرى مقابل ثاني الكبرى فالزيادة
في بادي الراي في جانب المبدء وليس كذلك في الحقيقة فان في المبدء يكون الاول محاذيا للاول وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا
طبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقها النفس الامري تليست الزيادة في المبدء ولا في الاوساط بل تظهر بعد العشرة وهذا بخلاف ما اذا كانت
الآحاد غير مترتبة فانه يكون فيه حصول الزيادة في الاوساط لعدم انتظامها وسيجئ لهذا زيادة توضيح انشاء الله تعالى ومنها ان التطبيق فرع
وجود الاجزاء مفصلا وظاهر ان وجودها مفصلا لا يكون في الذهن لامتناع استحضار الامور الغير المتناهية مفصلا في الذهن ولا في الخارج لان في
كل زمان اعتبر التطبيق لم يوجد من السلسلة الا بعض متناه والجواب عنه من وجوه احدها ان التطبيق على ما حققنا معناه سهل فانه ليس
المراد منه التطبيق الخارجي او العقلي الاجمالي او التفصيلي بل معناه اظهار الانطباق النفس الامري وهو متحقق وان لم يوجد في زمان الا بعض متناه
وثانيها ما ذكره الفاضل الشيرازي في حواشي شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود كل جزء في
زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضي وجود المنطبقين تماما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل واحد في زمان فغاية الامر ان التطبيق يكون
على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتباره في زمان متناه انتهى وثالثها ما قال انهم قد صرحوا بان الله تعالى
يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بانواعه في علمه بذاته وايضا صرحوا بان تخصص بعض الزمانيات ببعض
الامكنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الينا واما بالنسبة الى الله تعالى فكلها موجودة معا في عالم الدهر
حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الامور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة اليه تعالى وبالنسبة الى علمه وان لم يكن بالنسبة الينا
وبالنسبة الى علمنا وهذا القدر كاف في هذا المقام ومنها ما اورده محقق الصناعة في القبس السادس من كتاب القسمات بقوله اما السبيل
التطبيقي فلا ثقة بجدواه والتعويل على برهانيته بل ان فيه تدليسا مغالطيا فان الامتناهيات في جهة واحدة ربما تطرقت اليها المفاوتة بين
الجهة الاخرى التي هي جهة التناهي لا من جهة اللاتناهي كما في سلسلة المآت بغير نهاية وسلسلة الالوف الى نهاية وليست تصح تحريكا لا متناهيا
من جهة اللاتناهي واخراجه بكليته عن درجته وحيزه ومرتبته وعن الدرجات التي لآحاده بالاسر فاذن اذا الحق طرف احدى السلسلتين بغير المتناهيين
المختلفين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وهميا او فرضيا انتقلت الزيادة من حيز الطرف ودرجته الى
حيز الوسط ومرتبته ولا يزال ينتقل الى الاوساط ما دام الفرض او الوهم مستملا للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد بعينه ودرجة بعينها ابدا ولا تنتهي
انتهى الحدود والآخر الدرجات عوض فاذا ما انفرم عمل التطبيق التفت التفاوت بالمفاضلة على ذلك الحد وعلى تلك الدرجة واقتضى تقدير الزائد

فی مقر تلک المرتبة وبالجملة لا مصیر للمفاوتة الی جنبة اللاتناهی ابدا بل تنتهی ابدا فی جنبة التناهی الی حد الطرف والی شئ من حدود الاوساط انتهی **وفیه** ما اوردوه کل من نظر فیه ان هذا انما یتم فی صورة ملاحظة العقل الامور الغیر المتناهیة تفصیلا وتطبیق کل من آحاد احدی الجملتین بکل واحد من آحاد الاخری تعیینا فان العقل غیر قادر علی ذلک فلا محالة یقف علی حد واما اذا کان ملاحظة الامور الغیر المتناهیة اجمالا لا یلزم الانتهاء الی حد اصلا لان العقل لا ان یلاحظ الغیر المتناهیة کلها علی سبیل الاجمال والملاحظة الاجمالیة کافیة فی ما نحن فیه کما یظهر بالتامل **وایضا** قد حققنا ان التطبیق معناه اظهار الانطباق النفس الامری والتطابق الواقعی فاین اعتمال الوهم او العقل حتی یقال بانصرام التطبیق بوقف الاعتمال **واقول** الحق عندی ایضا ان هذا البرهان فیه مغالطة لکن لا لما ذکره صاحب القبسات فانه بارد غایة البرودة بل لان التطبیق بالمعنی المحقق لا یثبت التناهی فان غایة ما یلزم منه ان بازاء کل واحد من الجملة الکبری اول من الصغری واحد ثان ثان وهکذا لکن لا یلزم منه التناهی فان الجملتین موجودتان وفی کل منهما اول وثان وثالث الی غیر ذلک ولکل منهما موضع لیس للاخری کل منهما فی موضعه ومتصف بکون مثله من الاخری ولا یلزم التناهی الا اذا ترک الثانی مکانه وانطبق علی الاول وهکذا واذ لیس فلیس نعم لو طبق احدی السلسلتین علی الاخری فی الخارج بالجزم یلزم التناهی فی جانب اللاتناهی بالضرورة وبالجملة اجراء هذا البرهان فی صورة التطبیق الخارجی صحیح واما مطلقا فکلا فاحفظ هذا فانه فیه وان کان افساد الکثیر من کلماتهم لاجرائهم هذا البرهان فی کل موضع لکن فی اصلها ایضا اندفع به النقض بالاعداد وغیره **ومنها** ان بطلان کون الکل مساویا للجزء وغیر ظاهر بل قد یکون الجزء اعظم من الکل کذنب الطاؤس فانه اعظم من الطاؤس فما ظنک بالتساوی **وجوابه** ان هذا قول من لا یعرف الفرق بین البدیهیات والنظریات وتشکک فی الاولیات ولا یفهم ان الطاؤس اسم لمجموع ذنبه وما عداه لا لما عداه فقط والذی له ادنی تامل یعرف قطعا ان الکل اعظم من الجزء ولا یمکن ان یکون جزء مساویا للکل فما ظنک لا عظمیته وهذا من البدیهیات الاولیة **فان قلت** المدرک بالحس لیس الا ذات الکل والجزء واما وصف الاعظمیة فغیر مدرک بالحس سلمنا انه مدرک بالحس ایضا لکن المدرک هو ان هذا الکل اعظم من الجزء قلنا ان کل کل اعظم من الجزء فغیر مدرک بالحس قطعا واذا کان کذلک لم یکن الحکم بان الکل اعظم من الجزء من الاولیات **قلت** لیس الشرط فی الاولیات ان تدرک بالحس بل هی عبارة عن قضایا یکون تصور طرفیها کافیا فی الجزم بالحکم بینهما کذلک **وقد ینبه** علیه بوجوه احدها ما ذکره الامام الرازی فی المحصل من انه لو لم یکن الکل زائدا علی الجزء لکان وجود الجزء وعدمه بمثابة واحدة لیجتمع فی ذلک الجزء الآخر کونه موجودا ومعدوما **وخدشه** المحقق الطوسی فی نقد المحصل بان هذا البیان مبنی علی کون الکل هو الجزء مع زیادة ولا نسلم بکون الکل اعظم من الجزء الا اذا فهو لو کان حجة علی ثبوت هذا الحکم لکان مصادرة علی المطلوب **وثانیها** انه لو لم یکن الکل اعظم من الجزء لم یکن للجزء الآخر اثر البتة للا یکون الجزء جزء هذا خلف **وثالثها** ان الجزء یعرضه من الاعداد الواحد والکل یعرضه الکثرة کالاثنین مثلا ولا شک ان ما فوق الواحد اعظم منه فالکل اعظم من الجزء **ورابعها** ان الکل عبارة عن الجزء والشئ الآخر ففی الکل مرتبة لا تکون بجزائما مرتبة فی الجزء وهذا هو معنی الاعظمیة **ومنها** ما ذکره القاضی الکوفاموی فی منهیات شرحه للسلم بقوله الحق ان الامور الغیر المتناهیة لا تتصف بالزیادة والنقصان بالقیاس الی نظائرها لانهما من عوارض الکم من حیث التناهی وبعد تناهی المحدود لم یمکن الحکم علیها بالتساوی مطلقا من حیث عدم انقطاع التطابق بین آحاد بادیهما قولهم الکل اعظم من الجزء فی المتناهی مسلم لا فی غیر المتناهی فلا تتم اکثر البراهین کالتطبیق والتضایف والتضعیف وغیرها انتهی **وردوه** احسن ما ذکره المحققین فی شرح السلم بان قولنا الکل اعظم من الجزء بدیهی مطلقا سواء کانا فی المتناهی او غیر المتناهی **واقول** هذا القدر من الرد غیر مفید فان القاضی مانع فمجرد ابه لا یکون الا باثبات المقدمة الممنوعة واذ لیس فلیس **والاولی** ان یقال الکل اذا تصور بصفة اللاتناهی وکذا الجزء ینقبض العقل عن تجویز الاعظمیة والاصغرة بلا ریب لکن لا لکونهما کلا وجزء بل لکونهما غیر متناهیین والکل والجزء الواقعان

فاعلم

فاعلم

فی القضیۃ المعروفۃ لیسا مقیدین تصورہما بصفۃ اللاتناہی ولا بصفۃ التناہی بل ہما متصوران من حیث نفس مفہومہما ولا شک ان من تصور مفہوم الکل والجزء علم قطعا ان الکل اعظم من الجزء وبعد ما ثبت بمجرد تصورہما الاعظمیۃ لا یکون بد من صدقہ فی جمیع افرادہ کما ہو شان الکلیات ومن افرادہ الغیر المتناہی ایضا یحکم فیہ بالاعظمیۃ ایضا ومنہا انہ قد تقرر فی مدارکہم ان الاستلزام بین المحالین لا یکون اذا کان بینہما علاقۃ وقالوا لا فرق بین المحال والممکن فی الاستلزام لعلاقۃ طبعیۃ او عقلیۃ وعدمہ لعدمہا فاذا صح عند العقل ان یکون بین محالین علاقۃ اللزوم بعد فرض وجودہما جاز ان یحکم بکونہما متلازمین والا للزم فرضوا علیہ ان المقدم المحال یجب ان لا یکون منافیا للتالی حتی لو کان منافیا لم یکن بینہما ملازمۃ فان المنافاۃ تصح الانفکاک والملازمۃ تمنعہ فلو کان المقدم المحال مع کونہ منافیا للتالی مستلزما لہ فی نفس الامر لزم صحۃ الانفکاک ومنعہ وہو اجتماع للمتنافیین اذا عرفت ہذا فنقول تقریر برہان التطبیق المذکور لیس حاصلہ الا انہ لو کانت الامور الغیر المتناہیۃ موجودۃ لزم اما التساوی بین الکل والجزء واما التناہی فان کان الثانی فبہا والاول محال ومایستلزم المحال محال فعدم التناہی محال فالتناہی ثابت ومن المعلوم ان فیہ استلزام عدم التناہی للتناہی وبینہما منافاۃ واضحۃ فکیف الاستلزام وہذا الایراد لا یختص بہذا الموضع بل یجری فی القیاسات الخلفیۃ وامثالہا مما یثبت فیہ الشئ علی تقدیر فرض عدمہ کقولہم عدم الزمان یستلزم وجودہ واجتماع النقیضین موجب لارتفاعہما ونحو ذلک وجوابہ من وجہین احدہما ما اختارہ محقق الصناعۃ فی الانتق المبین حیث قال ذا البطلان لیستلزم مفہوم ممکن او محال ما ینافیہ فما شان الاقیسۃ الخلفیۃ التی یثبت بہا الشئ علی تقدیر فرض عدمہ ویلزم فیہا الشئ من فرض نقیضہ لیس یقال عدم الزمان قبل وجودہ قبلیۃ زمانیۃ وبعد زمانہ بعدیۃ زمانیۃ مستلزم لوجودہ ولا تناہی الابعاد یوجب التناہی فیقال لک ان عنیت ان بین ہناک ان المستحیل المفروض الوقوع لو کان حاصلا فی نفس الامر کان عدمہ واقعا فیہا ولو کان کذلک لتحقق فی نفس الامر ہو نقیض الشئ کان الشئ بہ متحققا فی نفس الامر فذلک من الاکاذیب الفاسدۃ الباطلۃ وان عنیت ان بین البیانات انہ لو فرض شئ من تلک الامور کان ہناک ما یسوق الی ان ہذا الفرض غیر مطابق للواقع من حیث انہ فرض للنقیضین وفرض لعدم الشئ ووجودہ معا فذلک ما یروم الراسخون فی تلک المواضع ولیس فیہ اتیجاب استلزام الشئ ما ینافیہ بل انما استیجاب امتناع الشئ لکونہ مساوق اجتماع النقیضین وبالجملۃ الفرض الذی فی البیانات الخلفیۃ ہو تقدیر الشئ علی انہ فرض محال لا انہ فرض محقق فیقال انا لو فرضنا ہذا الشئ وتصورناہ لعلمنا تحقق عدمہ لانہ لو تحقق ہذا الشئ فی الواقع لکان عدمہ متحققا فی الواقع وہذا اصل معتبر فی تعرف الحقائق واسع النفع فی المواضع العلمیۃ والمواقع البرہانیۃ فاذن المستحیل المفروض بحسب مفہومہ المتمثل فی لحاظ العقل یحکم علیہ باستلزامہ لاجتماع المتنافیین بحسب مفہومہ المتمثل فی لحاظ العقل وہما بہما متمثلان فی لحاظ العقل لیسا من المستحیلات بل من الممکنات انتہی کلامہ ملخصا من عباراتہ المطنبۃ وتبعہ القاضی الکہ فاموی فی شرح سلم العلوم کما ہو دابہ فی جمیع تصانیفہ وردہ العلامۃ السندیلی فی شرح السلم بقولہ لا نعلم ماذا اراد ان ارادہ فی القیاسات الخلفیۃ لیس بحکم بلزوم الشئ لنقیضہ بلا وسائط بل بحکم بواسطۃ البیانات فلا یضر فان لازم اللازم لازم البتۃ فیثبت الاستلزام مع المنافاۃ غایۃ الامر انہ قد یکون خفیا بسبب کونہ لوسائط محتاجا الی البیانات کما فی استلزام عدم الزمان لوجودہ واستلزام عدم التناہی لہ والتلازم بواسطۃ لا ینکر وان اراد انہ لا یحکم فیہا بالزوم بین الشئ ونقیضہ بحسب تحققہما فی الواقع بل یحکم بان فرض احدہما فی الذہن وتمثلہ فی لحاظ العقل یستلزم فرض العقل وتمثلہ معہ ثم یحکم بان ما فرضہ وتمثلہ مستلزم لفرض نقیضہ من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر کما یفہم من آخر کلامہ فی الکمائتے فان ما لم یوجب تحققہ فی نفس الامر تحقق نقیضہ معہ فیہما وان فرض ایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل النقیض معہ لا یکون من الحقائق الباطلۃ فی نفس الامر انتہی ودفع ہذا الرد بمطلبین الاول ما ذکرہ الفاضل الرامفوری فی حواشی شرح السلم بقولہ یجوز ان یقال ان السید الباقر اراد الشق الثانی ولا یتوجہ علیہ ما اورد بقولہ فان ما لم یوجب الخ لانہ اذا اعترف بایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل النقیض فلا یصح نفی الاستلزام

مطلقا الذی ہو مناط عدم کونہ من الحقائق الباطلۃ **علی** انا نقول اذا تحقق الاستلزام فی الوجود الذہنی وظاہر انہ لیس لخصوصیۃ الوجود الذہنی
دخل فی الاستلزام فلیس الا لماہیۃ الملزوم واللازم غیر منفک عنہا فی ای وجود کانت فثبت الاستلزام المطلوب انتہی **اقول** لا یجوز ان یقال
ما قال فان مناط کونہ من الحقائق الباطلۃ لیس الا الاستلزام الخارجی واذا لم یعترف بہ السید الباقر لزم علیہ بالضرورۃ عدم کونہ من الحقائق الباطلۃ
والاعتراف بایجاب تمثلہ فی الذہن تمثل نقیضہ لا یوجب ذلک **علی** انا نقول اذا لم یکن لخصوصیۃ الوجود الذہنی دخل ثبت اللزوم فی نفس الامر وہذا
خلاف ما ادعاہ السید الباقر فلا یجوز ان یکون ہذا توجیہا للکلام **الثانی** ما ذکرہ الفاضل اللبکنی فی حواشیہ بقولہ اراد السید الباقر شقا ثالثا وہو انہ یحکم
فی القیاسات الخلفیۃ بان الخصم ان زعم ان امرا مستحیلا لعدم الزمان ولا تناہی الابعاد مثلا تحقق فی الواقع سنخ لنا مقدمات صادقۃ تدل علی ان المتحقق
فی الواقع لیس الا نقیض ما زعمہ الخصم لقصور فہمہ وہذا معنی معقول کاف لدفع ما زعمہ القائل ان فی القیاسات الخلفیۃ یحکم باستلزام الشیء لنقیضہ انتہی
اقول ہذا معنی غیر معقول فان المقدمات الدالۃ علی ان المتحقق فی الواقع لیس الا نقیض ما زعمہ الخصم ان دلت علی تحققہ علی تقدیر تحقق ما زعمہ الخصم
علی ما یظہر من تقریر البراہین فذلک ہو الاستلزام ویجری فیہ الشقان اللذان اوردہما المورد وان دلت علی غیر ذلک فالکلام فیہ خارج عما نحن فیہ
کما لا یخفی علی من لہ ادنی مسکۃ **وثانیہما** وہو الحق والحق احق بالاتباع ان التلازم لا یحتاج الا علی علاقۃ ذاتیۃ بین ذاتی الملزوم واللازم وہی
علاقۃ استحالۃ الانفکاک بالنظر الی ذات الملزوم ولا استبعاد فی ان یکون الشیء المحال کعدم التناہی بالنظر الی نفس ذاتہ مستلزما لنقیضہ او ضدہ
غایۃ الامر انہ قد یکون الاستلزام بواسطۃ استلزامہ لامر یستدعی تحققہ علی تقدیر ہذا المحال نقیضہ او ضدہ کما فی ما نحن فیہ فان وجود المقدار الغیر المتناہی
ملزوم لامکان التطبیق وہو ملزوم للتناہی او مساواۃ الکل للجزء وح یکون الاستلزام نظریا یکتسب بالاستدلال وبالجملۃ مبنی الاستلزام لیس الا
ان یوجد بین امرین علاقۃ ذاتیۃ یحیل انفکاک احدہما عن الآخر سواء کانا محالین او ممکنین وہذا وان کان مخالفا لما علیہ اکثر المتاخرین من ان المحال
لا یستلزم ضدہ لکنہ ہو التحقیق کما یستقیم علیہ جمیع البراہین ولا یحتاج الی ما ذکروہ من التکلفات المشتملۃ علی التعسفات **الفصل الثانی**
فی ذکر ما اشترطوا اجراء ہذا البرہان مع ما قوبح علیہا النقادون قد عاموکدا بالبرہان **اعلم** ان الفلاسفۃ ذکروا لاجراء ہذا البرہان شروطا ثلثۃ و
فرعوا علیہا فروعا متعددۃ **الاول** وجود الامور الغیر المتناہیۃ بالفعل فی الذہن او فی الخارج **والثانی** وجودہا مجتمعۃ فی زمان واحد او فی
آن واحد **والثالث** کونہا مترتبۃ ای ترتیب وضعیا کان او طبعیا او غیر ذلک **اما الشرط الاول** فقد اجمع علی الاشتراط بہ الفلاسفۃ
والمتکلمون وقالوا بأسرہم لا بد لجریان ہذا البرہان من ان یضبط الامور الغیر المتناہیۃ وجود فلا یجری فی المعدومات التی لا یضبطہا وجود بالفعل
ووجہوہ بان الامور التی لا یضبطہا وجود لیس فیہا جملتان فی نفس الامر تطبقان لیلزم التناہی فی نفس الامر بخلاف مالہ وجود فی نفس الامر فانہ بعد اجراء
التطبیق فیہ یلزم اما انقطاعہ فی نفس الامر فیکون مالا تناہی فی الواقع متناہیا او عدمہ فی نفس الامر فیلزم تساوی الزائدۃ والناقصۃ وکل منہما
محال فعدم التناہی فی نفس الامر محال والسر فیہ ان الغرض من اجراء ہذا البرہان وامثالہ انما ہو اثبات التناہی فی نفس الامر ابطال اللاتناہی فیہ وہو
انما یبطل بہذا الطریق اذا کانت الجملتان موجودتان فی نفس الامر لیلزم التناہی فی نفس الامر والمعدومات الصرفۃ لیس فیہا جملۃ فلا تطبیق فلا ثبوت
للتناہی فی نفس الامر لا یقال المعدومات حاضرۃ عندہ تعالی فی عالم الدہر فیجری البرہان فیہا باعتبار حضورہا الدہری لانا نقول الحاضرۃ فی الدہر
انما ہی المعدومات التی ضبطہا وجود او یضبطہا واما المعدومات الصرفۃ فلا وجود لہا فی نفس الامر اصلا فلا تکون موجودۃ فی عالم الدہر المعبر عن
الواقع فلا یجری ہذا البرہان فیہا کما لا یخفی علی من تامل **واما الثانی** فقد ذکر الفلاسفۃ خاصۃ وفرعوا علیہ عدم جریانہ فی الاشیاء المتعاقبۃ
الوجود کالاعداد والحرکات الفلکیۃ والاجزاء الزمانیۃ والحوادث الیومیۃ ووجہوہ بانہ اذا کانت الآحاد موجودۃ معا بالفعل التطبیق بلا شبہۃ واما
اذا لم تکن موجودۃ معا بل متعاقبۃ فلا تیم لان وقوع آحاد احدی الجملتین لیس فی الوجود الخارجی اذ لیست مجتمعۃ بحسب الخارج فی زمان اصلا و
لیس فی الوجود الذہنی ایضا لاستحالۃ وجودہا مفصلۃ فی الذہن دفعۃ ومن المعلوم انہ لا یتصور وقوع بعضہا بازاء بعضہا الا اذا کانت موجودۃ

تفصيلا مما في الخارج او في الذهن واذ ليس فليس **وقال** الامام الرازي في نهاية العقول الى كنت متردد الاربعين سنة في ان برهان التطبيق هل هو جار في صورة التعاقب حتى ظهر لي بعد مضيئها انه جار فيها **وقال** الفاضل الشيرازي في حواشي القديمة وانا اقول كنت متردد في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه ليس بجار فيها انتهى **وقال** الفاضل الخوانساري في تعليقاته واقول ما يقتضيه النظر الصائب والوجدان السليم ان هذا البرهان على تقدير تمامه جار في صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **وانا اقول** كنت متردد في ذلك مدة قليلة حتى ظهر لي انه لاشك في جريان البرهان في صورة التعاقب وعدم جريانه في صورة عدم الترتب **اما** عدم جريانه في غير المرتبة فلما ستطلع عنقريب عليه من ان في صورة عدم الترتب لا تتعين الزيادة في الانتهاء وفرض الترتب لا يجدي **واما** جريانه في صورة التعاقب فلما اورد عليهم من ان حاصل البرهان المذكور ليس الا ان يفرض جملتان ويطبق آحاد احدهما على آحاد الاخرى تطبيقا عقليا فينظر الخلف وهو كما يجري في الامور المجتمعة كذلك يجري في الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الآحاد في زمان متناه في الخارج او الذهن كما مر تحقيقه بل على ان يوجد جميع الآحاد مطلقا ولو في زمان غير متناه فيلزم عليهم بطلان قولهم بعدم تناهي الحركات الفلكية ونحوها **واجابوا** عنه تارة بان الجملة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع آحادها فالبرهان لا يجري فيها وتارة بان التطبيق انما يدل على بطلان السلسلة الغير المتناهية والسلسلة الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الآحاد فالدليل لو سلم جريانه فيها فالمدعى ايضا غير متخلف عنه **وفيه** بحث اما في الاول فلان التطبيق العقلي لا يتوقف على اجتماع الآحاد لا سيما اذا اريد من التطبيق اظهار الانطباق النفس الامري واما في الثاني فلان الدليل انما يدل على نفي وجودها مطلقا لا على نفي وجودها مجتمعة فقط فان وجودها على التعاقب يستلزم ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة في نفس الامر مساويا لجزئه وهو محال بالبداهة فان طبيعة العدد سواء كانت آحادها مجتمعة او متعاقبة تابى عن قبول المساواة لجزئه **فان قلت** مثل هذا العدد لما كان مستحيلا لم يوجد في الخارج فان وجود الآحاد على التعاقب لا يستلزم وجود العدد الموجود في الخارج والاشتباه انما وقع من حيث ان الوهم يذهب الى ان تلك الامور المتعاقبة يجتمع في محل واحد على قياس الامور التي مر علينا واحدا بعد واحد ويجتمع في مكان واحد وليس كذلك **قلت** الموجود في كل قطعة من الزمان او الآن من تلك الامور المتعاقبة وان كان متناهيا لكن جميع الآحاد قد وجد في جميع الازمنة فهذا العدد موجود في نفس الامر **على** ان للوجود عندهم نحو آخر يعبرون عنه بالوجود الدهري فالامور المتعاقبة وان كانت غير مجتمعة الوجود في الزمان لكنها مجتمعة الوجود بحسب عالم الدهر بالضرورة فيجري البرهان فيها بحسب هذا الوجود **وايضا** الكل حاضر عند المبادي العالية بانطوائها في علمها بذاتها او بحصول صورها فيها على اختلاف الرائين فيجري البرهان فيها بهذا الاعتبار كذا ذكره المحقق الدواني في انموذج العلوم **ودفع** العلامة الجونفوري العلاوة وما بعده بقوله في الشمس البازغة لو كفى الاجتماع الدهري او في الحضور عند الباري انتفض البرهان على تمامه وما في جانب الابد ايضا وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة انتهى **وفيه** نظر ظاهر فان المتكلمين لا يقولون بالوجود الدهري فلا الزام عليهم بهذا الطريق **فظهر** ان قيد الاجتماع لغو في اجراء هذا البرهان وامثاله **ولهذا** تركه المتكلمون وقالوا هذا البرهان يجري في كل ما ضبطه وجود بصفة اللاتناهي سواء كانت الآحاد مجتمعة او متعاقبة **وقد** اورد عليهم ايضا بوجوه **احدها** النقض بالاعداد فان البرهان جار فيها بان نفرض جملتين احدهما جزء الاخرى كما اذا فرضنا جملة من واحد الى ما لا يتناهى وجملة اخرى من اثنين الى ما لا يتناهى ونطبق آحاد احدهما بآحاد الاخرى فان ذهبتا الى غير النهاية تلزم مساواة الكل للجزء والا فالصغرى متناهية والكبرى ليست بزائدة عليها الا بقدر متناه فتكون متناهية ايضا فيلزم تناهي الاعداد وهو خلاف ما اجمعوا عليه من كونها غير واقفة عند حد **واجاب** عنه عضد المحققين في المواقف واقتفى اثاره العلامة الجرجاني في شرحه بان جميع ما يستدل بالتطبيق على بطلانه انما هو ما ضبطه وجود ولا يكون امرا وهميا حتى يكون انقطاعه بانقطاع الاعتبار بخلاف مراتب الاعداد فانها وهمية محضة فلا يكون ذهابها في التطبيق الا باعتبار الوهم وهو عاجز عن ملاحظة تلك الامور فينقطع بانقطاع الوهم

فلايلزم محذور **اقول** فيه بحث فانه ان اراد بكون الاعداد وهمية محضة انها اختراعية لاوجود لها فى نفس الامر لابذاتها ولابنا شيها فهو ممنوع بل باطل كما صرحوا به وان اراد به انها غير موجودة فى نفس الامر بذاتها بل بمناشي انتزاعها فهو لايمنع جريان التطبيق فيها كيف فان التطبيق لايتوقف على ملاحظة الاشياء الغير المتناهية تفصيلا حتى يقال انه ينقطع ههنا بانقطاع الوهم بل هو عبارة عن انطباق النفس الامرى وحكم العقل به حكما كليا وبوجه من فى زمان متناه سواء كانت الامور مجتمعة او متعاقبة ولاوجه لتخصيصها بالموجودات الخارجية **وقال** الفاضل الخوانسارى فى حواشى القديمة تبعا لما ذكره الامام الرازى فى شرح عيون الحكمة فى دفع النقض عنهم المتكلمون انما احالوا وجود الامور الغير المتناهية بالفعل سواء كانت مجتمعة او متعاقبة وسواء كان بينها ترتب ولا لكن اذا لم يوجد فى وقت من الاوقات ويكون كل مايوجد متناهيا فلم يقولوا باستحالته كما هو منقول عنهم انتهى **وبيرد عليه** ان غرض النا قض ليس الا ان الدليل يجرى فى مراتب الاعداد والمدلول متخلف وماذكره لايفى لدفعه وعدم وجود جميع الاعداد فى وقت متناه مسلم واما عدم وجودها مطلقا فغير مسلم فان مراتب الاعداد موجودة فى امتداد استقبالى غير متناه ضرورة كما لايخفى **اقول** هذا ليس بوارد فان جريان التطبيق لايكون الا فى ما وجد فى نفس الامر بصفة اللاتناهى كما هو مسلم عند الكل ومراتب الاعداد الغير المتناهية ليست كذلك فان الموجود فى نفس الامر منها فى اى زمان فرض ليس الا القدر المتناهى وماسواه معدوم عن نفس الامر فى ذلك الزمان وماذكره المورد من انها موجودة بصفة اللاتناهى فى زمان غير متناه فغير وارد على المتكلمين فانه مبنى انما على وجودها فى الدهر وانما على ان الاعدام الزمانية ليست باعدام حقيقة انما هى غيبوبات زمانية كما حققه المحققون من الفلاسفة وكلا الامرين غير مبرهنين عند المتكلمين فهم ليسوا بقائلين بالوجود الدهرى ولا بالغيبوبة الزمانية بل هم يقولون كل ماوجد فى الزمان الحاضر فهو موجود وما مضى وما سيجئ معدوم فى نفس الامر ولايلتفتون الى الدقائق الفلسفية فلا يرد عليهم بالبناء عليها لايليق **نعم** يرد عليهم انهم قائلون باحاطة علم الواجب تعالى بكل واحد واحد من آحاد العالم حذرا عن نقص الجهل فيلزم جريان البرهان فى الاعداد بالنسبة الى علمه تعالى فانه اما ان لايعلم بجميع مراتب الاعداد او يعلم فان كان لايعلم يلزم جهله ببعض الاشياء، الآتية تعالى عن ذلك وان كان يعلم يلزم وجود الاعداد الغير المتناهية فى ذاته تعالى بالفعل فيجرى البرهان فيلزم تناهيها فالنقض بها باق الى الآن كما كان **فان قلت** انا نختار الشق الاول ونقول لايلزم الجهل فان الجهل عبارة عن عدم العلم عما من شانه ان يكون معلوما والامور الغير المتناهية بصفة اللاتناهى تابى بذاتها عن ان تعلم لان كل مايعلم لابد ان يكون محدودا وهذا كما قالوا فى القدرة انها لاتتعلق بالممتنعات ولايلزم العجز لانه عبارة عن عدم القدرة عما من شانه ان يكون مقدورا والممتنعات تابى بذاتها عن ان تكون مقدورة **قلت** ان اريد بكون المعلوم محدودا ان المعلوم لابد ان يكون داخلا فى عدد متناه فهو ممنوع فانه اول النزاع وان اريد ان المعلوم لابد ان يكون له نهاية وحد فمسلم لكنه لايقدح فى علم الغير المتناهية فان كل معلوم منها وكل علم من علومها امر محدود له نهاية الا انه لاينحصر فى عدد لاتجاوز عنه كيف لايكون لله تعالى علم بالاعداد الغير المتناهية فانه اما ان يعلم بجميع الجزئيات المستقبلة والماضية تفصيلا او لايعلم فان كان لايعلم يلزم الجهل ببعض الاشياء عنه وهو منزه عنه بالاتفاق وان كان يعلم فيعلم الاعداد العارضة لها ايضا وهى غير متناهية من جانب المبدء والمنتهى كليها عند الفلاسفة ومن جانب المنتهى فقط عند المتكلمين فيلزم علم الاعداد الغير المتناهية تفصيلا وذلك ماارد ناه **فان قلت** انا نختار الشق الثانى ونقول علم الله تعالى بالغير المتناهية انما هى بالاجمال فلايلزم وجود الامور الغير المتناهية تفصيلا الذى هو مناط جريان البراهين **قلت** هذا لايخلو عن شائبة نسبة الجهل اليه تعالى فان علم الجزئى من حيث هو جزئى انما هو كان تفصيلا وهل هذا لاكما يقوله الحكماء من انه تعالى لايعلم الجزئيات من حيث هى كذلك وانما علمه بها على الوجه الكلى تعالى الله عما ينسبونه اليه **وثانيها** النقض بعلوم الله تعالى فانها غير متناهية والبرهان يجرى فيها فيلزم ان تكون متناهية **والجواب** عنه ان هذا لايرد على المتكلمين

فان العلم عندهم صفة بسيطة ذات تعلقات ازلية الى المعلومات فلا تكثر في ذاته تعالى حتى يجري البرهان **نعم** هذا وارد على من قال بان علمه تعالى بالحصول صور الاشياء فيها كما هو مذهب رئيس الصناعة وتابعه وهو قول باطل بوجوه كثيرة قد بسطت هذا انها في مصباح الدجى في لواء الهدى **وثالثها** النقض بمعلومات الله تعالى فانها غير متناهية سواء كان العلم المتعلق بها واحدا او متعددا فيجري البرهان فيها وثبت تناهيها **والجواب** عنه على ما ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد العضدية وغيره ان الممكنات المتصفة بالوجود الخارجي على تقدير حدوث العالم كما هو المذهب عند المتكلمين متناهية لان الحوادث لها مبدء والحوادث الاستقبالية لا تبلغ مبلغ الا تناهي فانها ليست غير متناهية والكانت غير واقفة عند حد فالتطبيق ان كان بحسب وجودها في علم الله تعالى فهي هناك متحدة غير متكثرة وان كان بحسب وجودها في الخارج فهي متناهية **والقول** فيه وكذا في الذهن قبله نظرا لما قبل ان علمه تعالى ليست بزمانية كعلمنا فانا نعلم زيدا بانه سيوجد او وجد الآن او وجد في ما مضى بل الكل عنده تعالى سواء فيختار الشق الثاني وعدم الوقوف غير متصور انتهى الآن هذا مبني على ان الزمان مع الكائنات المتخصصة به موجودة في الدهر والواقع والمتكلمون لا يقولون به فلا يرد عليهم هذا البناء غير صحيح بل لانا سلمنا ان المعلومات متناهية في الوجود الخارجي وانه لا تكثر في علم الواجب تعالى لكن لا ريب في انه تعالى تعلقات ازلية بجميع الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث وموجودة من الازل الى الابد في كل وقت فنجري البرهان فيها وتبطل لا تناهيها فيبطل به لا تناهي المعلومات **لا يقال** هذه التعلقات امور وهمية لا وجود لها في الخارج فيفوت مناط جريان البرهان **لانا نقول** قد تقرر في مقره ان الانتزاعيات بعد العلم بها تصير انضمامية ومن المعلوم ان الله تعالى لا بد ان يعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظا لقاعدة احاطة علمه فتكون في حكم الموجودات فافهم **وبعد اللتيا والتي** اقول الذي ينبغي الحكماء والمتكلمين كلهم عن ورطة ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من ان جريان هذا البرهان مخصوص بالاشياء القابلة للتطبيق الجزئي والتطبيق العقلي غير كاف وان شئت زيادة التوضيح فاستمع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول اما ان يكون المراد به العقلي الاجمالي او التفصيلي لا سبيل الى ان يكون المراد به التطبيق العقلي التفصيلي لكون تصور الامور الغير المتناهية في زمان متناه على سبيل التفصيل محالا واما تصورها في ازمنة غير متناهية فغير مفيد لانه ح لا يظهر التخلف في زمان من الازمنة ولا سبيل ايضا الى ان يكون المراد به العقلي الاجمالي سواء كان المراد به حكم العقل كليا بان كل واحد واحد من آحاد احدى الجملتين بازاء كل واحد واحد من آحاد الاخرى او كان المراد به اظهار الانطباق النفس الامري وذلك لانه لما وجدت الجملتان في الواقع اتصفت احداهما بالكلية واخراهما بالجزئية ومبدء الصغرى بازاء ثان من الكبرى فالعقل وان كان يحكم بان كلا من آحاد الصغرى بازاء كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يلزم منه الانطباق في نفس الامر حتى يثبت التناهي الا ترى انا اذا اخذنا جملة من الواحد الى مائة وعشرة ومن الاثنين الى مائة واثنين فالعقل يحكم بان بازاء كل من الاولى واحد من الثانية الى مائتين والواقع ايضا كذلك لكن لا يلزم منه انطباقهما في نفس الامر وتناهيهما فالكبرى متصفة في نفس الامر بانها اعظم من الصغرى وحكم العقل باذكر لا ينافيه فيتعين ان يكون المراد به التطبيق الجزئي بالجذب او الدفع فان اذا جرت الثانية الى الاولى في الخارج او دفعت الاولى الى الثانية انطبقتا فيظهر التخلف قطعا وثبت التناهي في نفس الامر فهذا البرهان لا يجري الا في الامور الغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج ويطبق بينها في الخارج فافهم فان هذا دان كان مخالفا لما سود المتاخرون به اوراقهم الا ان العارف بالحق الخارج عن حضيض التقليد البحت يعلم انه الحق **واما الشرط الثالث** فقد ذكره الحكماء خاصة ايضا وفرعوا عليه عدم جريانه في النفوس الناطقة فانها غير متناهية عندهم لكن لما لم يكن لها ترتب لم يجر البرهان فيه ووجهوه بانه لما كانت الآحاد غير مترتبة لا يمكن لاحد ملاحظتها تلك الآحاد مفصلة وليس لها نظام متسق حتى يلزم من وقوع المبدء بازاء الثاني وقوع الثاني بازاء الثالث وكذا فيحتاج في التطبيق فيها الى ان يلاحظ كل واحد واحد

بازاء کل واحد والعقل لا یقدر علی استحضار ما لا نهایة له مفصلا لا دفعة ولا فی زمان متناه فلا یتصور التطبیق بین السلسلتین باسرهما بل ینقطع بانقطاع الملاحظة واستوضحوا ذلک بوجهم التطبیق بین جملتین معدودتین علی الاستواء وبین اعداد لا تحصی فانه یکفی فی التطبیق فی الاولیین تطبیق طرفیهما اذ یلزم من ذلک وقوع کل جزء بازاء کل جزء ولا یکفی فی اعداد لا تحصی ذلک بل لابد فیها من تعقل کل واحد واحد علیحدة والاشارة علیه من جانب المتکلمین التارکین لهذا الشرط من وجوه **منها** انه لا یخلو اما ان یتوقف التطبیق علی ملاحظة الآحاد مفصلا او یکفی ملاحظتها بجملة علی الاول لا یمکن التطبیق فی الترتیبة ایضا وعلی الثانی یجری فی غیر الترتیبة ایضا فانا نعلم انه لا یخلوا اما ان یکون فی الجملة الزائدة ما لا یکون بازاء شیء من الناقصة او لا علی الاول یلزم الانقطاع وعلی الثانی یلزم التساوی **واجاب** عنه المحقق الدوانی فی رسالة اثبات الواجب بقوله وهو التفصی عنه علی ما سنح بالخاطر انه یمکن فی غیر الترتیبة ان نختار الشق الثانی ونمنع لزوم التساوی لان الزیادة ربما تطرقت فی الاوساط واما فی الترتیبة اذا طبق الطرف علی الطرف فلا زیادة فی جانب التناهی للانطباق ولا فی الاوساط للاتساق فلو لم یکن فی الجانب الآخر لزم التساوی قطعا انتهی **وقال** هو ایضا فی حواشی شرح التجرید لا یخفی ان التطبیق لا یتوقف علی ملاحظة الآحاد مفصلا بل یکفی ملاحظتها علی الاجمال بان یفرض کل جزء بازاء جزء آخر ولو توقف علی ملاحظة الآحاد بالتفصیل لم یتم التطبیق علی تقدیر الترتیب ایضا لا یقال علی تقدیر الترتب والوجود یکون الآحاد واقعة بعضها بازاء بعض فی الخارج مع قطع النظر عن تطبیق العقل انما لا نقول بامعنی وقوع بعضها بازاء بعض فی الخارج ان کان المراد ان لبعضها نسبة الی بعض بحسب الترتب فی الخارج فبذلک لا یتحقق الفرق اذ الکلام فی ان بدون ذلک الترتب یتحقق التطبیق العقلی وان کان المراد ان بعضها منطبق علی بعضها فی الخارج فلیس کذلک کیف لا والانطباق امر یفرضه العقل بین کل منهما والحق ان یقال علی تقدیر عدم الترتب لا یلزم انقطاع السلسلتین لجواز ان تکون زیادة الزائد فی الاوساط انتهی **وتعقبه** الصدر الشیرازی فی حواشی شرح التجرید الجدیدة بقوله فیه بحث اذ لو کان التطبیق بفرض کل جزء بازاء جزء آخر کما حسبه وقوع کل منهما بازاء آخر فی نفس الامر والتطبیق التفصیلی ممتنع فیکون اجمالیا واذا کان اجمالیا لم یتم افراز بعضها عن بعض فلم یتعین بحسب فرضه ان ای جزء من هذه السلسلة منطبق علی ای جزء من الاخری فمن این علم ان الزیادة فی الآخر لا فی الاوساط سلمنا انه یجوز فی التطبیق الاجمالی تعین المنطبقین فی کل جزء بحسب الفرض لکن غایته ما لزم منه ان یکون السلسلة متناهیة بحسب الفرض الغیر المطابق لما فی نفس الامر من ذلک الجانب والدعوی انها متناهیة فی نفس الامر من ذلک الجانب وذلک غیر لازم وعندی ان انطباق اجزاء السلسلتین واقع فی نفس الامر فان المعنی بالمنطبقین ههنا ان یکون کل منهما معروضا لمرتبة من مراتب العدد فیکون الجزء الاول من احدی السلسلتین منطبقا علی الجزء الاول من الاخری والثانی بالثانی والثالث بالثالث وبکذا ومعنی التطبیق هو النسبة الی الانطباق انتهی ملخصا **اقول** فیه بحث **اما اولا** فلانه لیس مراد من قال بالتطبیق العقلی تطبیق الآحاد بالآحاد من غیر تعیین المنطبقین وکونها اجمالیا لا تنیا فی التعیین فان للعقل ان یلاحظ اجمالا ان کل معروض لمرتبة العدد من احدهما بازاء مثله من الاخری **واما ثانیا** فلان فرض التعیین لیس من الفرض المحال ولا غیر مطابق للواقع فان کل واحد واحد من الآحاد متصف فی نفس الامر بمرتبة من مراتب الاعداد والتطبیق عبارة عن حکم العقل بکون کل من آحاد احدهما بازاء مثله من الاخری فلا یصح ان یقال یجوز ان یکون لزوم التناهی بحسب هذا الفرض لا فی نفس الامر **واما ثالثا** فلان ما ذکره من معنی التطبیق ای اظهار الانطباق النفس الامری لا تثبت التناهی فی نفس الامر بالفعل کما حققنا سابقا **ومنها** ان الآحاد وان لم تکن مترتبة بحسب نفس الامر لکن للعقل ان یفرض الترتب بینها فتوجد السلسلتان للترتبتان ویجری البرهان **ودفعه** الصدر الشیرازی فی حواشی شرح التجرید الجدیدة بانه انما یلزم التناهی لو کانت الآحاد ممکنة الترتب فی نفس الامر او مترتبة فیها ومن الجائز ان یکون ترتبها محالا مستلزما للمحال وهو التناهی علی تقدیر عدم التناهی **وخدشه** المحقق الدوانی فی انموذج العلوم بان فرض الترتب لا یستلزم فرض زیادة ولا نقصان فی آحاد احدی السلسلتین بل ذلک الفرض منظر لحالها فلیس منشأ المحال هو الترتب وهذا کما یفرض فی الریاضیات امور غیر واقعیة لینظر

فائدة

ای ولو لان بطلان العین لا یستلزم بطلان الدین

ای ولو سلمنا ان الصدر الشیرازی

ای صدر الدین الشیرازی

فائدة

حال الامور الواقعیة بل صرح الرئیس فی کثیر من المسائل الطبعیة المبنیة علی مثل ذلک بانه من قبیل الفروض المستعانة فی الریاضیات **اقول** فیه بحث لان الامور الغیر المترتبة لیس فیها ترتب فی نفس الامر ولا یعرضها اول وثان وثالث وبهذا فلا یکون فرض الترتب فیها مظهر الحال السابل یکون ابداع امر غیر مطابق لما فی نفس الامر فغایته مایلزم ثبوت التناهی علی هذا التقدیر الغیر المطابق لنفس الامر ولا یثبت منه التناهی فی النفس الامری فیها کما لایخفی **ومنها** ان الامور الغیر المتناهیة مطلقا تستلزم الترتب لان المجموع یتوقف علی المجموع بلا واحد وهذا المجموع یتوقف علیه اذا اسقط عنه واحد آخر وهکذا فاذا توهم تطبیق المجموعات المترتبة لنظیر التناهی فی المجموعات والمجموع الذی تنتهی الیه سلسلة المجموعات یکون لامحالة مجموعا لایکون بعده مجموع آخر وذلک هو الاثنان فالمجموعات الموجودة هناک تنتهی بعدة متناهیة الی الاثنین فیکون المجموع الاول متناهیا کذا ذکره المحقق الدوانی فی شرح العقائد العضدیة وافتخر به **وفیه** بحث من وجوه **احدها** ان هذا موقوف علی کون الاعداد مرکبة من الاعداد التی تحتها کما یدل علیه قول المحقق بعید کلامه السابق فان قلت انما یلزم ماذکرتم لو کان العدد مرکبا من الاعداد التی تحته وهو ممنوع کما اشتهر عن ارسطا طالیس من ان العدد مرکب من الوحدات لا من الاعداد قلت هذا الکلام انما یمشی اذا کان لکل عدد صورة نوعیة مغایرة لوحدات واما اذا کان محض الوحدات فلا یتصور ذلک انتهی ملخصا فان هذا الکلام منه دال صریحا علی انه اراد بالتوقف المذکور فی کلامه السابق توقف الکل علی الجزء مع ان العدد لایترکب من الاعداد سواء کان عبارة عن الوحدات مع الهیئة او الوحدات المحضة کما حققه السید الهروی فی تصانیفه وزیادة توضیحه فی حواشیه الجدیدة علی لوامع الهدی المسماة بمصباح الدجی نعم لو قال بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثانی وذلک المجموع للمجموع الثالث وهکذا لکان صحیحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا تحقق کل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق کل واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة **وثانیها** ان العدد الاقل والاکثر لایجتمعان وکذا معروضهما فلا تجتمع المجموعات حتی یجری البرهان الاتی ان تسع آحاد اذا انضم الیها واحد یبقی تسعة بل صار عشرة وکذا معروض التسعة **ودفعه** الفاضل الآبادی فی حواشی شرح العقائد الجلالی بانه بعد انضمام واحد صار المجموع عشرة او معروضا للعشرة ولیس ان التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة باقیة ولیس ان معروض التسعة صار معروضا للعشرة بل معروض التسعة معروض لها کما کان **وثالثها** انه لاوجود للمجموع فی هذه الصورة لا فی مجموع الزمان ولا فی جزء منه اما عدم وجوده فی مجموع الزمان فلان المجموع انما یتحقق بعد وجود جزئه الاخیر وقد انتفی بعض ذلک المجموع لان المفروض التعاقب بین اجزائه وانتفاء الجزء مستلزم لانتفاء الکل فثبت عدم وجود المجموع فی مجموع الزمان واما عدم وجوده فی جزء من الزمان فظاهر کذا اورده الفاضل الجالسی **وخدشه** استاذ اساتذة الهند بان کلام الشارح المحقق ان کان الزاما علی الخصم فعدم ورودها اورده المورد ظاهر فان الزمان والحرکة موجودان متصلان عند الفلاسفة وان کان تحقیقیا فکذلک لان ابعاض المجموع المتعاقبة موجودة فی ابعاض الزمان وهذا هو المراد بوجود المجموع فی مجموع الزمان وهذا الوجود غیر منکر ولیس المراد ان المجموع مستمر فی مجموع الزمان او ان الکل موجود فی قدر الزمان **ورابعها** وهو اقواها ماذکره احسن المحققین فی حواشیه المتعلقة بحواشی الرسالة القطبیة بقوله فیه نظر دقیق وهو ان المجموعات فی صورة وجود الامور الغیر المتناهیة الغیر المترتبة بجوز ان تکون اعتباریة فلا یلزم من تحقق آحادها تحقق المجموع بل هو موقوف علی اعتبار المعتبر وقد لایخرج الاعتبار من القوة الی الفعل فعلی تقدیر وجود امور غیر متناهیة غیر مرتبة اعتبرنا وجود المجموع فلا یلزم لنا اعتبار مجموع آخر فضلا عن مجموعات غیر متناهیة فان العقل لایقدر علی اعتبار الغیر المتناهی علی التفصیل انتهی **اقول** هذا لایضر اصل المقصود فان للمحقق ان یقول بجری البرهان فی هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادی الفیاضة وهی قادرة علی اعتبار الغیر المتناهی تفصیلا کما تقرر فی موضعه **وخامسها** ان اللازم من التطبیق بین المجموعات انما هو تناهی المجموعات لانها بمنزلة الآحاد المترتبة ولایلزم منه تناهی آحاد المجموع الاول کیف وکل من تلک المجموعات مشتمل علی آحاد غیر متناهیة فلا تیم التقریب **ودفعه** المحقق بنفسه فی رسالة اثبات الواجب بانه علی تقدیر

فرض تناهي المجموعات تنتهي بعد اسقاط الآحاد المتناهية التي عدة المجموعات المتناهية الى مجموع لايكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فصاعدا يدل على ذلك المجموع المتناهي الا بقدر متناه وهو عدة المجموعات **ومنها** انا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لانسلم عدم جريانه في النفوس الناطقة الغير المتناهية لوجود الترتب بينها فانه لاشك في ان نفس الاب جزء العلة المعدة وليست علة معدة والا لم يجز اجتماعها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد يتقدم على المعلول فيكون بينهما ترتب فنفرض جملة مركبة من نفوس آباء زيد مثلا ونطبق بينها **و دفعه** الصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بانه لا يلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس آباء زيد مثلا غير متناهية لاحتمال انتفاء افراد الانسان بالكلية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد منه لا بالتولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام **و قد يدفع** ايضا بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجتمعة **و رده** المحقق الدواني في انموذج العلوم بقوله لايعجبني هذا الجواب لان النفوس مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق فان توسط البدن ليظهر الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة اذ حاصل المقال ان نفس كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفوس غير متناهية مترتبة مجتمعة في الوجود وهو مستحيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت ترتب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين ونتمسك بترتب النفوس المتواردة الى غير النهاية انتهى **ثم قال** والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لايقولون بترتب النفوس المتولدة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقراض الافراد الانسانية بل الحيوانات المتنفسة في القرانات العظيمة المقتضية للطوفانات العامة ثم يحدث الانسان بالتوالد ويكون ذلك الانسان مؤيدا الهيا يقدر بها على استنباط الصنائع التي يحتاج اليها بنو النوع وذكر شمس الدين الشهرزوري في كتابه المسمى بثمرة الشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلا وذكر ان هذا الآدم الذي تنسب اليه ليس حدوثه بالتولد بل التوالد والتولدي سابق عليه بادوار اقول فعلى هذا لايتوجه الايراد على الفلاسفة اصلا فان سلسلة التوالد عندهم متناهية غاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قديما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى **و قد يقرر** الايراد بان النفوس الناطقة فيها مترتب باعتبار حدوثها فيتم البرهان فيها **و اجيب** عنه بوجهين **الاول** انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر في زمان آخر فلا يكون الترتب بينها **و رده** المحقق الدواني في رسالة اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتعاقب افرادها ازلا وابدا كما هو مذهبهم توجد لامحالة سلسلة منها غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولايضر مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السلسلة **والثاني** انها اذا اخذت مترتبة بحسب زمنة حدوثها لم تكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية **ورد** بان آحاد السلسلة مجتمعة ولها ترتب باعتبار ما فيجري فيه التطبيق اذ يكفي في التطبيق كون هذا الاوصاف تقتضي انطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو حاصل ههنا **الفصل الثالث** في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور **و قد يقرر** بان كل سلسلة غير متناهية مشتملة على سلاسل غير متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فهل كان بازاء كل واحد من سلسلة الكل سلسلة غير متناهية ام لا فعلى الاول يلزم ان لايشمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلى الثاني يلزم تناهي تلك السلاسل وهو يستلزم تناهي سلسلة الكل كذا ذكره السيد الهروي في حواشي شرح المواقف وقال هو قريب الماخذ من دليل التطبيق **تقرير آخر** كلما وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مرتبة كانت او غير مرتبة لابد ان يعرضها اعداد فنفرض الجماتين من الاعداد وهي مرتبة بالضرورة ونطبق بينهما الى ان يحصل المطلوب **آخر** نأخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعداد او بالعكس ونطبق بينهما ليظهر المطلوب **آخر**

ومنها

سلام الى سيدنا مولانا صدر الملة والدين الشيرازي رح من ابن سينا رح

سلام الى سيدنا مولانا جلال الملة والدين الدواني رح من صدر الدين رح

سلام الى هذا القول من بعض المعاصرين في الحواشي الجديدة من صدر الدين رح

سلام الى سيدنا مولانا ادام الله تعالى ظله العالي من جلال الدين الدواني رح في الفتوحات المكية من صدر الدين رح

سلام الى سيدنا مولانا ادام الله تعالى ظله العالي من جلال الدين الدواني رح في حواشي شرح التجريد من صدر الدين رح

فاعلم ان هذا الجواب في الحقيقة من صدر الدين رح

سلام الى سيدنا مولانا ادام الله تعالى ظله العالي من جلال الدين الدواني رح في حواشي شرح التجريد من صدر الدين رح

سلام الى سيدنا مولانا ادام الله تعالى ظله العالي من جلال الدين الدواني رح في حواشي شرح التجريد من صدر الدين رح

نأخذ مجموعات مؤلفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات وسلسلة الاعداد بان يكون مبدء مجموعات احدها ناقصا
بواحد من مبدء الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود آخر نرسم بضع بعض تلك الآحاد الغير المتناهية الى بعضها ولم تكن من قبيل المقادير
خطا او سطحا ثم نرسم خطا او سطحا آخر يترك واحدا ونطبق بينهما ليحصل المراد آخر نركب من تلك الاشياء جسما فيكون غير المتناهي في المنتهي
ثم تركب ما آخر يترك واحدا فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق بينهما فيحصل المراد آخر نفرض جملتين احدهما صغرى والاخرى كبرى
ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما في المقدارية ثم نطبق بين هذين المقدارين ونظر المخلف فينظر المقصود بانضمام ان تناهي شيء
يستلزم تناهي ما يساويه آخر لو كانت الغير المتناهية موجودة لكانت في امكنة متعددة غير متناهية لامتناع وجود الشيئين في مكان
واحد نفرض الجملتين من تلك الامكنة فينظر تناهيها ويلزم منه تناهي الممكنات وهذه التقارير السبعة من نتائج قريحتي القريحة

الفصل الرابع في مواضع اجروا فيها هذا البرهان وهي كثيرة **منها** النفوس المجردة فان المتكلمين اجروه فيه واثبتوا به تناهيها
كما مر تفصيله **واختار** العلامة الجونفوري عدم جريانه فيها وتخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر في الامور الغير الطبعية
وانها هل تكون غير متناهية في العدد او القوة فليس الكلام فيها لايقا بهذا الموضع ولا شيء من البراهين يتناول تلك على ما صرح به الشيخ
في الشفا انتهى **ثم قال** بعد ما حمل التطبيق على ما يعهد في العلوم التعليمية وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان
انما يجري في المادیات والتمسك به في ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتهويشاتهم وان غلب عليك
التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه هنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه
لما نص على عدم تناول هذه البراهين للامور الغير الطبعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما حول من
ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة انتهى **ولا تخفى** عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على
ما ذكره لكن عبارات الاخر في كتبه دالة على الشمول كقوله في الشفا ومن تقرير برهان التطبيق من المستحيل ان يكون مقدارا وعددا في معدودات
لما ترتب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار الخ وقوله في النجاة لا يتأتى ان يكون كم متصل موجود
بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عدد مرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطر منه وليتبرهن ان يوجد مقدار ذو وضع غير متناه
لانه اما ان يكون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرهان وبهذا يتأتى البرهان على ان العدد المرتب الموجود بالفعل متناه الخ **فالحق**
ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت او مادية **ومنها** الحوادث الماضية اجرى المتكلمون
البرهان فيه لاثبات الحضرة المتعالية **قال** المحقق الطوسي في نقد المحصل بقي علينا ان نذكر ما هو الصحيح فيما قالوا في مسئلة الحدوث
فنقول الدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين في هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من الدعاوي الاربعة المذكورة
وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد ولا ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندي فاقول الدلائل قالوا في وجوب
تناهي الحوادث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واعترض عليه بان حكم الكل ربما يخالف الحكم على الآحاد ثم قالوا الزيادة
والنقصان يتطرقان الى الحوادث الماضية فتكون متناهية وعورض بمعلومات الله ومقدوراته فان الاولى اكثر من الثانية مع كونهما
غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدية من الآن مثلا ذاهبة في الماضي وتارة مبتدية من مثل هذا
الوقت من السنة الماضية ذاهبة في الماضي والبقعت احدهما على الاخرى في التوهم بان يجعل المبدء آن متطابقين استحال تساويهما
استحال كون المبتدية من السنة الماضية زائدة على المبتدية من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون زايدا فاذن يجب ان تكون
المبتدية من السنة الماضية في جانب الماضي انقص من المبتدية من الآن في ذلك الجانب ولا يمكن ذلك الا بانتهاء قبل انتهاء المبتدية

من الآن ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بقدر متناه فيكون الكل متناهيا واعترض عليه الخصم بان هذا التطبيق لايقع الا في الوهم وذلك بشرط ارتسام المتطابقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن الظاهر انهما لا يحصلان في الوجود معا فضلا عن التطبيق بينهما فان هذا الدليل موقوف على حصول مالم يحصل في الوجود ولا في الوهم وايضا الزيادة انما فرضنا في الطرف المتناهي لا في الطرف الذي وقع النزاع فيه فهو غير مؤثر فيه فهذا حاصل كلامهم في هذا المقام وانا اقول كل حادث موصوف بكونه سابقا على مابعده ومكونه لاحقا عما قبله والاعتباران مختلفان فاذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدية من الآن تارة من حيث ان كل واحد منها سابق وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتقابلتان بالاعتبار متطابقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذن قد تم هذا الدليل مع سقوط ما اعترض عليه وبتم ذلك الدليل على حدوث العالم بطريق الجمهور فهذا ما عندي فيه انتهى كلامه ومنها الصور العلمية للاشياء الحاصلة في ذات الواجب كما هو مذهب رئيس الصناعة واتباعه والحق في بحث علمه تعالى على طريق المتكلمين انه تعالى علم الكل بصفة ذات بسيطة لها تعلق بالكل وعلى طريق الفلاسفة انه علم بما سواه بعين ذاته كما حققناه في مصباح الدجى في انوار الهدى فليستفد منه الهدى ويدفع الدجى ومنها اجزاء الاجسام الغير المتناهية بالفعل كما ذهب اليه النظام على ما هو مبسوط في الحكمة الطبيعية ومنها الابعاد الغير المتناهية سواء كان عدم التناهي في جهة واحدة او في جهتين او جهات كما هو مشروح في محله ومنها حركات الافلاك القديمة كما هو مذهب الفلاسفة اجرى فيه المتكلمون البرهان واثبتوا تناهيها كما هو مفصل في المواقف وغيره المقصد الثاني في ذكر برهان سنح للسيد المحقق الشريف في حواشي شرح المواقف وسماه بالعروة الوثقى وتقريره ان كل سلسلة غير متناهية فيها الوف غير متناهية يمكن اخراج الآحاد الغير المتناهية عنها متصلة بان يكون اول الآحاد اول السلسلة وثانيها ثاني السلسلة وهكذا ضرورة ان نسبتها الى السلسلة كنسبة الجزء الى الكل واخراج الجزء من الكل باي نحو كان ممكن فاما ان يكون ابتداء السلسلة بعد الاخراج ما كان قبله اولا والاول ظاهر البطلان والثاني يلزم منه ان يكون ابتداء السلسلة انتهاء الآحاد فتكون الآحاد التي فرضت غير متناهية متناهية فيكون السلسلة متناهية وذلك ما اردناه اقول فيه مغالطة ظاهرة فان ابتداء السلسلة بعد الاخراج اما تعين اذا كان الخرج متناهيا واذ ليس كما لا يخفى المقصد الثالث في برهان المنصف وهو من مخترعات تركية الافاضل البهاري كما اخبر عنه في حواشي سلم العلوم وتقريره ما ذكره في رسالة مفردة مبتدءة بقوله برهان سنح لي في ابطال اللاتناهي الابعاد وسميته برهان المنصف وتنهيد اولا مقدمة وهي ان كل ممتد متناهيا كان او غير متناه وليس له الا منتصف واحد والا لزم ان يكون اعظم من الكل وبيان ذلك انه على تقدير تعدد المنتصف ليكن في خط آب نقطتا ج منتصفان بهذه الصورة آ ——— ج ——— ب فخطا آج وج ب متساويان وكذلك خطا آ ود ب بالفرض فكلما كان خط آب مساويا لخط آد وخط آ اعظم من خط آج فان الكل اعظم من الجزء فلزم ان يكون خط د ب اعظم من خط ج ب فان احد المتساويين اذا كان اعظم من شئ كان الآخر ايضا كذلك ولما كان خطا آج ج ب متساويين لزم ان يكون د ب اعظم من ج ب فان ما يكون اعظم من احد المتساويين يكون اعظم من الآخر بل نقول ج ب اعظم من د ب فاج ايضا اعظم منه بناء على المساواة فخط ج ب اعظم من الاعظم فلزم كون الجزء اعظم من الكل بمرتبتين وذلك ما اردناه وبعد تمهيد ذلك نقول لو كان خط آب خطا غير متناه يلزم ان تكون نقطة ج منتصفه لتساوي طرفيها ولنظر ذلك بتطبيق احد الطرفين على الآخر وبمثل ذلك يعلم ان في ذلك الخط ايضا نقطة د ايضا منتصفة فيتعدد فيه المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد تبين بطلانه بالمقدمة الممهدة وهذا على تقدير ان يكون خط آب غير متناه في جهتين واما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آ فنفرض مثله ونضمه معه وتلزم الاستحالة المذكورة وهذا المحال لم يلزم من فرض المثل فانه المفروض فيه بل من عدم التناهي فهو باطل والبطلان هذا الشق وجه آخر ايضا لا يخلو عن الطناب فلنذكره في موضع آخر ان شاء الله الذي لعله لا تناهي انتهى كلامه وقال الفاضل النحرير نفوري في معراج الفهوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثانية هذا البرهان الا ان يرد عليه المنع الذي يرد على برهان التطابق

اذ استحالة كون الكل اعظم من الجزء في الغير المتناهي ممنوع لا بد له من دليل ودعوى البداهة لا تكفي لجواز كونها وهمية انتهى **اقول** لا يخفى عدم وثاقة هذا البرهان لكن الامر والمنع المذكور فانه مكابرة واضحة لا تسمع كما حققنا من قبل بل لانه ماذا اراد من قوله كل ممتد ليس له الا منتصف واحد ان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في نفس الامر فمسلم لكنه غير مضر فان للامتداد الغير المتناهي ايضا ليس الا منتصف واحد في نفس الامر الا انه لا يتعين لان تعين المنتصف فرع تعين المبدء والمنتهى واذ ليس في غير المتناهي فليس وان اراد ان كل ممتد له منتصف واحد في الحس ممتاز عن الغير فهو ممنوع لا بد من دليل نعم هو صحيح في المتناهي وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق فلا يلزم في غير المتناهي منتصفان فضلا عن المنتصفات الغير المتناهية فافهم **المقصد الرابع في برهان التضعيف**

وقد يسمى بالتضاعف **وتوضيحه** يقتضي تقديم مقدمات **الاولى** ان ضعف الشيء يكون ازيد منه عددا كان او معدودا فان الضعف عبارة عن شيء ومثل معه فلو لم يكن زايدا عليه لم يكن ضعفا له **الثانية** ان زيادة الزايد لا يكون الا بعد انصرام آحاد المزيد عليه اذا كانت مرتبة لان المبدء لا يقبل الزيادة والا لم يكن مبدء وكذا الاوساط لانتظامها وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل للتضعيف فان كل مرتبة منه انتزاعي وكل ما يصح انتزاعه يقبل التضعيف لاستحالة والا لبطلت الاتفقية هذا خلف **الرابعة** ان كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروض للعدد بالضرورة متناهيا كان او غير متناه واذا تمهدت هذه المقدمات وكل منها من البديهيات نقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل لكانت معروضة للعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل ذلك العدد التضعيف بحكم المقدمة الثالثة ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولا يكون زيادته الا بعد انصرام المزيد عليه بحكم الثانية فيلزم تناهي ما فرض عدم تناهيه وذلك ما ارزناه **ولعلك** تستفطن من هنا ان هذا البرهان يجري في كل ما وجد بصفة اللاتناهي بالفعل سواء كان على التعاقب وعلى الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقبلة على راي المتكلمين القايلين ببداية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم يجري فيها على طريق الحكماء للمعية الدهرية ويجري في الحركات الفلكية والنفوس المجردة والمبادي العلية وغير ذلك فان القدر الضروري ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لا بد ان يكون معروضا للعدد سواء كان التميز فيها بحسب الخارج او الذهن او الالتفات فقط كما في المتناهي **وقال** بعضهم هذا البرهان انما يجري في ما هو معروض العدد وهو المادية فان المجردات لا تتصف بالكثرة اذ معروضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهويات العديدة وانما هي طبيعة مادية كما تقرر في موضعه **وتعقبه** القاضي الكوفاموي[1] في حواشي شرحه للمسلم بان معروض العدد قد يكون مجموع امور لا تتقل منها ذاتي مشترك كما يقال الاجناس العالية عشرة والعقول المجردة عشرة فلا وجه لتخصيص المادية بمعروض العدد **واورد** على هذا البرهان بوجوه **احدها** النقض بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عندهم والبرهان جار فيها **والجواب** عنه ان من شروط جريان هذا البرهان خروج الغير المتناهية بصفة اللاتناهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انتزاعها ليست معروضة للعدد لكونها متحدة الوجود وبعد الالتفات اليها لا تكون الا متناهية في اي زمان وجدت **وثانيها** المنع على المقدمة الثالثة كما قال الفاضل[2] البهاري في حواشي المسلم لم لا يجوز ان يكون التضعيف خاصة المتناهي دون غيره انتهى **ورده** احسن[3] المحققين في شرحه بان هذا المنع لا يسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل **وثالثها** ما نقل عن القاضي الكوفاموي[4] بقوله الحق ان الامور الغير المتناهية لا تتصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانها من عوارض الكم من حيث التناهي وبعد تعين المحدود نعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم انقطاع التطابق بين آحادها انتهى **وفيه** وهن ظاهر فان بعد تسليم تضعيف العدد والغير المتناهي لا مجال لانكار الزيادة لكون المضعف ازيد من الاصل بالضرورة **ورابعها** وهو اقرارا ما اورده احسن[5] المحققين في شرح المسلم وتبعه من تبعه بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة لكن لا نسلم كونها معروضة للعدد اي لا يصح منها انتزاع عدد وغيره متناه مشتمل على الواحدات الغير المتناهية لانتزاعية المفصلة والاستدلال على كونها معروضة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان الالتفاتيات سواء كان عددا او معدودا لا تبلغ الى حد اللاتناهي والا صارت تقفية لامتناع الزيادة عليها بعد خروجها في عالم الفعل الى اللاتناهي فتفكر فانه دقيق انتهى **وقد يقرر**[6] البرهان بدون انضمام المقدمة الثالثة بانه اذا ارتقت الآحاد في الوجود الى غير النهاية فلغير جملة آحينيات غير متناهية

---

[1] ای القاضی الکوفاموی
[2] ای الفاضل البهاری
[3] ای المحقق الدوانی
[4] ای القاضی الکوفاموی
[5] ای المحقق الدوانی
[6] ای المقرر بعض محشی المسلم

مثل جملة الوحدات ماخوذة منها ويجب ان تكون آحاد احدى الجملتين اضعف من الاخرى فجملة الوحدات ضعف الاخرى وعدد التضعيف ازيد من الاصل وزيادة الزايد بعد انصرام آحاد المزيد عليه فتلزم الزيادة فى جانب عدم التناهى وهى باطلة لان الزيادة والنقصان من عوارض الكم من حيث التناهى فيلزم تناهى العدد وتناهيه يستلزم تناهى المعدود **ويرد عليه** ان زيادة جملة الوحدات مندرجة فى الاثنينيات اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلسلة الاثنينيات مشتملة على سلسلة الوحدات الزايدة من المبدء الى مالا يتناهى **واجاب** عنه المقرر فى حواشيه بان العدد والوحدة مما يتكرر نوعه فآحاد كل واحد من الجملتين معروضة للوحدة فكما ان كل وحدة وحدة واحد كذلك كل اثنين اثنين واحد ولا ريب فى ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثنينيات واعتبار الزيادة بعد انصرام آحاد المزيد عليه اذا المبدء لا يقبلها والاوساط منتظمة متوالية انتهى **اقول** الاوساط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات فعدد آحاد جملة الوحدات لا تزيد على عدد آحاد جملة الاثنينيات بعد انصرامه بل هو داخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين ونظر الى مجرد العدد العارض لهما يكون اخذ الجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى **المقصد الخامس** فى البرهان العرشى والمشهور تسميته ببرهان الحيثيات لاعتبارهم الحيثيات فى تقريره **وتقريره** على ما فى حكمة الاشراق انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية لكان ما بين مبدءها وبين كل واحد من الآحاد التى قبله اما قدرا غير متناه او متناهيا والاول يستلزم كون غير المتناهى محصورا بين حاصرين وهو محال والثانى يستلزم تناهى الكل لان الكل لا يزيد على ما بين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه **واورد عليه** بوجهين **الاول** ما اورده فخر الافاضل فى حواشيه على شرح الهداية الجديد بقوله لا يخفى قباحة الترديد بل الوجه الاكتفاء بالشق الاول انتهى **اقول** تعيين الطريق ليس من باب المصلين ومثل هذا التشقيق ذايع شايع عندهم فى كثير من المواضع فلا قباحة **والثانى** انه لا يلزم من تناهى البعد بين المبدء وكل نقطة فرضت تناهى الكل اذ حكم الكل المجموعى قد يخالف حكم كل واحد لهذا الحكم من قبيل ان يقال ما بين آ وب اقل من ذراع وما بين ب وج اقل منه فيلزم ان يكون ما بين آ وج اقل من ذراع وهو فاسد **ودفعه** قطب المحققين فى شرح حكمة الاشراق بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموعى بما حكم به على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على انه اذا كان ما بين كل واحد واحد دون الذراع فالكل دون الذراع وهو حق نعم من قبيل ان يقال ما بين آ وب اقل من ذراع وكذا ما بين آ وج فانه يلزم منه انه اذا اخذ مع الواقع بينه وبين آ لم يزد على الاقل من ذراع وهو حكم صحيح **وخدشه** المحقق الدوانى فى رسالة اثبات الواجب بان الحكم فى هذه الصورة بخلاف الحكم فى الصورة المبحوث عنها اذ لا يلزم من تناهى كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تناهى الكل لكونه غير واقع بين الطرفين اصلا **وقال** بعضهم هذا البرهان حدسى وصاحب القوة القدسية يجزم ان هناك واحدة من العلل هى مع الطرف يحيطان بما عداهما وان لم تتعين تلك الواحدة عندنا ولم تمكن الاشارة على التعيين **وفيه** وهن ظاهر فان وجوب توسط الكل بين المبدء وبين واحد ليس من الجلى البديهيات حتى تثبت به المطلوب بل يكاد يكون عين **المقصد السادس** فى برهان اورده العلامة الشيرازى فى الاسفار وغيره **وارى** تسميته ببرهان الزوج والفرد **وتقريره** ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلولات مثلا لو وجدت غير متناهية لا يخلو اما ان تكون منقسمة بمتساويين فيكون زوجا او لا تكون كذلك فتكون فردا وكل زوج فهو اقل من فرد بعده بواحد وكل فرد فهو اقل بواحد من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناهيا لكونه محصورا بين الحاصرين وذلك ما اردناه **وفيه** انا لا نسلم ان كل ما لا ينقسم بمتساويين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهيا فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهى كذا فى الاسفار **وايضا** لا نسلم عروض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هى هى حتى يقال انه زوج او فرد كما مر تحقيقه **المقصد السابع** فى برهان جعله فى الاسفار من تقريرات السابق **وارى** جعله على حدة وتسميته ببرهان الزيادة **وتقريره** ان كل عدد فهو قابل للزيادة فيكون اقل من عدد فالعدد العارض للغير المتناهية ايضا يقبل الزيادة فيكون متناهيا **وفيه** انا لا نسلم الكلية بل هو فى المتناهى وقياس غير المتناهى عليه مع الفارق **ولو سلمنا** فلا نسلم عروض العدد للغير المتناهى كما

المقصد الثامن في برهان اري تسميته ببرهان النسبة **وتقريره** انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والمعلولات او غيرها فهي لامحالة تشتمل على الوف فعدة الالوف الموجودة فيها اما ان تكون مساوية لعدة آحادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الآحاد يجب ان تكون الف مرة مثل عدة الالوف فلا بد ان تكون اقل وح يشتمل الآحاد على جملتين احدهما بقدر عدة الالوف والاخرى بقدر الزايد عليها فالاولى اعني الجملة التي بقدر عدة الالوف اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تناهي السلسلة هذا خلف وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين نفرض مقطعا فيحصل جانب متناه فيتاتى الترديد اما لزوم التناهي على التقدير الاول فلان عدة الالوف متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والمقطع الذي هو مبدء الثانية واذا تناهت عدة الالوف تناهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزايد يكون متناهية بالضرورة فيلزم تناهي السلسلة **وفيه** على ما في الاسفار وغيره منع المقدمة القايلة بان هذا مساو لذلك او اكثر او اقل بان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اريد بالتساوي مجرد ان يقع بازاء كل جزء جزء فلا نسلم استحالته في مابين العددين **المقصد التاسع** في برهان استخرجه كمال المحققين ولم يسمه باسم **واري** تسميته ببرهان اختلاف المضعفين **وتقريره** على ما ذكره وهو في العروة الوثقى انا نمهد اولا ان كل جملة خرجت من القوة الى الفعل في الآن او في الزمان المتناهي او الغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالمجموع الحاصل من آحاد تلك الجملة امر معين مشخص سواء كان وجود آحادها مساوقا او لاحقا او سابقا ان كونه متعينا يوجب ان يكون معروضا لعدد معين بحسب آحاده فان المتعين بحسب نفسه واجزائه يستحيل ان يكون معروضا لعدد مبهم كلي وثالثا ان كل عدد معين في الواقع لابد ان يكون في الواقع زوجا او فردا ولا ثالث لهما وان لم نعلمه بعينه وبعد تمهيد ذلك نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدء معين الى الجانب الآخر باحد انحاء الوجود التي مرت يجب ان تكون متعينة بالمقدمة الاولى فيجب ان تكون معروضة لعدد معين بالثانية ولا بد ان يكون ذلك العدد زوجا او فردا بالثالثة فان كان فردا انهافت اقاص واحد يصير زوجا واذا كان زوجا صح انقسامه بمتساويين دورا وقسمة يجب ان يكون واحد من حدود السلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدء متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان هذا خلف وانما حكمنا بتناهي الاول لانه محصور بين الحاصرين ومحصورية غير المتناهي باطل كما هو المشهور ولانه انما فرض هذه الجملة غير متناهية في الجانب الآخر دون الاوساط فهي انما يكون متناهية ولا يكون نقوض البرهان الاتي فيكون كذلك فلا ضير

اقول لملخص ان يمنع المقدمة الثانية ويقول لا يلزم من التعين مطلقا عروض العدد بل هو من خواص المتعين المتناهي فان من لوازم العدد قبول الزيادة وهو منتف ههنا لانتفاء اللازم لاسيما اذا كان لازم الماهية يستلزم انتفاء الملزوم كيف لا والعقل يجزم في قولنا كل كان الشيء معروضا للعدد وكان قابلا للزيادة فبالضرورة يجزم في عكس نقيضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلا للزيادة لم يكن معروضا للعدد ومع الجزم بهذا العكس كيف يجوز عروض العدد للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت ترتيبه على نمط القياس نقول الشيء الغير المتناهي من حيث هو هو غير قابل للزيادة وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون معروضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهيا لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه واما الكبرى فلما مر فحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معروضا للعدد وبعد ما ثبت هذا لا يصدق كل ما هو متعين معروض لعدد **وايضا** لملخص ان يمنع المقدمة الثالثة ويقول لا نسلم ان كل عدد متناهيا كان او غير متناه يكون اما زوجا او فردا بل هو من خواص المتناهي كيف لا والعقل يجزم في قولنا كل ما يكون زوجا يكون منقسما بمتساويين فيجزم في عكس نقيضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسما بمتساويين لا يكون زوجا ونضم اليه صغرى صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس بمنقسم بمتساويين فينتج الغير المتناهي ليس بزوج واذا ثبت انه ليس بزوج ثبت انه ليس بفرد ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة فالفرد عبارة عما يكون من شانه ان ينقسم بمتساويين ولا يكون منقسما بهما وان شئت رتبت القياس هكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسما بمتساويين وكل ما لا يمكن انقسامه بمتساويين لا يمكن كونه زوجا فينتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل ما لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فردا غير المتناهي

لایکون ان یکون فردا ومع الجزم بهذه المقدمات کیف یصح العقل قوله کل عدد امازوج او فرد **المقصد العاشر** فی برهان استخرجه فخر الافاضل وسماه ببرهان التحریک **وتقریره** علی ما اورده هو فی حواشی شرح هدایة الحکمة للمیبذی انه لو کان البعد غیر متناه لامکن اخراج خط من مبدء معین کنقطة آ الی النهایة ولتسمیة خط آح ولنخرج من نقطة آ عمودا قصیرا او هو خط آب ونخرج من ب خطا غیر متناه مساویا لخط آح وهو خط ب ر ولو لم یکن مساویا یلزم انقطاعه او انقطاع آح مع انه فرض غیر متناه فنقول اذا فرض حرکة خط ب ر بالتمام الی خلاف جهة عدم التناهی بمقدار شبر مثلا حتی یکون قطعة منه مقدار الشبر تحت العمود ولنعین نقطة ء علی موضع ملاقاة الخط مع راس العمود فینتقص خط آء عن خط آح الغیر التناهی بالمقدار المذکور بلا شبهة فیلزم تناهیه فیلزم تناهی خط آح ایضا وهذا یبطل عدم التناهی فی جهة **اقول** فیه علی نحو امران المساواة لا تتصف بالمساواة بمثله الا بمعنی عدم الانقطاع وهو لا یفید المدعی کما لا یخفی **المقصد الحادی عشر** فی ما استخرجه ذلک الفخر ایضا وسماه ببرهان المساواة **وتقریره** انه لو کان البعد غیر متناه لزم مساواة الکل للجزء وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وهکذا واستحالة بنیة وجه الملازمة انه لو وجد بعد غیر متناه لامکن فیه تعیین اجزاء غیر متناهیة کل منها غیر متناه بان یفصل من الکل مقدار شبر مثلا والباقی یکون غیر متناه لا محالة ثم نفصل من الباقی مقدار شبر آخر وهکذا الی النهایة فنقول کل من تلک الاجزاء الغیر المتناهیة مساو للآخر وللکل والا لزم التناهی عند فرض التطبیق **اقول** فیه ایضا علی نحو امران المساواة فی الاشیاء الغیر المتناهیة والامکان بعض منها جزء من البعض لیس الا بمعنی عدم الانقطاع فی جهة وهو لا یفید الزیادة والنقصان **المقصد الثانی عشر** فی ما استخرجه ذلک الفخر ایضا وسماه ببرهان الاعظمیة **وتقریره** انه لو کان بعد غیر متناه لکان الشیء اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عند حد وهو محال بیان الملازمة ان الکل اعظم من جزئه وعلی تقدیر وقوع بعد غیر متناه یکون جزء الجزء وجزء جزء الجزء وهکذا مساویا للکل کما مر والاعظم من احد المتساویین اعظم من الآخر فالکل اعظم من نفسه بمراتب **اقول** فیه ایضا ما فی الاولین فلا تغفل **المقصد الثالث عشر** فی برهان سنح لبعض الاعلام فی شرحه لهدایة الحکمة حیث قال وقد ظهر لی برهان الحدسی وهو انه لو امکن وجود بعد غیر متناه للزم انحصار الغیر المتناهی بین الحدین وذلک لان لذلک البعد الغیر المتناهی اجزاء غیر متناهیة بحسب البعد بحیث یکون کل منها غیر متناه واذا تحقق ذلک البعد الغیر المتناهی ممتدا من مبدء معین فما دام لم تحقق بجزئه ای جزء کان مبتدیا من المبدء الذی هو مبدء الکل لم تحقق البعد الذی هو الکل فلزم تحقق جزء غیر متناه بین ذلک المبدء وبین الحد الآخر لا محالة ولا خفاء فی هذا البرهان عند تحقق الحدس انتهی **واقول** لک فیه خفاء عند صاحب الحدس الصحیح فان توقف تحقق الکل علی تحقق جزء بمبدئه ومنتهاه من خواص المتناهی وامثاله فی الغیر المتناهی ممنوع علی ان اجزاء البعد والامکان غیر متناه لیست الا تحلیلیة فلا توقف **المقصد الرابع عشر** فی برهان ذکره ذلک الشارح ایضا واری تسمیته ببرهان الاشتمال **وتقریره** ما ذکره بقوله قد ظهر لی برهان آخر لطیف هو انه لو امکن وجود خط غیر متناه لامکن ان توجد فیه نقط غیر متناهیة العدد من نقطة آ وهی طرفه عمودا علیه غیر متصل به وهو خط آب ونصل بین خطین بخط آح فنقول علی تقدیر کون غیر متناهیة بین آ وبین النقط المفروضة فی آب ولکل خط آح علی نقاط غیر متناهیة بالفعل مع کونه محصورا فلنفرض خط آب غیر متناه ونخرج آء ثم نخرج من خط آخط آح موازیا آب غیر متناه لزم امکان تحقق خطوط مقطع فی آح فیلزم امکان اشتمال بین حاصرین انتهی **وخدشه** فظاهر اذ قائل بان هذا الدلیل منقوض بالخط المتناهی اذ لنا ان نقول لو امکن تحقق خط مقدار الف ذراع مثلا لامکن ان یوجد فیه نقط غیر متناهیة ونسوق البرهان **اقول** هذه الخدشة مخدوشة بان فی الخط المتناهی لا یفرض العقل الا فی زمان کان الانقطاع متناهیة وان کان فرضه لا یقف

عند حد بخلاف غير المتناهي فكم من فرق بينهما **المقصد الخامس عشر** في برهان المسامتة وتقريره على ما في شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره انه لو كان وجود بعد غير متناه معقولا لكان وجود خط غير متناه معقولا فلنفرض كرة خرج من مركزها وتسميه آ خط متناه هو خط آب موازيا للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدايرة وتسميه آجر فاذا تحركت الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا لآجر فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا لا على بحيث يقاطعه ولو بعد الاخراج فهذه المسامتة حادثة لا يكون قبلها فلا بد ان يكون المسامتة فيها مسبوقة بل ما يفرض اولا لا يكون اولا فوق كل نقطة فرضت فيها فرضنا فيه وحكمنا بانها اولى اخرى وكانت المسامتة الحاصلة

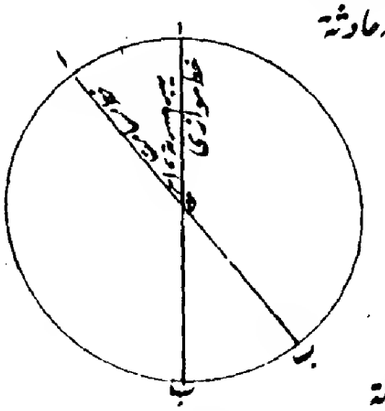

وكل حادث لا بد له من اول لهذه المسامتة اول آن لا تكون بمسامتة اخرى وهو غير ممكن ههنا لان ذلك الخط غير متناه بالفرض فنقطة الى ما لا يتناهى فكل نقطة نقطة المسامتة فان فوقها نقطة مع تلك النقطة قبل هذه المسامتة

فاذن فرض ان ذلك الخط غير متناه يوجب ان تحصل فيه نقطة هي اول نقط المسامتة وان لا تحصل وهذا جمع بين النقيضين وهو محال فكون ذلك الخط غير متناه يوجب المحال فيكون محالا **وان شئت** زيادة التوضيح فمهد مقدمتين احديهما انه اذا كان الخط المتناهي الخارج عن مركز الكرة موازيا لذلك الخط الغير المتناهي فاذا استدارت الكرة انتقل ذلك الخط من الموازاة الى المسامتة ثم لا تزال تستدير وتنتقل المسامتة الى نقطة اخرى الى ان يصير ذلك الخط قائما على الخط الغير المتناهي والاخرى ان اقليدس ذكر في صدر المقالة الاولى من كتابه ان لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان كان كذلك فلا نقطة في الخط الغير المتناهي الا ويمكننا ان نصل بينها وبين مركز الكرة بخط مستقيم اذا عرفت هذا فنقول ذلك الخط المتناهي اذا زال عن الموازاة الى المسامتة فاذا سامت نقطة انطبق على الخط الواصل بين تلك النقطة وبين مركز الكرة يكون انطباقه على الخط الواصل بين النقطة الفوقانية وبين المركز قبل انطباقه على الخط الواصل بين النقطة التحتانية وبين المركز كما يتضح من هذا الشكل

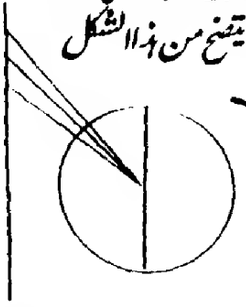

وكل مسامتة لا بد ان تكون على زاوية حادثة عند المركز بين خط ثابت وموازه بين المتحرك والزاوية المذكورة قابلة للقسمة الى غير النهاية ففي جزء منها تكون المسامتة مع نقطة اخرى سابقة على الاول لا محالة **وقد** يعتبر كون الخط الموازي نصف قطر كرة كما في الشمس البازغة لكن البرهان لا يتوقف عليه بل هو لمزيد التوضيح فان الخط الموازي سواء كان نصف قطر الكرة او اقل او اكثر اذا تحرك لا بد ان يصير الى المسامتة **وقد يقرر** بفرض خط موازٍ خارج عن نقطة الغير المتناهي ثم تحركه الى جهة المسامتة من دون فرض كرة وتحريكها كما في المحصل والطوالع والمقصود حاصل على كل تقدير **واورد** على هذا البرهان بوجوه احدها ما اورده المحقق الطوسي في نقد المحصل من ان الامور الواقعة في زمان انما يكون اوايلها آن هو مبدأ ذلك الزمان كالحركة فان مبدأها هو الآن الذي لم يشرع المتحرك في الحركة بعد فكل آن بعد ذلك الآن فان الحركة قد غبر منها جزء حتى وصل وذلك الجزء يقبل القسمة الى ما لا نهاية له وكذلك مسامتة الخط للخط بعد الموازاة فانها تقع في زمان بخلاف مسامتة الخط الواقعة في آن فمبدأ المسامتة يكون آن الموازاة وكل آن بعد ذلك الآن يكون الخط مسامتا لبعدان غير من المسامتة شيء منقسم الى ما لا نهاية له وبان من ذلك ان المحال ليس بلازم **وتوضيحه** على ما ذكره العلامة الجرجاني في حواشي المحاكمات وغيره من انا ان اردنا بقولنا لا بد للمسامتة الحادثة من اول انه لا بد لها من زمان هو اول زمان وجوده فمسلم لكن لا يلزم من ذلك ان يكون هناك نقطة هي اول ما يمكن ان يفرض المسامتة معها اذ الزمان قابل للقسمة لا الى النهاية كالحركة ففي بعض هذا الزمان تنقضي هذه الحركة

وان اريد انه لابد من آن هو اول آنات وجودها فهو ممنوع كيف والمسامتة في هذا الزمان اينية فهي حاصلة في جميع الاجزاء المفروضة في زمان الحركة **وثانيها** ما اورده الامام الرازي في شرح عيون الحكمة بالنقض من ان هذا الدليل بعينه يدل على ان لانهاية للابعاد وبيانه ان اعظم الخطوط المستقيمة هو محور العالم فليفرض الكرة التي ذكرتموها وهي غير كرة العالم خرج من مركزها خط موازي لذلك المحور فاذا دارت الكرة حتى صار طرف هذا الخط المتناهي مسامتا لطرف هذا المحور فقد حدثت زاوية بسبب ميل هذا الخط عن ذلك الموازاة الى هذه المسامتة ولاشك ان تلك الزاوية قابلة للقسمة فالخط الخارج يمكن عند زاوية اضيق منها ويكون طرفه لامحالة مسامتا لنقطة فوق طرف محور العالم وذلك اردناه **وقال** عند المحققين في المواقف هذا البحث محالا ورود له كيف فان المسامتة مع نقطة لا وجود لها الا بالعقل والوهم البحت لا عبرة به انتهى **وشيده** العلامة الجرجاني في شرحه بقوله تحقيقا ان اللازم مما ذكره نقطة موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والكلام في تناهي الابعاد الموجودة في الخارج دون الموهومة الصرفة انتهى **اقول** هذا الدفع مع تحقيقه خارج عن دايرة التحقيق فان غرض الناقض ليس الا الالزام بان دليلكم يوجد في الصورة المذكورة وهو يقتضي ان يوجد فوق محور العالم شئ مع انكم لا تقولون به وهذا الالزام لا يدفع بما ذكره كما لا يخفى **وثالثها** انا لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه لامكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه سواز للاول اولا ومسامتا له ثانيا اذ يجوز ان يكون بعض هذه الامور محالا في نفسه او يكون كل منها ممكنا في نفسه واجتماعها محالا كاجتماع قيام زيد مع عدمه **وجوابه** انا نعلم ببداهة العقل ان كل واحد من هذه الفروض ومجموعها ممكن على كل تقدير كيف ومن الفروض ما يحكم العقل ببداهة بجوازها كالفروض الهندسية وهي ايضا منها ومنه ليس الا مكابرة **ورابعها** انا لا نسلم ان المسامتة ببعض الزاوية او الحركة قبل المسامتة الحاصلة بكلها وانما يلزم اذا كان بعضها موجودا بالفعل حتى يمكن ان توجد به مسامتة لكنها ينقسمان بالقوة لا بالفعل ولو صح ما ذكرتموه لامتنع حركة قطر الدائرة على قوس منها بل تمتنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من وضع ما بالقوة مكان ما بالفعل ووضع بعضهم بان ما ذكرناه احكام وهمية الا انها صحيحة اذ الوهم يحكم بها كسايرالهندسيات فليس المدعى الا انه لابد للمسامتة الحادثة من اول نقطة في الوهم لكن الخط الغير المتناهي لا تتعين فيه نقطة للاولية **وفيه** بحث لانه لا يلزم من حدوث المسامتة الا ان يكون لها زمان هو اول زمنة حدوثها وهو لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة هي اول نقط المسامتة وذلك لانه لابد لحدوث المسامتة من حركة واقعة في زمان فاذا وجدت كانت المسامتة حاصلة في كل آن يفرض في ذلك الزمان وتلك الآنات المفروضة فيه لا تقف عند حد فكذا المسامتات الواقعة فيها فلا تتعين نقطة اولى يقف الوهم عندها **فان قلت** المسامتة آنية فلابد لها من نقطة غير مسبوقة باخرى **قلت** مسامتة الخط للنقطة آنية واما المسامتة المذكورة اعني مسامتة الخط للخط فلا تتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك مسامتة الا وهي مسبوقة في الوهم باخرى الى غير النهاية **وقد** يدفع هذا البحث بان غرضنا انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلابد ان تتعين فيه نقطة هي اولى نقط المسامتة اذ لابد هناك من مسامتة غير مسبوقة باخرى والا لزم وجود مسامتات غير متناهية العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح المواقف **وخامسها** انا لا نسلم وجود اول نقطة المسامتة بعين ما ذكرتم بان نقول اذا تحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتم وجب ان لا يوجد في الخط الذي لا تناهي نقطة هي اول نقط المسامتة لان المسامتة انما تكون بزاوية وحركة منقسمين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى **وجوابه** من وجهين **الاول** انا مينا لزوم ذلك بان المسامتة لها اول لكونها حادثة وهو يكون بنقطة ضرورة ودليل امتناع اللازم لا يدل على عدم ملازمته والاجاز مثله في كل قياس استثنائي يستثنى فيه نقيض التالي **والثاني** انا نستدل هكذا لو كانت الابعاد غير متناهية وتحرك الخط من الموازاة الى المسامتة فاما ان يوجد اول نقط المسامتة او لا يوجد وكلاهما محال بدليلكم ودليلنا ح لا مساغ للايراد كما لا يخفى كذا في المحاكمات **وثلثها** تقرير آخر للبرهان المذكور ذكره في الشمس البازغة بقوله وقد لاح لي بعد اية ربي المحجة في تقويم البرهان واقامة الحجة وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه تزول الموازاة وتحدث المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت في اي

آن یفرض مع نقطة من الخط الغیر المتناهی ولا تصور المساسة مع تلک النقطة الا بالمرور علی تمام ما قبلها اعنی بانقضاء المساسة مع ما قبلها من الخط المتناهی فی جهة عدم التناهی بالتدریج ولا یتاتی ذلک فی زمان متناه فح لک ان تقول انه یلزم ان یکون زمان المساسة غیر متناه فی جانب المنتهی فلا تکون حادثة او انه یلزم ان یکون بین حالتی المواز اة والمساسة مع ایة نقطة تفرض من الغیر المتناهی زمان غیر متناه او انه یلزم ان لا تخرج المساسة من القوة الی الفعل انتهی **وقال** احسن المحققین فی حواشی الشمس البازغة هذا البرهان وان ذکر بعض المحققین سابقا ولم یتفق الرجوع للمصنف الیه وتوارد علی قلبه لکن فیه خدشة عظیمة اشار الیها بعض الماهرین کالفاضل الخوانساری وغیره من المحققین ومنهم استاذنا العلامة ومرشدنا الفهامة کمال الملة والدین وهی ان الزمان المتناهی کالساعة یجوز ان یکون معیارا للمساسة مع الخط الغیر المتناهی وذلک بان یکون الذراع الاول من الخط الغیر المتناهی الذی مبدؤه مبدء الخط ومنتهی لحرکة المساسة یحصل مساسة الخط المتناهی منه فی نصف ساعة مثلا والذراع الذی یلیه فوقه فی ربع ساعة والذی فوقه فی ثمن ساعة وهکذا یقطع الاجزاء المساویة الغیر المتناهیة فی المساسة مثلا فی اجزائها المتناقصة الغیر المتناهیة والحرکة وان کانت فی مسافتها الحقیقیة مساویة لکنها یجوز ان تکون مختلفة بالنسبة الی ما یساسه بل هو الظاهر لمن له ادنی حدس فی الامور المتناهیة ایضا ولبیان هندسی ایضا مخافة التطویل لا یرخص ذکره وافادهنا ومرشدنا رئیس العلماء المحققین وقدوة العرفاء الواصلین نظام الملة والدین قدس سره فی ازاحتها بان مساسة الخط المتناهی بغیره حرکة قطع له ولا یکون قطع غیر المتناهی بالحرکة فی الزمان المتناهی والحرکات مختلفة بالسرعة والبطو رفباحثت معه بحثا طویلا نظرا الی کرمه الظاهر واللطف وعرضت بالفرق بین الحرکة علی الخط الغیر المتناهی وبین الحرکة مع المساسة معه فان المسافة الحقیقیة لا یمکن قطعها بالحرکة المتناهیة والحرکات مختلفة واما المساسة فالظاهر وجه الاستحالة فی الحرکة المتفاوتة بالنظر الی ما یساسها فبعد المباحثة لم یستقر الآراء علی تمامیة الحجة واستقر رائی علی عدم تمامیتها انتهی کلامه

المقصد السادس عشر فی برهان الموازاة وهو عکس لما قبله استخرجه العلامة الرازی حیث قال فی المحاکمات بعد ذکر برهان المساسة ونحن نقول بازاء هذا البرهان لو فرضنا قطر الکرة مساسا لخط غیر متناه ثم تحرک القطر الی الموازاة وجب ان یکون فی الخط الغیر المتناهی نقطة هی آخر نقط المساسة وهو باطل بیان الملازمة ان المساسة کانت وما بقیت فلا بد ان یکون لها نهایة وانما بطلان اللازم فلان کل نقطة فرضت فی الخط الغیر المتناهی انها آخر نقطة المساسة فالمساسة مع النقطة التی فوقها بعد المساسة معها لان النقطة المفروضة یکون علی سمت من سموت المساسة وکل سمت مساسة فبینه وبین سمت المواز اة زاویة وحرکة لا تقطع قطعا والمساسة ببعض تلک الزاویة او ببعض تلک الحرکة تکون بعد المساسة بها فما فرضناه آخر نقطة المساسة لا یکون آخر نقطة المساسة وهو محال واذا کان ذلک البرهان علی المساسة فلنسلم هذا برهان المواز اة انتهی **وفیه** مثل ما فی اصله نقضا وابراما فلا التفات **المقصد السابع عشر** فی برهان اورده صاحب التلویحات وهو فی الحقیقة تقریر من تقریرات برهان المساسة وعلی تقدیر جعله علی ما هو المتداول بینهم حق بان یسمی ببرهان المساسة بعد المقاطعة **وتقریره** علی ما فی التلویحات وغیره انه ان صحت اللانهایة فی الاجسام کان لنا فرض دایرة خرج عن مرکزها خط غیر متناه وهو خط آ ب قاطعا لخط آخر غیر متناه وهو خط ج د والخارج عن المرکز یلازم المرکز فاذا تحرکت الدایرة تحرک الخارج عنها الی المساسة واذا عادت عادا الی مساسة الخط ثم الی مقاطعته فاذا سلمت قبل المقاطعة الخارج عن الدایرة ما سیقاطعه لا بد من اول نقطة للمساسة وکذلک بعد المقاطعة لا بد من آخر نقطة وغیر المتناهی لا قبل کل نقطة نقطة اخری وکذلک بعد کل نقطة فلا یتصور تمام حرکة دوریة فبطلت اللانهایة

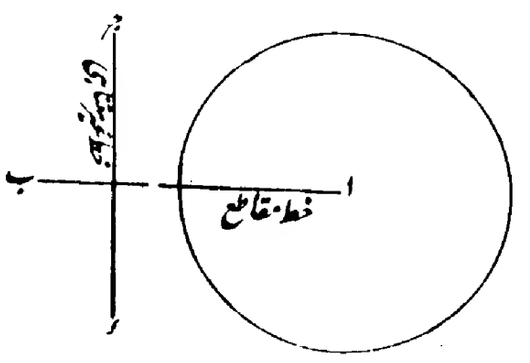

قال ابن کمونة فی شرح التلویحات اختار فرض العود لا فرض تتمیم الدورة مع ان الغرض یحصل علی التقدیرین بدلیل ان تمام الدورة یقتضی المساماتة من جانب جآ اولا ثم المقاطعة بعد ذلک ثانیا لان بفرض العود تتم البرهان علی تقدیری کون خط جآ لا تتناهی من جهتین وکونه لا تتناهی من جهة واحدة واما بفرض تتمیم الدورة فلا تتم الا اذا کان خط جآ غیر متناه من الجانبین انتهی **وقال** فی شرح قوله فاذا تحرکت الدایرة الخ معناه انا لما فرضنا خط آب ملازما لمرکز الدایرة فاذا تحرکت نصف الدورة فلا بد وان یصیر خط آب مقاطعا مساماتا بهذه الصورة انتهی **وقال ایضا**

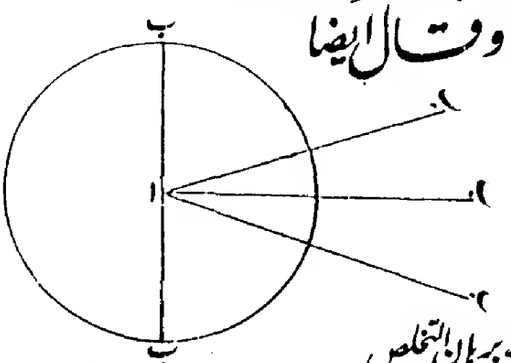

یمکن اختصار هذا البرهان بان یقال لو جاز لآتناهی المستدیرة لتخلص وهو محال فکذا المقدم اشارة الی تسمیته هذا **المقصد الثامن عشر** فی برهان التخلص من تقاریر برهان الموازاة **وذکر** صاحب المواقف اولا برهان المساماتة بالتقریر المذکور المشهور ثم قال الثانی وهو عکس الاول وهو لزیادة تحقیق وتقریره ان نفرض خطین غیر متناهیین متقاطعین ثم نفرجان کانهما یمیلان الی الموازاة فلا بد فی الموازاة من ان یتخلص احدهما عن الآخر ولا یتصور ذلک الا بنقطة هی نهایتهما ویلزم الخلف **وقال** شارحه قد ذکره صاحب التلویحات واشتهر برهان التخلص وانما یتضح اذا فرض کرة خرج من مرکزها خط غیر متناه ملقاطع لآخر غیر متناه ایضا فاذا تحرکت الکرة فقبل تمام الدورة لا بد ان یصیر الخط الخارج من مرکزها موازیا للآخر فیلزم تناهیهما وبرهان الموازاة ماخوذ منه فظهر ان براهین المساماتة والموازاة والتخلص راجعة الی اصل واحد انتهی **اقول** فی کلام کل من الماتن والشارح خطا من وجه اما فی کلام الماتن فهو انه جعل هذا البرهان عکسا لبرهان المساماتة مع انه اعتبر فیه المقاطعة ولم یعتبر ذلک فی برهان المساماتة واما فی کلام الشارح فهو انه احال ذکر هذا البرهان علی التلویحات مع انه لا وجود لما فیه المذکور فیه لیس الا الذی سمیناه ببرهان المساماتة بعد المقاطعة **المقصد التاسع عشر** فی برهان التلاقی وهو عکس التخلص وذلک بان یفرض خطان متوازیان غیر متناهیین فاذا تحرک احدهما الی الآخر وتلاقیا فلا بد ان تتحقق نقطة هی اول نقط الملاقاة لما مر فیلزم تناهی الخطین کذا فی الحواشی الفخریة **المقصد العشرون** فی برهان المقاطعة بعد المساماتة وهو عکس لما ذکر فی التلویحات وتقریره ظاهر مما سبق وهذا وان لم یکن مفردا عندهم لکن لما افردوا برهان التلاقی وجب علیهم افراده **المقصد الحادی والعشرون** فی برهان المساماتین **وتقریره** انه لو امکن تحقق الابعاد الغیر المتناهیة لامکن ان یفرض خط سواء کان متناهیا او لا موازیا للخطین الغیر المتناهیین ثم اذا فرض ان ینتقل ذلک الخط من التوازی الی المساماتة لزم ان تتحرک نقطة المساماتة مع الخطین الذین احدهما اقرب من التحرک مسافتین غیر متناهیتین فی زمان واحد مع کون حرکة احدهما التی هی اقرب من طرف الخط المتحرک المنتقل من التوازی الی المساماتة بطیئا لکون مسافته اقل وهذا محال هذا اذا کان ذلک الخط متناهیا وعلی تقدیر عدم تناهیه یلزم قطع نقطتی التقاطع المسافتین الغیر المتناهیتین مع کونهما مختلفتین او متساویتین مع کون احدهما اقرب والاقرب ابطأ **وفیه** ما لا یخفی بعد الاحاطة بما ذکرنا قبل **المقصد الثانی والعشرون** فی برهان التخلصین وهو عکس برهان المساماتین **قال** فخر الافاضل فی حواشی شرح الهدایة انت خبیر بان جعل برهان التلاقی برهانا آخر سوی برهان التخلصین وکذا التخلصین سوی المساماتین لا یخلو عن شئ والظاهر ان التفاوت بینهما انما هو بالتقریر انتهی **المقصد الثالث والعشرون** فی برهان نقله فی الحواشی الفخریة عن بعض الشروح **واری** تسمیته ببرهان کثرة الانصاف

وتقريره انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين لكان كل نقطة فرضت فيه منتصفا له اذ لو فرض تطبيق كل قسم منه مع الآخر تطابق والا لزم التفاوت فيلزم تنصفه بالنقط الغير المتناهية ويلزم اعظمية الجزء من الكل بل تحقق مقادير غير متناهية كل منها اعظم من الكل **اقول** فيه امر في برهان المنصف

المقصد الرابع والعشرون في برهان اري تسميته ببرهان تحرك الكرتين **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد في الجهات الى غير النهاية فرضنا كرتين احدهما فوق الاخرى مثلا ووصلنا بين مركزيهما بخط مستقيم ونخرجه في الجهتين لا الى نهاية فالذاهبة منه الى جهة الفوق من مركز الفوقانية جزء للذاهبة منه الى اليمامن مركز التحتانية وبالعكس في الذاهبة الى التحت فاذا دارت الكرتان حول نفسهما نصف الدور يصير التحتاني من الخط فوقانيا وبالعكس فيلزم كون الكل جزءا وبالعكس وهو محال ضرورة **قال** فخر الافاضل لا يخفى على المنصف ان هذا بالحقيقة يرجع الى المذكور ولعل فرض الكرتين لئلا يعترض ان الحركة على الخط الغير المتناهي محال ولم يندفع بالفرض المذكور اذ لمانع ان يمنع حركة الغير المتناهي بحركة الكرة على الوجه المذكور انتهى **اقول** ـ رجوعه الى المذكور غير ظاهر فان المقصود بالذات في المذكور ليس الا كثرة الانصاف وان لزمت منه محالات آخر والمقصود بالذات ههنا كون الكل جزءا والجزء كلا وما ذكره من المنع مكابرة اذ حركة الكرة تستلزم حركة قطرها بالضرورة كما ثبت في الاصول الهندسية

المقصد الخامس والعشرون في برهان ذكره صاحب الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح **واري** تسميته **ببرهان** خلو الحيز **وتقريره** انه لو امكن تحقق بعد غير متناه مبتدء من مبدء معين لامكن توهم حركة الى جانب المبدء على الاستقامة فيلزم خلو الحيز في الجانب الآخر بمقدار مسافة حركته فيلزم تناهيه **وفيه** ما مر في برهان التطبيق من منع مثل هذه الحركة للغير المتناهي فتذكر **المقصد السادس والعشرون** ما ذكره ايضا نقلا عنه **واري** تسميته **ببرهان** طرح الوسط **وتقريره** انه لو امكن تحقق خط غير متناه في الجهتين فاذا طرح جزء من الوسط وتوهم اتصال الباقيين لزم تناهيهما بمثل ما مر من خلو الحيز ويلزم منه تناهي الخط تماما **وفيه** ايضا مثل ما في سابقه فلا تغفل **المقصد السابع والعشرون في برهان اري** تسميته **ببرهان** ازدياد مسافة الابطاء **وتقريره** انه لو امكن عدم تناهي البعد امكن ان يوجد خطان متوازيان فاذا فرض خط متناه موازيا لهما فاذا مال الخط المتناهي من الموازاة الى المساواة لزم ان يكون مسافة المسامتات في الغير المتناهي الاقرب اطول من مسافة المسامتات في الابعد مع كون الانتقال في المسامتات في الخط الاقرب ابطاء هذا خلف **وفيه** انه جار في المتناهي ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا **المقصد الثامن والعشرون** في ما اورده في الحواشي الفخرية نقلا عن بعض الشروح انه لو امكن عدم تناهي البعد لامكن ان يوجد خطوط متوازية غير متناهية فاذا توهم حركة احدها الذي ليس في الوسط بحيث ينتقل من الموازاة الى التقاطع وجب ان يتقدم التقاطع مع الخط الاقرب على تقاطع الابعد بمسافة لان ذلك التقدم لظهور ان الخط المتحرك كان موازيا لهما وبمجرد التحرك انتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان يقاطع مع كل منهما معا **واري** تسميته هذا البرهان ببرهان المعية **وخدشه** فخر الافاضل بمنع جواز الحركة على غير المتناهي والقول بانه يجوز ان يكون الخط المتحرك قطر كرة لا يدفع المنع **وفيه** ما ذكرته سابقا من ان منع عدم تحرك الخط مع تحرك دايرته مكابرة **المقصد التاسع والعشرون في برهان** جماعة صاحب الحواشي الفخرية من الاستدلال على السابق **واري** جماعة على حدة **وتسميته ببرهان** الطفرة **وتقريره** انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا

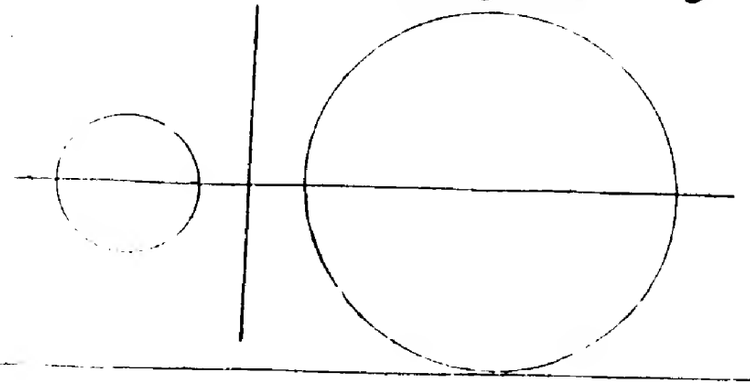

غير متناه مستقيما وعن جنبيه كرتين بعد مركز احدهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الواصل بين المركزين مقاطعا لذلك الخط على زوايا قوايم ويخرج ذلك الخط الواصل الى الجهتين لا الى نهاية ثم يفرض ان تتحرك الكرتان حول مركزيهما متشابهتين قدرا مع اختلاف الجهة وتجركهما يتحرك الخطان الخارجان من المركزين ويصير تقاطع الخارج من مركز القريبة مع الخط الاول تحت نقطة تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعد بين النقطتين تبايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دورهما يصير كل من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القريبة كان دائما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة **وخدشه** فخر الافاضل بان موازاة الخطين انما تصور بعد قطعهما المسافة الغير المتناهية في زمان وجواز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض المستدل ليس الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع الدور امر محسوس لا يمكن ان ينكره الاسوفسطائي وذلك موقوف على قطع المسافة الغير المتناهية وفيه المطلوب **المقصد الثاني والثلثون** في برهان ذكره شارح اليها كل **واحرى** ان يسمى ببرهان تلاقي المتوازيين **وتقريره** انا اذا فرضنا خطا غير متناه وفرضنا دايرة واخرجنا احد اقطارها الى غير النهاية مقاطعا للخط المذكور على قوايم ثم حركنا الدايرة ربع الدور فلا بد ان تحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان ينفصل تلك الحركة عن الخط الغير المتناهي او لا ينفصل فعلى الاول يلزم تلاقي المتوازيين وتوازي المتقاطعين وعلى الثاني يلزم التناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية في زمان متناه **وخدشه** بعضهم بانا نختار الشق الثاني ونقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه والمحال انما هو قطع المتناهي كذلك **وقد** مر له وما لله فتذكر

المقصد الحادي والثلثون في برهان اورده السيد السمرقندي حواشي شرح اليها **واري** تسميته ببرهان حصر الا ينحصر **وتقريره** انه لو امكن وجود اللاتناهي لامكن ان يخرج من مبدء واحد كنقطة آ خط غير متناه وهو خط آز الغير المتناهي من جهة ز ثم ينفصل من طرف المبدء من الخط المذكور آب ونرسم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه اقليدس وهو مثلث آب ج ونفصل بين نقطة ج وكل نقطة من النقاط المفروضة في خط آب بخطوط يكون كل منها وتر الزاوية ج ب آ المنفرجة فيكون ج آ اعظم من ب آ وكذا ج ك اعظم من ب ك وكذا ج آ اعظم من ب آ لكون الاول موترة للزاوية المنفرجة والثواني للحادة كما تشهد به المقدمات الهندسية فلو كان ب آ غير متناه كان الانفراج بين ج ز والخط الغير المتناهي غير متناه لكونه اطول من الغير المتناهي مع كونه محصورا بين حاصرين **وفيه** كما بين في البرهان السلمي منعا فانظره

على نقطة آ وهو عمود آج فنقول يمكن وصل خطوط بين راس العمود وكل نقطة من النقاط

المقصد الثاني والثلثون في برهان استخرجته وسميته ببرهان الوصل وهو قريب من برهان الاشتمال **وتقريره** انه لو امكن اللاتناهي لامكن ان يوجد بعد غير متناه كخط آب مثلا في جهته او في احدهما ونفرض بعدا آخر متناهيا كيف ما اتفق ونفصل بين النقاط الغير المتناهية المفروضة في خط آب وبين ذلك البعد بخطوط فيلزم وجود الحدود الغير المتناهية بالفعل في المتناهي هذا خلف **المقصد الثالث والثلثون** في ما استخرجته ايضا وسميته ببرهان حركة القطرين وهو انا فرضنا كرتين قطر احدهما المسمى بآب غير متناه في جهته وقطر اخرى المسمى بب ز متناه الى المحيط غير متجاوز عنه وفرضنا ان حركتهما مساوية جهة وقدر السرعة والبطوء زمانا وحركنا هما فيلزم ان يقطع ب ز مسافة متناهية في زمان متناه

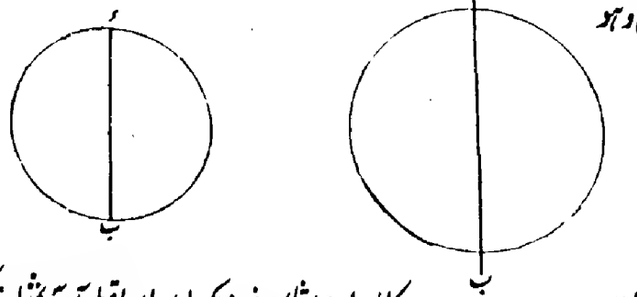

كالساعة مثلا وفي ذلك الزمان يقطع آب بمثل تلك الحركة

مسافة غير متناهية فداخلف **المقصد الرابع والثلثون** فی ما استخرجته ایضا وسمیته ببرهان التنصیف وهو انه لو کان بعد ما او عدد ما
غير متناه بالفعل لقبل التنصیف لا محالة لان کل کم فهو یقبل القسمة لذاته کما تقرر لکن لا یقبل التنصیف کما مر فلا یکون غير متناه **المقصد**
الخامس والثلثون فی ما استخرجته ایضا وسمیته ببرهان الانقسام وهو انه لو کان کم ما غير متناه لقبل الانقسام الی الکسور والاجزاء
کما لکنه لا یقبل الانقسام الیه فلا یکون غير متناه **المقصد السادس والثلثون** فی ما استخرجته ایضا وسمیته ببرهان عروض العدد
وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية فلا یخلو اما ان یعرضها من حیث هی هی عدد او لم یعرض لا سبیل الی الثانی لما تقرر عندهم من ان کل
ما وجد فی الخارج تنتزع عنه العدد ولا سبیل الی الاول فانه لو عرض له عدد لم یبق لا یقفیا فلا سبیل الی وجود الغير المتناهی **فان قلت**
لعل عروض العدد یکون من خواص المتناهی **قلت** یجب انه کذلک لکن الجمهور اطبقوا علی عروض العدد لکل ما وجد کما لا یخفی علی من طالع
کلماتهم **المقصد السابع والثلثون** فی البرهان المسمی بنسیج العنکبوت وهو الذی یسمونه بالسلمی وفیه فصلان **الاول** فی تقریره
المشهور المنقول عن قدماء الحکماء وهو انه لو کان امتداد ما غير متناه لامکن وجود غير المتناهی محصورا بین الحاصرین وصحته
نقیض التالی تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهی لامکن وجود ساقی مثلث خرجا
من مبدء ذاهبین الی غير النهایة ومعلوم ان الساقین کلما کانا اعظم کان الانفراج اکثر فیزداد الانفراج
بزیادة الساقین والساقان اذا کانا غير متناهیین ذاهبین علی نسق الانفراج کان البعد بین
الساقین غير متناه فینحصر غير المتناهی من البعدین حاصرین وهما الساقان هذا محال
واعترض علیه رئیس الصناعة فی الشفا بانا لا نسلم انه یلزم وجود بعد غير
متناه بین الخطین غایته ما فی الباب ان یکون التزاید الی غير النهایة
لکن لیس یلزم منه ان یکون هناک بعد زاید الی غير النهایة
بل کل بعد فرض فهو لا یزید علی بعد نخته متناه الا بقدر
متناه والزاید علی المتناهی بقدر متناه وذا کالعدد یقبل الزیادة الی غير النهایة مع ان کل مرتبة من مراتبه فی النظام الغير المتناهی
عدد متناه لا یزید علی مرتبة اخری تحتها الا بواحد انتهی کلامه **ثم قال** وان اشتهی احد بیان انه لا بد من بعد غير متناه فلیفرض
علی الخطین المذکورین الی غير النهایة نقطتین متقابلتین وتتصل بینهما بخط یکون وتر الزاویة التقاطع فلما کان ذلک الخطین فی
زیادة البعد الی غير النهایة یکون الزیادات علی ذلک البعد موجودة بغير نهایة ولنفرض تلک الزیادات متساویة فلما
کان کل زیادة توجد فی بعد فهی موجودة فی ما فوقه فیلزم ان یکون بعد یوجد فیه زیادات غير متناهیة بالفعل متساویة
فیکون ذلک البعد زایدا علی البعد الاصل بالا نهایة له فیکون غير متناه فیلزم الخلف انتهی **وخدشه**
العلامة الرازی فی المحاکمات بقوله اقول المنع المذکور غير ساقط فان
الغير المتناهیة المتساویة لا وجود لبعد یشتمل علی تلک الزیادات الغير المتناهیة
علی بعد آخر الا بقدر واحد متناه **وایضا** فاما ان ثبت بعد یشتمل علی الزیادات الغير المتناهیة اولا ثبت فان ثبت کان ذلک البعد غير متناه
سواء کانت تلک الزیادات متساویة او متناقصة لانها زیادات مقداریة کلما یزداد یزید المقدار فلما ازداد الی غير النهایة یکون مقدار البعد
غير متناه بالضرورة وان لم تثبت لم یبین الخلف سواء تساوت الزیادات او تناقصت فلا فائدة فی فرض تساوی الزیادات انتهی **ثم قال**
ویمکن ان یحقق کلام الشیخ بحیث لا ترد علیه شبهة فیقال اذا فرضنا نقطتین متقابلتین علی الخطین الغير المتناهیین ووصلنا بینهما بخط یکون وتر الزاویة

التقاطع ثم فرضنا بعدا آخر يزيد عليه بقدر ثم ابعادا آخر متزايدة بذلك القدر فكلما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتد الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد الاصل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات ضرورة ان عدد الزيادات كلما يزيد يزيد البعد بتلك النسبة حيث فرضت الزيادات متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه بالفعل فلا بد من بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية على البعد الاصل وايضا كلما يزيد عدد الابعاد يزيد البعد وما كان تزايد الابعاد بقدر واحد يكون زيادة البعد على نسبة عدد الابعاد فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد لكنها نسبة غير المتناهي الى المتناهي هذا اذا كانت الزيادات متساوية اما اذا كانت متناقصة لم يلزم الخلف لان الستة لا تكون محفوظة انتهى كلامه ويرد عليه من وجوه **احدها ما اقول** ان سقوط المنع المذكور على التقرير المذكور ظاهر فانه اخذ فيه مقدمة وهي ان كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة في ما فوقه ومن المعلوم ان مجموع الزيادات الغير المتناهية ايضا من افراد موضوع هذه القضية فيلزم وجوده في بعد متناه وذلك ما اراده **نعم** للمناقش ان يناقش في هذه المقدمة لكنه امر آخر غير ورود المنع السابق فالقول بانه غير ساقط ساقط **وثانيها ما اقول** ايضا ان الزيادات المقدارية اذا كانت متناقصة لا يكون مجموعها مقدارا غير متناه وانما يكون كذلك اذا كانت الزيادات متساوية او متناقصة كما صرح به الامام الرازي في شرح الاشارات **وقال** المحقق الدواني في بحث اقسام الجسم من حواشي شرح التجريد القديمة المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه ايضا اما اذا كانت متناقصة فلا الا بد ان ينصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بجنب نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا الذراع انتهى **ورده** الصدر العلامة له في حواشيه الجديدة بقوله هذا ظاهر الفساد وضرورة ان المقادير الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناقصة او متزايدة مقدار جميعها غير متناه ومن ثم صرح العلامة الجرجاني في حواشيه على هذا الكتاب بان الجسم وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن يمتنع ان يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفعل والا لزم ان يكون مقداره غير متناه وسيصرح الشارح بذلك ايضا وكيف تصور ان يكون المقادير الغير المتناهية مقدار جميعها غير متناه والمتناقصة لا يكون مقدارها غير متناه والتنوير الذي ذكره في بيان ذلك سهو نشأ من اشتراك اللفظ فان غير المتناهي يطلق على معنيين احدهما ما لا ينتهي الى حد يقف عنده وان امتنع خروج جميع ذلك الى الفعل كما حقق في موضعه والثاني ما يكون بحيث اي جملة اخذت وجدت فاضلا عليها والكلام ههنا في الغير المتناهي بالمعنى الثاني وانصاف الذراع غير متناهية بهذا المعنى بل هي غير متناهية بالمعنى الاول وبين المعنيين بون بعيد انتهى كلامه **وتبعه** في هذا الرد شمية في شرح هداية الحكمة **وفيه** ومن ظاهر على ما افاده المحقق في جديدته وتبعه بحر العلوم رح في حواشي شرح هداية الحكمة فان الضرورة قاضية بان الاجزاء التحليلية شأنها انها لو وجدت بالفعل ثم جمعت حصل ذلك الجم حتى لو قال احدان الذراع بعد الكسر صار ازيد او انقص مما كان او لا ينسب الى السفه كيف لا والاجزاء المتساوية وان كانت بالقوة يزيدها الجم كما اذا كانت بالفعل فكذا الاجزاء المتناقصة لا يزيدها الجم بالقوة كانت او بالفعل وبالجملة فالاجزاء التحليلية والتركيبية سواسية في افادة الجم وان شئت زيادة التوضيح فاستمع انا اذا جزينا المقدار الى اقسام غير متناهية متساوية كل منها ذراع مثلا فاذا جمعنا ما يزيد المقدار على ما كان لان جمعها لا يكون الا بضم بعضها الى البعض فالواضم الذراع الى ذراع حصل ذراعان واذا ضم معه ثالث حصلت ثلثة اذرع وهكذا فيحصل بضمها مقدار غير متناه وكذا اذا كانت متزايدة بالطريق الاولى واما اذا كانت متناقصة بان نصفنا المقدار ثم نصفنا النصف ثم نصفنا نصف النصف الى غير النهاية فجمعه ليس بان يجمع نصف نصف النصف الى نصف النصف ويجمع نصف النصف الى النصف حتى يزيد المقدار بل طريق جمعه ان يجمع نصف نصف النصف مثلا الى مثيله ثم يجمع نصف النصف مع عديله ثم يجمع النصف مع قرينه فلا يحصل منه الا مقدار واحد **فظهر** ان قول المحاكم لانها زيادات مقدارية كلما تزداد يزداد المقدار آخر غير صحيح **وثالثها** ان ما ذكره من توجيه كلام الشيخ غير مفيد فان غاية ما لزم من ذلك زيادة البعد بغير نهاية لا وجود البعد الزايد بغير نهاية بين الخطين وذلك هو المستحيل والعجب انه بعد ما اورد مثل هذا الايراد على الشيخ كيف غفل عن انه يتوجه على ما حققه مع انه في غاية الظهور كذا ذكره فخر الافاضل

ورابعها ان النظام من المعتزلة ذهب الی ان الاجزاء الغیر المتناهیة موجودة بالفعل فی کل جسم فاستدلوا علی ابطاله ببرهان التناسب وهو انا نفرض اجزاء متناهیة من جسم مجموعها یکون جسما مرکبا من اجزاء متناهیة ثم نقول زیادة الجسم وانتقاصه لیس الا بازدیاد الاجزاء وانتقاصها فیجب ان یکون نسبة حجم الجسم المذکور الی احجام الاجسام کنسبة اجزائه الی اجزائها ولما کان نسبة مجموعه الی احجامها نسبة المتناهی الی المتناهی وجب ان یکون نسبة الاجزاء ایضا کذلک واورد علیه بان کون نسبة ازدیاد الجسم مثل نسبة عدد الاجزاء ممنوع لان النسبة الاولی من النسب المقداریة فیجوز ان تکون النسبة الصمیة والثانیة من العددیة فهما لا یتماثلان اذا عرفت هذا فنقول مثل هذا الایراد وارد علی برهان التناسب یرد ههنا ایضا بان یقال لانسلم کون نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد مثل نسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات اذ الاول من النسب المقداریة والثانی من النسب العددیة ویجوز ان یکون لعدد الی عدد نسبة لا توجد بین المقادیر کما برهن علیه فی الهندسة **و دفعه** فخر الافاضل بان هذا لا یتوجه علی المحاکم لان کل عدد فی الصورة المذکورة له مقدار وقد فرض الزیادات متساویة کما ذکره فتکون النسبة المقداریة ههنا کالنسبة العددیة بالضرورة **وخامسها** ما اورده العلامة الشیرازی فی شرح هدایة الحکمة بقوله بقی فی کلامه نظر وهو ان قیاس الکل المجموعی علی الکل الافرادی غیر صحیح فلا یلزم من کون نسبة کل زیادة بعد الی زیادة بعد آخر کنسبة عدد الزیادات الموجودة فیه الی عدد الزیادات الموجودة فی ذلک الآخر تحقق بعد یکون نسبة زیادته الی زیادة بعد آخر کنسبة عدد الزیادات الغیر المتناهیة الی عدد زیادات متناهیة لیلزم الخلف المذکور انه یجوز ان لا یکون بازاء مجموع اعداد الزیادات بعد واحد بازاء کل عدد زیادة بعد انتهی **و دفعه** احسن المحققین فی حواشیه بقوله لم یبق فی کلامه نظر لو سلم کلامه حسبما صورناه سابقا من ان الزیادات الغیر المتناهیة بالفعل فی خطوط عرضیة غیر متناهیة کذلک لا تتصور الا لو توهمها فی خط غیر متناه بالفعل فان الخطوط الغیر المتناهیة لا تتصور خروجها من مرتبة متناهیة من الخطین ای مرتبة کانت من المتناهی فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غیر متناهیة فیها فیکون بعض الخطوط غیر متناه بالفعل ولا بد من تحقق زیادات غیر متناه فیها انتهی **اقول** بل النظر فی کلامه باق والتصویر المذکور غیر صحیح فان وجود الزیادات الغیر المتناهیة بالفعل لا یتوقف علی ان یوجد خط واحد عرضی غیر متناه بالفعل کما حسبه فی التصویر بل کل خط من الخطوط العرضیة متناه لکن لما وجدت الخطوط کلها بحیث لم یبق واحد منها حکم بوجود الزیادات الغیر المتناهیة بالفعل کما لا یخفی **وسادسها** ما **اقول** انا سلمنا ان نسبة زیادة البعد الی زیادة البعد کنسبة عدد الزیادات الی عدد الزیادات لکنه لا یلزم منه وجود ما رامه فان الزیادات الغیر المتناهیة من حیث هی غیر متناهیة لا یعرضها عدد من الاعداد کما مر تحقیقه فلا یلزم تحاذی النسبة هناک **الفصل الثانی** فی تقریرات البرهان المسلمی علی الوجه الآخر اعلم انه لما کان یرد علی التقریر المشهور المنع المذکور ورد ابینا عداوا عنه وقرروه بوجه آخر نحن نلخصه تلخیصا شافیا وننبهک من طوله تطویلا کافیا **فقرره** رئیس الصناعة بتمهید مقدمات حیث قال فی الاشارات یجب ان یکون محققا عندک انه لا یمتد بعد فی ملاء او خلاء ان جاز وجوده الی غیر النهایة والافضل الجائزان یفرض امتدادان غیر متناهیین عن مبدء واحد ولا یزال البعد بینهما یتزاید ومن الجائزان یفرض فی ما بینهما ابعاد تتزاید بقدر واحد من الزیادات ومن الجائزان یفرض هذه الابعاد الی غیر النهایة فیکون هناک امکان زیادات علی اول تفاوت یفرض غیر متناهیة ولان کل زیادة یوخذ فاسامع المزید علیه قد یوجد فی بعد واحد وایة زیادات امکنت فیمکن ان یکون هناک بعد مشتمل علی جمیع ذلک الممکن والا فیکون امکان وقوع الابعاد الی حد لیس للمزاید علیه امکان فیکون انما یمکن وجود المشتمل علی محدود من جملة غیر المحدود **قال** الامام الرازی فی شرحه هذه المسئلة ای مسئلة تناهی الابعاد مبنیة علی اربع مقدمات الاولی ان الابعاد الغیر المتناهیة لو لم تکن ممتنعة یصح ان یخرج من نقطة واحدة امتدادان غیر متناهیین لا یزال البعد بینهما یتزاید کساقی مثلث یمتدان الی غیر النهایة الثانیة انه یجوز ان یوخذ بینهما ابعاد تتزاید بقدر واحد من الزیادات مثلا یکون البعد الاول ذراعا والثانی زاید احاییه بنصف ذراع والثالث زائد علیه ایضا بنصف ذراع وهلم جرا ویسمی ان یکون الزیادات بقدر واحد لیصیر البعد المتزاید بینهما المشتمل علی تلک الزیادات غیر متناه فی الطول لانا اذا نصفنا خطا

وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه نصف النصف الآخر ثم نصف النصف الباقي وهلم جرا الى غير النهاية وهذا غير ممتنع بحسب الفرض لسبب احتمال كل مقدار للانقسامات الغير المتناهية فكانت الزيادات التي يكمن ضمها الى الاصل غير متناهية والاصل تزايد الى نهاية مع انه لا ينتهي الى مساواة الخط الاول المنصف فعلم ان هذه الزيادات اذا كانت متناقصة لا يلزم كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناه واما اذا كانت بقدر واحد او كانت متزايدة فالمطلوب حاصل ولما كان المثل موجودا في الزايد اختار الشيخ المثل الذي لا ينافي حصول الزايد الثالثة انه يجوز ان يفرض بين الامتدادين هذه الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية الرابعة ان كل زيادة يوجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد وكل ابعاد اخذته وجدت جميع الزيادات التي دونه موجودة فيه ولنرجع الى المتن فنقول انما قيد الخلاء في صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الخلاء عنده ممتنع الوجود ولا يصح الوصف بكونه متناهيا بل يصح ان يقال لو ثبت وجوده لكان متناهيا وقوله والا فمن الجايز الخ بيان للمقدمة الاولى وقوله ومن الجايز ان يفرض في ما بينهما الخ اشارة الى المقدمة الثانية وقوله ومن الجايز ان يفرض الخ اشارة الى المقدمة الثالثة وقوله ولان كل زيادة الخ اشارة الى المقدمة الرابعة وقوله واية زيادات امكنت الخ شروع في الحجة ومعناه كل واحد من الزيادات ممكن وجوده فانما يمكن ان يشتمل عليها بعد ومتبين هذه القضية بقوله والا فيكون امكان الخ انتهى كلامه وفيه كلام من وجوه احدها ما اورده العلامة الرازي في المحاكمات بقوله فيه نظر لان الخط والمكان قابلا للقسمة لا الى نهاية لكن خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل محال ولو فرض خروج جميع هذه الاقسام الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه في الطول ضرورة ان المقدار يزداد بحسب زيادة الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون مالا تناهي محصورا بين الحاصرين انتهى اقول فيه خطاء ظاهر لما مر من ان جمع الزيادات المتناقصة لا يجعل المقدار غير متناه وثانيهما اقول ان الزيادات المتناقصة وان لم تفد الا تناهي كما مر تحقيقه لكنها ههنا تفيده بالضرورة وذلك لانا اذا نصفنا الخط وجعلنا البعد الاصل بقدر نصفه ثم جعلنا البعد الثاني زايدا عليه بقدر نصف النصف الآخر فلا محالة يشتمل هذا البعد على البعد الاصل ايضا كما هو المفروض فيكون البعد الثاني ثلثة ارباع ثم اذا جعلنا البعد الثالث زايدا عليه بقدر نصف نصف النصف وهو مشتمل على ما تحته ايضا فيكون اقدر ثلثة ارباع وثمن وهلم جرا فكل بعد مشتمل على ما تحته مع شئ زايد ولو كانت الزيادة على سبيل التناقص فاذا ذهبت الزيادات المتناقصة الى غير النهاية لزم بالمقدمات الممهدة بالنظر على تقدير التساوي والسر فيه ان الاجزاء المتناقصة المقدارية اذا جمعتها لا يكون جمعها الا بتداخل بعضها في بعض فلا يحصل منه الا المقدار المتناهي كما مر وههنا زيادات على سبيل التناقص وكل بعد زايد على ما تحته فليس هو مجرد الزيادة المتناقصة بل مع ما تحته فالجمع ههنا يفيد الا تناهي فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق وثالثها اورده المحقق الطوسي في شرحه بقوله يحتمل ان يكون قوله واية زيادات امكنت متعلقا بمقدمة رابعة اي واية زيادات امكنت اذا اخذت معها فانها ايضا تكون موجودة مع المزيد عليه وقوله فيمكن ان يكون هناك بعد الخ قضية معالمة بقوله ولان كل زيادة الخ فيكون هذا الفاء جوابا لذلك اللام ويكون تقدير الكلام ولان كل واحد من الزيادات وكل مجموع منها موجود في بعد فاذن يمكن ان يوجد بعد يشتمل على جميع الزيادات الممكنة الغير المتناهية وعلى الوجه الذي فسره الشارح لا يكون للام التعليل في قوله ولان معلل ولا لايراد لفظ ان وجه انتهى كلامه ثم قال الامام وتركيب البرهان ان يقال اما ان يكون هناك بعد واحد مشتمل على زيادات غير متناهية او لا يكون والثاني باطل لانا لا نخلو اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد فوقه آخر او لا يوجد والاول يوجب انقطاعها مع فرض اللاتناهي والثاني يقتضي ان لا يكون هناك زيادات الا وهي حاصلة في بعد آخر فاذن صدق على كل زيادة انها حاصلة في بعد ومتى صدق على كل واحدة انها حاصلة في بعد صدق

على المجموع انحصل فى بعد فاذن وجب ان يفرض بين الامتدادين بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية مع كونه محصورا بين الحاصرين هذا خلف فثبت ان القول بلا تناهى الابعاد يودى الى اقسام كلها باطلة وجميع هذه المقدمات بديهية الا مقدمة واحدة وهى قولنا لما كان كل واحد من تلك الزيادات حاصلة فى بعد وجب ان يكون الكل حاصلا فى بعد فان للمطالب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة ان امكن اثباتها بالبرهان استمر البرهان والا سقط انتهى **وخدشه** المحقق الطوسى بان الشيخ لم يجعل كون الكل حاصلا فى بعد معللا بكون كل واحد حاصلا فى بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد وكل مجموع يمكن ان يوجد ايضا حاصلا فى بعد والفاضل الشارح لما جعل قوله واية زيادات امكنت غير متعلقة بالمقدمة الرابعة حصل له من تفسيره المذكور مقدمة غير جلية واما على الوجه الذى فسرناه فليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع فى بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا فى بعد انتهى **وفيه** ما اورده العلامة الرازى فى المحاكمات من انه ان اراد بالمجموع المتناهى فمسلم ان كل مجموع متناه فى بعد لكن لا يلزم منه ان مجموع الزيادات الغير المتناهية فى بعد وان اراد به مطلق المجموع سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع فى بعد والفرض لا يقتضيه وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت فى اثبات المطلوب **ثم قال** الامام فان قيل الحجة مبنية على فرض بعد هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن الا مع فرض تناهى الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الا وفوقه بعد آخر فاذا ليكلم مبنى على مقدمة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات الغير المتناهية ولكن لا يضرنا لانا نقول القول بكونها غير متناهيين يودى الى القول بكونها متناهيين فيكون خلفا وذلك لانا نقول اما ان يكون بعد مشتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان مشتملا على زيادة البعد الذى هو فوقه فلم يكن مشتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد مشتمل على الجميع كان فى تلك الزيادات بعد غير مشتمل عليه والذى هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون آخر الابعاد فثبت ان الشكل المذكور موجد لهذه الحجة انتهى كلامه **تقريره** آخر قال العلامة الرازى فى المحاكمات الحق فى هذا المقام ان يوجه الكلام من الابتداء بكذا لم لم يكن الابعاد متناهية جاز ان يوجدا امتدادان غير متناهيين خارجان من نقطة واحدة لا يزال البعد بينهما يتزايد وجاز ان يكون تزايد الابعاد المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فح تكون الزيادات المتساوية ذاهبة الى غير النهاية ولان كل زيادة فى بعد فلابد ان يوجد بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد مشتمل على تلك الزيادات لزم وجود بعد لا يكن الزيادة عليه وذلك لانه لو لم يكن زيادات الابعاد الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهى الى المتناهى لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد نسبة المتناهى الى المتناهى فيكون عدد الزيادات متناهيا وايضا لما كان زيادة البعد الى نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية بالضرورة وينعكس لعكس النقيض الى انه لو لم يكن فى زيادات الابعاد زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناه فمن الزيادات زيادة لا يكون فى بعد آخر وهو اعظم الابعاد وح ينقطع الامتدادان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابعاد فتعين وجود بعد مشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون مالا يتناهى محصورا بين حاصرين وانه محال انتهى **وفيه** خدشة من وجوه **الاول** انه ان اراد بكون عدد الزيادات متناهيا انه لا يكون فى مرتبة من المراتب غير متناه فمسلم ولا محذور اذ كل مرتبة متناهية الا انه لا يقف عند حد وان اراد كون عدد ها متناهيا بمعنى انه لا يكون بعده عدد آخر فممنوع كيف ومجموع الزيادات غير متناه وكل زيادة فى بعد متناه كذا اورده فخر الافاضل **والثانى** ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناه بمعنى انه لا يقف عند حد لانه

غیر متناه بالفعل وح یکون زیادۃ البعد بنسبۃ عدد الزیادات ایضا غیر متناه بالمعنی المذکور ولا یلزم من ذلک وجود بعد هو اعظم الابعاد

والثالث مانی بعض تعلیقات المحاکمات ان وجود بعد مشتمل علی الزیادات الغیر المتناهیۃ باجمعها غیر موجود لو کان فی تلک الابعاد بعد کذلک لکان کل بعد دونه حتی البعد الاول وما دونه کذلک وذلک لان البعد الذی تحت البعد الغیر المتناهی ناقص عنه بقدر متناه والناقص عن الغیر المتناهی بالقدر المتناهی غیر متناه وکذا ما دونه الی ان ینتهی **وروه** فخر الافاضل بان هذا غیر مضر لان وجود بعد غیر متناه محصور بین الحاصرین لازم مما ذکرنا مع لزوم کون البعد الاول وما دونه غیر متناه ایضا وهذا مالا نشار الامن فرض الاتنای فهو موهوم لمطلوبنا وکذا اقول من جانب المحاکم **اقول** بل هو مضر بالضرورۃ فان وجود بعد غیر متناه فی سلسلۃ الابعاد الذی علیه مدار تقریر الحاکم بل جمیع تقاریر هذا البرهان یتوقف علی کون ما دونه من الابعاد متناهیۃ وهو ظاهر واذا لزم من وجوده بطلانه بطل وجوده فان الموقوف علیه اذا بطل بطل الموقوف علیه **ثم اقول** العقل یجزم فی قولنا کلما کان البعد غیر متناه لم یکن محصورا بین الحاصرین فیجزم فی عکس نقیضه وهو کلما کان محصورا بین الحاصرین لم یکن غیر متناه ومن المعلوم ان الابعاد بین الخطین الممتدین لالی نهایۃ کلها محصورۃ بین حاصرین فلا یکون غیر متناه فانعکس الدلیل وانقلب المدعی **تقریر آخر** قال ملا زاده فی شرح هدایۃ الحکمۃ لاتضح هذه المقدمۃ حق الاتضاح بحیث یندفع عنه المنع الا بتمهید مقدمات الاولی ان الخطین الممتدین من مبدء واحد الی غیر النهایۃ یمکن ان تفرض فیها ابعاد غیر متناهیۃ بحسب العدد متزایدۃ بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدء واحد مثل نقطۃ آ خطان مستقیمان غیر متناهیین لامکن ان نفرض علی الخطین نقطتین متساویتی البعد عن نقطۃ ب ج بحیث لو وصلنا بینهما بخط ب ج لکان مساویا لکل من خطی آ ب آ ج حتی یکون آ ب ج مثلثا متساوی الاضلاع ولنفرض ان کلا من الاضلاع ذراع وآن نفرض علیهما نقطتین اخرین متساویتی البعد عن نقطتی ب ج کنقطتی د ه بحیث یکون بعدهما عن ب ج کبعدی ب ج عن آ ویکون کل من ضلعی آ د آ ه ذراعین حتی لو وصلنا بینهما بخط د ه کان کل من ضلعی مثلث آ د ه متساوی الاضلاع ذراعین وآن نفرض علیهما نقطتین اخرین علی الوجه المذکور کنقطتی ز ح وتصل بینهما بخط ز ح حتی یکون کل من اضلاع مثلث آ ز ح مثلثا اوع ثم نفرض علیهما ط ی کما فرض علیهما ح ط ی ک ل م ن س ع ح ط ی ک ل م ن س علی الوجه المذکور وهکذا الی غیر النهایۃ ولنسم الاصل والذی بعده اعنی د ه البعد الاول وز ح البعد الثانی و البعد الثالث وعلی هذا الترتیب الثانیۃ ان کلا من تلک الابعاد مشتمل علی البعد الذی قبله وعلی زیادۃ مثلا البعد الاول اعنی د ه مشتمل علی البعد الاصل اعنی ب ج وزیادۃ ذراع وقس علیه فنهنا زیادات غیر متناهیۃ بعدد الابعاد الغیر المتناهیۃ التی فوق البعد الاصل الثالثۃ ان کل جملۃ من تلک الزیادات الغیر المتناهیۃ فانها موجودۃ فی بعد فوق الابعاد المشتملۃ علی تلک الزیادات والالم یوجد فوق تلک الابعاد بعد فیلزم ان یوجد فی تلک الابعاد وبعد هو آخر الابعاد ویلزم من هذا تناهی الخطین علی تقدیر عدم تناهیهما وانه محال مثلا الزیادتان الموجودتان فی البعد الاول والثانی موجودۃ فی البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل علی البعد الثانی المشتمل علی البعد الاول فیشتمل علیهما وعلی زیادتهما بالضرورۃ وکذا الزیادات الثلث المشتمل علیها الابعاد الثلثۃ موجودۃ فی البعد الرابع وهکذا الی غیر النهایۃ فاذا تمهدت المقدمات الثلث فنقول ان امتداد الخطان الخارجان من مبدء واحد الی غیر النهایۃ لزم ان یوجد بینهما ابعاد غیر متناهیۃ متزایدۃ بقدر واحد بحکم المقدمۃ الاولی فیوجد بینهما زیادات غیر متناهیۃ بحکم المقدمۃ الثانیۃ وبحکم المقدمۃ الثالثۃ یوجد تلک الزیادات الغیر المتناهیۃ فی بعد واحد والبعد المشتمل علی الزیادات الغیر المتناهیۃ

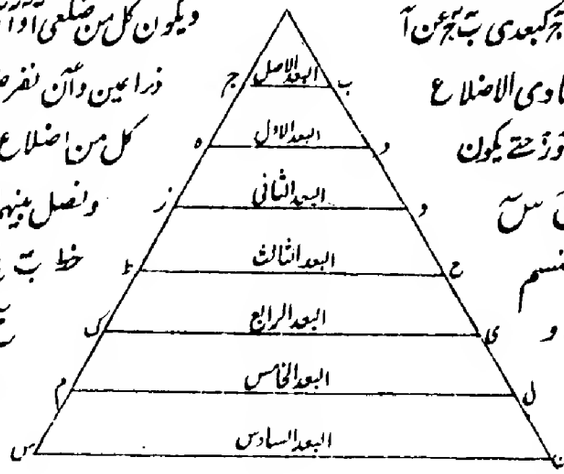

غیر متناه وذلک ما اردناه **وفیه** ایضا نظر من وجهین **الاول** فی قوله فی المقدمة الثالثة والا لم یوجد فوق تلک الابعاد بعد الخ فان عدم وجود بعد فوق تلک الابعاد لا یلزم منه تناهی الابعاد لجواز ان یکون ذلک لعدم التناهی بمعنی اللا یقتضی فلا فوق هناک لا انتهائها بحسب العدد ولا بد لنفی ذلک من دلیل **والثانی** انه ماذا اراد بقوله کل جملة فی المقدمة الثالثة ان اراد بان کل جملة متناهیة من تلک الزیادات موجودة فی بعد فمسلم لکن لا یلزم منه وجود بعد مشتمل علی الجملة الغیر المتناهیة وان اراد کل جملة متناهیة کانت او غیر متناهیة فممنوع بل هو عین النزاع واو ثبت هذا لکفی مؤونة تمهید المقدمات **فان قلت** اذا ثبت ان کل واحد من تلک الزیادات فی بعد ثبت ان مجموعها ایضا فی بعد **قلت** کلا فان حکم الکل الافرادی لا یلزم ان یجری علی الکل المجموعی الا تری الی انه یجوز ان یقال هذا الرغیف یشبع کل انسان ولا یصح ان یقال هذا الرغیف یشبع جمیع افراد الانسان **وقال** الفاضل الجیلانی فی حواشی شرح الهدایة للمیبذی لدفع هذا الایراد اعلم ان ضابطة معرفة کون حکم الکل مخالفا لحکم الکل الافرادی فی بعض المواضع ومتحدا فی بعض المواضع هی انه لو حکم علی الفرد علی جمیع تقادیر وجوده ای سواء کان معه فرد آخر او لا فمع التفاوت فی الحکم بین الکل الافرادی والکل المجموعی مثلا اذا قلنا هذا الفرد من الممکن محتاج الی العلة ففی هذه الصورة لا یختلف الحکم سواء اعتبر معه فرد آخر من الممکن او لا فحکم الکل الافرادی والمجموع واحد ولو حکم علی الفرد علی بعض تقادیر وجوده دون بعض یختلف حکم الکل المجموعی والافرادی کقولنا کل انسان یشبعه هذا الرغیف ویسعه هذا الدار فان حکم الکل المجموعی یخالف الکل الافرادی اذا عرفت هذا فنقول المقدمة الثالثة وهی ان کل جملة من الزیادات سواء کانت معها جملة اخری من الزیادات اولا یکون فی بعد التة والا یلزم التناهی ولا دخل فی هذا الحکم لخصوصیة جملة دون جملة لان الحکم بکون جملة معینة مثلا فی بعد یکون علی جمیع تقادیر وجودها سواء کانت معها جملة اخری ام لا ولما کان الحکم علی جمیع تقادیر وجود تلک الجملة فلا تفاوت بین حکم الکل الافرادی والکل المجموعی فلا بد ان یکون الکل المجموعی ایضا فی بعد انتهی ملخصا **اقول** بذا مع کونه مذکورا فی قبسات الباقر سخیف جدا لان الحکم علی جمیع تقادیر شیء امر والحکم علی المجموع امر آخر فلا یلزم من الحکم علی جمیع تقادیر الشیء الحکم علی المجموع کما لا یخفی علی من له ادنی مسکة **تقریر آخر** اورده محقق الصناعة فی کتاب الایاضات جملة او فی وهو ان یفرض ساقا مثلث ذهابا الی نهایة ویفرض فی الانفراج بینهما ابعاد غیر متناهیة فوق البعد الاصل زایدة علیه متزایدة فیکون هناک زیادات علی البعد الاصل غیر متناهیة متساویة وابعاد غیر متناهیة متفاضلة بقدر واحد فاذن کل زیادة وکل مجموع فهو واقع فی بعد ما من تلک الابعاد واذا لم یکن کذلک لزم ان یوجد بعد یشتمل علی جملة ما دونه من الزیادات ولا یشتمل علیه علی الزیادة علیه بعد آخر فوقه فلا جرم یکون هو آخر الابعاد الانفراجیة هذا خلف فاذن کل زیادة وکل مجموع زیادات ای مجموع کان فهو فی بعد فوقها فمجموع الزیادات الغیر المتناهیة فی بعد واحد فوقها فقد صار غیر المتناهی بالفعل محصورا بین الحاصرین **وانت تعلم** ان الخدشات الواردة علی تقریر المحاکم وتقریر ملا زاده واردة علی هذا التقریر ایضا فلا تغفل **تقریر آخر** قال الشیخ المقتول فی التلویحات ان صح البعد الغیر المتناهی لامکن ساقان خرجا من مبدء واحد ذاهبان الی غیر النهایة ومعلوم ان الساقین کلما کانا اکبر کان امکان الانفراج اکثر فیزداد امکان الانفراج بزیادة الساقین ومعلوم ان الساقین اذا کانا غیر متناهیین ذاهبین علی نسق الانفراج کان البعد بین الساقین غیر متناه لعدم نهایة الانفراج فینحصر البعد الغیر المتناهی بین حاصرین وهما الساقان وهو محال **قال** ابن کمونة فی شرحه بعد ما قرره علی الوجه التفصیلی المشهور عندهم وعندی ان الوجه الذی ذکره صاحب الکتاب مع کونه اجمالیا اوضح واظهر من هذا التفصیلی انتهی **اقول** لا یخفی انه مجرد ادعاء وان الوضاحة المذکورة هو فی التفصیلی والاجمال مخل فی المرام وان کان المراد انه لا یرد علیه الایرادات الواردة علی التفصیلی فهو غیر صحیح فان الایرادات الواردة علی التقاریر التفصیلیة کلها واردة علیه فافهم ظهر فیه **بل** کل من تقاریر هذا البرهان لا یخلو عن عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرهم وان اطالوا الاذیال لاثباته لکنه لم تثبت دلن یصلح العطار ما افسده الدهر ولذا سمیته ببرهان نسج العنکبوت بل هو اوهن من نسج العنکبوت **تقریر آخر**

افاده استاذنا المحقق الهندی فی حواشیه علی شرح الهدایة الصدری وهو ان الخطین اذا امتدا فلا شبهة فی انبساط العرض فی کل موضع فرض ولا شبهة ایضا فی ان الانبساط بحسب ازدیاد الامتدادین واذ هما امتدا الی عدیم النهایة فانبساط السطح کذلک مع انه سطح محصور بین حاصرین فیلزم الخلف **وانت تعلم** ان ما یرد علی التقاریر السابقة وارد علیه ایضا فان انبساط العرض بحسب امتداد الخطین مسلم لکن وجود عرض غیر متناه بالفعل غیر مسلم کما مر **تقریر آخر** قال العلامة الجرجانی فی حواشی شرح حکمة العین بعد ما ذکر التقریر التفصیلی والذی یختلج فی خاطری الفاتر وذهنی الکلیل انه لا حاجة الی هذا التکلف والتطویل بل یکفی ان یقال عدد الزیادات المجتمعة فی بعد واحد مساو لعدد الزیادات والابعاد المشتملة علیها فاذا کانا غیر متناهیین کان عدد الزیادات المجتمعة فی بعد واحد کذلک بالضرورة فلا حاجة الی التساوی ایضا لا یقال لیست الزیادات مجتمعة فی بعد واحد فی مرتبة من المراتب فلا نسلم ما ذکرتم لانا نقول امثال الزیادات مجتمعة فی بعد واحد فی کل مرتبة تحقیقا وحکم الامثال فی المقدار حکمها البتة انتهی کلامه **اقول** هذا التقریر ایضا کالخواتة فاتر وعن افادة اصل المرام قاصر فانه لا یلزم من مساواة عدد الزیادات لعدد الابعاد وجود بعد معین مشتمل علی جمیع تلک الزیادة بل غایة ما یلزم منه ان کل مرتبة من مراتب الزیادات بازائها مرتبة من مراتب الابعاد کما لا یخفی **علی** ان الزیادات الغیر المتناهیة من حیث هی غیر متناهیة لا یعرضها عدد کما مر غیر مرة فمساواة النسبة لا تجدی هناک شیئا **تقریر آخر** قال الفاضل اللاری فی حواشی شرح الهدایة للمیبذی یمکن ان یجری الدلیل علی وجه لا یکون علیه غبار فاقول لو امکنت الابعاد الغیر المتناهیة لجاز خروج خطین علی هیئة ساقی المثلث کما مر ویمکن ان یفرض بینهما ابعاد متزائدة بالفعل لا کالعدد کما ظن الشیخ فان العدد غیر متناه بمعنی انه لا یقف فی مرتبة والا تناهی ههنا بالفعل ولا شک ان کل بعد من تلک الابعاد الغیر المتناهیة زاید علی البعد الذی تحته فنفرض ذهاب ذلک الخط من مبدء فرضناه الی غیر النهایة من مسافة بین الخطین ونفرض انه فی کل مرتبة متصل به زیادة حتی ینطبق مع بعد کان فی تلک المرتبة فلو ذهب الی غیر النهایة لانضم الیه زیادات غیر متناهیة لکل منها مقدار فانضم الیها مقادیر غیر متناهیة فیصیر ذلک الخط مشتملا علی مقادیر غیر متناهیة بالفعل المشتمل علی ابعاد غیر متناهیة بالفعل غیر متناه بالفعل مع کونه محصورا بین الحاصرین انتهی **وانت تعلم** انه ایضا لا یخلو عن غبار فان انضمام المقادیر والزیادات الغیر المتناهیة لا یستلزم وجود بعد مشخص مشتمل علیها وعلیه مدار التقاریر وازلیس فلیس **تقریر آخر** ذکره بعض الاعلام وهو ان تفرض من مقطع کل خط عرضی مع احد الضلعین خطا موازیا للضلع الآخر فتحدث متوازیات غیر متناهیة تفرز سطوحا غیر متناهیة العدد فی العرض واذا انضم الی مقدار سطحی معین سطوح متناهیة العرض غیر متناهیة العدد فی العرض وجب عدم تناهی عرض الجملة لکن العرض محصور بین الحاصرین ثم **قال** ولا یخفی ان هذا الوجه انما یتم لو جعلت زاویة الخطین المارین الی غیر النهایة حادة حتی یکون کل عمود یقوم علی الموازیات منقطعا بالضلع الآخر فیلزم انحصار مالا یتناهی بین الحاصرین واما اذا کانت قائمة فتکون الاعمدة العرضیة المذکورة موازیة للضلع الآخر فلا یلزم الانحصار ولا یتم الدلیل وفی المنفرجة اظهر انتهی **وفیه** نظر من وجهین

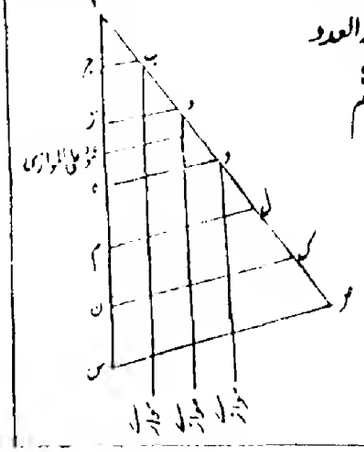

ع ۷ اے علی نظام الدین ج ۱۲ صفحہ ۲۰۰

ع ۸ اے ابن مولانا السید الشریف علی ج ۱۲ صفحہ ۲۰۰

ع ۹ بعد ما ورد من هذا الایراد ایراد الایراد الاول یکون راجعا الی حواشی میرزا جان ج صفحہ ۲۰۰ فی بحث الخط حسن الحواشی

ع ۱۰ اے الحرجانی صاحب الحکمة العین الاصل حکمة العین منصور ج صفحہ ۲۰۰

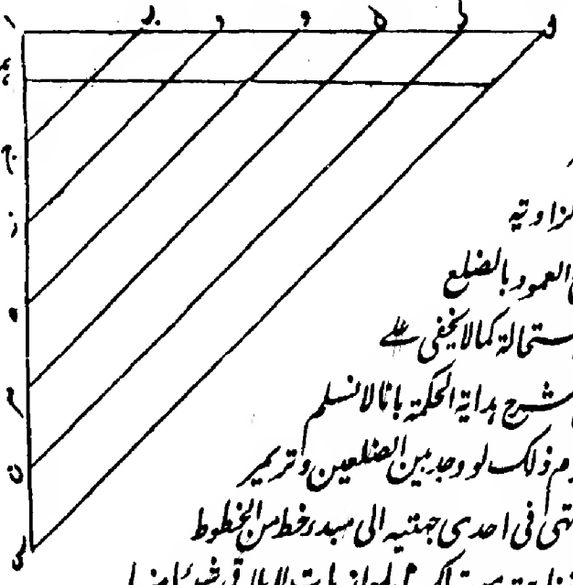

الاول ما ذكره الفاضل اللبكنى وغيره من محشى شرح الهداية الصدرى من ان الاستحالة فى تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضى الواقع فى مرتبة عدم التناهى بين ساقى مثلث وهو لازم قطعا سواء كان الزاوية حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها فى الحادة لغة تقاطع العمود بالضلع الآخر انما يتحقق فى صورة الحادة ولا غرض به تعلق فى لزوم الاستحالة كما لا يخفى على من له تخيل صحيح **والثانى** ما اورده العلامة الشيرازى فى شرح هداية الحكمة بانا لا نسلم وجود سطح غير متناه فى العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وترير على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل وتر يفرض فقد انتهى فى احدى جهتيه الى مبدء خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوترى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقى شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى **وقال** احسن المحققين فى حواشيه اقول هذا التقرير للسلمى ايضا موضح للمرام وان كان اصل التقرير هو الذى ذكرناه سابقا وفى هذا غاية الايضاح والانضمام الى المطلوب اعنى وجود السطح الغير المتناهى بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهى بالفعل اذا كان موجودا فيمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك ويمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفرزة للسطوح المساوية الغير المتناهية فى العدد كذلك والامكان مصحح للفعلية فاذا انضم الى مقدار سطحى بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية العدد وجب عدم تناهى الجملة بالفعل وح يسقط ما قال الشارح انتهى **اقول** لا يسقط ما قاله الشارح ابدا ولو اصلحه مصلح فان وجود عدم تناهى الجملة بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير مستنكر عند احد لكنه غير المطلوب اذ المطلوب هو وجود سطح بعينه غير متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من وفق النظر وتامل بامعان الفكر **تقرير آخر** ذكره احسن المحققين وافتخر عليه وهو الذى اشار اليه فى الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النهج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان تفرض خطوطا عرضية غير متناهية على تينك الخطين بابعاد متساوية ح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناه بالفعل فان المرتبة المتناهية من الخطين اى مرتبة كانت من المتناهى لا يمكن منها خروج خطوط غير متناهية بابعاد متساوية فلا بد من خروج بعض الخطوط العرضية من مرتبة عدم التناهى ولا شك ان الخط الخارج فى مرتبة عدم التناهى غير متناه بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع والضلع غير متناه بالفعل فالوتر كذلك ولعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندى صافيان عن كدورات المنع انتهى ملخصا **اقول** هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب فى ذلك خروج خط غير متناه بالفعل وكون الضلع غير متناه بالفعل لا يوجب كون الوتر كذلك كما مر تحقيقه ولعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى الذى سياتى ذكره والبرهان التطبيقى الذى مر تحريره كلها غير صافية عن المنوع واجوبتها لا تشفى ولا تغنى عن جوع **تقرير آخر** قد تفرض زاوية الافراج ثلثى قائمة ليكون لزوم المحال اظهر وذلك لانه اذا امتد الخطان كساقى مثلث والزاوية بينهما بقدر ثلثى قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثى قائمة اذ الساقان متساويان فالزاويتان الحادثتان على القاعدة متساويتان لما تقرر ذلك فى الشكل المامونى من اولى الاصول وقد ثبت فى الاصول ايضا ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين فلا بد ان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثى قائمة اذ الازدياد عنهما يوجب الازدياد عن القائمتين وح تساوى الزوايا الثلث ويلزم منه تساوى الاضلاع لما ثبت فى الاصول

ایضا نفرض زاویۃ الانفراج مثلثۃ قائمۃ یوجب ان یکون الانفراج بینہما مماثلا لکل واحد من الساقین فعلی تقدیر ازدیاد الساقین الی غیر النہایۃ بالفعل یزداد الوضوح فی لزوم کونہ غیر متناہ بالفعل بینہما **وفیہ** انہ علی ہذا ایضا لا یندفع بہ المنع السابق کیف وکون الانفراج مساویا للساقین لیس معناہ الا انہ کلما یفرض حد من الامتداد یکون بین الممتدین قدر مساو لہما حتی یحدث مثلث متساوی الاضلاع وبمجرد ہذا لا یلزم انہ اذا کان الامتداد غیر متناہ یوجد بینہما انفراج غیر متناہ کذا ذکرہ العلامۃ الشندیلی فی حواشی الشمس البازغۃ **وقال** العلامۃ الجونفوری فی الشمس البازغۃ العقل یحکم قطعا باللزوم قطعا بین لاتناہی الامتداد بالفعل وبین لاتناہی الانفراج المتزاید معہ کذلک اذ خروج الامتداد الی اللاتناہی بالفعل بدون خروج الانفراج المتزاید معہ عن التناہی غیر متصور ومما یصلح تنبیہا علی ذلک انہ لا یرتاب فی ان خروج خطین محیطین بزاویۃ لاالی نہایۃ انما یمکن اذا کان ہناک سطح غیر متناہ فی الجہتین فلولا استلزام اللاتناہی فی الانفراج لم یحتج الی لاتناہی السطح فی الجہتین انتہی **وفیہ** مافیہ **اما اولا** فلانہ ان اراد بلاتناہی الانفراج لاتناہی جملۃ الانفراجات فالملازمۃ مسلمۃ لکنہ لا یستلزم کون الانفراج معین غیر متناہ وکم من فرق بینہما وان اراد لاتناہی کل انفراج من مراتب الانفراج فلزومہ للاتناہی الابعاد غیر مسلم بل ہو عین النزاع ودعوی الضرورۃ غیر مسموعۃ فی ما یحتاج الی الدلیل لاسیما فی ہذا المبحث الوسیع الطویل **واما ثانیا** فبانہ اذا کان السطح غیر متناہ بالفعل فی جہۃ مثلا وفی جہۃ اخری متناہیا لکن لا تبناہ معین بل ان یکون فی جانب المبدء مثلا فراغ ثم یزداد فی ہذہ الجہۃ کلما ازدادت فی الجہۃ الاخری یمکن خروج الخطین المذکورین علی النحو المذکور فما جعلہ صالحا للتنبیہ علی المطلوب لیس بصالح لہ کما لا یخفی علی من لہ ادنی مسکۃ **ومنہم** من فرض تزاید الانفراج بقدر تزاید الخطین حتی لو امتد الخطان الی غیر النہایۃ یزید الانفراج الی غیر النہایۃ فقد انحصر غیر المتناہی بین حاصرین انحصارا ظاہرا **ثم** سأل نفسہ ان المحال انما یلزم من فرض لاتناہی الابعاد مع فرض الساقین علی ذلک الوجہ ولا یلزم منہ استحالۃ اللاتناہی فمن الجائز استحالۃ الساقین علی ذلک الوجہ **واجاب** بانہ اذا کانت الابعاد غیر متناہیۃ فی جمیع الجہات فامکان الساقین المذکورین ظاہرا فانا اذا قسمنا جسما مستدیرا کالترس ستۃ اقسام متساویۃ ویخرج الخطوط الی غیر النہایۃ یقسم سعۃ العالم بستۃ اقسام وکل خطین منہما ہما الساقان علی الوجہ المذکور لان زاویتہما ثلثا قائمۃ فاذا فرضنا بعدا بینہما فی ای موضع کان حدث زاویتان من مثلث متساوی الساقین فیکون کل من الزاویتین ثلثی قائمۃ فیکون مثلثا متساوی الاضلاع فقد ظہر ان کل انفراج بین الخطین انما ہو بقدر امتدادہما فاما ان یکون متناہیا بمجموع ستۃ متناہ او یکون غیر متناہ فیلزم انحصار اللاتناہی بین حاصرین **وقال** العلامۃ الرازی فی المحاکمات اقول لا حاجۃ الی فرض الجسم المستدیر بل کل نقطۃ تفرض یمکن ان یخرج منہا ستۃ خطوط بحیث یکون زوایاہا متساویۃ فلو کان جمیع الابعاد غیر متناہیۃ لامتدت الخطوط الی غیر النہایۃ وانقسم سعۃ العالم الی ستۃ اقسام ویلزم المحذور انتہی **وقال** فخر الافاضل انا اقول علی ہذا الجواب یؤل البرہان السلمی الی الترس مع ان کلا منہما برہان علی حدۃ کما ہو المسطور فی شرح المواقف والتجرید والوجہ فی الجواب ان یقال ان البرہان السلمی انما یجری فی غیر المتناہی فی الجہات او الجہتین انتہی **واقول** توقف ہذا البرہان علی عدم تناہی البعد فی ما فوق جہۃ واحدۃ وان کان مشہورا فی ما بینہم حتی قال صاحب المواقف اعلم ان ہذا الوجہ یدل علی بطلان عدم تناہی الابعاد من جمیع الجہات ولو جوز مجوز اسطوانۃ غیر متناہیۃ لم تتم ذلک انتہی ومثلہ فی الشمس البازغۃ وغیرہ لکنہ غیر مرضی عندی فان اصل التقریر لیس الا انہ لو امتد الخطان الی غیر النہایۃ ومن المعلوم ان الانفراج یزداد بزیادۃ الامتداد ولما کان الامتداد غیر متناہ لزم ان یوجد انفراج غیر متناہ مع کونہ محصورا بین الحاصرین فلزوم المحال انما مدارہ علی امتداد الخطین لاالی نہایۃ وامتدادہما کذلک یکفی لعدم التناہی فی جہۃ **فان قلت** لما کانت جہۃ الطول فقط غیر متناہیۃ وجہۃ العرض متناہیۃ کیف یلزم عدم تناہی الانفراج لان الانفراج لا یکون الا فی جہۃ العرض **قلت** مدار لزوم عدم

متناهي الانفراج ليس الا امتداد الساقين فاذا حصل حصل بل يجوز لزوم المحال على هذا التقدير ايضا كما لا يخفى فافهم هذا **ولقد اطنبنا الكلام** في هذا البرهان وفي برهان التطبيق اطنابا شافيا لعلك لا تجده في غير هذه الرسالة مما صنف سابقا فالحمد لله على انعامه حمدا وافيا **المقصد الثامن والثلثون** في برهان سماه صاحب المواقف سلميا وارى تسميته ببرهان الاربعة المتناسبة وهو قريب من البرهان السلمي المذكور **وتقريره** انا نفرض ساقي مثلث خرجا من نقطة واحدة كيف اتفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازيد بان يكون الانفراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعا او انقص كما اذا العكس فلا انفراج الى الساقين نسبة مخصوصة بالغة ما بلغ فان الخطين مستقيمان فلا بد ان لا يعدا على نسق واحد فاذا امتدا عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعين قطعا واذا امتد ثلثين كان ثلثة اذرع وعليه قس فلو ذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم بعد متناه هو الامتداد الاول نسبته الى غير المتناهي هو الامتداد الذاهب الى غير النهاية نسبة المتناهي وهو الانفراج الاول الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حال ذاهبا الى غير النهاية لما عرفت من ان نسبة الامتداد الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج هذا خلف لان نسبة المتناهي الى المتناهي يستحيل شلها في ابين المتناهي وغير المتناهي لا يقال جاز ان يكون الانفراج الحاصل حال الذهاب غير متناه ايضا لانا نقول فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين كذا في شرح المواقف **اقول** فيه مغالطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد الذاهب الى غير النهاية ليس نسبة الانفراج الى الانفراج المعين في نظام الذهاب الى غير النهاية حتى يلزم مثل ما الزم بل هو نسبة الانفراج الاول الى الانفراج حال ذهابه الى غير النهاية وهو من هذه الجهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فتامل فانه دقيق وبالتامل حقيق **المقصد التاسع والثلثون** في البرهان الترسي **وتقريره** على ما هو مشهور عندهم انه يمكن ان يقسم الجسم المستدير كالترس مثلا بستة اقسام

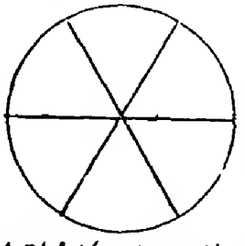

وتخرج الخطوط على تساوي فان كان الثاني الى المتناهي

الى عدم النهاية وكل زاوية منها مثلثا قائمة وتساوي الزوايا مع تساوي الساقات يدل السطوح فقد انحصرت سعة العالم في ستة اقسام فنقول هذا لانفراجات الواقعة في هذه الخطوط متناهية او غير متناهية يلزم انحصار ما لا يتناهى بين الحاصرين وان كان الاول يلزم تناهي سعة العالم لان انضمام المتناهي ولو بمرات لا يفيد الا المتناهي ولما كانت سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المنحصرة بين الخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية هذا خلف **والدليل** على ان كلا من الزوايا الثلاث قائمة ما ثبت في الثالث عشر من اولى الاصول ان خطا اذا وقع على خط فالزاويتان الحاذثتان عن الجنبين قائمتان او معادلتان لهما ولعلم منه ان الزوايا الاربع الحاذثة عن اربعة جوانب قوائم او مساوية لها وظاهر ان الاربع اذا قسمت على الست فكل قسم منها ثلثا قائمة واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت السطوح فلانه قد ثبت في الخامس من اولى الاصول ان الزاويتين الاتيتين على قاعدة المثلث المتساوي الساقين متساويتان ولما كان الزاوية الحاذثة عند المقطع ثلثا قائمة يكون كل من الزاويتين الحاذثتين عند الوتر ايضا ثلثا قائمة لما ثبت في الشكل الثاني والعشرين من اولى الاصول ان الزوايا الثلث للمثلث مساوية لقائمتين لا ازيد ولا انقص ولما ثبت تساوي الزوايا الثلث ثبت تساوي المثلثات لما ثبت في السادس والعشرين منها انه اذا ساوى زاويتان وضلع من مثلث زاويتين وضلعا من مثلث آخر ساوى المثلث المثلث فيثبت تساوي المثلثات الستة بعضها البعض والمثلث ليس عبارة الا عن السطح المحاط بالخطوط الثلثة فثبت تساوي السطوح الستة وذلك ما اردناه **وقد يثبت** تساوي زاويتي الوتر لزاوية المقطع بانه لو لم يكن كل منها ثلثا قائمة لكان كل منها زايدا عنه او ناقصا عنه واحدهما ناقصا عنه والثاني زايدا عنه والكل باطل اما الاول والثاني فلانه يلزم على هذا ان يكون الزوايا الثلث للمثلث اكثر من قائمتين او اقل وهو خلاف ما تقرر في الثاني والعشرين واما الثالث فلانه قد ثبت في الشكل الثامن عشر من اولى الاصول ان الزاوية العظمى من المثلث يوتر الضلع الاطول فيلزم ان لا يبقى التساوي بين الساقين يكون احدهما اعظم والآخر اصغر هذا خلف **ويمكن** اثبات المطلوب بوجه اخصر وهو انه ثبت في الرابع من اولى الاصول انه اذا ساوى ضلعان زاوية

المقصد الثامن والثلثون في برهان الاربعة المتناسبة

المقصد التاسع والثلثون في البرهان الترسي

من مثلث ضلعين وزاوية من مثلث آخر ساوى المثلث للمثلث ولما كان كل واحد من الساقين من كل من المثلثات متساوية
بالفرض والزوايا ايضا متساوية لكون كل منها ثلثي قائمة لزم تساوى المثلثات باسرها وذلك ما اردناه **ويمكن** اثبات المطلوب بناء
على الاصول مع قطع النظر عن الاشكال بان يقال يمكن مرور الخط العديم النهاية من الجانبين وكذا خط آخر قاطع له كذا خط ثالث قاطع
لهما ومساواة الزوايا يعرف بتطبيق بعضها على بعض **وقد** يقرر من غير احتياج الى الستة وتحصيل الزوايا الست واثبات تساويها وغير ذلك
من التطويلات التى فى التقرير المشهور بان يقال لو تحقق البعد الغير المتناهى لامكن لنا اخراج متقاطعين على نقطة فى ذلك البعد
لا الى نهاية بالفعل فى الجانبين فتحصل اربع زوايا قوايم بالبداهة فنقول ما بين كل خطين من السطح اما ان يكون متناهيا او غير متناه
على الثانى يلزم حصر الا تناهى بين الحاصرين وعلى الاول يثبت المطلوب **ولا تخفى عليك** مافى كل من تقاريره على ما اوضحه
بحر العلوم رح وغيره من ان السطح اذا كان غير متناه فى الجهات فاحد الخطوط المفروضة الغير المتناهى طوله وعرضه والخط المقاطع له على
قائمة الغير المتناهى طوله وعرضه الى جهة تلك الخطوط المتقاطعة على المركز فان كان المقدر وفى الاستدلال ان السطوح المخصوصة
بين كل ساقين متناه مجموعها متناه فهذا القدر مسلم ولكن لا يلزم منه تناهى السطح لا فى الطول ولا فى العرض لانه لم يلزم منه التناهى
فى الجوانب غاية ما لزم ان كل دائرة تفرض قاطعة لتلك الخطوط محاطا تنا متناهية ولا يلزم منه تناهى السطح البتة ولو كفى هذا القدر
فى اثبات التناهى فى جهة من الجهات لما احتيج الى تحمل المسافة الطويلة من اثبات تساوى المثلثات والزوايا وغير ذلك وانما المقصود
ان الخطوط كلما امتدت حدثت فى كل مرتبة مثلث متساوى الاضلاع ويكون الوتر مساويا للضلع فاذا امتدت الى غير النهاية يكون هناك
وتر فى كل مثلث مثل الضلع والوتر متناه فالاضلاع متناهية للتساوى فالسطوح ايضا متساوية فهذا قريب من البرهان السلمى
بل كانه هو فيتوجه عليه المنع المتوجه عليه بل مع شئ زايد عليه وهو انه اذا صارت الخطوط غير متناهية لا يمكن فرض الوتر هناك حتى يحدث
مثلث كما لا يخفى **المقصد الاربعون** ماسخ للفاضل الشيرازى فى حواشى شرح حكمة العين **وارى** تسميته ببرهان تحرك الخط
وهو انه لو وجد خط غير متناه فى جانب ولم يكن جوهرا فلا محالة يتحقق السطح غير متناه فى جانب وح نقول نفرض خطا آخر موازيا له فى ذلك
السطح وكان البعد بينهما ذراعا مثلا ثم نفرض ان يتحرك الخط المفروض ثانيا الى جانب المفروض اولا مع فرض بقاء موضعى الخطين فح
يلزم ملاقاة الخطين لان المتوازيين لا بد ان تتلاقيا عند المسامتة اذا اخرجا الى غير النهاية واذا تلاقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين
لان المفروض ان لا نهاية لهما فتعين ان تتلاقيا بوسطهما فيلزم ان تحرك الخط الثانى فى الزمان المتناهى القصير مسافة غير متناهية
وذلك لان من مبدء الخطين الى موضع الملاقاة كان مقدارا متناهيا واذا انفصل من غير المتناهى القدر المتناهى يبقى الغير
المتناهى **اقول** هذا قريب من برهان المسامتة فلا بأس به وعليه ما عليه فتذكر **المقصد الحادى والاربعون** فى البرهان المنسوب
الى الفارابى المعروف بالاسد الاخضر وهو انه اذا كان من واحد من آحاد السلسلة الذاهبة بالفعل مرتبة لا الى نهاية الا وهو كالواحد
فى انه ليس يوجد الا ويوجد آخر وراءه ومن قبل كانت الآحاد الا متناهية باسرها يصدق عليها انها لا تدخل فى الوجود ما لم يكن شئ
من ورائها موجودا من قبل فاذن بداهة العقل قاضية بانه من اين يوجد فى تلك السلسلة شئ حتى يوجد شئ ما بعد كذا فى الاسفار
اقول سخافة ظاهرة فان كل واحد من آحاد السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد الا ويوجد وراءه آخر لفرض الترتب لكن
لا يلزم منه ان يكون حكم كل الآحاد كذلك حتى يقال انه لا وراء له فلا يوجد السلسلة فان من الاحكام ما يجرى على الكل الافرادى
ولا يجرى على الكل المجموعى **المقصد الثانى والاربعون** فى ما ذكره رئيس الصناعة فى الشفا **وارى** تسميته ببرهان
الوساطة المحققة وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية المرتبة لزم ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من الآحاد

على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه لا الى نهاية فيلزم الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضايف للطرف والمتضايفان متكافيان فى الوجود **وفيه** بحث على ما اورده المحقق الدوانى فى انموذج العلوم **اما اولا** فلانه منقوض بالحركة الفلكية السرمدية اذ المعدوم من الحركة عندهم ليس الا التوسط كما حققه وليس لهذه الحركة طرف الا بالاضافة فمثل ذلك يتحقق فى صورة التسلسل اذ كل واحد له اطراف اضافية **واما ثانيا** وهو الحل لانه ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا بالاضافة الى شئ اصلا فلا نسلم ان الوسط مضايف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعم من ذلك فذلك متحقق ههنا **واما ثالثا** فلان عدم الانتهاء الى الطرف الذى ليس وسطا ازم للتسلسل من الامور المرتبة بل يكاد يكون عينه فلا يتمشى الاستدلال به اذ هو ليس اجلى منه **واما رابعا** فلنقض بالنفوس المجردة فان الترتيب بينها ثابت وان لم يشعروا به كما حققنا من قبل فيلزم وجود الوسط بدون الطرف **المقصد الثالث والاربعون** فى برهان الوسط والطرف وهو ما قال رئيس الصناعة فى الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفاء انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة الى غير نهاية لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها فى القياس الذى لبعضها الى البعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة المعلولية اليها وان اختلفا فى ان احدهما معلول بتوسط والآخر معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان المتوسط الذى هو العلة المباشرة للمعلول علة لشئ واحد فقط والمعلول ليس علة لشئ واحد من الثلثة فكانت خاصة الطرف المعلول انه ليس علة لشئ وخاصة الطرف الآخر انه علة للكل غيره وكانت خاصية المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد وسواء ترتب ترتبا متناهيا او ترتبا غير متناه فانه ان ترتب فى كثرة متناهية كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة مشتركة فى خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون لكل واحد من الطرفين خاصية وكذلك ان ترتب فى كثرة غير متناهية فلم يحصل الطرف كان جميع غير المتناهى فى خاصية الواسطة لانك اى جملة اخذت كانت علة لوجود المعلول الاخير وكانت معلولة اذ كل واحدة منها معلول والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول وكلما زدت فى الحصر والاخذ كان الحاكم الى غير النهاية باقيا فليس يجوز ان يكون جملة علل موجودة وليس فيها علة غير معلولة وعلة اولى فان جميع غير المتناهى واسطة بلا طرف وهذا محال انتهى كلامه **قال** العلامة الشيرازى فى الاسفار هذا اسد البراهين فى هذا الباب انتهى **اقول** كيف يكون اسد وهو مخدوش بالايراد الوارد على ما قبله **المقصد الرابع والاربعون** فى برهان التضايف **وتقريره** انه لو لم يكن سلسلة العلل والمعلولات الى علة محضة لا يكون معلولا لشئ لزم عدم تكافؤ المتضايفين واللازم باطل فالملزوم مثله **وجه الملازمة** ان المعلول الاخير يشتمل على معلولية محضة وكل ما فوقه على علية ومعلولية فاولم ينته الى ما هو علة محضة غير معلول عما فوقه لزم فى الوجود معلولية بلا علية **وقد يقرر** بانه لو كان المتضايفان متكافيين لزم انتهاء السلسلة الى علة محضة لكن المقدم حق لان معنى التكافؤ بين الامرين انهما بحيث متى وجد احدهما فى الخارج او فى الذهن وجد الآخر وان انتفى انتفى فكذا التالى حق **وبوجه آخر** لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية لزم زيادة عدد المعلول على عدد العلة لان كل علة فى السلسلة فهى معلولة على ما هو المفروض وليس كل ما هو معلول فيها علة كالمعلول الاخير وزيادة عدد المعلول على عدد العلة باطل ضرورة تضايف العلية والمعلولية **وبوجه آخر** اخذ جملة من العليات التى فى هذه السلسلة واخرى من المعلوليات ثم نطبق بينهما فان زادت آحاد احدهما على الاخرى بطل تكافؤ العلية والمعلولية لان معنى التكافؤ ان يكون بازاء كل معلولية علية وبازاء كل علية معلولية وان لم يزد لزم فى الجانب الآخر علية بلا معلولية ضرورة ان فى جانب التناهى معلولية بلا علية وهو المعلول الآخر فيلزم التناهى على تقدير اللاتناهى هذا خلف **وبوجه آخر** تلك السلسلة اما المعلول الاخير على غير متناهية باعتبار ومعلولات غير متناهية باعتبار وسلسلة المعلولية من المعلول الاخير وسلسلة العلية من ما فوقه فاذا فرضنا تطبيق السلسلتين بحيث ينطبق كل معلول على علة وجب ان يزيد

سلسلة المعلولية على سلسلة العلية بواحد من جانب النقصان ضرورة ان كل علة لها معلول فلما لم تكن تلك الزيادة في جانب المبدأ والاوساط منتظمة فبالضرورة تكون في جانب عدم النهاية فيلزم ان يوجد هناك معلول بدون علة وهو محال **ولا يخفى** على الفطن المتأني في هذا البرهان فان ما يقتضيه طباع التضايف هو ان يكون بازاء كل واحد منهما واحد من الآخر في التعقل والتحقق بحسب نفس الامر وذلك متحقق في صورة التخالف فان ما يحاذي معلولية المعلول الاخير هو علية علته وما يحاذي معلولية هذه العلة هو علية علتها وهكذا الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولية بلا علية لتضايفهما كما يتوهم في بادي اللحاظ من اخذ علية المرتبة الفوقانية المضايفة لمعلولية المعلول الاخير مضايفا مع معلولية تلك المرتبة **فان قلت** نحن نعلم اجمالا ان المعلول الاخير معلول محض وما فوقه الى ما لا يتناهى علة ومعلول معا فتلزم زيادة المعلولية **قلت** انما تلزم الزيادة باعتبار اخذ علية ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التي هي غير مضايفة لها بل هي اجنبية بالقياس اليها والمضايف لعلية كل علية انما هو معلولية ما تحتها وبهذا الاعتبار لا تلزم الزيادة اصلا ولزومها مع الاجنبي لا ينافي ما يقتضيه التضايف **فان قلت** لا شك ان التضايف يقتضي ان يتساوى المتضايفات في العدد وبهذا يلزم زيادة المعلولية في العدد بالضرورة فان في المعلول الاخير معلولية محضة ليست بازائها علية محضة **قلت** التساوي في العدد انما يجب في المتضايفات لا مع الاجنبي وبهذا انما تلزم الزيادة اذا اعتبرت علية كل علة مع معلولية فبقيت المعلولية المحضة زائدة واما اذا اعتبرت علية كل مع معلولية ما تحتها التي هي مضايفة لها لا تلزم الزيادة فان معلولية الاخير بازائها علية علته ومعلولية هذه العلة بازائها علية علتها وهكذا الى ما لا يتناهى فلا زيادة ههنا ولا نقصان كذا حققه القاضي الكوفاموي في شرح السلم وهو تحقيق حسن **وقال المحقق الدواني** في رسالة اثبات الواجب قول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم عدم جريانه لان العلية والمعلولية ح غير متناهيين فلا يظهر عدم تكافؤهما ودفع هذا التوهم انا اذا اخذنا سلسلة غير متناهية من معلول معين وتصاعدنا في علله الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العليات والمعلوليات الواقعة في هذه المسافة ضرورة ان العلة انما تضايف المعلولات الواقعة فيها وهو ظاهر انتهى كلامه **اقول** فيه بحث ظاهر فانه لا يخلو اما ان يعتبر المضايف مع معلولية كل معلول علية او يعتبر علية علية كما هو الحق فان كان الثاني فالتكافؤ موجود كما مر تحقيقه ولا يحتاج الى وجود علة محضة في جانب عدم التناهي وان كان الاول فمع كونه غير صحيح غير مضر ايضا فان المعلول الاخير في صورة التسلسل من الجانبين علة ايضا فلمعلوليته مضايفها اي علليتها ايضا موجود في نفس الامر وانما لزمت زيادة المعلولية لسبب عدم اللحاظ الى ما تحت المعلول الاخير **وقد يورد** على البرهان بوجوه آخر ايضا **منها** ما نقله الفاضل الشيرازي في حواشي شرح المواقف من ان العلية والمعلولية امران انتزاعيان لا تقرر لهما في الخارج اصلا وانما في الذهن فلا يتصور تناهيهما فيه تفصيلا لعدم قدرته على ذلك والتصور الاجمالي لا امتياز فيه ولا عد فلا يتصور لا تناهي العليات والمعلوليات حتى يجري البرهان فيها وان اجري في موصوفاتها اي ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حيثية العلية والمعلولية لا يجري البرهان لعدم التضايف وان اعتبرت تلك الحيثية يعود الكلام بان تنبك ما لذاتين بهذين الاعتبارين امران اعتباريان ليسا في الخارج ولا في الذهن تفصيلا والوجود الاجمالي لا يكفي **والجواب** عنه من وجهين **الاول** انا نختار الشق الاول من جريان البرهان في نفس العلية والمعلولية ونقول بهما وان كانا اعتباريين لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون لهما تقرر في الخارج اصلا كيف والانتزاعيات لها تقرر خارجي بحسب المنشأ وان لم يكن لها تقرر خارجي مستقل كما صرح به المحقق الدواني في مواضع من حواشي شرح التجريد وغيره ومن انكره كمعاصره ومن تبعه من ناظري لوار الهدى في زماننا لم نيكره الا عن قلة تدبر وسوء تفكر كما حققنا ذلك في نور الهدى لحملة لوار الهدى فطالعه ان شئت **والثاني** انا نختار الشق الثالث وهو جريان البرهان في الذوات مع لحاظ الحيثيات ونقول لا يلزم من اعتبار الحيثيات معها كونها اعتبارية حتى يعود الكلام فانا انما نعتبر الحيثيات في الالحاظ دون الملحوظ والموجب للاعتبارية هو الادراك كما لا يخفى **ومنها** ان هذا البرهان كما يجري في جانب الماضي يجري في جانب الاستقبال ايضا

مع ان عدم تناهی السلسلة فی الاستقبال عند المتکلمین ایضا والجواب عنه ان من شروط جریان هذا البرهان بل جمیع البراهین وجود الغیر المتناهی بصفة اللاتناهی بالفعل فی نفس الامر فلا یجری واحد منها فی الغیر المتناهی اللاتعقلی وعدم التناهی عند المتکلمین فی جانب الاستقبال انما هو بالمعنی الثانی فلا یجری عندهم فیه ومنها ما اقول ان قاعدة تساوی المتضایفات وجودا وعددا مقتضیة بالابوة والبنوة علی رای اهل الشرع فان فی ابی البشر وهو آدم علی نبینا وعلیه صلوة رب العالم ابوة محضة من غیر بنوة وفی اعداده من اولاده فی بعضها بنوة مع ابوة وفی بعضها بنوة من غیر ابوة الا عیسی علی نبینا وعلیه الصلوة والسلام فان فیه ابوة لما ورد انه ینزل من السماء فینکح و یولد له ولیست فیه بنوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات فی بنی آدم زادت الابوة بواحدة لیست بازائها بنوة فتامل لعل الحدیث بعد ذلک امرا المقصد الخامس والاربعون فی برهان ذکروه لاثبات الواجب وتناهی سلسلة الممکنات واری تسمیته ببرهان العلیة وهو انه لو تسلسلت العلل والمعلولات من غیر ان ینتهی الی علة محضة فهناک جملة هی نفس مجموعات الممکنات الموجودة المعلول کل واحد منها بواحد منها وتلک الجملة موجود ممکن اما انه موجود فلانحصار اجزائها فی الموجودات ومعلوم ان المرکب لا یعدم الا بعدم شئ من اجزائه واما الامکان فلافتقارها الی جزئها الممکن وما یحتاج الی الممکن لابد ان یکون ممکنا واذ ثبت ان الجملة امر ممکن موجود فنقول موجدها بالاستقلال اما نفسها وهو ظاهر الاستحالة واما جزئها وهو ایضا محال لاستلزامه کون ذلک الجزء علة لنفسه ولغیره وذا معنی لایجاد الجملة الا ایجاد جمیع اجزائه واما امر خارج عنها ولا محالة یکون ذلک الخارج موجد البعض الاجزاء فینقطع الیه سلسلة المعلولات لان الموجود الخارج عن سلسلة الممکنات واجب بالذات ثم لا یکون ذلک البعض معلولا لشئ من اجزاء الجملة لامتناع اجتماع العاتین المستقلتین علی المعلول الواحد فیلزم التخلف من وجهین لان المفروض ان السلسلة غیر منقطعة وقد انقطعت وقد فرض ان کل جزء منها معلول لجزء آخر ولزم ههنا خلاف وقد اورد علیه بوجوه منها ان المجموع والجمیع والجملة انما یکون فی المتناهی لا فی غیر المتناهی وجوابه انه نزاع لفظی فان ما ذکرنا بالمجموع ههنا هو تلک الامور بحیث لا یخرج عنها شئ وهذا اعتبار معقول فی المتناهیة وغیر المتناهیة کلیهما سواء سمی ذلک مجموعا او لم یسم ومنها ان الآحاد الممکنة الذاهبة الی غیر النهایة اذا کانت متعاقبة لم یکن لها مجموع موجود فی شئ من الازمنة وجوابه ان کلا منافی العلل المؤثرة والعلة المؤثرة یجب اجتماعها مع معلولها کما تقرر فی مقره ومنها ان الآحاد علی تقدیر اجتماعها فی الوجود لیعتبر تارة مع هیئة اجتماعیة یصیر بها شیئا واحدا واخری بدون تلک الهیئة فان کان المراد بجمیع السلسلة المعنی الاول لم یکن موجودا ولا ممکنا لان الهیئة الواحدانیة المعتبرة معها امر اعتباری یمتنع وجودها فی الخارج واستحالة وجود الجزء مستلزمة لاستحالة وجود الکل وان کان المراد هو الثانی فنقول علة المجموع لنفسه علی معنی انه یکفی فی وجوده نفسه من غیر حاجة الی امر خارج عنه فان الثانی علة للاول والثالث علة للثانی وهکذا فلکل واحد من آحاد السلسلة علة فیها ولما لم یکن المجموع الماخوذ علی هذا الوجه غیر الآحاد لم یحتج الی علة خارجة ولا امتناع فی تعلیل الشئ نفسه علی هذا الوجه وجوابه ان المراد هو المعنی الثانی فیکون المجموع ح عین الآحاد ولا شک ان هذه الآحاد ممکنات موجودة ممکنة کما ان کل واحد منها موجود ممکن فکما ان الموجود الممکن محتاج الی علة موجدة کافیة کذلک الممکنات المتعددة الموجودة محتاجة الی علة موجدة کافیة وحیث کان لکل واحد من آحاد السلسلة علة موجدة داخلة فی السلسلة کانت الموجدة لجمیع الآحاد جمیع تلک العلل ح نقول جمیع تلک العلل الموجدة الذی هو علة موجدة للمجموع اما ان یکون عین تلک السلسلة او داخلة فیها او خارجة عنها والاول محال لان العلة الموجدة لشئ یجب ان تتقدم بالوجود علی المعلول ومن المستحیل تقدم المجموع علی نفسه والثانی بدیهی البطلان فتعین الثالث اقول هذا عجیب فانا اذا اعتبرت الآحاد بنفسها من غیر اعتبار الهیئة الوحدانیة مطلقا لم یکن معلولیتها مغایرة لمعلولیة کل واحد واحد فکیف یستفسر عن علته انه عینه او داخل او خارج وهذا هو غرض المورد وهو الی الآن باق وهذا التفصیل لم یعط الاقوة له واعجب منه قول المحقق الدوانی

34
34

المراد هو المتعدد بالملاحظة الهيئية كما في الاعداد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها الهيئة وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود بوجود جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بالملاحظة الحيثية فاين الكل وماين الجزء حتى يقال انه موجود بوجود جميع اجزائه ويستغنى عن علة لان الكل والجزء يتغايران ولو اعتبارا وههنا لا تغاير اصلا وتنظيره بالعدد لا صحة له فان من يقول بان العدد عبارة عن محض الوحدات لا يريد به عدم اعتبار الحيثية مطلقا بل عدم اعتبارها دخولا كما صرح به المحققون وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وهذا ليس اول قارورة كسرت منه ههنا بل قد صرح به في شرح العقايد العضدية وحواشي شرح التجريد وغيرها من كتب القوم ايضا والحق في الجواب عن الايراد ان يقال انا نختار الشق الاول لكنا لا نعتبر الهيئة الوحدانية في المعنون حتى يكون المجموع اعتباريا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه بهذا المعنى ومنها ان العلة الموجدة للشيء لا يجب ان يكون موجدة لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة لنفسه الا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعلتها ليست الاجزاء منها وهو الواجب وجوابه على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالايجاد على معنى ان لا يكون له شريك في التاثير في تلك السلسلة واخذنا الجملة لنفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا للكل فلا بد ان تكون علتها خارجة عنها لا جزء منها وهذا بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه جاز ان يستقل بايجاد بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن من غيره وبالجملة فعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن المؤثر لا يكون جزء منه وهذا هو المؤيد لما طوبنا ومنها ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شيء عين وحدته ووحدة كل شيء عين وجوده ووجود المجموع ليس مغايرا لوجود آحاده الا في اعتبار العقل كما تقرر ذلك في مقره فح نقول لا نسلم ان افتقار الجملة الى علة غير الآحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجودات الآحاد وقولهم انها ممكن مجرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلة وهذا كالعشرة لا يفتقر الى علة غير علل الآحاد وما يقال من ان وجودات الآحاد غير وجود كل منها غير صحيح اذ كون المجموع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الامر والقول بان المتعدد قد يوجد مجملا وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يوخذ مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منها مغاير لوجود الآخر لا يجدي شيئا لان الاجمال والتفصيل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذهما العقل مجملا او مفصلا لا يعطيه حكم التغاير في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يوجب اختلاف الملحوظ والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد واحدا نما هو بحسب لحاظ العقل وهو وان كان من سلطان الواقع لكنه لا يوجب ان يكون للمجموع وجود مغاير في نفسه لوجودات الآحاد فلا يجب ان يكون للكل علة مغايرة سوى علل الاجزاء فافهم فانه دقيق وبالتامل حقيق ومنها انه يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات تقدمها على نفسها مرتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة التامة فيكون مقدما عليها وهي مقدمة على المعلول الذي هو عبارة عن عين مجموعها والجواب عنه على ما في شروح حكمة العين وغيرها ان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل المستقل بالتاثير بمعنى انه لا يستند المعلول اليه بتوسط او بغير توسط والفاعل المستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والا لم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غيره واورد عليه اولا بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزائه للزم في مركب اجزائه مرتبة زمانا كالسرير مثلا اما تخلف المعلول عن علته او تقدمه عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الجزء الاول من اجزائه او لم يكن ففعله الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علته المستقلة وثانيا انا لو فرضنا ثلثة اشياء كل منها معلول لعلة اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلثة

علة مستقلة لمجموع المعلولات الثانية مع انه ليس علة لشئ منها ضرورة استناد كل منها الى واحدة منها فقط **واجيب** عنها بان التخلف عن العلة المستقلة بهذا المعنى غير ممتنع اذ لم يعتبر فيه استجماع جميع ما لابد منه كما اعتبر ذلك فى العلة التامة والممتنع انما هو التخلف عن العلة التامة وهو القدر الضرورى ههنا ان لا يكون فاعل الجزء خارجا عن فاعل الكل سواء كان اجنبيا فاعلا له او لم يكن وهذا القدر يكفينا فى غرضنا وهو البطلان كون الجزء علة مستقلة للمجموع كما لا يخفى **والحق** فى الجواب عن اصل الايراد ما سنختاره ان المراد هو العلة التامة ولا يجوز ان تكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لكفى فى وجوده فلم يحتج الى غيره فينسد باب اثبات الواجب من جهة الامكان هذا **وقد** بقى بعد فى المقام تفصيل فانه مقام وسيع طولوا الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع عليه فليرجع الى حواشى شرح حكمة العين والرسالة الجلالية وغيرها **المقصد السادس والاربعون** فى برهان ارى لتسمية ببرهان انقطاع السلسلة **وتقريره** على ما فى المواقف وغيره انا قد اثبتنا وجود الواجب تعالى بطرق لا تحتاج الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول لو ثبت السلسلة فى العلل الى غير النهاية لكان وجود الواجب وعدمه سواء لكنه ليس كذلك فلا بد ان تنقطع السلسلة اليه **المقصد السابع والاربعون** فى برهان الترتب **وتقريره** على ما فى القبسات وغيره ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتفاء واحد من آحادها استوجب ذلك انتفاء ما بعد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها المعلولية على الترتب يجب ان يكون فيها علة هى اولى العلل لولاها انتفت جملة المراتب التى هى معلولاتها والا لم يكن المعلولية قد استوعبت آحاد السلسلة بالاسر والحاصل ان استغراق المعلولية على سبيل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتمام مع وضع ان لا يكون هناك علة واحدة للجميع لولاها انتفت السلسلة باسرها كلام بالمتناقضين **المقصد الثامن والاربعون** فى برهان ذكره العلامة الشهرستانى فى كتابه مصارع الحكماء لابطال عدم تناهى افراد الانواع المولدات على سبيل التعاقب خاصة **وارى** لتسميته ببرهان البذر والشجر **وتقريره** على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجارا ودجاجات غير متناهية فى الماضى بان يكون قبل كل شجر شجر وقبل كل دجاجة دجاجة فلا بد ان يكون قبل كل شجر بذر موازله وقبل كل دجاجة بيضة مولدة لها فقبل كل شجر بذر ويكون قبل كل بذر شجر لانه فرض عدم تناهى المولدات من الطرفين وكذا فى كل دجاجة وبيضة بل فى سائر المولدات فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة فى الدهر وفى الزمان الماضى الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل لا بد ان يكون معروضة لعدد معين فى نفس الامر ولو كان ذلك العدد غير متناه فى الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة الى الفعل لا بد ان يكون معينا له التعين شخصى مشتمل على آحاد شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بخلاف ما بالقوة من الاشياء اللا تقفية فانها لا مجموع لها لعدم خروجها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازاء كل شجر بذر سابق عليه فالشجر اليومى بازائه بذر والشجر السابق عليه بازائه ايضا بذر وهكذا والبذر الذى كان بازاء الشجر اليومى لا بد له من الشجر السابق لما مر فكل بذر موقوف على الشجر وبالعكس واذا كان قبل كل بذر شجر وبالعكس فالتوقف من الطرفين لازم وذلك باطل لافضائه الى الدور **وقال** المحقق الطوسى فى مصارع المصارع رادا عليه يا علامة العلماء ليس يدور الا فى اللفظ لان الشئ اذا توقف على ما يحتاج فى وجوده الى ذلك الشئ لا يكون دورا بل ربما تسلسلا ان فيه فاشتبه الدور بالتسلسل عند المصارع وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليومى الى الازل فى الماضى او فى الدهر بحيث لا يشذ عنه واحد موصوفة بعدد معين ولو كان ذلك غير متناه ولا معا كما مر ويكون كل واحد منها مولدا بالفتح فيكون بازاء آحاد هذه الجملة آحاد جملة البذر المولدة

المقصد السادس والاربعون فى برهان انقطاع السلسلة

المقصد السابع والاربعون فى برهان الترتب

المقصد الثامن والاربعون فى برهان البذر والشجر

لها وبحكم التضايف بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالكسر وكما فرضت في جملة الاشجار شجر هو مولد بالفتح صرف يكون في جملة البذور بذر وهو مولد بالكسر صرف ليحصل التكافؤ بينهما والا لكان كل بذر مولد ومولد من حيث التوليد يكون مساويا بالجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها سوى الشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف فجملة واحدة من البذور تكون تارة مساوية لجملة الاشجار بما فيها وتارة لبعضها ثم ذلك البذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار تمامها وان كان بالاثناء لما فرض مولدا ويكون ايضا علة لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذور الغير المتناهية فقد توقف جملة الاشجار تمامها بحيث لا يشذ عنه شئ على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذر معين فوق الكل بالبيان المذكور وهو لعينه مقدمات برهان التضايف ثبت التناهي فلا حاجة الى البيان الزايد قلت هب لكن لتعيين الطريق ليس من باب المناظرة ثم جملة البذور الغير المتناهية من البذر الذي يولد منه الشجر اليومي كل واحد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازائها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذر ويكون الاشجار مولدة لها فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحد معين هو مولد بالكسر صرف فيحصل التكافؤ المطلوب فيكون جملة البذور بحيث لا يشذ عنه شئ موقوفا على ذلك البذر المفروض ودخل فيه هذا الشجر المولد بالكسر وقد كان جميع الاشجار موقوفا على ذلك البذر ودخل فيه الشجر المفروض فقد دار احتياج البذر المفروض الى الشجر المفروض وبالعكس ولعل هذا هو مراد الشهرستاني انتهى كلامه ملخصا **المقصد التاسع والاربعون** في برهان ذكره بعض المحققين **واري** لتسميته ببرهان التوقف من الطرفين **وهو** انه لو لم يكن في الوجود واجب بل ممكنات غير متناهية لتوقف كل وجود على ايجاد ما لتوقف كل ايجاد ما على وجود ما فايجاده موقوف على وجوده وبالعكس وهو يوجب الدور **قال** لكمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والا فظاهر انه انما يلزم التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخمسون** في برهان ابطلوا به التسلسل في النظريات لاثبات بداية بعض من كل من التصورات والتصديقات **وتقريره** انه لو لم يكن شئ من التصورات والتصديقات بديهيا لكان حصول كل ما فوقه لا الى نهاية لزم ان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا محتاجا الى ارتسام مباديه الغير المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهيا بناء على حدوث النفوس كما هو الحق عند المشائية فالملزوم مثله **وقد يعمم** الدليل بحيث يجري على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن زمان ادراك النفس للاشياء الغائبة عنها متناه اما على تقدير حدوثها فظاهر واما على تقدير قدمها فلعروض مرتبة العقل اليومي وهي في هذه المرتبة خالية عن جميع الادراكات الحصولية **واري** لتسميته ببرهان الحدوث **ويرد عليه** منعا مجردا انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من مختصات حدوث النفس ولا توجد على تقدير قدمها **سلمنا** ذلك لكنا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة مدركة بالادراكات الحصولية وتكون هي مبادي لما يحصل لها بعدها **وقد يرد** على وجوده مرتبة العقل اليومي الاتي على كل تقدير باستلزامه المحال كما فصلته في حل المغلق في بحث المجعول المطلق فلا نعيده ههنا خوفا عن الاطالة **المقصد الحادي والخمسون** في ما ذكره السيد المروي في حواشي شرح التهذيب الجلالي لابطال التسلسل في النظريات من انه لو كان حصول التصورات والتصديقات بطريق التسلسل لم تتحقق بالعرض بدون بالذات والالزم بطلان البداهة فالملزوم مثله وجه الملازمة ان في التعريفات ليس الا تصور واحد متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول كل ما فوقه كان كل منها بالعرض **واري** لتسميته ببرهان الحصول العرضي **واورد عليه** ان هذا الدليل انما يستقيم على مذهبه من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعرف بالكسر بالذات وبالمعرف بالفتح بالعرض وهو مذهب سخيف لم يقم الى الآن دليل قوي عليه والجمهور على ان فيها حصولان يحصل المعرف بالكسر اولا ثم بتوسطه يحصل المعرف بالفتح فحصول

كل منهما على هذا المذهب بالذات من غير واسطة في العروض ولا ضير لازم عليه **فان قلت** المعروف بين الشرف ومساوي له لاسيما اذا كان جميع اجزائه حدثا لم فان كان هناك حصولان يلزم ان يكون الشئ واحد حصولان **قلت** العينية الذاتية لاتنافي المغايرة الاعتبارية فبينهما تغاير بالاجمال والتفصيل فلا ضير لو كان له حصولان نافهم المقدمة الثانية **والخمسون** في برهان ذكروه لابطال لاتناهي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام وحسبوه برهان التناسب **وتقريره** انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل نأخذ منها جملة متناهية ونركب منه جسما ثم نقول من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى احجام سائر الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذ زيادة الحجم وانتقاصه انما يحسب ازدياد الاجزاء وانتقاصها فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والاجسام متناهية فلو كان اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو ممتنع **واورد عليه** بوجوه منها انه لاحاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال ان كان لكثرة متناهية حجم فوق حجم الواحد كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فيكون الذي اجزاءه متناهية نسبة حجمه الى حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء نسبة المتناهي الى غير المتناهي وليس كذلك **واجاب عنه** المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان النسبة هي اية احد المقدارين من الآخر واذا قلنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان المنسوب او اضم اليه امثاله ليصير مثلا للمنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان تنسب الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما مالم يكن جسما فلذلك حصل الجسم اولا ثم نسبه **وخدشه العلامة** الرازي في المحاكمات بان الجسم لو كان متالفا من الاجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فكل عدد يفرض من تلك الاجزاء بل واحد منها يكون له نسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة فلا احتياج الى تحصيل الجسم قطعا ولعل الفائدة اتمام الحجة **ومنها** انه يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب الصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الآحاد لان نسبتها عددية قطعا **وجوابه** ان كلامنا لعدم التزام تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر وح يوجد لها عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة بينها ايضا عددية **ولنذكر** ههنا حكاية لطيفة على ما في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد تناظر اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء لاصحاب النظام بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا يقطع جسم مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لانه لابد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه فارتكبوا القول بالطفرة والزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على الاجزاء التي لا تتجزى يستلزم ان يكون محدودا غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزموا اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد جزءا واحدا لكون القريب ابطأ من البعيد فالتزموا ان البطئ يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك **وذكر** في الشفا بذه الحكاية بوجه آخر وهو انه لما حاول الفريقان المناظرة قال الفريق الاول اي اصحاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتالي باطل بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت للجسم اقسام وانصاف في اقسام الى غير النهاية والحركة انما تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى نصفها وانما بلغت اليه اذا بلغت الى نصف نصفها

الفصل الثاني والخمسون في برهان ذكروه لابطال لاتناهي اجزاء الاجسام

منها

ومنها

لكن الانصاف غير متناهية والانصاف الغير المتناهية لا تقطع الاسحركات غير متناهية فلما اوردوها واضحة بينة المقدمات اخذوا يضربون لذلك مثلين فمن حاك حكى انى رايت شخصين يتحركان احدهما سريع الحركة جدا والآخر بطئ الحركة فى الغاية ولم يلحق السريع البطئ اصلا ومن قائل انى لاحظت من بعض مطارح النظر ذرة تسير عليها البغلة ولا يفرغ من قطعها لانها مركبة مما لا يتناهى والمثل الاول للقدماء والثانى للمتاخرين وعلى هذا طال تشنيع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجاؤا الى القول بالطفرة وهى ان يتحرك جسم حدا من المسافة ويحصل فى حد آخر من المسافة من غير ملاقاة الوسط ومحاذاته فاوردوا الاولون لذلك مثلا وهو ان الدايرة العظيمة من الرحى والصغيرة المقربة من المركز اذا تحركتا فلو كانت حركتاهما متساويتين كانت المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان ليكن الصغير فى الوسط ضرورة ان الرحى متصل يلتزم لبعضه بعض فتبين ان الصغيرة تتحرك ولقل طفراتها والعظيم تحرك ويكثر طفراتها اما عددا او مقدارا حتى يحصل فى بعد اكثر من بعد الصغيرة فلما انتهوا الى هذا المقام تصدى الآخرون للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تمكين الصغيرة من السكون حتى حكموا بان الرحى يتفكك اجزاءها عند الحركة فوقع احدهما فى شناعة الطفرة والآخر فى شناعة التفكيك **خاتمة** احتج من قال بالاتناهى فى الاجسام والابعاد بوجوه **منها** ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج منها باسرها ان تميز فيه جانب عن جانب او لا تميز فان كان الاول لم يكن حدا محضا لان النفى المحض لا خصوصية فيه ولا تحقق فكيف يحصل الامتياز بل لابد وان يكون امرا وجوديا ولا شك فى انه يكون مشارا اليه فيكون مقدارا اوجسما فالخارج عن كل الاجسام جسم هذا خلف وان كان الثانى فهو خلاف ما يحكم به العقل بداهة لانه جازم بان الطرف الذى يلى القطب الشمالى مثلا غير الذى يلى القطب الجنوبى وانكاره مكابرة **والجواب** عنه ان المتكلمين سلموا احيازا غير متناهية خارج العالم وزعموا انها امور تقديرية غير موجودة **وفيه** ضعف لان المقدر هو الذى لا وجود له الا فى الذهن والذى لا وجود له الا فى الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كان ذلك فرضا كاذبا وان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز فى نفس الامر وح يعود الالزام **واما** الحكماء فانهم صرحوا بان خارج العالم لا تميز فيه جانب عن جانب وان الحاكم بهذا التميز هو الوهم لا العقل وحكم الوهم غير مقبول كذا فى المحصل **ومنها** ان ما وراء العالم متقدر فان ما يوازى ربع العالم اقل مما يوازى نصفه مثلا وكل متقدر فهو موجود **وجوابه** على ما فى المواقف ان هذا التقدر وهمى بالحمل غير مطابق لنفس الامر **ومنها** انا لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان امكنه مد يده فى ما وراءه فثم فضاء موجود لاستحالة مد اليد فى العدم الصرف فيكون متقدرا ايضا لان ما يسعه اصبع اقل مما يسعه اليد وان لم يمكنه مد اليد فثم جسم مانع لليد وعلى التقديرين فثم بعد اما مجرد او مادى **وجوابه** على ما فى حكمة العين وغيره انا نختار الشق الثانى ونقول ليس امتناع مد اليد هناك لعدم وجود جسم مانع بل لعدم فضاء وهو شرطه **اقول** فيه ضعف ظاهر فان منع الفضاء هناك يكاد ان يكون مكابرة والادلة التى اقاموا عليه فى كتبهم كلها لا تخلو عن شئ **ومنها** ان الجسم ماهية كلية فيمكن لها افراد غير متناهية عقلا فاذا وجدت تلك الافراد كانت الابعاد غير متناهية **واجاب** عنه فى حكمة العين وغيره بانا لا نسلم ان ماهية الجسم كلية لتقتضى امكان وجود الاجسام الغير المتناهية **على** انا نقول المدعى عدم وجود جسم غير متناهية فامكان وجودها بغير نهاية لا ينافى ذلك او عيناه **وخدش** العلادة قطب المحققين فى حواشى حكمة العين بان الحكيم يدعى لا امتناعها دا لا امكان ينافيه انتهى **وفيه** ما فيه فان الحكيم انما يدعى امتناعه بالغير فالامكان الذاتى لا ينافيه **وقال** الفاضل الشيرازى فى حواشيه اقول لنا ان نستند للمنع المذكور فى المتن ثلثة اسانيد اخرى احدها انه وان كان كليا لا يمنع لفرض تصوره من فرض شركة بين كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه فى الخارج اصلا كالكليات الفرضية وثانيها

فانها

فانها

فانها

فانها

فانها

ع

اى قول الشارح

قوله الشيرازى

علم اى قول الشارح من منع

یجوزان یمنع نفسه من وقوعه فی افراد کثیرة مطلقا وثانیها انه یجوزان یمنع ذاته من وقوعه فی ضمن افراد غیر متناهیة مطلقا لکن الاول مندفع بالتخصیص الذی ذکره السید فی حواشیه حیث قال ای ممکنة والالم یتم المقصود و یبقی الآخران ولم یتعرض فی المتن والشرح الیهما لعدم مطابقتهما الواقع فیصیر کلاما جدلیا انتهی **هذا ولما** انجر الکلام الی هذا المقام ختمته بختم الاختتام حامدا للعزیز العلام ومصلیا علی سید الانام وآله الکرام وکان ذلک یوم الخمیس الرابع والعشرین من الربیع الآخر من شهور سنة ثمان وثمانین بعد الالف والمائتین من هجرة سید الثقلین علیه وعلی آله صلوة رب المشرقین حین اقامتی بالوطن حفظه الله عن شرور الزمن والمرجو من الناظرین فی هذه الرسالة والمستفیدین من هذه العجالة ان یدعوالی بالخیر فی الدنیا والعقبی والنجاة عن کل ضیر فی الآخرة والاولی عسی الله ان یرحمنی بدعائهم المستجاب انه خیر من اعان وخیر من اجاب

خاتم الطبع

نحمدک یامن قصرت عن اظهار صفاته لسان الحامدین، وعجزت عن ادراک سمات آیاته عقول العارفین، ابعث فی الامیین رسوله خاتم النبیین وسید المرسلین صلی الله علیه وعلی اهل بیته واصحابه شدوا قواعد الاحکام واسسوا اصول الدین **وبعد** فهذا هو الکلام المتین، بل هو دستور الحق وقسطاس الیقین فی تنقیح البراهین، الذی لم یظفر بمثلها احد من الفضلاء السابقین، لانها کانت متشتتة فی زبر المتقدمین، ولم یطلع علیها احد من العالمین، فالتقطها غیر اللهج بالمهرة السالفین، راس المحققین، فخر المدققین، اعلم العلماء الماهرین، افضل الفضلاء المتبحرین، جامع بحر المعقول والمنقول حاوی الفروع والاصول، مولائی البحر العلام، والمستاذی السمیدع القمقام، المتوقد الیلمعی، الحاج الحافظ مولانا **محمد عبد الحی** رحمه الله القوی المتوفی سلخ ربیع الاول یوم الاثنین سنة اربع و ثلث عشرة مائة ابن العالم الجلیل والفاضل النبیل **المولوی محمد عبد الحلیم** ادخله الله جنات النعیم، ولما کانت الرسالة الشریفة فی غایة اللطافة ونهایة الرشاقة فاعتنی لطبعه مرة ثانیة اوحد الزمان **محمد عبد الواحد خان** ابن المغفور **محمد مصطفی خان** اسکنه الله فی دار الجنان

فی سنة ثمان وثلث عشرة مائة من هجرة

سید الثقلین صلی الله علیه وعلی آله

مادام دور القمرین نمقه احوج

المربوبین الی ربه العلی ذی

العلی السید **محمد مرتضی**

غفر الله له

یوم الجزار

الفقیر محمد یعقوب الحنفی

وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهٗ

بعون الله ذی الحکمۃ البالغۃ والغرۃ الغالبۃ شرح حجۃ اللہ البالغۃ المسماۃ

ابن البحر المعظم والبحر المطعم مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحکیم ادخلہ اللہ جنۃ النعیم

فون 261 2

المکتبۃ الحقانیۃ کانسی روڈ، کوئٹہ

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله حمد الشاكرين واصلي على محمد وآله الطاهرين اما بعد فاني كنت قد انبعثت لتعليم ما علمني الله ابتداءً من علم الصدق المبين والحق اليقين من اسرار الحكمة الحقة الحقيقية اليقينية الموزونة بقسطاس البرهان الواجب الاتباع المخولة عن اخاليط الجدل لما لا يفيد الا الاقناع المصفاة من الجدل المنقاة عن الخطل التي لا تشوبها سفسطة ولا يمازجها مغالطة وشرعت في كتاب انيق وشرح على نظم رشيق سيما للمتن بالحكمة البالغة والشرح بالشمس البازغة لكني كنت اديب في التاليف دءوبا وان للدهر في تقريب حمامي ارقالا وتقريبا فبينا اذ سودت كثيرا من مباحث ما قبل الطبيعة وبقي اكثر ابيات من مطالب ما بعد الطبيعة الاقل الا اذ هجم الرحيل الوشيل وضرب على طبل الرحيل وكان ما سودته مما قبل الطبيعة على قريب من النظم الذي كنت قررته وكان ما تيسر لي من تاليف ما بعد الطبيعة مباحث مسرودة على نظم قريب مما بوبت عليه الكتاب وقدرت عليه نظم الابواب الان جملة منها كانت متعانقة متسقة النظام وهي المباحث المتعلقة بمبادي الاجسام جعلتها رسالة مفردة موسومة بالدوحة المياودة في حديقة الصورة والمادة **قلت** بسم الله الرحمن الرحيم احمد مدبر العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون

اقول الحمد لله في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى تطلب من مفتح الكتاب وكذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى ثم من اول ما يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى

الموسوم بالطبيعي من الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب سماع الطبيعي ثم يحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات
الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي للفساد والتي تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال المكون
والفساد وعناصرهما وهذا كتاب الكون والفساد ثم في افعال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها الصادرة
بمعاضدة من تاثيرات الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في احوال
طبقات الكائنات فيبتدأ من التي للنفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب وهذا كتاب
الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا
كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وهذان كتابا النبات والحيوان فهذه كتب ثمانية وان كان الاهم
من احوال النبات والحيوان ما هي من تلقاء النفس وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيها كان
منها يعم النبات والحيوان وما يختص به الحيوان بل وما يختص به الانسان وكان الموروث في كتابي النبات و
الحيوان من احوالها البدنية مع كثرتها يكاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة الجزئية وكان في الغالب مبناها على
الاستقراء الذي ليس بكمال وثوق ولم يمكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة والتغير بحسب
الازمنة اليها رايت حذفها واجد بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاولى من اجزاء الطبيعي وعقدنا لكل منها فنا

قلت الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالتان المقالة الاولى وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل
الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعيات وتعديد المبادي والاسباب اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه
الجسم من جهة ما هو واقع في التغير وبحث فيه عن اللواحق الذاتية له اولنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذا

صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر مقاطع له على قوائم
وثالث مقاطع لها كذلك وكونه بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسمية منوطة بالامتدادات الموجودة
او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة والمجسمة من تلك الجهة يسمى طبيعيا
لنسبته الى الطبيعة وستعرفها او بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصدر منها وانما يتضح في العلم الاعلى ان الامور
الطبيعية لها مبادٍ واسباب قد تبين ان العلم بكل ما له مبدأ وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدأه وسببه فلا بد في
معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مبادیها واسبابها وانما نسلم ههنا ويبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فقد وضح ههنا
واذا كانت مبادٍ واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فينبغي ان نبتدي
في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة
بالعكس فان الغاية التي نحوها الطبيعة هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست
مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام بفسادها واما العقل فلا يدركها بنفسه بل اذا اشتركت
قوة نفسانية وهي فالشخصيات اعرف اذ منها يترع الكليات ومع ذلك فالحس والتخيل انما يبتديان من تصور
شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغا تصور الشخص المعروف فان اوركنا شجر ريد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من
حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان او زيد فابتدئ بذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه له مبادٍ
اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة وهما احق باسم المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية وهما
احرى باسم الاسباب ثم من جهة ما هو متغير او متشكل او كائن زيادة مبادئ تتبع الاولين وهو العدم اقول قد عرفت
في كتاب البرهان ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه
الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير اذ انه يقبل الحركة والسكون اذ انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة وحيثية فيه
عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة اذ لنوع منه اذ للاحق ذاتي له اذ لنوع منه فالاول نحو قولنا
كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع
نحو ان الحركة الطبيعية كل كلما ازدادت قربا الى الحيز الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا لكونها
كل جسم طبيعي فيه مبدأ مي فمبدأ المي صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم ذي الصورة لكن الصورة
المنوعة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي انفسها اجسام وقد
تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم المحدد للجهات

يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاستدارة والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض
فيه امتدادات ثلثة خيالية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة فالفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا
له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا مقاطعا لهما معا يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض
العميق والمراد بالفرض ههنا ما يعم فرض العقل حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين لبعض
ما يقبل الوهم والتخييل على تقديره وتعيينه في شئ مما بقار حقيقة ذلك الشئ او اورد لفظ الامكان تنبيها على ان
الجسمية ليست منوطة بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل او المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خيالي
موجود او مفروض لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك في الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات موجودة
او مفروضة بالفعل فتغيرات في الوجود او الفرض لم تغير الجسمية وانما لم يقل يمكن ان يكون فيه الامتدادات لعدم
امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالمحدود للجهات لكن للوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل
من الجسم من حيث وقوعه في التغير وما يلحقه من هذه الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا نسبة الى الطبيعة
ومستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها
كالطواحق والوجع في كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة انما تفيض الصورة المقومة او كانها جزء منها
يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اختلج في صدرك ان الطبيعة انما تفيض الصورة او كانها جزء
منها كما مر آنفا وسياتي توضيحه فلا يكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة الانسانية التي في زيد
ليست اثرا للطبيعة الشخصية التي لزيد كالجزء من صورته بل هي اثر للطبيعة النوعية التي في الام مثلا وقس على هذا

الحاشية

قوله الجسم هو الجوهر الخ اعلم ان الجسم عند الحكماء هو الجوهر القابل للابعاد الثلثة المتقاطعة على الزوايا القائمة
وعند المتكلمين هو المتحيز والمتحيز هو الذي يشغل الحيز والحيز هو الفراغ المتوسط بين حدود الجهات الستة
والجهات الستة هي الفوق والتحت واليمين واليسار والقدام والخلف والجهة هي السمت والسمت هو الطرف
المحدد من الحيز والحد هو الذي لا يتجزى والجزء هو الذي يتركب منه الجسم والمركب هو الذي يتألف من
الاجزاء والاجزاء هي الاجسام والاجسام هي المتحيزات والمتحيز هو الذي يشغل الحيز والحيز هو الفراغ
المتوسط بين حدود الجهات الستة والجهات الستة هي الفوق والتحت واليمين واليسار والقدام والخلف
والجهة هي السمت والسمت هو الطرف المحدد من الحيز والحد هو الذي لا يتجزى والجزء هو الذي يتركب منه
الجسم والمركب هو الذي يتألف من الاجزاء والاجزاء هي الاجسام والاجسام هي المتحيزات والمتحيز هو
الذي يشغل الحيز والحيز هو الفراغ المتوسط بين حدود الجهات الستة والجهات الستة هي الفوق والتحت
واليمين واليسار والقدام والخلف والجهة هي السمت والسمت هو الطرف المحدد من الحيز والحد هو الذي
لا يتجزى والجزء هو الذي يتركب منه الجسم والمركب هو الذي يتألف من الاجزاء والاجزاء هي الاجسام
والاجسام هي المتحيزات والمتحيز هو الذي يشغل الحيز والحيز هو الفراغ المتوسط بين حدود الجهات الستة
والجهات الستة هي الفوق والتحت واليمين واليسار والقدام والخلف والجهة هي السمت والسمت هو الطرف
المحدد من الحيز والحد هو الذي لا يتجزى والجزء هو الذي يتركب منه الجسم والمركب هو الذي يتألف من
الاجزاء والاجزاء هي الاجسام والاجسام هي المتحيزات والمتحيز هو الذي يشغل الحيز والحيز هو الفراغ
المتوسط بين حدود الجهات الستة والجهات الستة هي الفوق والتحت واليمين واليسار والقدام والخلف
والجهة هي السمت والسمت هو الطرف المحدد من الحيز والحد هو الذي لا يتجزى والجزء هو الذي يتركب منه
الجسم والمركب هو الذي يتألف من الاجزاء والاجزاء هي الاجسام والاجسام هي المتحيزات والمتحيز هو
الذي يشغل الحيز والحيز هو الفراغ المتوسط بين حدود الجهات الستة والجهات الستة هي الفوق والتحت
واليمين واليسار والقدام والخلف والجهة هي السمت والسمت هو الطرف المحدد من الحيز والحد هو الذي
لا يتجزى والجزء هو الذي يتركب منه الجسم والمركب هو الذي يتألف من الاجزاء والاجزاء هي الاجسام

انه يستفيض في اعلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مبادٍ واسباب وقد تبين في كتاب البرهان ان العلم بكل مالـه مبدأ او سبب انما تحقق ويكون علما يقينيا من جهة العلم بمبدئه وسببه فلابد في معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التي هي مبادٍ تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التي هي مسائل له من معرفة مبادئها واسبابها واما انية هذه المبادي والاسباب فيسلم هنا وتبين في العلم الاعلى فيكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها البعيدة عنها في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح هنا ويكون من المبادي التصورية ثم اذا كانت هناك مبادٍ واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومبادٍ واسباب مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يبتدأ في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها الامور العامة فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات اذ اعرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة الحدود واما سائر الامور العامة والخاصة فلها اسوة ما بهما فان الاعم يورد ومبادي انتزاعه من الجزئيات من جهات مشتركة يكون اعرف فالاعم من الاخص وبالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه ينبغي ان يتقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وقد ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص انما هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فتقصدها الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك

الطبيعة بالذات والقصد الاول

الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك

فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة النوعية الا نادرا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية لانتقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات و بين الاشخاص في الاعرفية عند العقل فلان العقل اذا اعتبر عرفانه مجردا عن المادة لا يدرك الشخصيات بما هي شخصيات بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف او منها لتركب الكليات لكنه من ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس للتمثيل وان كان انما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ الشخص الصرف فانا اذا المحنا شيخ زيد فادراكنا اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا لكن ذيلا هو الشخص الصرف واما قبله فشخص منتشر فان الشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراك اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما او انسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى مفهوم جنس طبعي او نوع او صنف لك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما واثنان فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصح ان يكون اياما كان من هؤلاء لكن يصلح عند الذهن ان يكون اياما منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز العقلي فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه لا مبادي اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان وهما الفاعل والغاية ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه تكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى وله من جهة ما هو واقع في التغير او من حيث هو متكمل او كائن ما مبادي واحد من هذه الثلثة قيدته مبدأ زائد هو العدم وهذا يخرط مع الاولين بقاءها في الدخول والاختصاص باسم المبدئية فهو مبدأ بالعرض كما ينتفع قلت الفصل الثاني في الكلام في كل من هذه اما الهيولى فنعني بها ما من شانه ان يحل فيه امرا ما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وقسمي من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها او انتهاء التحليل اليها عنصرا واسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة للصورة الجسمية والنوعية الجسمية والبساطة واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة ولنفتح ان هذه الهيولى لا تقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانما

لاتتكون ولا تفسد لكن هناك هيولیات أخر تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية
والمادة ربما تعم حتى تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها بالنسبة الى المركب منها ومن الامر
المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل وبالنسبة الى المقبول وتتصور على انحاء
اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا ينظر لهذا وجود فان كان كذلك فالمادة الاولى ان قومتا الانسان
واما ان يكون المادة متقومة بالمقبول وهيولي وجوده متعاقبا بالمادة لكن يلزمه اذا وجدان يقوم مادته بمفارقة او
مخالطة وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها غير مضافة اليه
وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص والمادة قد يكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا للماهو ذو مادة وقد لا تكفي بل لا بد ان
يكون معها غيرها وح فاما ان يحصل ذو المادة من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس ومن الاجتماع والتركيب فقط
كالبيت من اللبنات والخشبات او مع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولي فالذي يغني بها هو
ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية فقط او مع هيئة عرضية وتسمى هيولي من جهة انها بالقوة قابلة لذلك
الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فمنها من جهة انها بالفعل حاملة موضوعا فانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فتكون مشتركا فيها الكل ما يمكن ان
يزاد عليه وايضا يشارك في الاشتقاق المداد للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينة فلانها مشتركة
فيها الصور الظروف التي تتخذ منها مثل الصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل انا خلقنا الانسان من سلالة
من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اطفئا اذ الاسطقس
البسط اجزاء المركب ربما يخصص الهيولي بما يقبل صورة جوهرية من الهيولي بهذا المعنى الاخص الهيولي الاولى القابلة للصور
الجسمية والنوعية التي للبسائط واما قبولها الصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور بصور البسائط تستعد لقبول
صور المركبات وهذه الهيولي اعني الاولى هي السبب القريب للجسم من حيث هو جسم لكل من الاجسام البسيطة بخصوصها
ايضا واما المركبات فمادة بعيدة ومن الاصول الموضوعة البرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولي الاولى لا تقوم
بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع فانها لا تتكون ولا تفسد ولكن هناك هيولیات غير الاولى
وهي تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير وكما يخصص الهيولي بالقابل للصورة الجوهرية يخص الموضوع
بما يحمل هيئة عرضية فاذا قيس الى مقبول واحد لم يمكن ان يكون شيء هيولي وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولي وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات عرضية

محمد يوسف عفي عنه

تحلها هي والمادة ربما تعم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا به وان لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ثم يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على رأي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما هي البدن وكل مادة نسبتها الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وهذه النسبة بالعلية البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما متباينتان داخلتان في قوامه والاولى تتصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شيء من المادة والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا يظن لهذا وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود فكانه النفس والمادة الاولى ان قوامنا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل ولا المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصور العنصرية الحالة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى وتقومه بالنفس واما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول كذلك وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزم منه وجدان يقوم مادته بفارقه كما في النفس والبدن المقومين للانسان او بمجاورته كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة يسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليه. هذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص ان كان العرض يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان تكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لابد وان يكون معها غيرها وح اما ان يحصل ذو المادة من اجتماع المواد فقط كالعشكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات

او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر كالترياق من اخلاطه فانها وان خلطت لا تكون ترياقا بالفعل
مالم يؤت عليها مدة يفعل بعضها في بعض وتستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة
تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتنا ول النفس الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم
من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة
وربما تقال للنوع وبحقيقة كل شئ جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللمعقولات المفارقة وللصورة نسبة الى المادة واخرى
الى المركب لتعرفان مما ذكرنا في المادة ونضع ههنا ان من الصور ما تتكون وتفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** بالصورة فنعني
بها هيئة تحل في المادة فيحصل منها مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيرادبها
ما يحصل لقابل وتعلق به وان لم يحل فيه فتنا ول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منها وربما تخص اسم الصورة
بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا وتمن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الاستعداد لكن
من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما تخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد بها النوعيات من الجوهرية وربما تخص
بعض العرضيات فانه قد تخص بالشكل وكأنه المعنى الاصلي وقد تخص بهيئة الاجتماع وقد تخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة
وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل
ويقال بحقيقة كل شئ جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكأنه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة
والصورة فتجوزا ولا بارادة تلك الحقيقة بعينها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها ويقال ايضا للمعقولات المفارقة للمادة
او هي كأنها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منها ويعرف النسبتان مما ذكرناه في المادة
فالنسبة الى المركب تكون بالعلية الفعلية البتة فانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له يكون به بالقوة وربما تكون
بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور
على الانحاء الثلثة المذكورة في المادة ولكن ما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما يتكون ويفسد
كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** واما العدم فلا نعني بالعدم المطلق بل عدم شئ عن قابل له موجود
وكونه مما لا بد منه للتغير او المتكمل بين ان زوال التغير ان يزول عن الشئ ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد ما كان ابيض
والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لا بد فيهما من سبق عدم لما يكون
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون
العدم مبدأ ان سمي كل ما يحتاج اليه الشئ من غير انعكاس مبدأ له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة

والعدم بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الهيولى بخلافه فانه يستقل حال
مقابسته وجود الهيولى الى هذه الصورة اذ لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم العرض فكونه د
فساده بالعرض فكونه فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لا بد منه في ان يكون الجسم متغيرا او نحو ذلك
كما ينظر مقارنا في الوجود الذي له وان كان بالعرض لهيولى الجسم لا مقارنا كالفاعل والغاية وان لم يكن محايثا في الوجود
للجسم من حيث انه متغير او نحوه بل يتقدمه كما سياتي وكان ايضا كذلك اخذ في ماهية الجسم المتغير مثلا الخ وفي سلك الجواب
للجسم المتغير ونحوه دون الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة فنقول انا لا نعني بالعدم المطلق بل عدم شيء كالصورة
عن قابل له موجود كالهيولى ولا بد منه للجسم من حيث هو متشكل او متغير او كائن اما المتشكل والمتغير فسبق العدم عن قابل موجود
عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له وتحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال
ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي وان كان لا بد من زوال عدم اعني عدم حصل له كالساكن يتحرك فانه حركة
لا تخلف امرا وجوديا هو ضد لها او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية السوائية بل انما تخلف العدم
المقابل لها فتبين انه لا بد في كل من التغير والاستكمال من سبق العدم لما يحصل عن قابل له موجود وقبل حصوله والاستكمال
في ان الجسم متغير او متشكل بالهيئات العرضية وكذا بصور المركبات فان المواد التي يحصل فيها صور المركبات كالعناصر
اجسام باقية معادا اما صور البسائط فلا يتاتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها انما تحصل بحصول
صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد لها عنها فيكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة
اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه متكمل او متغير بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفى فيما يشعر

بالاشتمال والتغير من سبق وجود المشتمل او المتغير على ما اشتمل او تغير به بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث سبق مادته واما
الكائن اى الحادث فسبق العدم عليه بين ولكن سبق القابل لما يكون حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذى كان فيه
اى العدم عن قابل موجود ليس بين بل يوضع هنا ويبين فى الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدأ ان اصطلح
على تسمية كل ما يحتاج اليه الشئ من غير ان يحتاج هو الى هذا الشئ مبدأ لهذا الشئ واما ان خص المبدأ بما يكون كذلك
مع كونه مجامعا لما هو مبدأ له فى الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة والهيئة ضرورة استحالة مجامعة
اياه فلا يكون مبدأ للجسم المشتمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاشتمال والتغير والكون انما هو بتلبس تلك الصورة او
الهيئة فاذن يجامع العدم ثم الهيولى تفارق كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شئ منهما يجامع الآخر والصورة
تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذى للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على الهيولى فى
الاعيان بل اذا قيس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة يعقل عدم
الصورة عن موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو فى الذهن لكن لا بمجرد تعلق الذهن بل هو موجود
فى الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل
انما يكون ويفسد بالعرض فكون فساد الصورة وفسادها كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وبه يكون
العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون الصورة فاذا كانت الصورة فالعدم واذا فسدت
كان قلت والاشتراك فى هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك فى هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم
لك اذ من الاجسام ما هى قابلة للكون والفساد اى ما هيولاه بحيث تتحد صورة وتخلى اخرى ومنها ما ليس كذلك فلا
يكون للقسمين هيولى واحدة بعينها نعم سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك
فى الصورة الواحدة بالعدد فظاهر وكذا فى العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى البتة
وهى واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم اقول لما ذكرنا هذه المبادئ المشتركة للاجسام
والاشتراك على نحوين فانه قد يكون فى واحد بالعدد كاب لابناء وقد يكون فى واحد بالعموم وذلك بان لا يكون
هناك امر شخصى يشترك فيه المتشاركان بل لهذا امر شخصى ولذلك امر آخر لكن يشتركان فى امر كلى يشملهما
فذلك الامر الكلى يشترك فيه المتشاركان اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام فى الهيولى ليس من النحو الاول
اذ الاجسام على نحوين منها ما هى قابلة للكون والفساد اى ما هيولاها بحيث تتحد صورة وتخلى اخرى ومنها ما ليس كذلك

بل يستديم هيولاها صورة واحدة فلا يكون القسمين هيولى واحدة بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستديمة للصورة وغير مستديمة
لها هذا خلف ويلزم ان الاجسام القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد ولكن اشتراك الاجسام في الصورة وفي العدم
ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد وهكذا في العدم الذي كلا منا فيها عني المضاف اليها
فانه اذا تعددت الصور تعددت الاعدام المضافة اليها بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام
كلها تشترك في ان لابد لها من الهيولى وهي معنى واحد وان تعدد في الوجود ولكن تشترك في ان لابد لها من الصورة
والاجسام المتكملة او المتغيرة او الكائنة لابد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد وان تعددت
افرادهُ **قلت** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة
مطلق الخروج من قوة الى فعل ومبدأ الحركة في غيره اما حيثي يصلح المادة او تتمم يعطي الصورة ولعل معطي الصورة المقومة
للانواع الطبيعية وهو الفاعل للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان نفتح ان ههنا مبدأ
ومعطيا ان يتحقق ذلك وان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان لا يكون
عليه لها علية خاصة فلا بحث للطبيعي عنه اصلا نعم ان كان منها ما هو فاعل الكل منها سوى نفسه كان بحيث عنه واما الواجد
بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته
الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة وحدت بانها مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات لا بالعرض
اي الفاعل القريب للحركة ان كان هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون لكن لنوضح ذلك بانه
قد يقع من الاجسام اعمال وحركات فبعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها كصعود الحجر وبعضها عنها انفسها اما لازما
طريقة واحدة او متفننة الطرائق اما لا بالارادة كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى
جهات والرأي يجوز هذين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم يدرينا ان الامر فيها لا بد لها سببا خارجة كما ظننا او من صدورها
عن متحركات اخر فاعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات غير محسوس التأثير ولكن يوضع ههنا ويبرهن
عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة
او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعلم ان الطبيعة
فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير رؤية
وان كان بارادة فيكون العنكبوت انما ينسج بالطبايع لكن التي تتفحص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي
الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

نقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نعقله من مبدأ فيض للتدبير الواجب في استحفاظ
نوع او على الاطلاق كما نعقله من مبدأ فيض للتدبير الواجب في استحفاظ الكل على نظامه ولاوجود لهاتين ذوات قائمة
في الاعيان بل انما هو في التصور اقول واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره
ولو كانت المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج
ويتحرك من حيث هو عليل والعليل من جهة ما هو عليل غير الطبيب من جهة ما هو طبيب ويراد بالحركة الواقعة هنا مطلق
الخروج من قوة الى فعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او بدفعة ومبدأ الحركة اما هيئة تصلح المادة
لقبول الصورة فانها وان كانت في ذاتها مستعدة لقبول الصورة اعني ما يصير به بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة
عرضية والا لم يكمل الاستعداد بعد واما متمم يعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى ان معطي الصورة المقومة للانواع
الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مبدأ معطيا ان يحقق ذلك بل وجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا يعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان
كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا لكان فاعلا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث
انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان علية ايضا الطبيعيات ليس علية خاصة فكما انه علة لها علة
لما سواها ايضا فلا يكون ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يعرف به الطبيعيات من حيث هي طبيعيات اعرف المعلولات
عن عللها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات
ما هو فاعل الكل منها سوى نفسه كان الطبيعي يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث ان عسى ان يكون
علية لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية
فان علية للطبيعيات علية خاصة فينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف نسبته الى معلوله والفاعل
المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس انباتها على الطبيعي كما ستشير اليه بل انما عليه ان يسلم

وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها العلم الاول بانها مبدأ اول لحركة بان يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعل
وكما قيل انها مبدأ للحركة والسكون وعنى بانه حركة كانت واى سكون كان كما يستعرف ومن الحركات والسكونات
ما يقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم تتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع المتقابلات فالمراد انه مبدأ
غير تام لها وتكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملايمة فيها وللسكون فيها بشرط الحالة الملايمة فيها والمراد بالاول
القريب الذى لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا واحترز به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه ولكن بواسطة
والمراد بالحركة مطلق الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بطبيعته بعد انكاثف بعارض واما في الكيف فكتبرد
الماء بعد ما سخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتحجر وكذا المراد بالسكون السكون في اية مقولة
كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل حركة بان يكون في ما هو فيه وسكون كذلك اى ما لا يكون في
الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون فيها الا ويكون هو مبدأه الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شئ
يكون مبدأ اول لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدأ الاول لحركاتها التي ليست
بالارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة انتقض الحد بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول
للحركات الارادية واما ما ظن من ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة فلم يرض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة
الا عضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس الها خلاف
مقتضاها ولما تجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس انما تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك
فان اعتبر الميل محركا لم يكن شئ من النفس والطبيعة مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به يتحرك المحرك كما
هو الحق فكون التحريك باحداث الميل كما لا يضر في كون الطبيعة مبدأ اول كذلك لا يقدح في كون النفس
كذلك فهاسيان قلت لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدئية لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية
والنفس الحيوانية وان كانت مبدئية لحركات الارادية اولية فليست مبدئية لحركات النمو والكون اولية

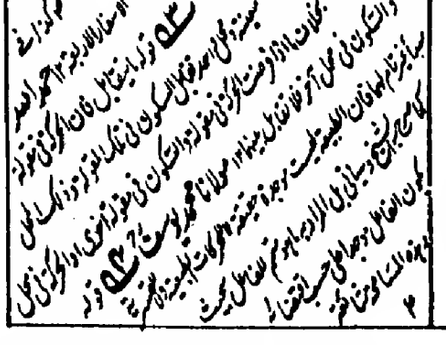

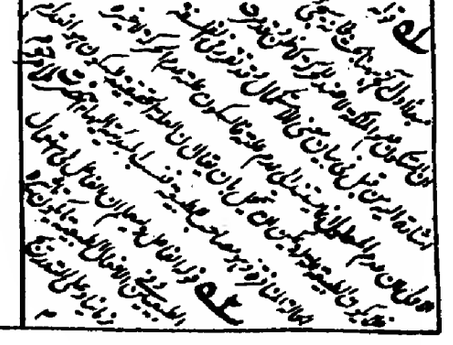

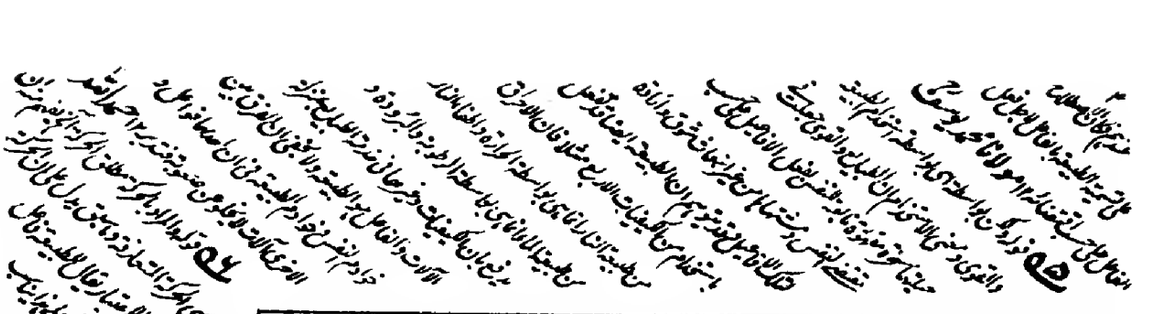

بل باستخدام الطباع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية فاتضح صرح بكون الطبيعة المحدودة بهذا الحد هي التي
تفعل افاعيلها على نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما سنشير اليه واطلق النفس حيث اسند
اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس الفلكية ايضا بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر
يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية تابعة لتصور جزئي انما يتاتى بقوة جسمانية هي بمنزلة قوة الخيال
فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك
القوة محركة قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ويمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ هي اذا عدت
فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعي ان تحريك النفس الفلكية او تلك القوة انما هو باستخدام الطبيعة
الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول طولب البرهان على ذلك وقوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية
والحركة بالحقيقة في الحركات القسرية وان كانت طبيعية المقصور تبسيجر القاسر انما هو من المعدات
لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني
المبدأ اي لا يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالذات لا ان
خارج وبالجملة احترز به عن طبيعة المقصور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض
ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون تحريكه بالعرض او لا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض وبالجملة احترز به عن طبيعة
المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركة العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس
السفينة فان طبيعة الجالس مبدأ بالعرض لحركة بحركة السفينة اي تفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار
النابتة على الشط بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب
لحركته بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بعارض حركة السفينة او
كانت عرضية من وجه دون وجه كحركة غنم من نابس الى سفل لثقله فهذه الحركة من حيث انها حركة بغنم عرضية والطبيعة
مبدأ لها بالعرض لا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او نابس غير عرضية وان شئت ان
تتضح امر الطبيعة عندك مزيد وضوح وتميز فرط امتياز فاتبع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لا سيما التي قبلنا افعال و
حركات بحيث يصح ان تنسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر اهبط ونما النبت وتحرك الحيوان
فيظن بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك الافعال والحركات قائمة
بها كالصعود والحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا لا ان يكون لازما طريقة واحدة او يكون مختلف الطرائق

مختلفة وهذا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة البذور ونباتات والنطف حيوانات فان ذلك يشتمل على حركات مختلفة
كمية وكيفية من غير ارادة ويكون بارادة تحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة
واحدة فانا نجد بديهة في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كسبوط الحجر لكن الراي لا يمنع من تجويز القسمين فيما يضا
فليس ينقبض عن ان يكون مما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن وقفت بعد على البرهان المورد
في موضعه على ان يكون الامر كذلك وان الحركات الفلكية المتشابهة انما تصدر بارادة ثم ما ذكرناه من وجود قسمي
التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الراي على سبيل الظن والتخمين دون
الجزم واليقين فانه ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد لها سببا خارجة كما رأيناه من صدور كثير عن الحركات انفسها فلعل ذلك
محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات غير محسوس الماهية فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن
لا يقف على تاثيره في بادي الراي فانك اذا رايت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تكن قبل ذلك واقفا على
طبيعة المغناطيس فلعلك لا تقطن لكون المغناطيس هو المحرك لكن مما يسلم ههنا تسليم الاصول الموضوعة ويشهد
عليه في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات التي لا نجد لها سببا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اعني متعلقة
بها اعم من ان تكون حالة فيها او لا كالقوى التي تكون على ما شعرناك اربعة انحاء اما قوة تحرك على نهج واحد عن غير
ارادة وتسمى طبيعية او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج واحد عن غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة
وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي الخارجة وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة
عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن لازما طريقة واحدة فتشمل النفس
النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا بالقياس الى افعالها
الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما يشبك بالطباع لكن الطبيعة التي تغيض عنها هي هناه
الاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة
بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة الماء هي صورته التي اقتضت هيولاه نوعا وشبهه غير محسوسة وقصد

عنها آثار محسوسة وانما تصدر عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر المار بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المشكل لدليل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع مانع بالقياس الى الجسم
الغريب والتسكين بالقياس الى الجسم المناسب وقد تكون كالجزء من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة
ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وان كان لابد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان
تتحد كالانسانية المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق وكيفية هذا الاجتماع تبينت في الفلسفة
الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص
على سبيل التسخير من المبدأ المتعالي عن الطبيعيات وكلي وذلك اما بحسب نوع نوع مثل ما تنقله من مبدأ مفيض
للتدبير الواجب في استحفاظ النوع من حيث هو نوع او على الاطلاق كما تنقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في
استحفاظ الكل على نظامه ولا وجود للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها ذوات قائمة
فيها بل انما وجودها في التصور وذلك لانه كما ان العناية العالية دبرت حال شخص شخص بابدال طبيعة فيه بمقتضية
لما يلائمه ويصلح له كذلك دبرت نظام كل نوع بل نظام الكل لكن لا بخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع
او الكل ولا بخلق طبايع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع او الكل
بالذات بل بان ابدع المواد القابلة وأودع فيها الطبايع الفاعلة بحيث يودي اجتماعها وترتيبها على خلقها
الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بالذات فالطبيعة الارضية انما تطلب السفل
لا لكونه ملايما النظام الكل بل لانه ملايم للارض والنارية انما تروم نحو المحيط لانه ملايم للنار لكن باقتضاء تلك ذلك
اقتضاء تلك هذا بنتظم صلاح الكل ويكمن نشوء النباتات وتعيش الحيوانات الغالبة عليها طبيعة الارض فالامر
المعقول للمبادي الفياضة من صورة النظام الاكمل لكونه مفيضا للنظام في الانواع او الاعيان على
تلك الصورة كانه يسمى طبيعة على ضرب من التخييل او يقدر هناك طبيعة مدبرة للكل من حيث هو نوع او كل على
نحو من التخييل وقد يسمى طبيعة الجرم الاول من الاجرام الاثيرية التي هي الاصل في استحفاظ النظام طبيعة كلية واما

ما نقل عن بعض الاوائل من ان كلا من الطبيعة الكلية التي بحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى سارية في اشخاص النوع والثانية في الكل وما نقل عن آخرين من ان كلا منهما واحد في ذاته وفيضانه عن الواحد الحق وينقسم بانقسام الكل ويختلف في القوابل كالشعاع المتحد من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن رمزا ما ولا فهو مما لا يصغى اليه **قلت** من الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبعي وقد عرفته ومالا الطبيعة وهو الجسم المتحرك والساكن بطباعه وما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية وما بالطبع وهو كل ما يلزمها وما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج عن المجرى الطبيعي اعني ما هو بسبب غريب او بها لكن لا لذاتها بل لعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسفط وليسلم ههنا انه لا يكون عن المبدأ الاول فعل في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الاعلى سبيل التنادي والتوليد وربما يكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد تخليص النفس للسعادة التي لها خلق البدن وانما تخلفها في بعض فلسور الاختيار وكالخلاء والمكان ليكون اشخاص آخر ليسوا باحقار بدوام العدم من هؤلاء بالخلود **اقول** هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعي وقد عرفته ومنها مالا الطبيعة وهو الجسم المتحرك بطباعه او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده بالفعل وقيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما يوجبه الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب بقابله الخارج عن المجرى الطبيعي وهو ما يكون بسبب غريب او يكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعلها كالرأس المسفط والاصح الزائدة فيها وان كانا بالطبيعة اذ الطبيعة اقتضتها لكن ليسا على المجرى الطبيعي اذ لم تقتضها لذاتها بل بعارض كون المادة في كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك وما ينبغي ان يسلم ههنا ويتبين في الفلسفة الاولى انه لا يكون من المبدأ الاول تعالى بوجه وملائكته الذين يفعلون ما يؤمرون فعل قسري في الاجسام الطبيعية خارج عن مجرى طباعها الاعلى سبيل التنادي والتوليد من الافعال الطبيعية واعلم انه قد تختلف الاحوال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشئ خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية

كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها الكلية عن الطبيعة الكلية اولها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن ليكون آلة الى نيلها فان صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية وانما تخلفها في البعض حيث يكون الموت في حقه تورطا في درك الشقاوة فذلك مسبوق الاختيار للطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبصالحهم ولم يفضل لما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين ليسوا باحقار بدوام العدم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية للعدالة ان يقضي هؤلاء ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة وقس عليه حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانا مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان يتحد الفاعل والغاية والصورة بالمهية فالصورة الانسانية من الابوين هي المبدأ لتكون الصور الانسانية في النطفة وهذه هي التي يتحرك النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدئ وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله اطبعت الحركة اعني بها كل خروج من قوة الى فعل والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد يشترك فيها الطبيعيات باسرها فان كانت غاية كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات ولعل عليتها في الطبيعيات لا تكون علية مختصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم لمثل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانا مبدآن غير قريبين وانما القريب المادة والصورة حتى لو فرض غناؤه بهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب بهما والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول وفي الغاية والغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر على من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالمهية فالصورة الانسانية هي المبدأ الفاعلي لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فقومتها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات

٢٠

كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنشعب وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتقطع قلت وكل من المبادي
الاربعة للجسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا
وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا اقول كل من هذه المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون
اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما
وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين وتدخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات لاجل
نفسها يقبل الشئ كالمادة الاولى للصورة الجسمية والنوعية وكالعناصر للصور المعدنية مثلا والتي بالعرض فنحو ان تؤخذ
المادة مع صورة ما تضادها والصورة التي اخذت المادة مادة لها او للمركب الحاصل بها فتقول بطلوسها كالنطفة للانسان فليست
مادة حقيقية له لفسادها عند كونها مع صورة لاضدها والاخرى وليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج
فانه انما يتعالج من حيث هو عليل لا من حيث انه طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءا محصلا لما هي صورة له واخذت
من حيث هو كذلك نحو الصورة الذهبية للذهب التي بالعرض فما يقارنها انما تقارنها لمنافعة كصفاء الزيبق والكبريت او لا
لكثير من الاعراض اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدأ للفعل واخذ من حيث هو مبدأ
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضد ما يقتضي الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك الآخر كقولنا المسقونيا يبرد
فانه يسهل الصفراء فيقوي البلغم ويبرده ومنه ما يكون مبدأ للفعل باعتبار واخذا باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني فانه انما
يبني من حيث هو بناء لا من حيث هو طبيب ومنه ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر يشيج
فانه بذاته يهبط فاتفق ان كان في ممره هامة فاتى عليها بثقله فشجها وقد يعد منه ما لا يكون مبدأ اصلا بيد انه كثيرا ما يتفق
عند حضوره حصول خير او شر فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير منه والغاية بالذات هي
التي تنحو بالحركة جل نفسها كالحصول بالخير الطبيعي للنقلة الطبيعية والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد
لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء لذعه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل
الصحة بالخير ومنها ما يلزم الغاية كالتغوط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوط لازم له وقد يعرضها كالجمال للرياضة
فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها
وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر وقتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كالهيولى الاولى للصور
الاول وبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل ظاهرة والصورة بالقوة
فكقوة الكتابة مع مدها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل وبالقوة كالنار

بالقياس الى احراق ما تقوى على احراقه ولا تحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة
من له ملكة الكتابة عليها والغائية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء
فعلية والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث
البعيدة كذي الزوايا له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد
كالنفس له والغائية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة كالهيولى الاولى للصور المختلفة
والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجمع من عدة صور وقوى
والفاعل البسيط كالجاذبة للمجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغائية البسيطة كالشبع للاكل والمركبة كالجمال لقتل
الفعل للبس الحريرة والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح الا لا يجامعها من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة
كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة كفصل الشيء له لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة
للشيء والفاعل الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغائية الخاصة كلقاء زيد
لحركة صديقه اليه والعامة كاستعمال الصفراء بشرب السقمونيا فانه غاية له والشرب لتنقيح والمادة الجزئية ما يكون مساوية
لما بازائها من ذي المادة في العموم والخصوص كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا
الكرسي او الخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي والجسم للكرسي والصورة الجزئية والكلية لا يختلف
الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا
العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغائية الجزئية كقبض زيد على فلان غرضه المقصود من
سفره والكلية كانتصافه من الظالم مطلقا **قلت لفصل الثالث في البغت والاتفاق وما تحصل بهما فقد جرت**
العادة بذكر ذلك ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من النباوة ان نجد للاشياء
اسبابا موجودة فنعدل عنها ونرتاد علا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بئرا فعثر على كنز او لق فيه جزم
الاغبياء بان البخت السعيد او الشقي لقه ولم يلقه بخت البتة بل كل من يحفر الى الدفين يناله ومن يميل على لق
في شفير يزلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان يناله المعقول حتى ان منهم

من اتخذ باسمه صنما يعبده وزعمت طائفة انه صدر هيولى لا بسبب ندبقراطيس واشياعه يرون تكون العالم كذلك
دون الامور الجزئية وانباذ قلس واشياعه لا يقدمون على جعل العالم كذلك لا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون
الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا لغاية بل لضرورة المادة ليس ان الشمس اذا بخرت فتحلص البخار الى البرد و
برد فصار ماء ثقيلا فنزل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على
ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شئ وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع التشويهات والزوائد والموت واما النظام
المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى توجيه الضرورة فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان التشو لغاية
كان الذبول لغاية هو الموت وهو لا يصلح ان ترومه الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة
لكن لم يحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول
هذه الصورة وليس اذا عدمت الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين الافعال يجوز اختيار كل منها لغاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد
من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا
فانما تحرك لاصل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما
التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا يضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل دقة الى الغاية ولا ان لاعدام
افعالها غايات ومنها ما هي زيادات وهي لغايات فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي
تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متاد الى غاية فان له سببا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها
تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامدادات لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل من سابقه
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول انما تضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها لا فعل غيرها ثم نحو الذبول
والموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى زيد ففي غاية واجبة في النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء
النباتات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تنساق في الكون الى غاية خير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية
يحتاج اليها لغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شئ اذ هي غير دائمة ولا اكثرية
بالقياس اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن لها داعية اليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك
سبب غيره وان كان يقال انه سبب اتفاقي لما وصدورها منه انما هو بانضمام ضميمة اليه يصير بتلك الضميمة موجبا
لها او يسلوج في الفلسفة الاولى ان الشئ ما لم يجب لم يوجد فاذا قيست الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك اذا

قيس اليه بدون تلك الضميمة فالمشهور على انكار ذا النسب الى حفر الارض لبنا ء البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا
اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان البخت اخص
فانه انما يقال لما يودي الى شئ يعتد به ومبدأه ارادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يودي الى غاية
محمودة وشقاوته ان يودي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تذكر عند حضوره حصول اسباب مسعدة
او مشقية فيستشعر من حضوره عود ما اعتيد يقال لليمون او المشوم واما مبدأه طبيعة فيقال له الكائن من تلقاء
نفسه **اقول** لما ذكرت المبادي العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون
للطبيعيات تلك المبادي بل يجوز ان تكون بجر والبخت والاتفاق اي بلا علة فاعلية ولا غائية او بلا غائية او يزعم ان
من المبادي البخت والاتفاق ايضا فبالحري ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما ونحقق الامر في ذلك على ما
قد جرت العادة به وان كان الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت
والاتفاق معنى محقق فان ما يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة تنسب اليها الاشياء ويعبر عنها بالبخت والاتفاق
كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او رزق، فيه انه لحقه بخت سعيد حتى عثر على الكنز او شقي حتى رزق في البئر والقول
بهذا مما لا يتأتى ممن له مسكة فان هناك اسبابا موجبة يتفطن بها من له فطانة ولا يعدل عنها مرتادا للعلة المجهولة
الاذ وعاده فان من يحفر البئر في موضع فيه كنوز فيتفق ان يوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنوز ومن يميل على رزق
في شفير بئر يلقيه ميله ذلك في البئر وهو لا قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة البتة يتفطن لها من تيسر له لكن
لا يلزم من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امره فقالت
فرقة انه سبب الهي يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده وهؤلاء لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر
الاسباب الحقيقية المختفية واخطأوا في نسبته كل ما لم يدركوا اسبابه الى سبب واحد غير السبب الذي ربط بحكمته كل شئ
بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الشئ لا بسبب وهؤلاء قد افترقوا فرقتين منهم كديمقراطيس وتلميذه
فلسوخوس في اشياء عما يرون تكون العالم كذلك من غير سبب موجد ولا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل
الحيوانات والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح وسينكشف في
الفلسفة الاولى ما غم الامر عليهم وفرقة اخرى كانباذقلس واتباعه لا يقدمون على القول بتكون العالم كذلك ولا
ينكرون الفاعل ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة كائنة عن الاسطمسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك
لان الشمس مثلا اذا بخرت فوصل البخار الى الجو البارد وبرد وصار ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع التفطن لهذا السبب

+ + +

الضروري لا تُرخص الفطانة ان تظن ان ذلك انما هو لما اتفق من احياء الارض بالنباتات واعداد اقوات الحيوانات
وكما انه يصلح بذلك فقد يفسد البتة ودرس على ذلك سائر الامور الطبيعية التي يتوهم انها لغايات كاعضاء الحيوان يتوهم
انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال لاغراض ومصالح وليست كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة
مع الفواعل مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدثت والمادة التي خلقت منها الاضراس بخلاف
ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع وهذا لنفيه الطعن قالوا وكيف يفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها رؤية حتى
تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت انما تفعل لمصالح المرعية لم يقع التشويهات والزوائد التي لا تخلقه ولم يقع الموت وانما
ما اغتر به القائلون بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة
المادية فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشوء مثلا لغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان النزول
لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان تردية الطبيعة لصناديقه ايانا فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعاة الغايات فنظام
الكون ايضا كذلك وهؤلاء انما شاهدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تليست بها لكن ذلك لا يوجب ان يكون
الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية مترتبة عليها فادة الثنايا ان لم تقبل الا صورة الحدة لكن
لم تتصور بتلك الصورة لانها لم تقبل الا ايا ها بل هناك صنعة حكيم اقتضت ان تكون في الثنايا حدة فاتت هناك
بمادة صالحة للحدة مختصة بها وكذلك الحال في الاضراس كما انا لما قصدنا في البيوت الى جدران سفلية والى سقف مظلة
اتى للاولى باحجار ثقيلة ترتب وترسو والثانية بخشب خفيفة تعلو وتطفو لانه انما حصلت هذه الصورة بضرورة ثقل الحجر وخفة
الخشب ليكمل في ان بقعة واحدة اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن
المعلوم ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة او الشعيرة وتربيتها
ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في
البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء باذن ربها دائما او اكثريا فتكسوها هناك صورة ما فيكون تلك القوة تحرك المادة بذاتها
الى تلك الصورة الجوهرية وسائرها من الهيئات الكيفية والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان
لا بد من قابليتها واما ان يكون ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلا يصح
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر ومن الظاهر ان قصدها اذا لم تكن معارضة
ولا معوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما قولهم ان الطبيعة اذ ليست لها رؤية لا يكون فعلها
متوجها الى غاية فالجواب عنه منع الملازمة فان الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة

ذوات غايات متفاوتة يجوز اختيار الفاعل كلا منها المناسبة به باعتبار قوة قد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها او ترجيحه على سائرها لا لتكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متجها اليه بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفوس الانسانية عن النوازع المخالفة والمعارضات المتفننة من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها ذا غاية وما يتبع به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التامل في حال الصناعة فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل المتمرن فيها يتبلد اذا روى فان من يضرب العود لو روى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف على عدد النقرات تبلد بتة هذا وقد تقرر الشبهة بانه لو كانت للافعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من هذه الحيثية عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود واستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا وانا لا ارى ذلك موافقا لاصولهم ولا اجترء على التزامه لا سيما في الطبائع البسيطة العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غايات متصورة للملائكة العلوية المتيقظة على انتظام امر العقول المانوية والنفوس الاثيرية ونسكر الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم يقع التشوهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشوهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف القوة او تحيرها واضطرابها فيكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في اكوع شيخين والنطفة في الخنثيين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لا عدام افعالها غايات بل نافية عن الغايات لافعالها وعنها ما هي زيادات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل تعارض في المادة فان المادة اذا تحركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشوء لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم تكن غاية بجهة للطبيعة الموكلة بالبدن وانما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة بل لعل تلك الطبيعة تكون كسبب من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منها غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن ما امكن بامادة بعد امادة ولكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل مما وقع عن سابقه لما ذكر في العلوم الجزئية فيكون

ذلک سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعی ان کل حال للامور الطبیعیة غایة للطبیعة التی فیها بل انما ندعی
ان فعل کل طبیعة یکون لغایة لما فلا ضیر ان یکون فعل غیرها لا لغایة لها والذبول من حیث انه ذو نظام متجه الی غایة
وان لم یکن فعل الطبیعة البدنیة لکنه فعل الطبیعة الکلیة ونحو الموت وان لم یکن نافعا بالقیاس الی بدن زید فلا
یکون غایة مقصودة لها لکنه واجب فی نظام الکل فیکون غایة للطبیعة الکلیة کما عرفت ومن تدبر فی منافع
اعضاء الحیوان واجزاء النبات علی ما اشیر الی نبذ منها فی الکتب الجزئیة فبلغت آلافا لم یرتب فی ان الامور
الطبیعیة منساقة فی الکون الی غایة وخیر ولم یحسب کما حسب الذین قیل لهم افحسبتم انما خلقناکم عبثا ومع ذلک فلا
ینکر ان فی الامور الطبیعیة اشیاء توجهها ضرورة المادة ویحتاج الیها للغایة کاستوداع الطبیعی فانها عگر الدم وثفله ولا
من صدورها عند الهضم الکبدی من جهة مادة العنصار المشتملة علی الاجزاء الکثیفة ومع ذلک یحتاج الیها لتدخل
فی غذاء الاعضاء الصلبة کالعظام وتتغذی الاطفال او غیر ذلک او تلزم الغایة ولا تکون مقصودة بوجه کشعر الابط
والثفانة وذلک کتخلیط القدم علی الارض عند الخروج الی اخذ الغریم فی الارادیة هذا کله کان کلاما فی اقتضاص رای
الخطیین فی امر البخت والاتفاق وازاحة شبههم واما تحقیق الحق فی ذلک فهو ان الامور الطبیعیة وان کانت بحیث
لا یکون شیء منها بلا سبب لا یکون ایضا بسبب مغایر للاسباب المذکورة وهو البخت والاتفاق لکن ما لا یکون متوقعة
منها بالقیاس الی شیء لکونها غیر دائمیة ولا اکثریة بالقیاس الیه وان کانت دائمة او اکثریة بالقیاس الی سببه الذاتی
یقال لها بالقیاس الی ذلک الشیء انها کائنة بالاتفاق وذلک الشیء المقیس الیه لا یکون سببا موجبا دائما او فی الاکثر
لتلک الامور والا لم تکن غیر متوقعة منه فجاز ان لم یکن موجبا الیها اصلا لم یکن سببا اتفاقیا فلا یقال ان الکل فلان
سبب اتفاقی لخسوف القمر ویکون لامحالة لکائنة بالاتفاق سبب غیر المقیس الیه لا تکون هی بالقیاس الیه کائنة
بالاتفاق وان کان موجبا لکن علی القلة او التساوی یقال انه سبب اتفاقی لها واذ لیس موجبا لها فلا بد فی صدورها
منه من ضمیمة تنضم الیه حتی یصیر تلک الضمیمة موجبا لها اذ یسلوح فی الفلسفة الاولی ان الشیء ما لم یجب لم یوجد فاذا
قیست تلک الامور الی مجموع ذلک السبب والضمیمة لم یقل انها بالاتفاق لانها لیست غیر متوقعة بالنسبة الیه وانما
ذلک اذا قیس الیه بدون تلک الضمیمة فکل ما یقال انه صادر بالاتفاق یکون له البتة سبب حقیقی اذ النسب الیه
لم یکن اتفاقیا فالمشور علی الکنز اذا النسب الی حفر الارض لبناء البیت مثلا کان بالاتفاق لانه لیس بالقیاس الیه
متوقعا والا کان الحفر سبب اتفاقی له لکونه مودیا الیه فی الجملة وان نسب الی حفر غائر فی موضع قد
دفن فیه کنز لم یکن بالاتفاق لکونه متوقعا بل واجبا بالقیاس الیه ولم یکن الحفر المذکور سببا اتفاقیا بل موجبا

ومن احاط علماً بجاري الاسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شئ لم يكن عنده امر اتفاقي من جهة لحاظه الى الكل بل كان
واجباً عن سببه ثم البخت كانه اخص من الاتفاق فانه انما يقال حقيقة لما يؤدي الى شئ يعتد به ومبدأه ارادة
من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدي الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدي الى غاية مذمومة
فان استعمل البخت السعيد او الشقي في غير الناطقين كان مجازاً ولا يكون سبباً اصلاً ولو بالعرض لكن قد تكرر عند
حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عوداً ما اعتيد من السعادة او الشقاوة يقال له اليمون
او الشوم وانما مبدأه الطبيعة لا الارادة فيقال لما لا يكاد ينفك من تلقاء نفسه **قلت الفصل الرابع** في دخول العلل في الجواب
عن طلب اللم وتعيين اشد العلل اهتماماً في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بلم انما هو بذكر العلل كلها الا ان تضمن السؤال
بعضها فالبقية لكن قد يكتفى بالبعض واذا تضمن السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانها علة لفاعلية الفاعل لا بصورة
اذ السؤال كانه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم الا اذا كان خيراً بالذات وذكر المادة مع الاستعداد
يكفي في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيها تأدية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما
تيسر احصاءها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل تارة بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية
او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقات الفاعل والاستعداد الاصل ذاتي للمبدأ فلا يسئل عنه بل
من الاستعداد القريب وانما يكون بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل لها او بالمادة كما اذا كان
السؤال عن استعداد مركب من مادة فاعلية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزء الجسم المادة و
الصورة لكن اكثر ما يفيده المادة العلم من حيث القوة والصورة العلم من حيث الفعل وما اقسدر اى من اهل امر
المادة فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في مادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم التعليمية
المناسبة للطبيعي كالهيئة لا تعرض فيها عن المادة صفحاً فما ظنك بالطبيعي نفسه اشد فساداً من ذلك اى من رفض
الصورة فاقتدنا الوقوف على خصائص الامور الطبيعية ونوعياتها **اقول** لما كان وجود الامور الطبيعية منوطاً بالعلل
فاذا سئل عنها بلم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مختومة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال
الا ان يكون بعضها مضمنة في السؤال فانما يؤتى في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يكتفى بالبعض كما قد يقال لم العلة لغير
الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلاناً فيجاب بالعلية لفاعلية
الفاعل كالغاية فحسن ان يقال لان يتقمم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور الارادية كان
يقال لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقال لانه غصب حقه

فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك لم يخرج من العلية لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الاخير فلا يجاب بالصورة اذا السؤال كانه يطلب بسبب صدورها عن الفاعل آما صريحا كما اذا كان السؤال عن الصورة او دلالة كما اذا كان عن المركب وبالجملة فلا يغني ذكرها الهما لا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او مظنون الخيرية لانا قنعا مطلوبا بالغير او مظنون المنفعة فيجوز ان يكتفي بذكرها لا من حيث انها صورة موجودة لان السؤال كان عن سبب وجودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة وهي من هذه الجهة غاية فتعود الى الغاية وذكر المادة حيث ما تعرض في السؤال للفاعل غير كان فانا قيل لم نجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب واما ذكر هيأ الاستعداد فيكفي في الامور الطبيعية وذلك وان يكفي في تكوينها ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض للفاعل في السؤال كفى في الجواب استعدادا للمادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لابد من ارادة الفاعل ويصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد تواني امور قلما يتيسر احصاؤها بكليتها واذا تضمن السؤال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء وبالمادة المضافة الى الفاعل نحو لان مزاج بدنه قوي الطبيعة لا بالصورة واذا تضمن السؤال الصورة يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم يكون البخار فيقال ليكون عنه مطر او لتلطيف الحرارة وقلبها بدنا من الاجزاء المائية هواء وما عداها الى فوق بالطبع مصعدا لما يخالطه من اجزاء آخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد او الملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة من اشتعة الاجرام العلوية واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة ذاتيا للهيولى لا يكون شبوتية لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد بمعنى التهيؤ تاما كان او مقاربا له في الجملة وانما يكون التهيؤ بصورة لاحقة للهيولى غريبتها الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب آنا بالغاية كما اذا سئل لم كان بدن الانسان قابلا للموت فيقال ليتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن او بالفاعل للصورة التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كان يسأل لم كانت المرأة قابلة للشيخ فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد شئ مركب من مادة ثانية امع صورة ثانية اوسع الاولى الاخرى ويكون الاستعداد ناشيا من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كان يسأل لم كان هذا القدح قابلا للصدع فيقال لانه من الزجاج او يسأل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كان يسأل لم صارت هذه الحديدة قابلة للشحذ فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة بها المبدآن الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان الاسطقسات من المبادي كانه مبدأ بعيد فيها احرى بان يهتم بها الطبيعي الباحث

عن الاجسام الفاحص عن لواحقه الذاتية لكن اكثر ما تفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في قوامه ووجوده في نفسه
وفي لواحقه الذاتية واكثر ما تفيده الصورة العلم به من حيث الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية القصوى والفائدة
الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين قد اهملوا امر المادة قائلين ان المقصود بالذات انما هو الصورة
واما المادة فانما تصدت لينظر فيها الصورة بآثارها فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة وكان
الخوض عنها شغلا بما لا يعني وهذا رأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا تصور الا في محل ثم انها ليست بقطع ان تعرض
اي محل كانت بل منها ما يحكم في بادي الرأي باختصاصها بمواد ما كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة غير شبيهة
ومنها ما يوجب النظر اختصاصها بمواد ما كالسواد والبياض وليست كالصورة التعليمية فانها لا يحوج تصورها الى ان
تتصور في محل واما النظر في ان حكم بانه لابد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة
الطبيعية يحوج الى لحاظ المادة واذا كانت هيئات النوعيات متفرقة في ان تحصل الى مواد مخصوصة فالتحقيق ذلك
من حال البالم يستكمل بها وكيف تحقيق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصنائع التعليمية التي ليست بمثل السندسة
والحساب تعليمية بحتة بل لها مناسبة مع الطبعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبعي نفسه
وانما كانت الهيئة مناسبة للطبعي من حيث ان موضوعها اي الاجسام الاول العلوية والسفلية داخل تحت
موضوع الطبيعي لكن الطبعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يكم هو وعوارضه وقد يعرض
ان يشتبه كما في بعض المسائل الكروية جرم العالم والارض لكن الطبيعي يعطي برهان الم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه
الطبيعة فيقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية
وخط مستقيم ونحو ذلك والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية او هندسية ماخوذة من الحس او من الوهم وبازاء
هؤلاء قوم منهم انطيقون عظموا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا حصلنا المادة افادت عنا بعد الاعراض
ولو احق غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبيعية في ذلك على بعض الصنائع العملية قائلا ان مستنبط الحديد مثلا
انما يقصد تحصيل الحديد لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان يكون المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرهم
هي الجسمية المنطبقة دون الاولى وكأنهم عن الاولى غافلون وهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو اهملنا الصورة
لم نقف على خصائص الامور الطبيعية وتوعيتها التي هي صورها وايضا ان اردنا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد
قنعوا من العلم بمعرفة لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباتها انما هو بحفظ الصور والاعراض
فاذا اعرض عن ذلك فمن اي السبيل بشبهة وان اردنا المصورة فلم يخرجوا عما راموا لخروج عنه من لحاظ الصورة

وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا لصناعة مستنبطة بل هو غاية لصناعتيه وموضوعه الاجسام المعدنية التي
يشتغل بحفرها وتذويبها وصهرها وصورة صناعيته وصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما يبتدي صناعته
بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورته هذا التقرير افاده الشيخ في تفضيحهم ولك ان تفضحهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي
يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها مبدأ للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى
لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل الى نيل ما يعرض الهيولى لابصرافها
بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية لم يكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا
فلم يكن شئ منهما موضوعا لصناعتهم بل غاية مالهم ان يثبتوا وجود الهيولى الاولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها
من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل **قلت المقالة الثانية في**
اللواحق العامة للاجسام وفيه ابواب **الباب الاول** في تناهي الاجسام ولاتناهيها في الانقسام والاعظام
وفيه فصلان **الفصل الاول** في عدم تناهي الاجسام ما يحذو حذوها في الانقسام وتبين فيه اتصال الجسم المفرد
وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتالف من الاجسام متصل في الواقع كما عند الحس والاتالف
في الجمع من اجزاء بالفعل فان كانت متجزية في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان
كانت غير متجزية بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم يتلاق في تلك الجهة لم يحصل تاليف ولا جمع فيها فلا يحصل
جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل جمع اولا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها واقوى شبهات
القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو الحاضر وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة
المنطبقة هي عليها وسينحل لك ذلك ثم كما امتنع التالف في الجمع من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه
ايضا لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد لا يكن بعد ويذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف
لا الى نهاية وان كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل ولا تظن انه
يلزم ان لا يلحق السريع البطئ بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع اضعفه
وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتاتى في زمان متناه اذ يدفعه ان ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت
القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام
اليه مما لا يتناهى فهو حاصل بالفعل يلزمه من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويرتفع
مع ما مر انها ان تداخلت لم يحصل جمع وان تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول جمع في الجهات فلا يكون

كل جسم من غير تناهية ثم ان الجسم يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالجسم كذلك فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة والزمان المنطبق على الحركة تتناهى الاجسام في هذه الاحكام وان ليس للمسافة وما تنطبق عليها اجزاء اول **اقول** اعلم ان اتصال الجسم المفروض مبني على عدم تالفه في الجسم من الاجزاء بل كاد ان لا يكون بينهما فرق في المودى ثم اذا كان النظر في الجسم المفروض تصورنا ان التالف في الجسم الامن اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفروضا فاذا بطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اذ الجزء حقيقة ما كان منه ائتالف نعم ربما يطلق ايضا على ما يكون اليه التحليل وح ايضا تبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا بطل التاليف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا سواء كان تاليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردنا بطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يكون قسمته بحوا اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسيأتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم انتهائه في الانقسام يعني عدم وقوف القسمة الى حد لا يكون بعده وهذا هو الذي ترجمنا الفصل جزاء له وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة مقولا لكنه لازم له حتى لزم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي ما يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته على حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستانف مع بطلانه بما مر هذا اجمال ما نذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهر للجسم فان استعصى انه كيف يطلب اثباته له بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث من عوارض الجسم من حيث الحركة والسكون

او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع من غير اخذ الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من ثمثي الجرار يرسمونه بالطويل العريض العميق ويحصلونه من اجزاء اربعة اوستة او ثمانية وثمنهم من يرسمه بالجوهر المنقسم ويحصله من جزئين وحينئذ جاز ان يطلب الاتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر حينئذ في ان الجسم متصل بذاته والاتصال جوهري له اما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة فان شيأ من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقة فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا من الفلسفة الاولى فان الاتصال وان امكن ان يعد عارضا للجسم من جهة ما هو متصور لا من حيث الاتصال او ائتلف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما ائتلافه الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم ائتلافه منها فالظاهر انه نظري تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سوار ادى النظر الى التالف او اللاتالف وان مفهوم ائتلف من اجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن يلاحظ تحقيق جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها وان لم يجب ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نقاة الجزء الذين ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى يتقرر الامر في تجوهره ومن ههنا قال العلم الشاني على ما نقل عنه ان النظر في كون الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاهما من الالهي وما يقال من ان عدم التالف من عوارض الجسم الطبيعي فيكون النظر فيه

من الطبيعي فاورد عليه ان اخذ عدم التالف بمعنى السلب فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارضه اصلا لاستحالة تركبه منها ايضا ولو تكلف ان يصور الجسم لا من حيث الاتصال والتالف من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون عدم التالف من الاجزاء من احاقه من هذه الجهة اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يجذو حذوها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يراد ههنا عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التالف من الاجزاء ونحو ذلك فمن ادواته ويتصيد به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في ذلك يستأنف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى نهاية ان اعتبر من جهة الفك واختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة الوهمية توطئة له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة اما اذا اعتبر من جهة الوهم والكفى عليه ههنا كما فعلنا فاتمامه يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال عليها بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في القصر كما قد يشعر كلام اتباع بكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل التالي في التناهي في العظم وكذا ترجع الى تفصيل ما في المتن فمقول من راس لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف من اجسام ليس فيها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء والمركبة اولا والمفردة ثانيا ومن الاركان الثمانية فلا يتأتى دعوى اتصال الجسم عموما من حيث لم

في امكان ان يتركب جسم دائر كيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين اعني بالجسم البسيط ما لا يكون مركبا من اجسام
مختلفة القوى وذلك كان يتركب جزء من الارض متماثلين من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل
فلا يمكن ان يدعى اتصال الجسم البسيط ايضا على العموم بل انما ان يدعى اتصال الاجسام البسيطة الفلكية
والعنصرية في الجملة وحينئذ يزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار
غير صالحة للقسمة الا تفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ديمقراطيس وانما ان يدعى اتصال الجسم المفرد
اعني ما لا يكون مؤلفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم ذلك اي اولئك ولذلك لم ينتقض لا بطالبه هنا
وبعد ذلك نقول ان الجسم المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم
المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومؤلفا في الجسم من اجزاء بالفعل وانما قلنا في الجسم لان الاتصال
لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الجسم كالهيولى والصورة فانما ان تكون تلك الاجزاء متجزئة في الجهات ولو
وهما فتكون اجساما وهو باطل لان المؤلف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه وانما ان لا تكون متجزئة بجزء من انواع
القسمة لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فتكون سطوحا او في جهتين فقط فتكون
خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فتكون جواهر فردة كما يراه جمهور المتكلمين والهند
وشرذمة من الاوائل اليونانيين وهذا اعني كون الاجزاء غير متجزئة ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى
في جهة لا تتجزى فيها وحينئذ لا يحصل منها بالف ولا جسم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك
الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر فيتداخل بعضها في بعض ويتحد في الحيز ولا يحصل منها حجم اولا بالاسر بل يكون شيء
من جزء مشغولا بالملاقاة وشيء منه فارغا فتجزى في جهة فرضت غير متجزئة فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء
بالاطراف فالازم من ملاقاة الجزئين لا بالاسر ثبوت طرفين لكل جزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يكون احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا عنها والا كان محل الطرفين
التمايز بين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وقد بطل ان يفرض فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد ان الحجم القاطعة
على ذلك في ما ذكرناه كفاية ودقائق بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلية واهية واقوى شبههم ما ينسب الى
زينون وهو غير زينون الاكبر وطالما اعتصم به المشككون ومنهم الامام الرازي وهو انه لو لم يكن الحاضر من الزمان
موجودا انتفى الزمان رأسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه منحصر في الثلثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا
فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيهما وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخرين لان الماضي

ماکان حاضرا وقد زال والمستقبل مایتوقع ان یحضر ولم یحصل بعد فانتفاء الحاضر یوجب انتفاء الزمان مطلقا لکنه
موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غیر منقسم اذ لو انقسم فاما ان یکون بجمیع اجزائه حاضرا فیلزم اجتماع اجزاء
الزمان او لا فلا یکون الحاضر تمامه حاضرا هف واذا کان الموجود من الزمان وهو الحاضر غیر منقسم کان الموجود
من الحرکة وهی الواقعة فی الزمان الحاضر ایضا غیر منقسم وکذا المسافة المنطبقة هی ای الحرکة الموجودة علیها
ویکون هناک آنات متتالیة یترکب منها الزمان واجزاء غیر منقسمة متتالیة من الحرکة بازائها واجزاء
من المسافة فاجزاء المسافة ان کانت جواهر فردة یتالف منها الجسم الذی یتحرک علیه فهو المطلوب وان کانت
نقاطا متتالیة یجب ان یکون محالها جواهر فردة ویظهر من ذلک الجواب بالنقض عن الاستدلال المذکور
آنفا لتتالف الجسم من اجزاء ولا تجزی فان اقل ما یلزم من هذا تتالی النقاط وما ذکرتم من وجوب قسمة
الجزء ممن عندنا - مما لا بالاسر جار فیه فما هو جوابکم فهو جوابنا هذا وسیجئ حل الشبهة فی اول فصول باب الحرکة وکیفیاتها
فی باب الزمان ومحصله انه ان اردتم بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم انه قسم من الزمان فانه غیر منقسم اصلا والزمان کما
سیلوح متصل والمتصل کما عرفت لا ینقسم الی ما لا ینقسم اصلا بل الآن طرف الزمان وفصل مشترک بین اجزائه ان
کان هناک انقطاع او قسمة واذ لیس للزمان انقطاع ولا انقسام الا بحسب الفرض والتوهم فلیس هناک آن
بالفعل البتة نعم اذا فرض انقسامه الی قسمین کالماضی والمستقبل یفرض بینهما آن یکون مبدأ لاحدهما ومنتهی لآخر کالآن
الحاضر بین الماضی والمستقبل ثم لا یمکن ان یفرض آن آخر تلوه اذ انما یفرض بفرض الانقسام او الانقطاع عند
غیر الحد الاول فیکون لا محالة بینهما زمان ثم الماضی والمستقبل من الزمان والحرکة القطعیة المستمرة وان لم یکونا
موجودین بالفعل اذ لا جزء بالفعل فی المتصل لکن لهما نحو الوجود الذی للاجزاء المقداریة التحلیلیة للمتصل الموجود بالفعل
ولا یلزم من عدمهما فی الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضی والمستقبل من الزمان موجودان
بذلک النحو من غیر ان یکون لوجودهما ظرف لا زمان ولا آن والحرکة الماضیة موجودة فی الماضی من الزمان
والمستقبلة منها فی المستقبل منه واما قول القائل ان الماضی ما کان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم متوقع حضوره فبطل
عند اولی الالباب آن ارید بالحاضر الآن الحاضر وان ارید بالحاضر الزمان القلیل الذی یکتنف الآن الحاضر من الجانبین ولا یتسعر بانقسامه
فلا نسلم عدم انقسامه ولا ضیر فی عدم کونه حاضرا بتمامه بالحقیقة ولما امتنع تالف الجسم فی الجسم من اجزاء لا تتجزی
فی الجمادات کلها او بعضها بتسلی من انحاء القسمة امتنع التحلیل فی الجسم الی تلک الاجزاء لما ذکرنا فی امتناع التالف
منها لان الاجزاء التحلیلیة الجسمیة یجب بالضرورة ان تکون بحیث لو فرضت موجودة بالفعل یحصل منها الجسم فیجب

ان تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام واذا ثبت ذلك بطل ان يكون في الجسم اجزاء لا تتجزى بالفعل
وقالت القوة وحينئذ ظهر ان الجسم قابل للانقسام الى ما لا نهاية له بمعنى انه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده كما ظن محمد
بن زكريا الرازي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني انه وان كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية
وههنا شبهتان ربما تمسك بهما القائلون بتألف الاجسام من اجزاء لا تتجزى والقائلون بتجلها اليهما العدم قبولها
لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين المذهبين اعني وجوب
تناهي القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء تاكيفية موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة
الاولى بان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الجسم لا الى نهاية فيلزم
تساويهما والجواب انا لا نقول بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل ولا بامكان خروج الانقسام اليها من القوة
الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الجسم كما استقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم والصغر من هذا السبيل بحريان
التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا يقف الى حد ولا يلزم من ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف والانصاف
الانصاف تكون اصغر في كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه وان
لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها ورما وقفت لقسمة الفكية او الكسرية في الخردلة قبل
وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الجسم بل لعدم مساعدة الآلات مثلا وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة
لا الى نهاية لزم قسمة اويم الارض من اقسام الخردلة اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تفرض وجه الارض بل تفضل
عليها والجواب ان لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الآلات وتيسر الحسن بين مواقع القسمة ثم
وبالنظر الى طباع الجسم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه قال الشيخ وليسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك
فليسلم ان خردلة تنقسم الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تقشة الارض كلها
لو بسطت عليها واحدة فواحدة فما كان يدرينا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما يبلغ كثرته ان تغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو اول
جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تقشية الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم ان اجزاء الخردلة تقشي
الارض غير متعجب واما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض
تناهي الانقسام تكليف المتكلمين باستحالة استحالة لا تناهي الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسما لا الى نهاية

وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل واقتفائي مكانه او لا يقطع ما بينهما من مسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع
نصف ذلك النصف وهلم جرا الى ما لا يتناهى من انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة في زمان
متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم اجزاء بالفعل مالم يجزء فليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرض
القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية والاقسام التي بحسبها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان يكون
المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع في زمان متناه وانما لا تناهي القسمة بمعنى لا وقوفها على حد لا يمكن
بعده فلا يلزم منه عدم امكان قطع المسافة في زمان متناه لانها كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان
المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة وكل منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء ولا تقف قسمته على
حد لا يمكن بعده وانما يفرض قسمة في واحد منها فبازاء اقسامه يفرض في الباقيين واعلم ان بعض الناس
كالسكافراطيس وافيغورس من الاوائل والنظام من معتزلة المتكلمين لما ذهبوا الى ان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية
على التشكيك فيها اذ زعموا بانها قامت ابان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان
القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة
او مولفة من المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في المولف وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية
ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا جزء موجود بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء
المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم هربوا من القول باجزاء لا تتجزى ولزمهم القول بها غير متناهية
وهذا اشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت الميزاب ويفهم من الشفاء انه جرى بين اصحاب الجزء اعني
القائلين صريحا بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى وهي متناهية عندهم وبين هؤلاء ضرب مثل في الاقدمين وكذلك
في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء اورد واعلى هؤلاء ان احتوشا سريع العدو يجب ان يلحق سلحفاة
بطيئة الحركة فالتجأ افيغورس من هؤلاء الى الطفرة وهي ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود
عن حد متروك ولم يلاق ولم يجاوز واما في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هؤلاء بانه يجب
ان لا يفرغ ذرة من قطع فعل يسير عليها التجأ من تشبه بافيغورس من هؤلاء واضافه النظام الى القول بالطفرة

واورد لذلك مثالا من دوران الدائرة القريبة من طرف الرحى والدوامة والاخرى القريبة من المركز وذكر انه لو كان الجزء عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذى عند الوسط بالسواء لقطعا تفاوتا مسافة واحدة مع ان يسكن الجزء فى الوسط لانه متصل يلتزم بعضه بعضا فتبين ان الذى فى الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذى عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل فى بعد اكثر من بعد الذى فى الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولزعمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذى يلى الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذى على الطرف واضطروا الى تكمين المتوسط من السكون والى ان حكموا بان الرحى بتفاوتك عند حركته بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدها ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما فى شناعة الطفرة والآخر فى شناعة التفكيك ويقلل مذهب هؤلاء مع ما فى البطال تالف الجسم من اجزاء لا يتجزى الشناعة ان تلك الاجزاء ان تداخلت كلا او بعضا لم يحصل حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها وصاحب هذا الرأى انما وقعوا فى القول بالاجزاء لاعترافهم بمذهب القسمة المقدارية فى الجسم لا الى نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك فى ان الاجزاء المتداخلة لا يكون اليها قسمة مقدارية فهى ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هو الملزم والزام ان قنع اليه النظام وان لم تتداخل بل تماست امكن من تاليف متناهية منها حصول حجم فى الجهات اقل ما يمكن فيذلك ثمانية على ما يراه الجبائى وذلك بان يوضع جزء آن فيحصل الطول آخران على جنب ذلك فيحصل العرض واربعة فوقها فيحصل العمق او ستة على ما يراه العلاف بان يوضع ثلثة على ثلثة او اربعة على ما يختار بان يوضع جزء آن وبجنب احدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون كل جسم من اجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رائهم لا آرائهم بالكلية فانا اردنا ابطال رائهم بالكلية اضفنا الى ذلك ان الجسم الذى حصلناه من اجزاء متناهية العدد قطعناه فى الجهات قطعا والاجسام التى اجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هى ايضا متناهية فى الحجم بالحس وبرهان تناهى الابعاد ولاخفاء فى ان الحجم اذا كان انما يحصل من الاجزاء ويزداد بازدياد ها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد عاد الكل ولو بمرات غير متناهية العدد ضرورة عدد الواحد كل ما يتالف عن الآحاد يجب ان يكون نسبة حجم جسم حصلناه الى حجم جسم من الاجسام التى لا متناهية الاجزاء نسبة عدد الاجزاء الى عدد الاجزاء لكن نسبة العدد الى العدد نسبة متناه الى غير متناه فيكون نسبة الحجم الى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه الى متناه ولتناهى الجهتين هف والاخصر ان يقال من الراس اذا كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فاذا بلغ ازدياد الاجزاء الى الاتناهى بلغ ازدياد الحجم ايضا الى الاتناهى فيكون كل مؤلف من الاجزاء الغير المتناهية غير متناه الحجم لكن الاجسام كلها متناهية فى الحجم فلا شئ منها بمؤلف من الاجزاء الغير المتناهية

فبطل ايهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق هربهم الى التداخل ثم انك عسى ان تعلم مما قد علمت في الاجسام من الاتصال بها
وامتناع تالفها من اجزاء لا تتجزى متناهية او غير متناهية وتحليلها اليها وتبويلها اقسمة لا الى نهاية من غير وجود الاجزاء
فيها بالفعل ان مقادير الجسم اعني الجسم التعليمي الذي هو كمية الجسم ومقدار صورته الا تهالية الممتدة في الجهات الستة
الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهتين والخط الذي هو طرف
السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة فيكون ممتدا في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق
على الحركة تشابه الاجسام فيما ذكر من الاحكام وتبين من ذلك ان ليس شئ من المسافة والحركة وزمانها جزءا اول
اللهم الا بحسب الفرض والانكل بالفرض اولا يكون فرض قسمة الى الجزئين متقدم ومتاخر ويكون جزؤه المتقدم اولى
منه بالاولية وهكذا الى النهاية وسيأتيك ما يعرض من الشبهة في اتصال الحركة والزمان وحلها **قلت الفصل**
الثاني في احالة اللاتناهي في العظم والتعادي في الاجسام والكميات المادية المجتمعة المتسقة النظام يجب ان يكون
كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الآحاد متسق النظام متناهيا بالفعل فالفرض آب بعدا وعددا ماديا مجتمع الآحاد مترتبها
غير متناه بالفعل في جهة وليفرز منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبيق ج ب او ما يساويه على آب بحيث ينطبق ج على آ
فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى لتساوي الجزء والكل وان انقطع ج ب دون آب يكون متناهيا ولا يزيد عليه آب
الا بآج المتناهي فيكون متناهيا ايضا ولا يجري البرهان في عدد غير مجتمع او غير متسق او بتطبيق جزء على آخر لا يتم تطبيق
الباقي على الباقي دائما بتشتم تطبيق جزء جزء تفصيلا فلا قدرة عليه للوهم والحكم العقلي الجلي لا يظهر به الانقطاع بل مجرد
التفاوت وايضا ليفرض خط آب غير متناه في جهة ب وخط آج موازيا له متناهيا في الجهتين فاذا حرك من طرف آ
الذي بازاء جهة ب الى آب مع ثبات الطرف الآخر يحدث المسامتة لكن لا يتاتى حدوثها مع غير المتناهي لما قالوا
من انه لا بد لحدوثها من اول نقطة تكون معها وكل مفروض في غير المتناهي اول نقطة للمسامتة فهي مسبوقة باخرى
كانت المسامتة معها قبل فانه انما يلزم ان يكون لها اول نقطة لو كان لها اول آن الحدوث وليس كما ليس للزاوية بل
لما اقول من انها لو حدثت لكانت في اي آن يفرض مع نقطة ولا تتصور الا بالمرور على تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة
مع ما قبلها من الخط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي ولا تباتي ذلك في زمان متناه وهذا يختص بابطال اللاتناهي
الابعاد مطلقا وايضا ليفرض خطان خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال الانفراج بينهما يزداد وبزيادة الامتداد
فلو بلغ الامتداد الى اللانهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره بين الحاصرين وخروج الامتداد عن المتناهي
بالفعل دون الانفراج المتزايد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بمقدار

الامتداد او ازید کان الامر اظهر وهذا یختص بابطال لاتناهی الابعاد فیما فوق جهة
اقول الغرض ههنا عن امکان
الاتناهی اوامتناعیته وجوب التناهی اما هو فی الاجسام وما یتبعها واما ننظر فی الامور الغیر الطبیعیة وانما هل
تکون غیر متناهیة فی العدد او القوة فلیس الکلام فیها لانقا بهذا الموضع ولا شئ من هذه البراهین بمتناول تلک علی
ما صرح بذلک الشیخ فی الشفاء ثم ینظر فیه من الاتناهی لیس بمعنی السلب المطلق بان لایکون الشیئ اکبر من ای لایوجد
فیما یوجد به سواء کان ذا وضع کالنقطة او لا کالمفارق ولا بمعنی ان لایکون للشئ نهایة بالفعل ولکن من شانه ان یعرض
له نهایة بالفرض ویکون اذا عد بواحد وضعی نفد البتة کالدائرة بل بمعنی ان الشئ مع کونه فی نوعه بحیث یکون له
نهایة لکونه من الکمیات او المتکمات لایکون له فی شخصه نهایة بالفعل والا بالقوة وذلک بان یکون بحیث اذا عد بواحد
بعینه او وضعی لم ینفد البتة فنقول یستحیل الاتناهی بهذا المعنی ویجب التناهی وکونا بالقوة فی الکمیات والمتکمات
المتصلة القارة وکذا فی المنفصلة المادیة المجتمعة والمتسقة ای المرتبة ترتیبا طبیعیا او وضعیا بخلاف المتصرمات
من الزمان والحرکة وبخلاف الاعداد الغیر المادیة والاعداد المتعاقبة وغیر المتسقة والبراهین المستنبطة فی ذلک
کثیرة جدا واقتصرنا منها علی ثلثة لکونها کالامهات الاول برهان التطبیق وهو انه لو لم یکن کل جسم ومقدار وعدد بهذه
الصفة اعنی مجتمع الاحاد ومترتبها متناهیا فلیکن آب بعدد الاصول کان او عددا مادیا مجتمعا متسق النظام غیر متناه بالفعل فی جهة ب
ونأخذ منه آج جزءا محدودا فاذا فرض تطبیق ج ب الجزء علی آب بحیث ینطبق ج علی آ فان لم ینته ا ب
الاخری تساوی الکل والجزء والا انقطع ج ب دون آب فیکون ج ب متناهیا ولا یزید علیه آب الا بآج
المتناهی فیکون آب ایضا متناهیا هف وکذا لو فرض تطبیق ما یساوی ج ب علی آب یظهر الخلف ویجب
ان یعلم ان لیس المراد بالتطبیق الا ما یتبادر منه ومحمد فی العلوم التعلیمیة استعمالا فیه من ایقاع الحاذات الخارج
او الوهم بین متجانسین من الکمیات بالذات او بالعرض بحیث اذا اخذ من احدهما بعض معین تحلیلی او تالیفی واقع
فی امتداد الاتصال الاتساق کان بمدائه وبعض معین بمائله من الآخر ثم انظر المتلف ههنا بلزوم انقطاع
الجملتین الناقصة والزائدة اذا تالی التطبیق بینهما فی آن او زمان متناه ولا خفاء فی ان العقل یحکم حکما کلیا بامکان

التطبيق في الخارج في زمانٍ بين كل متجانسين من المقادير والاعداد والمادية المتصفة المجتمعة الوجود في الخارج
من حيث هما كذلك ان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ على المبدأ بحيث ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع
ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة العقل اجمالا جزئيات المفهوم الغير المتناهي من المقادير والاعداد
المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها وان لم يجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الخيالية لكونها
المقادير لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم مشخص فله حيز معين وان وضع يتبين به في الاشارة سائر
الاجسام ومن البين ان الجسم المشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون المفهوم الكلي المرتسم في العقل من الجسم
وضع وله وجود في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد المجتمعة المتصفة جزئيات التطبيق الوهمي فيه فالبرهان يقتضي
على استحالة وجود ما يكون فردا لمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج والذهن معا وان
امكن تصور مفهوم الغير المتناهي اذ لو استحال تصوره استحال الحكم باستحالته ولا يقتضي البرهان على استحالة الا المتناهي
في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان متناه لكونه فرع الوجود في ذلك
الزمان وكذا في المجتمعة الغير المرتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ على المبدأ والامتداد على الامتداد لينظر الانقطاع في
الجانب الآخر لان الامتداد في الاتحاد فرع الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى المجتمعتين على الاخرى
وبتطبيق المبدأ على المبدأ ينتقل الزيادة فيما لا اتساق الى الجهة الاخرى واما ما لا اتساق له فهناك يحكم بالتفاوت
والتفاضل لا يوجب الانقطاع اذ لا تمييز الوسط هناك عن الطرف اللهم الا اذا تجسم تطبيق جزء على جزء فصلا
فيقع في التطبيق ترتيب ثالثي في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا في الخارج كبرهان
التطبيق الوهمي فيها فاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة في الذهن وجاز ان لا يرتسم منها في زمان
متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناهية وكذا توهم استحالته في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق
فيها بلا حظتها اجمالا وذلك لانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي او الوهمي فلا يلزم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك
في زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتصفة وان اريد حكم العقل بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة

وزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى مؤنة اقامة البراهين كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد يظن ان اشتراط الاجتماع في الوجود يمنع الانفصال او الاتساق لا يسع من جرّ بان البرهان في امتداد الزمان والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الباري فيقضي تناهيها في جانب الماضي وانت تعلم ان ليس يفرض من التطبيق بين المتصلات الغير القارة في نفس حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب الخارج فمن المحالات التي لا يسع ان يبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الذهن فانما يتأتى فيما ارتسم من ذلك لا سوى الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند الباري تعالى تمض البرهان على تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول تقصى عن ذلك تمض خيرة الاخصين بالمهرة السابقين اولا بان لا تناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجودا بالفعل وبحيلة البرهان والا لا تناهيه في جانب الابد فانا هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي بالامكان الفعلية في الخارج فالخارج الحالي الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وريثه هو بان المتناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يتعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود في وعاء الدهر والحضور عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده ماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة وهريرة وكذا الحضور عند الباري وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد وليس فيها بالاعتبار الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ بالاعتبار الاول اختيارا غير متناه ولم يقتض البرهان على احالته لانه وان وجد فيه الاجتماع لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني اختيارا متناه الى نهاية اخيرة لا يتعداها فحكم التناهي انما يجري فيها حواه الوجود بالفعل في افق التغير والتقضي لو كان لا معابل على التدريج فالماضي والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية هذا محصل كلامه في الافق المبين اقول لا شك في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل ولا يضر فيه الفرق بينهما بكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازليته الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا انما بنى هو نفسه انتهاض البرهان

في الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذا اعترف ههنا بعدم تناهي البرهان بهذا الاعتبار في المستقبل
لفقدان الترتيب ولا خفاء في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في اليد اعتبار يختص به البرهان على
احالة الاتساق في الماضي دون المستقبل والعمل لكلامه وجهاً ليست بهمة هذا وكنك قد رأيت بادعيت من سعة
التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في المادیات والتمسك به في ابطال تسلسل العلل لاثبات المبدأ الاول من تشويشات
المتأخرين وتمويهاتهم وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله عن الشيخ
فقلده دون هؤلاء فانه مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه لم ينص على عدم تناول هذه البراهين للامور
الغير الطبيعية كان ذلك حكماً منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلا يحتاج بسقوطها الى ابطال عدم تناهي
النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة تحقق الاشتراط في جريان البرهان من الاجتماع والاتساق فيها اما
الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتيب ازمنة حدوثها الثاني برهان السامتة وتقريره
على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فليفرض خط آب غير متناه في جهة آ وخط ج د موازيا له متناهيا
في الجهتين وليكن نصف قطر من كرة مركزه ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من حيث هو الذي
بازاء جهة ب الى آ ب مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مساماً لآب الغير المتناهي اي بحيث
يقاطعه على نقطة ولو بعد الاخراج بعدا كان موازيا له فيكون السامتة حادثة فتكون لا محالة في آن حدوثها على نقطة
لا يكون السامتة عليها مسبوقة بالسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه
تفرض السامتة معها اولا تكون لا محالة بناء حادثة عند المركز الزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون السامتة
بهذه الزاوية مسبوقة بالسامتة ببعض تلك الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يكون حدوث السامتة مع
الخط الغير المتناهي هف ويرد انا نختار لزوم ان يكون للسامتة الحادثة اول آن لو جد فيه حتى يكون السامتة
فيه على نقطة غير مسبوقة بالسامتة على نقطة اخرى وليس ذلك اذ السامتة انما تكون بالحركة فلما لا يكون الحركة اول
آن لو جد فيه ضرورة ان الآن لا يصلح ان يقع طرفا لها كذلك للسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم
ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء امكن بقاؤه بالنظر الى نفس هويته كالآن او
لم يمكن لكن لم يسبق كيوفاة الحدوث المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة

وكمساسته الخط المفروض حركته ههنا النقطة نقطة من الخط الآخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة وكل من الآن والمماسة المذكورة وان لم يكن من الموجودات بالفعل بدون اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او نبقى زمانا بعد احدث في آن الصوت الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمساسته الخط النقطة ينقطع الحركة عند مساستهما والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا لان آن هو طرفا او طرف زمان وجوده ولان آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه والحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت او لا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان ليسيرا اليسير او يجتمع الجزء اللاحق مع السابق فجازان يبقى بعد تمام الحدوث كبعد معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر والا فجوز ان يكون له اول آن ابتدأ فيه الحدوث ثم له آن اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفيه ويكون موجودا فيه تمامه وفي كل آن او جزء يفرض فيه ذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بعد معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا بقدر معين من هذه الزاوية وكمساسته الخط المفروض حركته ههنا للخط الآخر لا النقطة فانه مساسة وهذه المساسة هي التي كلمنا فيها ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن هو بين ذلك

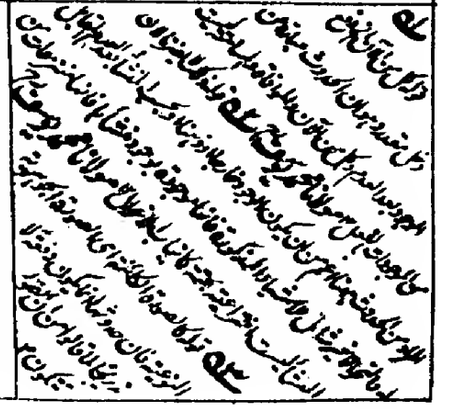

زمان یکون هذا الحادث موجودا فیه فیمکن ان یفرض قبل کل آن یوضع لابتداء الحدوث آن آخر هو اولی من هذا الآن یکون
اول هذا التفصیل ما یهمنا فی هذا المقام ولنختم الکلام فنقول کما یختلف الحوادث فی اول الوجود یختلف الزمانیة منها فی آخر
اما الامور التی لا یکون لوجودها امتداد اصلا کالآن والآنیات فلا یکون هیهنا ومن طرفها مقدما وآخر موخرا مثلا
اول لهذا ولا آخر لذاک اردت بالاول والآخر المتقدم والمتاخر ولک ان تقول اولکما هو آخر هما ان ارید بالاول السابق
علیه بالآخر اللاحق له واما الامور التی یمتد وجودها سواء کان حدوثها دفعیا او تدریجیا علی سبیل التصرم او لا
اولا هذا او لا ذاک فقد عرفت ان الزمان منها ومایطبق علیه کالحرکة القطعیة لا یکون موجودا فی آن فضلا عن ان
یکون لوجوده اول آن او آخر آن واما عداذلک فان کان زواله دفعیا فلا یکون له آخر آن الوجود کالصوت فانها
تنقضی فی آن وهی موجودة فیما قبله من الزمان ولا یتصور آن سابق علی آن الفساد ولا یفصل بینهما زمان حتی لا یکون
ذلک آخر آنات الوجود وکذلک الحرکة التوسطیة اللازمة للحرکة القطعیة وان لم تکن منطبقة علیها وبمساسته الخط
الذی طبقت به بالموازاة والا فله آخر آن الوجود کالموازاة الزائلة بالحرکة الی المساسة هذا تمام الکلام فی اول ان الوجود وآخره
واما العدم فما یکون وجوده دفعیا کالآن والآنیات والصور لا یکون له آخر آن العدم السابق وما لیس وجوده دفعیا
سواء کان تدریجیا کالزمان والحرکة القطعیة او لا دفعیا ولا تدریجیا کالحرکة التوسطیة وما یحصل بها کمساسة الخط
وبالجملة ما لیس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما یکون وجوده بالتمام دفعیا لکن حدوثه علی سبیل
التدریج من غیر تصرم کبعد بین معینین من الزاویة الحاصلة بالحرکة فللسابق من عدمه ما لا آخر آن لا السابق من
عدم وجوده بالتمام هذا هو الکلام فی آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنیات
لا یکون له اول آن وکذا کل انعدام یحصل بنفس الحرکة کانعدام الموازاة بالحرکة الی المساسة ولا یکون للحالة الوجودیة
آخر آن والزمان ومایطبق علیه وکل ما یکون انعدامه بانقطاع الحرکة القطعیة کالحرکة التوسطیة وکالصور المتساوقة
عند بلوغ حرکة الاستحالة الی الغایة او یکون انعدامه موافاة حد کمساسة الخط الخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحرکة
عندها او استمرت بعدها یکون له آخر آن واما آخر نا التفصیل وان افضی الی التطویل لما فیه من عصمة الاقدام
من ان تزل وللافهام من ان تضل فلیکن منک علی ذکر وقد لاح لی بهدایة ربی المجید فی تقویم البرهان واقامة الحجة
وهی انا اذا حرکنا الخط الموازی للخط الغیر المتناهی مع ثبات طرف منه تزول الموازاة ویحدث المساسة قطعا لکن
حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغیر المتناهی مع اذ لو حدثت لکانت فی احد آنین بفرض مع نقطة من الخط الغیر المتناهی
ولا یتصور المساسة مع تلک النقطة الا بالمرور علی تمام ما قبلها اعنی بانقضاء المساسة مع ما قبلها من الخط الغیر المتناهی

في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتأتى ذلك في زمان متناه فهو لك ان نقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة
غير متناه في جانب المضي فلا تكون حادثة أو انه يلزم ان يكون بين حالتي المعاوزاة والمسامتة مع آية نقطة تفرض من
الخط الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما
ولا تكون على نقطة ما الا بمرور زمان غير متناه بعد المعاوزاة يكون غير الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على هذه
النقطة وهذا البرهان يخص ابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا ولا يتعرض على ابطاله في الاعداد الثالث البرهان الى
وتقريره على ما كان في ثالث الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في احد الجهتين فليفرض خطان غير متناهيين
خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا الى غير النهاية كان البعد بينهما
كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه
غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل
بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا وهذا
كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى
تحتها الا بواحد والجواب ان الفعل يحكم قطعا بالفروم بين اللاتناهي بالاستداد بالفعل وبين اللاتناهي بالانفراج المتزايد معه
كذلك اذ خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد عن اللاتناهي غير متصور وما يصلح بنهايا على ذلك لا يزال
في ان خروج خطين مستقيمين بزاوية لا الى نهاية انما يكون اذا كان هناك سطح غير متناه في احد الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في الامتداد
الا اللاتناهي في الانفراج لم يتجه الى اللاتناهي في الجهتين وكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين دائرا الزاوية
متناهيا انما هو لكون الساقين بالفعل كذلك فان صيرورة ذلك في امكان الا يلزم لم يصح في المقصود بالجملة فالا نهائية هنا فرضت
حاصلة بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهائية هناك ليست بالفعل بل
هي لا تقضية بمعنى ان كل مرتبة تفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام عندها وقد يفرض زاوية الانفراج
كشكل القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ
يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مر الاشارة اليه يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة واحدة

الباب الثاني في المكان وفيه فصلان

الفصل الاول في آية المكان وتحقيق ماهيته وكان يكون من النظرات

ان هناک مایسکن الجسم فیه وینتقل عنه والیه ویسمی المکان والنقلة شاهدة به ولولاه لم یکن فوق ولاتحت ولم یختلف
الحرکات الطبیعیة بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الی ان التخیل العامی یمنع وجود شئی لافی مکان ویوجب
بعدا فاما نفسه حتی یوجد فیه الاجسام ثم المکان یطلقه العامة تارة علی مایستقر علیه الجسم وتارة علی مایکون فیه
وان لم یستقر علیه فیجعلون التهم ینفذ فی مکان فاذا توسعوا اطلقوه علی مایسع الشئی ولو مع غیره واذا تضیقوا
خصوه بالمختص به وهذا مما بحث عنه ویتیسر لک مما علمت من لوازمه الانتقال الی انه حاو یختص بالجسم من غیر دخول
فیه او قیام به فهو اما بعد غیر مادی مساو له فی اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوی له الماس الظاهر منه واما الجسم
الحاوی فمن تر عرع بسیرا من العامة یجد نفسه لغوا فی الاحاطة فلا یجعله مکانا حقیقة له بهذا المعنی بل سطحه الاول
باطل والا لکان اما فرادی موهوما لیس بشئی فی الخارج وقد لاح بطلانه واما بعدا مجردا موجودا وهو باطل ایضا اذ
یکون متناهیا لبرهان التناهی فیکون مشکلا لکنه بذاته ولوازمه لایترجح له حد دون حد فلا یکون الشکل من ذاته
اولوازمه فیجوز تبدل شکله للمستلزم لجهة القوة المحوجة الی المادة فلا یکون مجردا وایضا المانع من التداخل فی
الاجسام طبیعتا البعد لا المادة فلو وجد مجردا منع من ان یداخله ابعاد الجسم فلا یکون مکانا له فالحق هو الثانی وامّا
قول اصحاب البعد ان وجوده ولو رفع الجسم فطری ولذا سموه مقطورا وانه لو کان المکان هو السطح لم یکن لبعض
الاجسام مکان ولکان الطیر الواقف فی الهواء مع هبوب الریاح متحرکا فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف
الاجسام یتنبه لتعاقبها وانقطاع بعضها بعض بخلاف الابعاد فیظنها لتماثلها باقیة بعینها ولا یقدر لانه بهاطل
فرض زوالها وایضا نا یدرک العامی من الهواء البعد دون الجسم فیجد البعد مع فقد الجسم بالعکس والتزام الثانی
وان کان بالوهم لعدم الفه الاجسام فی المکان یوجب المکان للکل ومنع الثالث فان المتحرک بالحقیقة مایکون
مبدأ الاستبدال فیه ولا کذلک الطیر فهو ساکن ان اردیه مالا یتبدل نسبته من امور ساکنة او الذی لو خلی وحاله ترک
علیه مکانه حفظا ولیس بساکن ایضا ان اردیه مایکون فی مکان واحد زمانا **اقول** ههنا مقامان المقام
الاول فی اثبات المکان اعلم ان الشئ قد یتصور بعارض فیبحث عن وجوده قبل تحقیق ماهیته فالمکان یتصور
بمایسکن فیه الجسم وینتقل عنه والیه ویتکلم فی وجوده وان لم یعلم بعد ان ماهذا شانه ماهو فنقول یکفی ان یکون وجوده
فطریا وان خالف فیه کثیر فنفاه بعضهم واثبته آخرون فی التوهم دون الخارج فکان توهمه للاجسام عندهم او لذلک
من قبیل توهمه للباری تعالی وعند هؤلاء علی نحو من توهم النهایات والمراکز للافلاک وقد یشهد علی وجوده اولا
النقلة فانها موجودة بالضرورة وهی مفارقة شئی للشئ وکل ماسوی المکان ربما یبقی معها فهی مفارقة المکان

وثانيا ان الشئ انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك تحت ولا فوق والتالي باطل بالضرورة فالمقدم مثله
انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية بان يتحرك البعض صاعدا بالطبع
الى فوق والبعض هابطا الى تحت فيكون مطلوب هذا مهروب ذلك لكنها مختلفة قطعا فان نوقش بان النقلة
مفارقة بوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام وهيئة ورتبة الشئ فوق او تحت ايضا بذلك فالمطلوب او المهروب
بالحركة الطبيعية ايضا ذلك فاقول ذلك الوضع والترتيب ان كان بحيث يكون الاجسام متماكنة بحيث يكون
جسم محاطا بكليته اما بجسم او اجسام يكون لامحالة سطح او سطوح من الحاوي يحيط بالجسم احاطة تامة ويكون الجسم فيه
وينتقل عنه فقد ثبت المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء مقداري يمكن ان يتحرك اليه الجسم
ويكون فيه ويختلف بالضيق والسعة لا بمجرد اختراع الوهم فلا يكون لاشيا محضا بل اما موجودا بالفعل او بالقوة في محل قابل
فيكون هو المكان اولا بوجب هنا ان يكون سطحا البتة ولا نعني بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي
سنحقق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل حين يقصده المتحرك على ان ذلك القضاء يجب ان لا يكون ماديا والا لكان
جسما وثبت احكام الاجسام وحاد الى الاول اذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لاشيا محضا
وقد لاح بطلانه هذا وقد بلغت قوة امر المكان في ظهور انيته الى ان التخيل العامي يمنع وجود شئ مطلقا لا في مكان
ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فلتخيل انطباقه على ابعاد المتمكن واما قيامه
بنفسه فلسبقه بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام الثاني في تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة
يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون الهواء حين
تحركه ينفذ في مكان مع عدم ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشئ ولو مع غيره كالبيت و
الدار حتى كرة العالم وقد يتضيقون اذا لاحظوا تمايز الاجسام في الامكنة فلا يكون مكان لجسمين كما لا يكون جسم في
مكانين فيخصونه بما يسع الجسم ولا يسع معه غيره هذا ما تفحص عن حقيقته ولعلك تيسر بك باعلمت عن لوازمه
الانتقال الى لوازم آخر تكون شركا لاقتناص حقيقته الاول انه جاء وذلك من كونه بحيث يسع الجسم الثاني انه تخصيص
به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث انه غير داخل في ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث
ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت ذلك فههنا احتمالان بنياتي فيهما ذلك قبل التوغل في النظر وذلك لانه لما كان
حاويا للجسم وغير الوضع كالمفارق اما لوضع غير المنقسم كالنقطة او المنقسم في جهة كالخط لا يمكن احتواءه على الجسم
بالكلية بل يعين ان يكون وضعيا منقسما اما في الجهات كما يقوله اصحاب البعد او في جهتين كما يقوله اصحاب السطح

فعلى الاول يجب ان يكون بعدا غير مادي والا فان قام بمادة الجسم المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله في ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا ثم يجب مساواته للمتمكن في اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثاني لم يجز ان يكون قائما بنفسه لما يعرف في موضعه لا ان يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر منه او الباطن من الحاوي الغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما يعزى الى قوم من الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب وصورة لكونها اول حاو محدد او انه البسيط الملاقي للبسيط تاما محيطا كان او محاطا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه بسيط محوية زعما منهم انه لا بد وان يكون لكل جسم مكان او ان حركة الفلك اينية زمانية فلا بد لها من مكان كله باطل لا يستحق ان يلتفت اليه وانما الحق دائر بين الاحتمالين لا يقال يحتمل ان يكون المكان هو نفس الجسم الحاوي لا سطحه لانا نقول كل من ترعرع وتدرج قليلا من العامية وان لم يراهق بلوغ الخاصة ليعلم ان ثخن الحاوي لغو في الاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يحتمل نفس الجسم الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلينظر في الاحتمالين فنقول ان الاول اعني كونه بعدا غير مادي مساويا للجسم في اقطاره باطل والا فاما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين عالمي المفارق والمادي كما يراه جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون وان كان قد يعزى اليه ما مر من انه هيولى او انه صورة وربما يؤول ذلك بانه سمى البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب كالهيولى وتارة صورة لتحديده واحتوائه الجسم مثلها وهو ايضا باطل بوجهين الاول منهما يبطل وجود البعد المجرد مطلقا وذلك انه يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون مشكلا لكنه بذاته ولوازمه لا يبرح له حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا وشكلا معينا كان للجزء بالكل ولم يكن كل جزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل تشكله المستلزم لجهته

القوة المحوجة الى المادة على استقامة عليه وبالجملة ليس البعد الا صورة جسمية او مقدارا لها ولو اكمن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا البرهان ههنا لا يكاد يضر احتمال ممانعة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالمهية شيأ والثاني منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام ممانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعا عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل بالطبيعة البعد والامتداد الاترى ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد زاد ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية ولا يجدي تجريده من المادة وتجرد اطلاق الجسم عليه شيأ فاذا وجد بعد مجرد منع من ان يداخله الاجسام فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذا قد سبح فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراه اذا يسمع البرهان يقضي باستحالته بجد ويكابر سوسس في سترك بكبده ان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالمهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان لا يصغى اليه ونعلم ان طبيعة البعد المقداري بالمعنى المذكور نوعية محصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول على اني اقول ان اختلافا بالمهية كما يشتركان البتة في نحو المسوحية والمساحة بينا ولهما على التساوي ولا تختلف باختلافا فما في المهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين دون جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا نقص نقصت كما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء المفروضة في البعد المجرد ممانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلتعلق هذا بقبح الناظر وان لم يفهم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح

الجوهر الفرد الذي لا يتجزى بالفرض العقلي كما ذهب اليه بعض المتكلمين

---

٢ مولانا محمد يوسف ٢ قوله ان الخط والسطح اذ هما امتدادان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف اليهما بعد يجانسهما في جهة الامتداد زاد ولم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وهكذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية ولا يجدي تجريده من المادة وتجرد اطلاق الجسم عليه شيأ فاذا وجد بعد مجرد منع من ان يداخله الاجسام فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذا قد سبح فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه تراه اذا يسمع البرهان يقضي باستحالته بجد ويكابر سوسس في سترك بكبده ان البعد يجوز ان يخالف البعد المقداري الجسمي بالمهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع دخول الابعاد الجسمية في البعد المجرد فينبغي ان لا يصغى اليه ونعلم ان طبيعة البعد المقداري بالمعنى المذكور نوعية محصلة انما تختلف بالخارجيات دون الفصول على اني اقول ان اختلافا بالمهية كما يشتركان البتة في نحو المسوحية والمساحة بينا ولهما على التساوي ولا تختلف باختلافا فما في المهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين دون جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا نقص نقصت كما ان مساحة بعد جزء من مساحة بعدين ومساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة بعد او مساحة جسم جزء من مساحة مجموع بعد وجسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء المفروضة في البعد المجرد ممانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمنع من ان تداخلها الابعاد الجسمانية اولى فلتعلق هذا بقبح الناظر وان لم يفهم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول بشقيه تعين الثاني وهو ان يكون المكان هو السطح

الباطن من الحاوی الیاس للظاہر من الحوی کما ہو رای المعلم الاول والمشائین واعلم ان لاصحاب البعد مقالات منہا
بایکا دیزیغ الاستدلال ایقاعۃ لو لم یتنبہ علی فسادہ فلنوردہ اولا ونبطلہ ثانیا قال اصحاب البعد الموجود منہم خاصۃ ان وجودہ
ولو رفع الجسم وکذا حلول الاجسام فیہ مفطور علیہ البدیہۃ فان الناس یحکمون بان مابین اطراف الاناء بعد اینقلب
علیہ الماء والہواء او یبقی بعینہ معہما فلا یکون ہو القائم بہما بل ہو المکان لہما وحینئذ لا یحتاج فی اثباتہ الی برہان
وما ادرد ولا بطالہ لسفسطۃ یعارض حکم الفطرۃ فلا یتکلف الجواب عنہ وکانہم من ہہنا سموہ مفطورا ای مفطورا علیہ
البدیہۃ او اراد وانہ مفطور علی حدۃ لا موہوم ولا مادی او انہ اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتی ان الشیخ حکی
ان استودوس الشاعر لما اراد ان یحدث فی شعرہ عن ترتیب الخلقۃ لم یر ان یقدم علی وجود المکان شیئا فقال
ان اول ما خلق اللہ المکان ثم الارض الواسعۃ وقالوا لو کلم لکان المکان ہو السطح المذکور فلو حوی کل جسم جسم لذہب
ارتکام الاجسام لا الی نہایۃ وہو باطل فیجب ان ینتہی الی جسم لا یحویہ جسم فیلزم ان لا یکون لہ مکان وقالوا ایضا انہ
لو کان المکان ہو السطح المذکور یکون الحرکۃ ہی المفارقۃ عن سطح کذلک الی آخر فالطیر الواقف فی الہواء سہو
الریح یکون متحرکا لتبدل السطوح من الحاوی وہو الہواء علیہ وکذا الحجر الواقف فی الماء الجاری وقالوا ایضا لو کان
المکان ہو السطح لکان المسافر المحفوف ظاہر بدنہ بکر باش ساکنا وان سار مشارق الارض ومغاربہا والجواب عن
الاول اعنی ما ادعاہ اصحاب البعد الموجود من فطرۃ البدیہۃ علیہ منع ذلک بل انما ہو عن اغلاط الوہم لان الاجسام
مختلفۃ والابعاد متماثلۃ واذا تعاقبت الاجسام علی مکان تعاقبت ایضا ابعادہا علیہ لکن الوہم یتنبہ لتعاقب الاجسام
لتخالفہا ویلتبس علیہ الامر فی الابعاد لتشابہہا فیظن ابعادا بعینہا باقیۃ وکذلک یتنبہ لانقطاع جسم بجسم آخر
یخالفہ فیجد مکان الاول بدون الثانی ومکان الثانی بدون الاول ولا یتنبہ لانقطاع بعد بآخر لتشابہ الابعاد فیجد
البعد متصلا ذاہبا ذاہبا فیتوہم ان المکان ہو البعد وہہنا سبب آخر وہو انہ انما یدرک الحاس من الہواء البعد
دون الجسم فیجد البعد مع فقد الجسم بلا عکس کما سیاتی وعن الثانی وہو الزام ان لا یکون مکان لبعض الاجسام لتزاحمہا
ذلک فان بطلانہ غیر ضروری ولا بصر ہن علیہ نعم الوہم انما الف من الاجسام مالہ مکان فزعم ان کل جسم لہ مکان
بل یزعم ان کل وجود لہ مکان فلما لا یکون زعمہ ہذا حجۃ لا یکون ذلک حجۃ ایضا وعن الثالث وہو حدیث الطیر مع
لزوم تحرکہ منع ان الحرکۃ حقیقۃ ہو مطلق تبدل الامکنۃ علی ممکن بل المتحرک بالحقیقۃ یکون مبدأ الاستبدال فیہ ولا
کذلک الطیر المذکور فلا یکون متحرکا وسیاتیک بہذا زیادۃ تحقیق ان شاء اللہ تعالی واما انہ ہل یکون ساکنا فان ما یدیم
بالساکن ما لا یتحرک ومن شانہ الحرکۃ او ما لا یتبدل نسبتہ من امور ساکنۃ او الذی لو خلی وطبعہ وحالہ وترک علیہ

مكانه حفظه كان ساكنا وان اريد بما يكون في مكان واحد زمانا فليس بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل
بين الحركة والسكون ليس بمنع ارتفاعهما على انه ان سلم لهم ان الحركة هو وجود تبدل المكان فليكن الخلا المذكور متحركا
بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا لعدم تبدل الامكنة عليه والعبرة للمعاني دون الالفاظ
ولو حسبوا عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعلى الرابع وهو لزوم سكون الميسا فانه ان اريد بالسكون ما يقابل
الحركة الاينية الحقيقية فلنلتزمه ولا نسلم بطلانه والضرورة انما يقتضي بكونه متحركا في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا
فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان العرفي اعني ما يكون فيه كلهم ولا يكون مختصا به
كالصندوق للدرة **قلت الفصل الثاني** في ابطال الخلاء واذ قد تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلوه عن
متمكن والا فحشوه اما ان يكون لاشيا محضا وهو باطل لقبول المساواة والمفاصلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت
اصحاب الخلاء انه لو كان لم يكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة معدودة بميل معين تكون
لا محالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى
وفرض ايضا حركة كذلك في ملاء ارق منه يكون نسبة مقاومته للمتحرك الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في
الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان
الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى ان نجعل للمعاوقة
على النسبة المذكورة استحقاق وجود او يكفينا انه يلزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة
لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في القول بان ما ليس بمبصر ليس بجسم
في الظن العامي فما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم وانما هناك ابعاد خالية واذ نبهوا بان اللمس ربما يحكم بوجود الهواء بمقاومة
اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء بشبهات اضطرته
الى اثباته نحو انه لو لاه لم يزد حجم الماء المنجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم اذا ما يتحرك الى ملاء يجب انتقال
المالي له عنه الى مكان هذا والا دار بل الى ملاء آخر حكمه كذلك ايضا يجب ان يملاء ما خلاه هذا غيره وهلم جرا وانه اذا رفعنا
باطن اصبعنا دفعة عن سطح اللمس يماسه بحيث لا يتخللهما ثالث فانما ينتقل ملاء ما بينهما من الاطراف فحين كونه على الطرف
يجب خلو الوسط ويخل لا والميان بان الجسم بادته قابل للمقادير المختلفة فجاز ان تتخلل او تتكاثف اي يقبل مقدارا
ازيد او انقص فتتخلل الماء بالاذابة ويتكاثف قدام المتحرك ويتخلل خلفه والثالثة بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة
ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه جسم من الطرف الى الوسط **اقول** اصحاب البعد الموهوم قائلة مع بعض اصحاب البعد

الموجود منهم ابو البركات من متفلسفة بغداد وجوز الخلاء اعني تمكنا ليس فيه تمكن والبعض الآخر من بيولارت اصحاب
البسط كانه احاله واذ قد حققنا ان المكان هو البسط المذكور نقول في احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك البسط عن تمكن فجوزه
اما ان يكون لاشيا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت ليس الراسخ
من غير بناء على ان المكان هو البسط ان الخلاء ان جاز فلا يكون لاشيا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان
سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن التمكن والامكنة متفاوتة في المقدار
فلا يكون لاشيا محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه او بسطا فننقل الكلام الى حشوه والحجة التي توجب تمكن اصحاب
الخلاء ويشترك في التمسك بها اصحاب البعد والبسط انه لو كان خلاء فلنفرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة ولتكن
ولتكن الحركة لا محالة في زمان ولنفرض حركة مثل ذلك المسيل في مثل تلك المسافة في ملاء ولتكن البتة زمانها ازيد من
زمان الاولى وحركة اخرى مثل ذلك المسيل في مثل تلك مسافة في ملاء ارق من الاول يكون نسبة مقاومته للمتحرك
الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت
حسب تفاوت المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فيكون الحركة مع المعاوقة
مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال الخ انا نلزم من فرض الحركة في الخلاء لا من مجرد فرض الخلاء فجاز ان يكون الخ هو الحركة
فيه لا نفسه لانا نقول ولان الحجة كما اشرنا اليه تبكيتية مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا كما
اومانا اليه انما نبطل خلو المكان مع بقاء امارات المكان فيه فاذا التزم احد انه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا
كلام معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تمكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان الخالي
لكانت الحركة فيه ممكنة فليتأمل فيه واعترض على الحجة بان الخ لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل مع فرض تفاوت
على نسبة مخصوصة فجاز ان يكون الخ هو تلك المقاومة اذ اجماع الحركة في الخلاء وابجواب انا لا نحتاج الى ان
نجعل المقاومة على النسبة المذكورة لاستحقاق وجود لانا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة

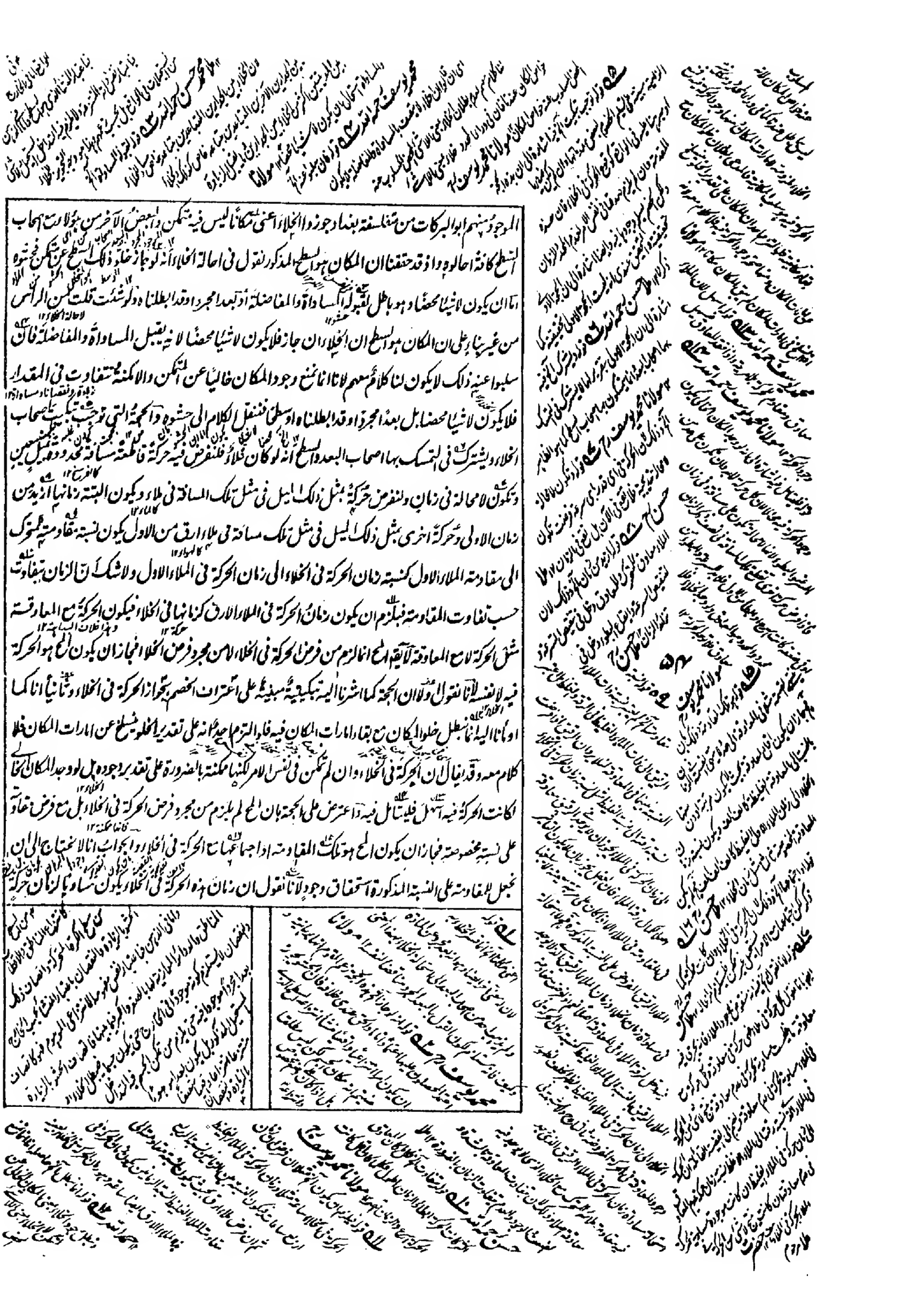

في مقاومته تالو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة اوضحنا صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم مقاومته وهذه
المقدمة ايضا صادقة وكل حركة في عدم مقاومة فليست مساوية لحركة في مقاومة على نسبة تالو كانت موجودة فيلزم من هذه
المقدمات ان لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة تالو كانت ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من
الحركات في الخلاء حركة في الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول ولكن تحرير هذا الجواب هكذا هي انا لو جعلنا المح اللازم صدق
حليته هي ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها ير وعليه ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض تحقق الخلاء والحركة فيها فقط بل
مع فرض مقاومة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم لاستحالة المقاومة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء والحركة فيه لكنا
نجعل المح اللازم صدق شرطية هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان هذه
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزوم ها ولا يتوقف لزوم ها على
امكان معاوقة مخصوصة بكيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك لامكان ان صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم
كذب الشرطية لانا قال ما اليها وان كان محالا لكن اذا كان المقدم محالا جاز ان لا يستلزم المح فيصدق الشرطية لانا نقول اي ذكرت
وان كان المشغوفون بالجدال يتمسكون بها في التشكيك فيها كان على عيها لكن يجب ان يعلم انا لا نستدل باستحالة التالي
على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل
مح يستلزم كل مح واعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء نفس الحركة فيكون ذلك
محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد تفاوتا فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي
بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من
الزيادة الاولى بقدر لنقصان مقاومته هذا الملاء من مقاومة الملاء الاول وهذا الاعتراض في غاية السقوط لان كان
استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فليفرض حركة في ذلك الزمان ولكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على
الزمان والمسافة وكل منها يقبل القسمة الى نهاية وبانقسام ايها شئت ينقسم الباقي منها وينقسم الحركة ايضا فيكون
في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزءاها حركة ايضا فقد وقعت حركة في اقل من ذلك الزمان
فلم يكن استحقاق نفس الحركة ثم زيادة فاش بان قطع مسافة معينة في خلا بكان اوطاء يكون لا محالة بسبيل معين

فيمكن ان يتحد زمان الحركة بذلك الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة
ويزداد الزمان باعتبار مقاومته فوام الملاء للميل وتفاوت هذا الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في اية مسافة كانت
انما تستدعي مطلق الزمان اذ اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة في مسافة يمكن ان يقع حركة في تلك المسافة
في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول في المكان فكيف تقتضي الزائد الذي فيه لكن لما كانت مغارقة للامكان
لا يمكن من الوصول اليه بدون الحركة اقتضت الحركة في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان في
اي حد فرض منه يكون الحركة في اقل منه اسرع وهي بالطبيعة اليق وليس للسرعة حد ينتهي اليه فالميول الطبيعية لا يمكن
ان تتحد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها
بالمعاوقات وحينئذ يتحد حد من السرعة بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد
من السرعة متعين باعتبار قوة الطبيعة ومقاومة المعاوق فلا محالة يتحد لها زمان منطبق على المسافة محدود باعتبار
المسافة والقوة والمقاومة فاذا نصفت المسافة مثلا مع اتحاد القوة والمقاومة تنصف الزمان واذا نصفت القوة مع اتحاد المسافة
والمقاومة تضعفت السرعة وتضاعف الزمان واذا نصفت المقاومة تضاعف السرعة وضعف الزمان مع بقية الحالة اذا اختلف اثنتان
فقط اختلف الزمان بحسبه كان الكل انما يتحد به لان قدر ما منه يكون بازاء الباقين فيكون محفوظا وقد آخر بازاء المختلف فيختلف
بحسبه فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في القسرية اذا كان القاسر طبيعة
بقي ههنا اشكالان عويصان اولهما انهم يستدلون بهذه الحجة في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي
وابطال الخلاء بفرض حركتين في خلاء وحركتين في ملائين يكون نسبة معاوقة الاول منهما الى معاوقة الآخر كنسبة
زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة في الخلاء فيكون الحركة
مع معاوقة متناهيا بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي في الحركة القسرية ووجوب ميل طبيعي
وذلك بفرض تحريك قاسر واحد جسم خال من معاوقة ميل طبيعي في مسافة محدودة وكذا جسم مع معاوقة ميل طبيعي
وكذا بالعكس فيكون نسبة ميله الى ميل الثاني كنسبة زمان حركة الخالي الى زمان حركة الثاني فيكون زمان حركته
كزمان حركة الخالي ويكون الحركة مع معاوقة كلا معاوقة ورد عليه في المقامين ان الحجة انما تنهض على اثبات مطلق
المعاوق لا على خصوص شيء من تسميته لا على كون المعاوق الخارجي ملاء فنقول في المقام الاول ان فرضت الحركة
في الخلاء بلا معاوق يمنع جواز ذلك انا لا نسلم تحديد زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي
او خارجي غير قوام الملاء فالحركة في الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة

في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما خارجي اعني قوام الملاء وفي
الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلازم لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء
لان الزمان قد يتعين قدره منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظا في
الحركات ويزيد في الملاء بسبب مقاومته قوام الملاء قدرا آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف قوام الملاء فيكون في
الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة في الملاء الارق مساويا لزمان الحركة في الخلاء لان
نسبة زمان الحركة في الملاء الارق الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق
الى مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق على المعاوق في الحركة في الخلاء
الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان
الحركة في الخلاء ولو كان لنسبة زمانى حركتين كنسبة فضل المعاوقين فيهما على المعاوق في ثالثة لم يتحصر عدد المعاوقات في
حد اذ كلما فرض اشتراك ثلث حركات في معاوقات مخصوصة والتفى في احدها على تلك المعاوقات وفرض في احدى
معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة معاوق ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى
الى زمان الحركة الثانية والتقدير ان نسبة الزمان الى الزمان كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق لزم التخلف
وفي المقام الثاني ان الحركة بلا مقاومة الميل الطبيعي ان فرضت بلا معاوق اصلا يمنع جواز انها وان فرضت مع معاوق
خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع مقاومة الميل ان فرضت بلا معاوق خارجي فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع
مقاومة الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا مقاومة الميل اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما داخلي
وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلازم لزوم مساواة زمان الحركة مع مقاومة الميل الاضعف لزمان الحركة بلا مقاومة
ميل بمثل ما عرفت واظن ان الحجة اذا استعملت في ابطال الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت
ان تتم بشهادة البديهة بانه ان وجد هناك خلاء وادخل فيه جزء منفصل من الارض تحرك لا محالة الى السفل وليس
هناك معاوق داخلي بالبتة لان الطبيعة في البسيط لا تتصور فيها المعاوق الداخلي والا كانت هناك قوى متخالفة او
اقتضت قوة واحدة امرين متضادين وكلاهما خارجي الصفة لان المعاوق الخارجي انما قوام الملاء وقد فرض عدمه وانما
غيره والضرورة قاضية بعدم توقف حركة ذلك الجزء من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان يكون
حركته بلا معاوق اصلا فليتامل فيه اما اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم بجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لشيء اجزاء

57

بل ارادیۃ او قسریۃ راجعۃ الیہا وحینئذ یجوز ان تحدد الارادۃ حال الحرکۃ من السرعۃ والبطوء علی ما جوز لکن الشیخ قال ان
النفس ایضا انما تحرک باحداث میل مختلف بالشدۃ والضعف حتی ان ذلک المیل مع المیل المقاوم للحرکۃ کما یکون
فی المتحرک طبعا اذا قوی قل فتصیر الحرکۃ وذلک المیل یختلف بالقوۃ والشدۃ ویلزمہ ما یلزم المیل الطبیعی انتہی وفیہ
الحجۃ البتۃ اذا استعملت فی اثبات المیل الطبیعی لان معاوقۃ الملاء موجودۃ فاستحالۃ الخلاء فیہا غنی عن المعاوق
الداخلی فی تحدید قدر من الزمان ولا یلزم مساواۃ زمان الحرکۃ مع معاوقۃ المیل لزمان الحرکۃ بلا معاوقۃ المیل
وانی فرق بین الحرکۃ الطبیعیۃ فی الملاء والحرکۃ القسریۃ المفروضۃ بلا معاوق طبعی فی الملاء الصافی فان کلا منہما حرکۃ
من تقیض مع وجود معاوق خارجی وعدم معاوق طبعی فبالاول جازت دون الثانیۃ ہذا ما لاح الی الآن
ولعل اللہ یحدث بعد ذلک امرا وثانیہا ان المعاوق الخارجی او الداخلی الذی یعجلونہ محددا انما یکسر من قوۃ المیل
ولضعف القوۃ الطبیعیۃ للمتحرک او القاسر کضعف قوۃ الماء عن قوۃ الارض مثلا ایضا ینکسر قوۃ المیل فان زعموا
ان طبیعۃ المتحرک او القاسر حد من القوۃ لا یکفی فی تحدید المیل لانہا وان کانت فی غایۃ الضعف انما تقتضی الحصول
فی المکان علی اقصر ما یمکن فلیکن مع المعاوق الذی یثبتونہ ایضا کذلک لان المیل المتصل بذلک المعاوق میل
طبیعی او قسری صدت فیہ ضعف بسبب ذلک المعاوق فہلا قالوا ان ذلک المیل انما یقتضی الحصول فی الحیز فی
قصر ما یمکن فلا تتعین الزمان بہ فعلیہم بیان الفرق بین القدرتین وہذا المقام لغموضہ حقیق بتامل دقیق عسی
اللہ ان یاتی بالفتح او امر من عندنا کذا قیل اقول لعل الفرق ہو ان الطبیعۃ قویۃ کانت او ضعیفۃ تقتضی الحصول
فی المکان فلا تقتضی تراخیہ ولیس ہناک امر اخر یقتضی التراخی وانما فی صورۃ المعاوق فالطبیعۃ تقتضی الحصول والمعاوق
ینعہا فاذا لم یقو علی منعہا بالکلیۃ اوجب التراخی بقدر قوتہ وہذا ظاہر جدا فی المعاوق الخارجی لا سیما الملاء فانہ لیس ینکسر
بہ المیل بنفسہ بل المیل بحالہ والمعاوق بنفسہ یعوقہ عن مقتضاہ من سرعۃ الحرکۃ واما المعاوق الداخلی فی المیل القسری
مثلا فیکسر قوۃ المیل ویحدد بہ میل ضعیف فبازاء ان یذہب الی عدم تحدد الزمان بہ فاعلم انہ کما ذکرہ الشیخ اول باطل
اذ الاصحابہ ہو الہواء وذلک ان الظن العامی ہو ان ما لیس بجسم ولا فی جسم فلیس بموجود ثم تکثم فی الاجسام الموجودۃ
ہو ان تکون بصرۃ وما لیس ببصر لیس بجسم فلا یتخیلون الہواء جسما والانا الذی فیہ الہواء لیس فیہ عندہم شکن بل الجاد
خالیۃ فاقول من رام تنبیہہم ارا ہم ان الازقاق المنفوخۃ تقاوم المس فاظہر لہم بالمس ان الہواء جسم فمن الذین
ارا ہم ذلک من رجع عن تخیل الخلاء ازیاکان یظنہ خلا اصیار ملاء ومنہم من اصر علی تخیلہ زاعما ان الہواء وان لم یکن خلاء
صرفا فہو ملاء مخالط للخلاء بالشبہات اضطرتہ الی اثباتہ منہا انہ لولاہ لم یکن جسم الجسم یزداد تارۃ وینقص اخری من غیر مزاحمۃ

جسم آخر فالتالی باطل فان الملأ المنجمد یزداد حجمه بالإذابة والمذاب ینقص حجمه بالانجماد اما اذا کان هناک خلاء
ص ذلک بتباعد الاجزاء حتی یکون بینها خلاء کثیرة وتقاربها بحیث تملأ ذلک الخلاء اخری ومنها انه لولاه لتحرک
العالم بتحرک جسم فان المتحرک انما یتحرک حینئذ فی مکان یلاقه جسم آخر فلا یمکن ان ینتقل الیهم والمالی فیه فیمتنع
تداخل الاجسام بل ینتقل المالی فیه عنه ولا یکون انتقاله الی مکان هذا والا دار المتوقف انتقال هذا من مکانه الی
مکان ذلک علی انتقال ذلک من مکانه الی مکان هذا وبالعکس فلیتامل فی ذلک بل انما یکون انتقاله الی ملأ آخر فالمالی
لهذا الملأ یجب ان ینتقل الی ملأ آخر الی ان یتموج العالم کله من قدام المتحرک وایضا یجب ان یملأ المکان الذی
خلاه المتحرک غیره ولا یکون المالی له ما کان مالیا له قبل هذا لما عرفت بل غیره وکذا الکلام فی مکان ذلک الغیر
وهلم جرا الی ان یتموج العالم کله من خلف المتحرک مثلا وتنهما انا اذا فرضنا طبقتین انطبق احدهما علی الآخر ثم
رفعنا احدهما عن الآخر دفعة کما اذا المسنا بباطن اصبعنا صفحة المسار ثم رفعناه دفعة عنها یلزم الخلاء بینهما ضرورة ان
ما یملأ الفضاء الذی حصل بینهما کما لهواء انما ینتقل الی الوسط من الاطراف بالتدریج فحین کونه علی الطرف یکون الوسط
خالیا واعلم ان الامام الرازی اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه فی الارتفاع والانخفاض
او للمسامات فیه والاول انما یکون بسبب سطوح صغار یتصل بعضها ببعض لا علی الاستقامة بل علی الزاویة ولا بد من
الانتهاء الی سطوح صغار مستویة والا لذهب الزوایا الی غیر النهایة وحصول المسامات وان جاز لکن لا بد من ان یحصل بین
کل منفذین سطح متصل والا لزم کون السطح مرکبا من نقط متفرقة انتهی وفیه ان لا نجاد الامام فی استواء السطح علی ان
الشبهة لا توقف الا علی وجود سطحین منطبقین یمکن ان یفترقا وان لم یستویا ولو جاد لناه لم یکد سعیه یرجع الی
طائل بجواز ان لا یکون اختلاف الاجزاء فی الارتفاع والانخفاض بسبب سطوح صغار یتصل بعضها ببعض علی الزاویة
بل یمکن ان لا یکون هناک الا سطح واحد منحن فیه تقیبات وتقعیرات من غیر زاویة بحیث لا یاس السطح المستوی
او المستدیر الا علی نقطة او نقاط ویتمثل الشبهتان الاولیان بتمهیدان الجسم بادنة قابل للمقادیر المختلفة علی ما یتضح
فی العلم الاعلی فیجاز ان یتخلخل ای یقبل مقدارا زائدا بلا انضمام جسم ولا وقوع فرجة خالیة بین اجزائه او یتکاثف
ای یقبل مقدارا انقص من غیر انتقاص جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد الفراج کما سیاتی وحینئذ فالجواب عن الاولی
ان الماء یتخلخل بالاذابة ویتکاثف بالانجماد وعن الثانیة انه یتکاثف الجسم الذی قدام المتحرک فتخلی عن بعض مکانه
المتحرک ویتخلخل الجسم الذی خلفه فیملأ مکان المتحرک من غیر ان تخلی عن شیء من مکانه ویتمثل الثالثة بان
ارتفاع السطح انما یکون بالحرکة ولا بد لها من زمان فیتحرک فی ذلک الزمان جسم من الطرف الی الوسط وتحقیقه

ان اللامماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت حاصلة فى زمان الحركة وكذا فى كل آن يفرض فى ذلك الزمان
غير الآن الذى هو طرفه من جانب البداية وليس حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون
طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل بالحركة وليس بحدوثها اول آن بل كل آن يفرض فى زمان الحركة كان قبله قدر
من زمان الحركة فكانت فيه اللامماسة فيجوز ان يتحرك فيه الجسم المماسى من الطرف الى الوسط فعليك بتامل الصادق

قلت الباب الثالث

فى الحركة ما يشعر به بعونة الحس بحيث يخرط عند العامة فى المحسوسات ان كان
غنيا عن آداب النظر فى اقتضاءاته بيد ان الالفاظ المستعملة ربما تطلق بنحو من الاشتراك على معان مختلفة فاذا ريم
البحث عنه عند فى تعيين المراد الى قول ضابط يتفصل للمفهوم الجملى وان لم يك فى نفسه اوضح بل مساويا لذلك المجمل
واحسب حمايشبه الدور تميزا للمرام وتمهيدا لما عسى ان يبنى عليها الاحكام وقرينا للمتعلم بصناعة التعريف وذلك مثل
تفسيرنا الحركة فان الموجودات يستحيل ان يكون منها شئ بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها
ما هو بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل دفعة وقد يكون تدريجا وهذا
ما يعنى بالحركة وان كانت قد تطلق على كل خروج وعلى خروج الى اين فقط ولولاه ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا
يسيرا يسيرا انما يدرك عند ادراك الزمان والزمان عند درك الحركة لمكان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل
لا دفعة اولا فى آن او تدريجا لا يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوى على نحو دور فسلك مسلك آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة
من وجه لمكان يتدرج اليه فكما ان حصوله له كمال له كذلك تدرجه اليه وهذا اول بالنسبة الى ذلك وكما ليست الشئ انما هو
من حيثية كونه بالقوة فى ذلك وفى هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك اليه غير واصل بالبعد
وهما ايضا بالقوة ظاهرا فى حصته من الحركة نفسها غير فارغ بعد ان تحصيلها بخلاف سائر الكمالات فالحركة هى كمال اول
لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اى جهة كانت فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهرى او عرضى لا يتعلق بكونه
بالقوة ثم ان اسم الحركة يتنظم معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهى الامر المتصل المعلوم القصاف المتحرك بين المبدأ
والمنتهى بالضرورة وبه الوصول الى المنتهى وهيه وان كانت موجودة فى الاعيان لكن لا على قرار الذات واحتشاد
الاجزاء بل على انقضى والتصرم على حد ظرفها اعنى الزمان فلا يكون هى ولا شئ من الاجزاء المفروضة فيها المتآنية فى الحقيقة
لها بحسب وجودها العينى موجودة فى آن وانما لها الوجود القائم الحاصل فى آن فى الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط
وهى كون الشئ بين المبدأ والمنتهى بحيث يكون فى كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدأ وقبل الوصول الى المنتهى
فى حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وهذا معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا ليس وجوده فى الزمان

على سبيل الانطباق عليه بل كل آن فرض فى ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يشكك فى وجودها بأن المتحرك مالم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولم يوجد الشئ قبل وجود اجزائه واذا وصل انتهت الحركة وبأن الجسم وجود فى آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف باحدهما فيلزم الواسطة وقد ابطلناها بأنها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولا توجد ان معا بل احدهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبأن الحاضرة هى الموجودة وهى غير متجزية فتكون لها حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفى وحدتها بأنه كيف يتأتى وحدة حقيقية من امور يستحيل اجتماعها فى الوجود وبأن وحدتها منوطة بوحدة الزمان والمتحرك ما دام متحركا شطر من حركة مضى وشطر باق فلا يتأتى وحدة زمانا بهما ويزاح الاول بانهما موجودة لا فى آن الانتهاء ولا فى شئ من الآنات المفروضة فى زمان وجودها بل فى كل ذلك الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود فى الآن وبذلك يحل الثانى فان الجسم من حيث وجوده فى آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما والثالث بانها موجودة بوحدتها فى زمان واحد فان انقسامها وبها الى ماضية ومستقبلة لم يكن واحدة منها معدومة مطلقا بل فى الآن دائما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع بانه لا حاضرة بمعنى الواقعة فى آن حاضر وكل من الماضية والمستقبلة موجود فى الماضى والمستقبل وان عد ستا فى الآن والخامس انه ليس هناك امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء متصفة الاجتماع دائما ويستحيل ذلك فيما هو قار الذات موجود فى آن او فى زمان بلا انطباق عليه والساوى اذا انقسام الى الماضى والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا يصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة فانما تقتضى الاقتسام على نفى الوجود فى آن ما للحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وما ضاهاها مما يدرك بمعونة الحس بحيث يخطر عند الحاسة فى المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات وهى وان كانت كذلك انما غنية عن احمال الفكر فى اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل او تجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه فى المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث عنها فى تعليم الفلسفة تصدى لتعيين المراد بها اولا قبل صناعى مطرد منعكس يكون فيه تفصيل للمفهوم الجملى لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه وتتعين المراد به وان لم يكن هذا القول فى نفسه اعرف من المعرف بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد لما يبتنى عليه الاحكام او ربما يكون لشئ احكام مبنية على جهات متضمنة فى مفهومه فيتعين بتعيين المراد به شيئا فشيئا الى ان تنتهى الى تلك الجهات وبهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا لكن يرامى فيه ما يراعى فى التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور من اخذ نفس المحدود فيه صريحا او ضمنا

تمريناً للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان لا يقع التمييز اذا دخل بشرط وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شئ منها بالقوة من كل وجه وبذا وان كان حقه ان يُسلم ههنا ويبيّن في الفلسفة الاولى لكن نقلة المؤنة في بيانها نقول لو كان شئ بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة فلا يكون شيئاً موجوداً بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضاً بالقوة وهو مع انه خلاف المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها ما يكون بالفعل من كل وجه كالبارئ تعالى ومعلولاته المفارقة ولا يتصور ذلك ههنا الى ان يُصدق بحيث نبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجوداً او متصفاً بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر غرضنا ان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها دفعة او لا دفعة الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون بتدريج وهذا الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا تحقق الا في مقولات تقبل ذلك بعد ان كانت قد تطلق على كل خروج ولو دفعة فتنافي في كل مقولة وقد تطلق على الخروج الى اين فلا تنافي الا في الاين وكان يمكن علينا ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجاً او يسيراً يسيراً لولا ان التدريج وقولنا يسيراً يسيراً يوخذ في حدهما الزمان والدفعة يوخذ فيها الآن والآن يوخذ في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك ينطوي على نحو من الدور فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكاً آخر فذلك ان كل ما هو بالقوة من وجه فله ان يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فكما ان حصوله له بالفعل كمال له اذ هو بهاره من نحو من القوة وتحلى بنحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية ما بالقوة فرما يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضاً انما يصل المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك وما به يصل الشئ الى كماله كماله اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك اليه واذا لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعاً له او حاصلاً بالفعل لم يتحرك اليه وثانياً كونه بالقوة في ذلك الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركاً بالفعل فهو وان كان بمعنى التوسط الذي نشرحه حاصلاً له بالفعل لكن يُظن بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركاً وذلك من جهة الحركة المتصلة التي بها الوصول

فانہ مالم یصل الی المنتہی لم یحصل لہ الحرکۃ المتصلۃ بتمامہا واذا وصل انقطعت فہو مادام متحرکا غیر فارغ بعد عن تحصیل الحرکۃ
وہذا بخلاف سائر الکمالات فانہ حرکۃ کمال اول لما ہو بالقوۃ من جہۃ ما ہو بالقوۃ فلیست الکمالات التی لا یترقع عنہا
کمالات اخر حتی یکون ہی اول بالنسبۃ الیہا لاسیما اذا کانت منفرعۃ عن کمالات اول حرکۃ ولا الکمالات التی لما ہو
بالفعل من کل وجہ ولا التی ہی لما ہو بالقوۃ من وجہ لکن لا من جہۃ ما ہو بالقوۃ اذ ربما یکون لما ہو بالقوۃ کمال جوہری
کالانسانیۃ او عرضی کالاسودیۃ لا بتعلق بکونہ بالقوۃ بل یکون غیر منافٍ للقوۃ ما دامت موجودۃ ولا الکمال اذا حصل
واذا تحققت مفہوم اسم الحرکۃ فاعلم انہ یطلق علی معنیین احدہما الحرکۃ بمعنی القطع وہی الامر الممتد استدا ذا المسافۃ
المعلوم بالضرورۃ اتصاف المتحرک بہا بین المبدأ والمنتہی وہا الوصول الی المنتہی وجودہا فی الاعیان فظاہر
لکنہ لا علی قرار بالذات واجتماع الاجزاء حتی یکون موجودۃ فی آن ما البتۃ بل علی التقضی والتصرم فلا یکون موجودۃ
الا فی زمان فکل من الحرکۃ القطعیۃ والزمان امر واحد اتصالی فی ذاتہ منطبق علی الآخر بحیث اذا جزی احدہما تجزی
الآخر بحسبہ ویکون کل جزء من الحرکۃ واقعا فی جزء ما یازائہ من الزمان وکل ان یفرض فی الزمان فاز ہو لیس ظرفا
للزمان بحسب وجود الزمان فی الاعیان ولا جزءا منہ لیس ظرفا للحرکۃ بحسب وجودہا فی الاعیان ولا لجزء منہا بل
ہو حد مشترک بین جزءین مفروضین فی الزمان یکون احدہما قبلیا والآخر بعدہ وماضیا بالنسبۃ الیہ والآخر بعدہ ومستقبلا کذلک
وینقسم الحرکۃ ایضا الی ماضیۃ ومستقبلۃ باعتبار انقسام ظرفہا ویکون عروض ہذہ القبلیۃ والبعدیۃ لاجزاء الزمان
اولا بالذات ولما فیہا من الحرکۃ ثانیا وبالعرض ولا یکون الزمان ولا الحرکۃ ولا شیء من اجزائہما موجودا فی آن اصلا
وہذا ہو المعنی بکون الزمان والحرکۃ غیر قارین فی الاعیان وانما لہما الوجود القار فی الاذہان فقط واما المعلم الاول
والشیخ الرئیس اذ یثبتان الوجود القائم فی الاعیان عن الحرکۃ القطعیۃ ویثبتانہ لہا فی الاذہان فقط انما یعنیان بہ
نفی الوجود الحاصل فی الآن عنہا فی الاعیان کما یشیر الیہ کلامہما وآنفا فی من المعنیین للحرکۃ الذی بالحری
ان یکون الاسم واقعا علیہ ہو التوسط وہو کون الشیء بین المبدأ والمنتہی بحیث یکون فی کل آن یفرض بعد
المفارقۃ عن المبدأ وقبل الوصول الی المنتہی فی حد من المسافۃ لم یکن فیہ قبل ولا یکون فیہ بعد لانا نعلم قطعا ان
المتحرک فی زمان التحرک وفی کل آن یفرض فی ذلک الزمان حالۃ لا یکون لہ فی زمان السکون ولا فی الآنات المفروضۃ
فیہ تلک الحالۃ لیست ہی الحرکۃ القطعیۃ لانہا لا توجد فیہ ولا شیء من البعاضہا فی آن بل ہی ما ذکرناہ وہذہ حالۃ
واحدۃ بسیطۃ مستمرۃ مادام الشیء متحرکا ولیس فیہا تغیر اصلا نعم تتغیر حدودہا بالفرض لکن لیس کون المتحرک متحرکا لانہ
فی حد معین من الوسط والا لم یکن متحرکا عند خروجہ منہ بل لانہ متوسط علی الصفۃ المذکورۃ وتلک الحالۃ ثابتۃ فی جمیع

حدود ذلك الوسط ولا يمكن ان ههنا حدا وآنا شخصية موجودة بالفعل واكوانا فيما كذلك في آنات كذلك وآن
الكون بين المبدأ والمنتهى امر عام لكل من تلك الاكوان فلا يكون موجودا بالفعل الا شخصا باحدها فانه لو كان كذلك
لزم اما تقارع الآنات وتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى واما انبتات الحركة فيما بين الآنات بل ليس ههنا كون
واحد في زمان واحد متعلق بمتحرك واحد في مسافة واحدة فهو امر شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان
بحيث ان فرض في المسافة اجزاء اختلف بحسبه ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء وليس ذلك اختلافا في وجوب
تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضا يوجب اجزاء فيه كما يوجب في الحركة القطعية اذ ليست سنة هذا المعنى الى المسافة
نسبة الطباعية ولا وجوده في الزمان ايضا كذلك بل كما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك
المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل وفي كل حد يفرض في المسافة
وكل آن يفرض في الزمان فانه وان لم يكن بد منه في وجود هذه الحالة من مسافة وزمان مستدين على الاتصال لكن
ليس كل ما لا يوجد الا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين من كريتون وليس هو
بزيتون الاكبر وكان يرماندس ومن شايعهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة
وتوهموا شبيهة بنحو نفي وجود الحركة تارة وبنحو نفي اتصالها اخرى وبنحو نفي وحدتها ثالثة والرابع واحدا
الشكيك في وجود
الحركة فمن وجه ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه
فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انبتت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها آن الوصول وبعده
ايضا فتنفي وجودها مطلقا والثاني ان الجسم وجوده قطعا في آن انتقاله من السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن
غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين
ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا يوجد ان معا فان كانت واحدة منهما موجودة يكون
الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجودة منها هي الحاضرة ضرورة
ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون
بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهب واذا كانت هذه الحاضرة هي الموجودة بالفعل تكون
منحازة في الوجود ثم اذا زالت هذه لم يبقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا فيتركب الحركة من امور غير متجزية متحازة
في الوجود وآنا التشكيك في وحدتها فمن وجهين ايضا الاول ان الحركة تقع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل
ان يتالف حقيقة وحدانية من امور متمنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت

واحدة كانت في زمان واحد ولا شئ من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام المتحرك بين المبدأ
والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل فلا تكون في زمان واحد فهذه
وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا اما الثاني فلانه لما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده
في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة
ولا يلزم من ذلك التوسط بينهما وانما يلزم لو انتفيا مع صلاحه للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة
بوحدتها في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه بالقوة فاذا فرض آن في الزمان وانقسم الزمان به في الوهم الى
ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم يكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن مع الاخرى انما يقع
الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف لا بين موجودين في زمانين متصلين ويكون شئ منهما موجودا في آن ولا زمان
الآخر وانت بعد استوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان واحد فاذا جزئي
في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما معدوما في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك
بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا
يكون هناك حركة حاضرة اي واقعة في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة وكل من الماضية
والمستقبلة وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان الماضي والمستقبل لا يقال اذا قبل بالوجود
في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن بوصف المضي فيكون موجودا ومعدوما معا او لا معنى للمضي الا
الانقضاء او ان وجوده كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا في
آن فلا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الزمان الماضي وتفصيله ان وجوده لو كان مقارنا بوصف
المضي فهو متصف في الآن بالماضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن وان كان مقارنا بوصف الحضور

لزم ان یکون لہ وجود فی آنٍ من الآنات وقس علی ذلک حال المستقبل بعبارۃ اخری الشیئ اذا استلزم احد الوصفین ولم یجامع وجودہ شیئا منہما لم یوجد اصلا والحرکۃ تستلزم المضی او الاستقبال اذ ہی لا تتصف بالحضور اصلا ولا یجامع وجودہا شیئا منہما لانہا ماضیۃ الآن ولیست بموجودۃ الآن ومستقبلۃ الآن ولیست بموجودۃ الآن فلا وجود لہا فی الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحرکۃ متصلان فی انفسہما فلیس فیہما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن فی الزمان فیکون ما قبلہ من الزمان ماضیا وکذا الحرکۃ الواقعۃ فیہ وما بعدہ مستقبلا وکذا الحرکۃ الواقعۃ فیہ وکل من الماضی والمستقبل انما اضافۃ بالماضی او الاستقبال بالاضافۃ الی ذلک الآن لا مطلقا والحکم بالمضی او الاستقبال بالاضافۃ الیہ ثابت لہ فی نفسہ دائما لا فی ذلک الآن فقط والا لانقضاء انما ہو باعتبار التقدم علی ذلک الآن فانہا ینافی الوجود فیہ فالمضی من الزمان موجود فی نفسہ لا فی ذلک الآن ولا فی شیئ من الآنات والحکم علیہ بالمضی والانقضاء بالنسبۃ الی ذلک الآن وصادق فی ذلک الآن وفی جمیع الآنات المتاخرۃ عنہ والحرکۃ موجودۃ فی الزمان الماضی والحکم بمضیہا بالنسبۃ الی ذلک الآن صادق فیہ وفی جمیع الآنات وقس علیہ الاستقبال وامثالہ الخامس فلان الحرکۃ لیست بحرکۃ من اجزاء موجودۃ بالفعل اصلا لکنہا لاتصالہا یخیل للوہم انہا امور متعددۃ متقضیۃ واحدۃ من حیث ان ما لم یوجد بعد لا یجتمع مع ما وجد فیحکم علیہا بالانقضاء بالنسبۃ الی الآن الذی وجد فیہ بعض اجزائہا ویحکم علیہا بالوجود بالنسبۃ الی الآن الذی یوجد فیہ بعض اجزائہا الی اجزاء ردا ذہنیۃ غیر قارۃ الذات لا توجد فی آنٍ البتۃ بل وجودہا فی الزمان علی سبیل الانطباق علیہ فیکون اجزاؤہا التحلیلیۃ ممتنعۃ الاجتماع بل بعضہا متقدمۃ علی بعض آخر ولا استحالۃ فیہ بل انما یستحیل ذلک فیما یکون قار الذات موجودا فی آنٍ او فی زمانٍ من غیر انطباق علیہ واما السادس فلان الزمان لیس فی نفسہ منقسما بالفعل الی ماض ومستقبل حتی یصادم ذلک وحدۃ الزمان ووحدۃ ما یشترط فی وحدتہ وحدۃ الزمان ای الحرکۃ بل کل من الزمان والحرکۃ المنطبقۃ علیہ متصل واحد فی نفسہ یجوز للوہم ان یحللہما الی قسمین او اکثر واعلم انہ لما کان مرجع ہذہ الشکوک واشباہہا الی نفی الوجود فی الآن عن الحرکۃ المتصلۃ الواحدۃ حاول المحقق الاول حل ذلک بان الوجود القائم فی الاعیان للحرکۃ التوسطیۃ دون القطعیۃ واقتفی فی ہذا الحکم اثر الشیخ الرئیس واجاب عنہ بانا نمنع ان الحرکۃ التوسطیۃ موجودۃ بالوجود القائم بالفاعل بالفعل فی الآن بل ہی موجودۃ بوجودات متعاقبۃ بعضہا فی الآن الاول وبعضہا فی الآن الثانی وہکذا وہذا لا ینافی کون المتحرک بین المبدا والمنتہی فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان ولیست بمتصلۃ ولا منفصلۃ بل ہی غیر متجزیۃ واما الحرکۃ القطعیۃ فلا ثبوت لہا فی الاعیان وجودا قائما بالفاعل فی الآن وشکوکہم انما تبطل لوجود المستکمل فی الآن وزعم المتاخرین انہم راموا نفی وجود الحرکۃ القطعیۃ عن الاعیان مطلقا وان لا وجود لہا الا فی الاذہان وتوہموا ان ذلک ہو سبیل التقصی عن الشبہات وہو مجۃ الفلسفۃ

ومذهب الفلاسفة بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة التوسطية
ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية والموجود في الاعيان انما هو رأسيهما
ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية كما تفطن بذلك قبل بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل
على ذلك اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في الاعيان الى القار
وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا
على ان الزمان هو مقدار الحركة المنطبقة عليه قائمة بها وهذه الحركة اي القطعية فيجب ان يكون هي ايضا موجودة
في الاعيان واطبقوا على انها غير قارين وماذلك الا بسبب الوجود العيني اما الوجود الذهني فهما قاران فيه بقاء وان
كان حدوثا ارتسما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك ناهض في اتصال الموجود تدريجا مطلقا سواء
كان في الاعيان او في الاذهان وانهم قائلون بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود
العيني شيئا ويجب الرجوع في تفكيك عقدة التشكيك الى ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ
يندفع الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لابد لها من قابل هو المتحرك وفاعل هو
المحرك ولا يجدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا هنا لان الجسم الطبيعي من
حيث هو قابل لها وليس بفاعل البتة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه وكذا لابد من مبدأ ومنتهى بالفعل
او بالقوة تكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعان من حيث هما كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة
او ما يجري مجراها تقع هي فيها ومن زمان يقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي ان لم يعلم فيها صريح التواطؤ
والبراءة عن شبه التشكيك ففي اخرى بان يكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ يبعد ان بعد
النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج في مقولة واما ما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من تلك المقولة
فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهر ايضا سيال هو
الحركة في الجوهر فمن خلف القول فان التسود اشتداد الموضوع في السواد لا سواد يشتد اذ لو لم يبق السواد الاول
عند الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة مخالفة
بتمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع فضلا عن الفرد والحصة
من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل لا يبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزايد في
الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه

غيرما كان قبل لاخذ فيها وينفرض فى كل آن بينما غيرما ينفرض فى آن آخر وبالجملة فلايكون المتحرك حينما يتحرك امرا
محصلا بالفعل مما يتحرك فيه بل لا محالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل وينفرض له فى كل آن ينفرض فرد متوسط بين
ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما ينفرض فى آن آخر اما بالنوع او الصنف او الشخص فهذا معنى الحركة فى مقولة
ولا يخ بذلك انها تاتى فى الجوهر اذ لابد لها من موضوع باق متحصل بالفعل فى ذاته غير متحصل له بالفعل حينما هو متحرك
فرد ما فيه الحركة والهيولى لا يتحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات الموضوع
ولم يكن للحركة موضوع باق متحصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج فى قوامه الى الاعراض فجاز ان
لا يكون له حين الحركة امر متحصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فانه ان خرج عنها
من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال فى نحو تقلب المنى فى الطوارة حتى يتكون حيوانا ربما يوهم ان فى
الجوهر حركة لكن للمنى تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات فى الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو منى
الى ان ينخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا ونحو ذلك ثم
الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات التدريجية كمتى وان يفعل وان ينفعل
فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على فقه الامر فى ذلك وهو ان التدريجى لا يمكن ان ينفرض له فرد منه فى آن ٦٨
بل ان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع له بحيث ينفرض له فى كل آن ينفرض فرد منه لا يوجد قبل
ولا بعد فلا حركة فيه اما الحركة التوسطية فهى وان لم ينطبق على الزمان لكنها باقية بشخصها فى زمان الحركة فلا يكون المتحرك
فى كل آن فرد منها لم يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشئ ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان
يفعل او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطئ من احدهما الى سريع
شديد وبالعكس ففى المقولتين حركة فتضعيف اذ التدريج فى الاول انما هو فى اكتساب الهيئة التى بها يصح ان يصدر
الفعل او الانفعال واما الثانى فمن الضدين زمان سكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدريج فيه انما هو فى
السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما الاضافة فهى لا تتحقق بذاتها بل تلحق مقولات آخر فان تاتت الحركة فيها لحقته بالذات
تاتت فيها بالعرض والا فلا واجيدة ان كانت نسبة الجسم الى ما يشمله ويلزمه فى الانتقال والتبدل انما هو او لا فى
المكان وانما تاتى الحركة فى البواقى من المقولات وهى ظاهرة فى الاين وكذا فى الكيف لكن ظن قوم ان الحركة فى
الكيف انما فى المحسوسات منه فان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير
بعضها موضوعا للقوة وبعضها للاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة

ولا يدري ما ذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع فيهما والمادة نفسا كان او بدنا او هيولى يوجد من جهة ما هو بالقوة كمال وحدث تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للمتنوع الذي يقبل حركتين ويحمل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تضاف او بنقصان تنقطع كما في النمو والذبول او لا بذلك بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا يضر تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثم **اقول** ههنا مباحث **البحث الاول** ان الحركة متعلقة بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولا مكانها من فاعل هو المحرك ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدأ ومنتهى هما منه وما اليه ومن مسافة وما يجري مجراها متوسطة بين المبدأ والمنتهى يتدرج فيها هي ما فيه الحركة ومن مقدار للتدريج هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما او لا فلامتناع ذلك مطلقا كما سنبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل للحركة الى ما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس بفاعل لذلك الحركة والا لكان كل جسم متحركا دائما فان كان المدعى هو ان القابل بمجرد ذاته لا يكون فاعلا فان كان ذلك فمعنى زائد ولو بشرط ما بين وان كان المدعى ان ذات القابل لا يكون هي العلة الموجبة البتة ولو بشرط امكن المناقشة فيه بجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك دائما واحيانا في بعض يتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة الجسمية كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم ليستوي اليه نسبة الكيفيات والمقادير والاوين والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض هاربا عن بعض بل هاي شرط اخذ نه واما المبدأ والمنتهى فربما يكونان بالفعل كطرفي مسافة محدودة بالفعل ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك كالكل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد مستقبل بعد لا يبلغه المتحرك الآن ويستوفي المسافة اليه

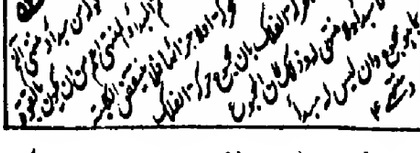

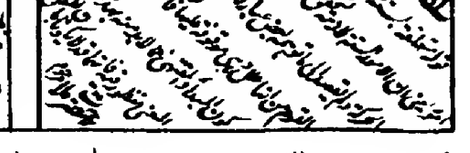

منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع الاول عند الاشتداد او فضلا
عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل لا تبقى هي ولا الحصة من النوع مع تبدل
الشخصات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فمراتب التزايد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول
وزيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متعازة في الوجود فلا تكون خارجة عن قوام الشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة
فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد ويفرض في كل آن بينهما فرد غير ما يفرض في آن آخر وقس عليه الحال في
الاين والوضع وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك فردا محصلا بالفعل حاصلا فيه او قد عرفت ان ما تفرض له في كل
آن من الآنات المفروضة في زمان التحرك فردا من الافراد المتوسطة بين المبدأ والمنتهى غير ما يفرض له في آن آخر
منها فلا يكون هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا وح لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لانا آنيات
فيلزم تتالي الآنات ثم هي غير متناهية وهو محصورة بين المبدأ والمنتهى فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين
ولا ان يكون البعض بالفعل دون بعض لما يلزم الترجيح بلا مرجح بقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل الخص بل
للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض في
زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك وظهر بذلك
ان معنى كون الحركة واقعة في مقولة هو هذا الا ان يكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة
في تلك المقولة واما المذهب الثالث فيلزمه ان لا يكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست
داخلة في شيء منها واما ما ذكروا ان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا تكون ذاتية لها
فلا يكن ان تؤخذ جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة الباقية بالتشكيك
لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها على ما تحتها من الاصناف
بالتشكيك بان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والتاخر في نفس معنى الحركة فليس كون النقلة حركة
مثلا علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود الاستحالة كما ان وجود زيد سبب

لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك فبالحري ان يكون الحق هو المذهب الاول
وكيف لا ومقولة ان ينفعل اما هي نفس الحركة او نسبة اليها وعلى الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو
المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة او الاستحالة وجب ان يزاد في عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة
مقولة يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم ان يكونوا عددوا النسبة الى الحركة مقولة
واهملوا الحركة نفسها او لم يعدوها مقولة ولا هي داخلة تحت مقولة ايضا المبحث الثالث انتهائي
مقولات تقع وفي ايتها لا تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك فيه قولا مجازيا
وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقولة هو ان يكون للمتحرك فيها حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل
فلا يكون له بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل انما له التوسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اي آن يفرض في
زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان يكون تلك الافراد حاصلة بالفعل وهذا
انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من موضوع باق يتحصل
بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في نفسه ولا يكون
له من الحال فيه فرد محصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن
الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل بتحصل ما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى
الصورة فانها جزء لقوام الجسم وتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر
حركة يكون الموضوع لا محالة متقدما عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حينما هو متحرك
فلا يتحرك فيها والجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فيزول ذات الموضوع بزوالها ان كان بسيطا او تحصله
ان كان هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع محصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل بصورة محصلة اخرى
ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا حدثت تحدث
دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا ما يوجبه الفحص الغائر الا ان الحال في
نحو تقلب المني في الاوعية والمتعاقبة حتى يكون حيوانا رباتوهم ان انتقال المادة من صورة الى اخرى يكون
تدريجا حتى تكون ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للمني مثلا تكونات وانتقالات من صورة الى اخرى
دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا وبتوسطه في الكم ايضا
كذلك فلا يلزم تتالي الدفعيات ولا وقوف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر وذلك ان المني

تستحيل او لا في الكيف والكم بسيرا بسيرا وهو بعد منه الى ان يخلع عنه الصورة المنوية ويصير علقة ثم يستحيل وهي علقة الى ان يخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى يخلع عنها صورتها وتصير عظاما واعصابا وارباطا وداوتارا او نحو ذلك ثم تستحيل كذلك حتى يصير جوهرا مكونا ثانيا فنسلك حركات لا في الجوهر وتكونات ثانية قيل بل في الكيف والكم في الجوهر فيما القرب المنتقل عنه في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فقط حركة واحدة متصلة واما المقولات التدريجية وهي متى وان يفعل وان ينفعل فلا يناقي الحركة فيها ايضا واما الطلب على ما في ذلك وهو انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من ذلك المقولة لم يكن قبل ولا يكون بعد والا لم يكن التدريجي آنا ان يكون نفس الحد فلا يكون له متى لا آن ولا زمان واما ان يكون متاه الزمان كالفعل والانفعال وبالجملة لا يكون ان يفرض فرد منه في آن اصلا فلا يكون الموضوع له بحيث يفرض له في كل آن فرد منه فلا يكون متحركا فيه وكيف يتحرك فيه وهو لا يمكن ان يفرض فيه اقرب ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة وبالكل لكن لا يكون شيء منها في آن ويكون الانتقال من احدها الى مجاوره وقضية فطرة ذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون للمتحرك منها في كل آن ما لم يكن قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يمكن ان في ان يفعل او ينفعل حركة بوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال غاية لذلك التدرج كالسواد المتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كتسخين او تسخن ثم يتدرج الى ان يفعل دليل جنده ذلك الفعل او الانفعال كتبريد وتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فان التدريج هناك ليس في نفس الفعل والانفعال بل في اكتساب هيئة بها يصح ان يصدر الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد وكذا التسخن والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان وقوف البتة عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث فقال الشيخ لا اعنف من تحصيل الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو اشكال المأ بالقوة من حيث هو بالقوة لكن في ذلك في السرعة والبطء وليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين كيفيين وهيئتين لهما او فعل او انفعال انتهى وذلك ان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون وفي كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة والبطء حاصلا

بالفعل باقيا ويكون له في كل آنٍ فردٌ من السرعة او البطوء والذي سبق لي في القضي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع
الحركة او الفعل او الانفعال هو الذي يتحرك من البطاء في الحركة الى الاسراع فيها او بالعكس واما الحركة التوسطية تتحرك
من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا فيها من سريعة الى بطيئة فيكون في
الحركة التوسطية حركة ودلك اما عرفت من انها باقية بشخصها وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في
وحدة الحركة واما الاضافية فقال الشيخ يشبه ان يكون جعل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال وغنه واين اختلف
في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة او الاضافة من شانها ان تلحق مقولا
اخر لا تحقق بدا نها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كانت الحنوة تقبل
الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا
فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق
انه كما ان الحركة قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيا ثم التفعل واذا لاحظ ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا يجده متحركا
البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة بحركة السفينة من غير ان يكون هناك حركتان متغايرتان
بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي لحركة المرمى كذلك قد يكون الحركة في مقولة اولا وبالذات
ثم التفعل واذا لاحظ مع ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس تلك الحركة بالعرض
من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل
والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاسخنية انما هي بنفس الحركة في السخونة عند لحاظ الاضافة الى السخين ضعيف
مع لحاظها ان هناك حركتين بالذات في الاعيان يكون احدهما سبب الاخرى فلا تزل فان ذلك مزلة واما
البعيدة فقال الشيخ انى الى هذه الغاية لم احققها والذي يقال ان هذه المقولة دل على نسبة الجسم الى ما يشتمله ويلزمه
في الانتقال فيكون متبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو في اسطح الحاوي في المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها
واولا حركة انتهى والكلام فيها يعرف بما مر في الاضافة واما باقي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في
الاين وشبهي نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سيأتي الكلام معهم وههنا قوم سلكوا الاستحالة

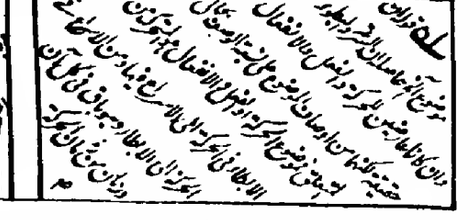

في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسم الحال والملكة موضوعه النفس لا الجسم وموضوع الحركة ومايكون هيهنا
فيها اما يكون جسما او اما نحو القوة والاقوة فيقع اعراضا طارية على الموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها
موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع والموضوع في الحركة ومايكون هي فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال
فلا تقبل الشد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل تكون دفعة قال الشيخ ولا ندري ما ذا يقولون في نحو الاستقامة
والانحناء وليس الامر كما ظنّ هؤلاء اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسانيا او بدنيا او هما معا يوجد
له من جهتها هو بالقوة كمال اول والمعنى بالحركة الاهذا وقد تبين لنا ان الموضوع للحركة ومايكون هي فيه يجب ان
يكون جسما واما في القوة والاقوة فلسقوط ما ذكروه في ذلك من حديث تبدل الموضوع اولا بالنقيض فان تبدل
الموضوع على ما ذكروه اوضح في النمو والذبول فانه في القوة واللاقوة انما يتبدل الاعراض وفي النمو والذبول يتضاف
اجزاؤه تنقيض جميع اعتراضهم بكونها حركتين وثانيا بالحل بان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة
باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه
اما بزيادة تتضاف الى الاصل وتتصل به على التدريج كما في النمو او بنقصان يقطع منه على التدريج كما في الذبول
وطبيعة النوع وهي الموضوع باقية بعينها لا بتوارد الاشخاص فان زيدا مثلا هو الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره
وان نما برهة وذبل اخرى واما لا بزيادة ولا نقصان بل مجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف الحقيقيين و
سنحققهما ولا يتوهمن ان في الذبول والنمو التخلخل والتكاثف يتبدل المكان فتكون حركات اينية ولا انه تبدل
القوام في التخلخل والتكاثف فيكون ارق او اغلظ فيكونان حركتين في الكيف وذلك لانه كما يتبدل الاين والقوام
يتبدل الكم ايضا وكلاهما فيه موضوع التبدل في الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين والكيف بجامع الاول
ويكون الاول حركة في الكم والآخر في الاين او الكيف اذ لامنع من اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واما الوضع
فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود ولا بضرفي ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع
من غير تبدل في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك قلت والسكون يقابل الحركة

تقابل العدم والملكة دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدها
كان اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان
يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمال حتى يكون السكون اول بالنسبة اليه
وكل من هذين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وكما ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة
كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون يقابل الحركة ولا يتصور بينهما تقابل الا تقابل العدم والملكة
او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فكلا مناني
السكون المقابل لها ولو كان ضدا لها لكان معناه امرا وجوديا بحذاء هذا المعنى فيكون السكون اما كمالا ثانيا لما هو بالقوة
من جهة ما هو بالقوة واما كمالا اول لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى
يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتاخر عن السكون كمال حتى يكون
السكون كما لا اول بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان الساكن من حيث هو ساكن لا يستدعي كما لا يتاخر عن
سكونه ولو لم نات بشيء من لفظي الاول والثاني في حد السكون لما رأيتنا شرط التقابل ولو اوردنا ان ناني في حده
بما يقابل الكمال وجدناه القوة ويتحتم السكون بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة
واذ قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي الملكة ويكون السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة وقس بقوته من
شانه الحركة ان يكون متلبسا بما تعلق به الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او
كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو ليس بمتحرك وكذلك الجسم في آن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون
يقابله ذلك التقابل فالمقابل للنقلة هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في اين واحد في زمانين
كما قد يقال وقس على ذلك وكما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة كذلك السكون في مقولة ليس منها
بل السكون المكون عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما
قد يقابل سكون في اين وعدم حركة فيه **قلت فصل** الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد في ذلك من وحدة ما سوى
المحرك من الامور الستة بالعدد لكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المحرك والزمان وما فيه الحركة وحدة
الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة البواقي ولا تجب وحدة المحرك
بجواز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاتصل الزمان والمسافة
الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستديرة كالوضعية الفلكية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعة تشتد اختصارا

والغريبة القسرية تفترقان بالخيز وآدلى المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة ان توهم وجود المتصلة على الزاوية وآدلى ذلك تسامة وآدلى استوائه وليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة لا تقبل الزيادة لا الشئ غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تمامها وعدم قبول مسافتها الزيادة نقص الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة المتحرك والزمان اما المتحرك لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس وحدتها بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك والا لامتنع ان تختلف بالنوع بل ان كان لا بد فبالشخص فلا يوجب البتة مخالفة منوعة في الحركة بل انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه واذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت كذلك كما اذا كانت حركة من مبدأ الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة ويتضح ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة يبنى عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف ما منه واليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالقاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتيهما فقط بل من جهة المبدئية والمنتهائية وآما الاختلاف في ان تكون قسرية او طبيعية ففي امور خارجة وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فيهما اضافتان تعرضان بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه ولا يقتضان بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف والحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في الوضعية وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة عامة بعض ما يعتبر في الخاصة ويقابل كلا من هذه الوحدات كثرة ونتكلم اذا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان ما سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة متعلقة بها لا داخل لوحدته او كثرته في وحدة الحركة وكثرتها وتلك الامور الستة فما سوى المتحرك منها لا بد من وحدته بالعدد في وحدة الحركة بالعدد وآما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة ضرورة آتناع قيام حركة واحدة بموضوعين وآما الزمان فالموجود منه في الاعيان انما هو شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين فلنه يتكثر في الوهم بالقياس الى سائر امور كائنة او غايتها مثلا فيتوهم فيه آنات متكثرة في الوهم دون الاعيان وكذلك حركة المنطبقة عليه كما يفرض حركة الفلك بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من الزمان ليفصلها جزء او اجزاء منه وكانت منتبتة في الجزئين لم تكن واحدة بالعدد

في الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية والوحدة العددية في المتصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى
بتعدد الحركة بتعدد الزمان وأما ما فيه الحركة فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد منه الحركة واليه
فان الحركة من مبدأ مسافة الى منتهى على استقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة
من البياض الى السواد من طريق الكتبة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم الكتبة واذا
جزئى مسافة متصلة الى اجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كالتصا
المسافة لم يوجب تكثر المسافة في الوهم تكثر الحركة الا في الوهم وان كانت واقفة في جزئين من المسافة يفصلها
جزء او اجزاء منهاة كانت منبتة في البين كانت الحركة متعددة بالفعل في الاعيان وأما منه الحركة واليه
فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلاجل وجوب وحدة
هذه الخمسة بالعدد في وحدة الحركة كذلك الا انه اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغنى عن التصريح
باشتراط وحدة ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون له حركتان مختلفتان
في ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد شئ واحد ويهبط مثلا معا بل اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة يغني
عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضا فان المتحرك في الكم او الكيف مثلا وان لم يكن له حالتين ما يتحرك كم
او كيف واحد محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له في آن آخر الا ان له
من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة لمتحرك آخر البتة
ولا لذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه اولا يتحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز ان تبقى
بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان اقول هذا اذا جعل ما فيه
الحركة في الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الراي فانها قائمة في غير المتحرك فيجوز ان تبقى
بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان وأما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان
البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد
التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع وحدة الزمان فلا يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان ينقطع
متحركان في زمان واحد مسافة واحدة بعينها فضلا عن ان يجتمعا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه
على التفصيل وهذا كله رد الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردا بالى وحدة
الموضوع والمحمول والنسبة او الى وحدة النسبة واما الحرك فللنزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز

ان يجتمع عدة على تحريك شئ بحيث يكون الحركة الصادرة مستندة الى مجموع تلك العدة فانه لا خفاء في جواز ذلك
بل بمعنى انه هل يجوز ان يكون الحركة مستصلة واحدة بالشخص ويكون بعضها صادرة عن محرك وبعضها عن محرك
آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بامكان ان لا يكون بين تعطل المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني زمان
فاصل بل تصل فان الحركة مسافتها فبالحري ان يكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقابلة
الى تاثير المحركين فان الواحد بالاتصال قد ينقسم بالمقابلة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه تعاور المؤثرين
على اثر واحد بان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغايرهما لا يوجب انحيازهما بالذات والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي
كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما
على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل الاجزاء فان قلت هذا انما يتاتى في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل
قسم منها الى محرك لانه بسبب عدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعهما في التاثير ولا الى كل
واحد منهما تعاور المؤثرين على اثر واحد دون آخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول ابتداء والى الثاني
انتهاء بقاء كما قيل لامتناع تعاور المؤثرين على اثر واحد على التعاقب كما ستتضح لك في الفلسفة الاولى قلت لعل
التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدأ اما المحرك
فهو من متممات العلة لكن لا من حيث خصوص حدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة
بالشخص لكن الواحد بالشخص لا سيما اذا كانت وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند الى علة مبهمة جاعلة
واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول وابتداء تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية
المحرك وهي ملغاة في تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل
بالشخص فالمؤثر حينئذ باق من غير تبدل ولا يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كما ليس في الواحد بالشخص
بوحدة مبهمة فتستند الى المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت
اخرى لم تتبدل علة البيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستوية التي لا اختلاف فيها
بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء اولى به ووجود المستوية ظاهر
في الفلكية الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعة تشتد اخيرا لرقة تخن الملاء المقاوم والغريبة القسرية

تفسير خير المصادمة الطبيعية وأول الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة او بالجري مجراهما
ودون ما يكون على الزاوية وبذا لو امكن الانفصال على الزاوية كما قد توهم وان لم يكن ذلك كما سنبين فلا وحدة الا
اذا كانت الحركة على الاستدارة او الاستقامة او ما يجري مجراهما ثم اول ذلك بالوحدة ما يكون تامة مستوفية للمسافة
فان من صفات الواحد ان يكون تاما وانما ينقص بعض الواحد وأول التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير
وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الامنية فان الدائرة لا تقبل الزيادة على نفس
صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تامها لنفس كونها
مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة على الاستقامة وانما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس
يجب ان يكون الحركة عليها تامة بل الحركة على المستقيمة تناهي وتتم على المستديرة لا تناهي ولا تتم فساقط
لان المستديرة اذا تمت دورة ابتدأت من رأس فيكون كل دورة واحدة وكلاسنا فيها وانما وحدة الحركة بالنوع
وكثرتها كذلك فانما تعتبر وحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في ذلك الى حالهما انما الحركة
فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما تدخل في قوام الشخص دون النوع فوحدة الحركة
بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع
وأما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات
فيه فيكون هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة متوهمة على ان الزمان ليس من مقومات الحركة
فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة انما يختلف نوعها باختلاف
نوعي واقع في احد الامور المقومة لهيئتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه
او في شرائطه واحواله داخلة في تعلق الحركة به اختلفت بالنوع فضلا عن ان يختلف الثلثة جملة فانه اولى ان اختلف
ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه وما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من سهدا الى منتهى على الاستقامة واخرى
من ذلك المبدأ الى ذلك المنتهى على الاستدارة فان المسافة هناك مختلفة بالنوع اذ الابتداء والاستقامة
في الخطوط كما يستبع امافصلان او لازمان لفصلين فالاختلاف بهما ينبئ عن الاختلاف بالنوع وأما اذا اختلف ما منه
وما اليه وان اتفق ما فيه اختلف الحركة وذلك ظاهر في الحركة الكمية والكيفية لوضوح ان الاختلاف بين النمو
والذبول وكذا بين السواد والبياض نوعي أما يقع الشك في المكانية كالصاعدة والهابطة فربما يظن ان الحركة
انما تعلقت بالطرفين من حيث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بينهما في ذلك بالنوع فان عرض لاحد الطرفين

ان كان قريبا من جهة الفوق وللآخر ان كان بعيدا عنها فذلك لا يوجب اختلافا بالنوع فضلا عن ان يوجب
اختلاف الحركة المتعلقة بهما كذلك واما الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية فظاهر انه اضافي فان طرفا واحدا يكون
مبدأ بالقياس الى حركة ومنتهى بالقياس الى اخرى فلا يوجب ذلك اختلافهما بالشخص فكيف يوجب اختلاف الحركة
المتعلقة بهما بالنوع وحل الاشكال ان الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية وان كان عارضا للطرفين من المسافة
من حيث هما طرفان لكن الحركة انما تعلقت بالطرفين من حيث ان حقيقتها تتضمن تقدما وتاخرا فانها مفارقة وقصد
فيجب ان تكون من مبدأ الى منتهى بالفعل او بالقوة فتعلق الحركة بهما من حيث وصف المبدئية والمنتهائية فاختلاف
الطرفين في ذلك وان كان بعارض لكنه يوجب اختلاف الحركة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفين في مفهوم
الحركة من حيث عروض العارضين لهما وذلك كالاختلاف في التحدب والاطراف لا يوجب اختلافا نوعيا في الشمع و
يختلف بحسب الاشكال المتعلقة بالشمع اختلافا نوعيا هذا ما حققه الشيخ ثم الاختلاف بالمبدئية والمنتهائية انما
يوجب الاختلاف بالنوع في المستقيمة واما المستديرة المكانية والمستديرة الوضعية خصوصا ما يكون منها بجسم
متشابه الاجزاء على جسم كذلك او في جسم كذلك فلا فان المبدأ ههنا يكون هو المنتهى اذ الم ينقطع الحركة قبل تمام
الدورة واما اختلاف الحركتين في كون احدهما قسرية والاخرى طبيعية فموا اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة
وان كانت لازمة فلا يختلف نوعيتها والاختلاف بالسرعة والبطوء اولى بان لا يكون نوعيا لانهما اضافتان
تعرضان الحركة بالاضافة الى حركة اخرى ويختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه
فتكون سريعة بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا يختصان بجنس واحد بل ينقسم كل جنس
من الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف فيكون
حركة اشد سرعة او ابطوء من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان الامور
الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون منقسما لاجناس مختلفة ولان
الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا كيف والحركة الواحدة
بالاتصال ربما يتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او من بطوء الى سرعة كما في الطبيعية واما الوحدة بالجنس
فانما تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في
الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاقرب اعني اللونية والتسود والتبيض ايضا يشتركان في جنس
باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب وهو الكيفية المحسوسة فانها جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى

اعنی الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اى اللونية والتقسيم والتصلب اى الاخذ فى الصلابة من
اللين ايضا يشتركان فى الجنس باعتبار ان مافيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى اعنى الكيفية **قلت الفصل فى**
مضامة الحركات ولا مضامتها والمقايسة بينهما بالسرعة والبطوء والمساواة السريعة هى التى تقطع مثل ما تقطعه الاخر
فى زمان قصر او التى تقطع ازيد منه فى مثل زمانها والاخرى هى البطيئة والقاطعة للمثل فى مثل الزمان هى المساوية
وانما يتأتى فى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقاس ما يقع فيه واحدة منهما الى ما يقع فيه الاخرى اما بالزيادة
والنقصان والمساواة كما بين كمين او بالشدة والضعف والمساواة كما بين كيفيتين والاولى هى المعتبرة فى
الحركات الكمية وكذا فى الاينية والوضعية لتكلم المسافة فيها وهى على وجهين قريبة كما بين خطين مستقيمين او منطبق
كل منهما تمامه على الآخر فيتساويان او لفضل واحد على مطابق الآخر فيتفاضلان وبعيدة كما بين مثلث ومربع
او يمكن ان يقطع المثلث قطوعا يودى الى نظام يكون فيه مربع يساوى الاول او يتفاضلان وكما بين خطين مستقيم
ومستدير فانه وان لم يمكن ان يعمل باحدهما ما يودى الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او
بالعكس فيجرى المقايسة بينهما والثانية هى المعتبرة فى الحركات الكيفية وهى ايضا قريبة كما بين سوادين
وبعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما فى الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقة
من المقايسة هى القريبة من القبيلتين ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان وابعدهما البعيدة
الثانية ثم ان المقايسة وان كانت انما تجرى بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء
لفرض التجزية فقط او مع توهم المكان ربما يقاس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضامة الحركات
هى المقايسة بينهما فى السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فى المسافة او ما يجرى
مجراها مما يقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة هى السريعة ويلازم
ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما فى المدة كان ما يقطعه الواحدة اكثر مما يقطعه الاخرى فالوصفان للزمان
للسرعة يجوز ان يعرف بكل واحد فيقال السريعة هى التى تقطع مثل ما يقطعه الاخرى فى زمان اقصر او التى تقطع
ازيد مما يقطعه الاخرى فى مثل زمانها والاخرى الفاطعة لمثل ما يقطعه صاحبتها فى زمان الطول والفاطعة لاقل مما يقطعه
صاحبتها فى مثل زمانها هى البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا فى المدة وان فرض
تساويهما فى المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار
المساواة او الفاضلة فيما تقطعانه فانما تجرى فى حركات يكون ما تقطعها بحيث يجرى بينها المقايسة بالمساواة

والمفاوتة وهي اما كيفية من حيث الزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما كيفية من حيث الشدة والضعف
والمساواة المقابلة لهما والاولى تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كميتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر
بتمامه فيتساويان ج او ينطبق بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن
ذلك بينهما حقيقة بالفعل ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع اذ ربما يقال لمثلث انه مساو
للمربع مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وربما يقال لمثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون بحيث
يمكن ان يقطع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث لكن يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن تركيبها على
نظام يكون فيه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر تماما وزائد عليه حيث ينطبق بعضه على
تمام الاول وذلك اما تقريبا كما بين خطين مستقيم وسندسيا اذ ربما يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة القطر الى
المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل كلا او بعضا ولكن
نعمل باحدهما يفضي الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة صيرورة المستقيم مستديرا او بالعكس واستحالة
التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما يتخيل صيرورة المستدير مستقيما وج يمكن التطبيق البتة او صيرورة
المستقيم مستديرا او قد يمكن التطبيق ج ايضا كما اذا كان القوس فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين
زاوية مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون بين مستدير ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط الماس لها فيقال انها
اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين او كما بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه
لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين الحادين المذكورتين نسبة المساواة البتة ومن ههنا يقال انه ربما
يكون بين قسمين من الكم نسبة لمفاضلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات
مبنية على التوهم والثانية تكون ايضا على جهتين قريبة كما بين سوادين او بياضين وبعيدة كما بين سواد
وبياض باعتبار كونهما على الغاية بين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم يكونا في الغاية لكن بعد بهما عن الوسط في
الجانبين على السواء او ان بعد بهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة

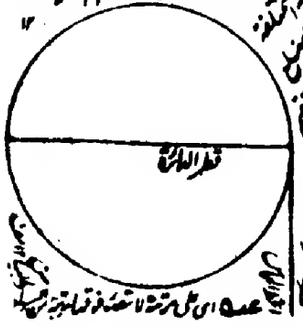

تنشعب الى قبيلتين الاولى تكون فى الكم والثانية فى الكيف وكل منهما قريبة وهى حقيقية وبعيدة والبعيدة
من الاولى على جهتين او لنهما اقرب الى الحقيقة لاتبانها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل
والثانية مجازية لاتبانها على توهم امكان التطبيق دون امكانه فى الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية البعد
عن الحقيقة من ثانية البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف الآتى عن التطابق فى السواد والبياض اقوى
منه فى الحركة بين خطين مستقيم ومستدير واذا عرفت هذا البيان ان المقايسة بين الحركات انما تكون اذا كان بين ما وقع فيهما من
المسافة وما يجرى مجراها اما باعتبار الزيادة والنقصان والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية
مستقيمة او مجازا وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة حقيقة
وبذلك يقال ان تسود اسرع من تسود او مجازا وبذلك يقال ان تسود اسرع من تبيض فلا يجرى ذلك فى نحو لا يقاس كمية او اينية مثلا الى
كيفية او لا يكون بين ما يقع فيه الكمية او الاينية مثلا وبين ما يقع فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما يقع فيه الكمية او الاينية
وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكيفية لا تقبل ذلك فلا يكون المقايسة بينهما بهذا
الاعتبار وما يقع فيه الكيفية وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما يقع فيه الكمية او الاينية
لا تقبل ذلك فلا يكون المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الاينية اذا ما يقع فيها
النمو والتخلخل مثلا مقدار مجسم وما يقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت نقلته فى سطح لكن انما يعتبر فى
السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار وبالجملة فلا يتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط
وعلى هذا ينبغى ان لا يقاس الاينية الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن الاينية للجزء واما مجرد فرض الجزء كما
اذا كان للكل مكان لكن لا يفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه فى ضمن
تحرك الكل فى الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك الاعلى فبمجرد فرض
الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان كان الجزء متحركا فيه فى ضمن تحرك الكل
فى الوضع فقط فبهذا الاعتبار يكون الوضعية كانها مجانسة للاينية فربما يقاس الى الوضعية اينية مستديرة
او مستقيمة كما يقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة او حركة السهم فى ايجابه بالاستقامة الى حركة
الفلك لكن المقايسة بين مسافتى الوضعية والاينية المستديرة قد تكون قريبة وبين مسافتى الوضعية
والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة **قلت الفصل** فى تضاد الحركات اذ من شرط التضاد التجانس فالحركات
المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحيثما تتنافى فذلك خارج والمجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض

فتضادها لامحالة لتعاندفيما يتعلق بهما وليس من جهة المتحرك كيف والعنوان من شأنهما ان يتعاورا موضوعا ولا المحرك فان الاضداد يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم المتصادة والمابطة المتباعدتان في الاطراف تتضادان فان فرض المحرك احدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها بالطبع ولا مانعية فيجوز ان يتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما لما منه وما اليه مضافا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين في المبدأ دون المنتهى او بالعكس لايكونان في غاية الخلاف وذلك بان يتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في السود والتبيض او بالعرض اما لا بالقياس الى الحركة لكون احدهما في غاية القرب من الفلك والآخر في غاية البعد او بالقياس اليها لكون احدهما مبدأ والآخر منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدأ فيهما هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في الاطراف كان المضادة بين الاطراف بالعرض وبين الحركتين بالذات او تعلقها بالطرفين لكونهما مبدأ ومنتهى لا لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس الى الحركة كالمتصاعدة من المركز الى المحيط والمابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركة لعدم تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدأ والمنتهى فان المبدأ في المستديرة لا يضاد المنتهى بل تجدان ان لم يتقطع الحركة قبل تمام الدورة دائمين انا تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة والاستقامة فاسدا اذ لا يكون موضوع الكيفيتين واحدا فلا تضادان فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية متجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالملائي في مقولات شتى لا تضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحينما يتنافى الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا يكون لذواتها بل لامر خارج كالتبرد والتسخن فانها انما لا يجتمعان لكون البرودة موجبة للكثافة والحركات المتجانسة قد تتضاد اما الكيفية فكالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان في الموضوع ووجودان غير معقول احدهما بالقياس الى الآخر لا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمتضاد للكبير بل متضايف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير الذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب النوع والطبع وليسا معقولين بالقياس وان كان الزيادة بالقياس الى النقصان فليست الحركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتباعدتين في المبدأ والمنتهى اعني ما يكون المبدأ في احدهما هو المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تضاد على ما سياتي فنقول انه لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينهما بالضرورة فتضادها انما هو تعاند فيما يتعلق به

من الامور الستة لكن التضاد فيها ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما او لا فلان الضدين من شانهما ان يتعاقبا على الموضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد فى الموضوع واما ثانيا فلتحقق التضاد فى الحركة مع انتفاء التضاد فى المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين المتبادلتين فى الاطراف لا سيما الصاعدة والهابطة اذا فرض توارده‍ما على حجر ويكون احدهما بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا عن محرك واحد ان امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك فى تضاد الحركة على انهما اذا كانت احدهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر واما ما يقال فى الاستدلال من ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه ولا من جهة الزمان اما او لا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه فى طباعه واما ثانيا فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد فى طباع الحركة لكونه من عوارضها لا مما له دخل فى تقويمها وتحصيلها بوجه ولا من جهة ماتية الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحادهما فى المسافة كالمذكورتين اعنى الصاعدة والهابطة المتبادلتين فى الاطراف بل سنتلو عليك انقطع بوجوب وحدة المسافة فى تضاد الحركة فلم يبق من الستة الا ما منه وما اليه ولا يكون التضاد فى الحركات باعتبار التضاد فى احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدآهما متضادين دون منتهيهما او بالعكس لا يكون بينهما غاية الخلاف فلا تتضادان ومن ههنا يعرف ان حركتى الهواء الصاعدة من حيز الارض الى حيزه الطبيعى والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبعى لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد عرضى كما ستعرف فالمنتهى المقصود فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد فى الحركات من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وذا يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفى احديهما مقابلا بالتضاد الحقيقى لنظيره من طرفى الاخرى كما فى التسود والتبيض فالمبدآن اى البياض والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثانى ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما فى الصاعدة من المركز الى المحيط

والمابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين نقطتان وهما لا تتضايفان في الطبيعة
لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فيكون علة والاخرى في غاية البعد عنه فيكون سفلا وثانيهما ان يكون
ذلك بالقياس الى الحركة كما في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انها مبدأ ومنتهى
في الحركتين والمبدأ في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فما يتقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات المبدأ والمنتهى
وان كان قياس المضاف اذا المبدأ مبدأ الذي المبدأ وذو المبدأ انما هو ذو مبدأ بالقياس الى المبدأ والمنتهى
منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو المنتهى بالقياس الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدأ والمنتهى ليس بالقياس
فليس المبدأ مبدأ بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدأ بل ان كان بازاء كل مبدأ منتهى
او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل وسبط والمتضايفان ايهما علم علم الآخر معه فاذا كان المبدأ والمنتهى في المستقيمة
لا يمكن اجتماعهما وجودا بان غير مضافين كانا متقابلين بالتضاد دائما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدأ
هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما سبق واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانا متضادين
لان المبدئين متضادان لكونهما كذلك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين
على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا كذلك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر في تضاد الحركتين عند تضاد
الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي لا يمترى فيه وانما يشكك في الآخرين انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض
تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بنحو مما مر في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدأ والمنتهى وذلك ان
الحركة لما كانت هربا عن شئ وطلبا لشئ فانما تتعلق بحسب هربها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث
كونهما مبدأ الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا جوهريا بالتضاد بهما
من هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته لا تندفاع ما قد ظن من ان عروض
مفهومي المبدأ والمنتهى لذوات الطرفين متاخر عن وجود الحركة فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد
الحركتين بخلاف القرب والبعد من المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين

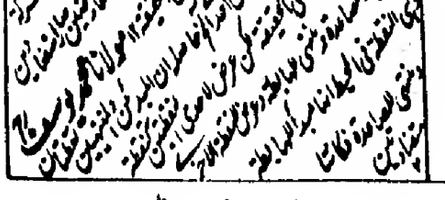

وانت قد علمت مما حققت ان كل مستقيمتين متباولتين في الاطراف متضادتان وليس التضاد مختصا بالقاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتباولتان في الاطراف كما انهما تتضادان بالذات بتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان بتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالقاعدة من المركز الى نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين من حيث كونهما مبدأ ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه وانا ارى ان تضاد الحركتين من هذا الوجه تضاد عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونها في غاية القرب من المحيط او غاية البعد عنه فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه فقط متضادة بالذات فيلزم ان يكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادا لكل حركة الى المركز من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد كثيرة وممن ههنا يلوح ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين وكانك قد تفطنت ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة اما لا مستديرة ولا مستقيمة اذ تضاد الحركات انما هي من جهة تضاد المبدأ والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متشابهتين او وضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك لا بالعرض من حيث كونهما مبدأ ومنتهى اذ المبدأ لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى عند عدم القطاع الحركة قبل تمام الدورة فلاح ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية والغربية لا تتضادان فاية نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدأ مهروبا عنه للشرقية تكون مبدأ مهروبا عنه للغربية ايضا اذا كانتا تامتي الدورة وتلك النقطة او ذلك الوضع يكون ايضا مطلوبا فيهما بالفعل احدى الحركتين في نصف دورة يفعل الاخرى مثلها في النصف الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبداه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه الى مبداه وان الحركات الواقعة على تلك القوسي المتفاوتة الانحناء لا تضاد في الاطراف لا تضاد وان تباولت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القوسي لا تضاد المستقيمة الواقعة على وترها وان تباولت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك قوسيات كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة

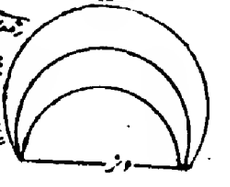

وحدة[1] فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا واحدا بالعدد وحدة القوسيات انما هي بالعموم وانظنه انه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة[2] نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب لواحد الشخصي من حيث هو شخصي ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص وايضا تلك الوترية يمكن ان يتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا تعين الصدية بازاء كل فرد منها فرد من الوترية المتباينة لها في الطرفين كما لا تعين للصدية بازاء كل فرد من السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما ظنه من ان المستديرة تضاد المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الانخفاض كما سيظهر في موضعه **قلت الفصل** لا يمكن ان يتصل حركتان متيانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل وآخر منزل اذ السبب الموصل موجود في آن الوصول وان لم يتسح ميلا ولا يكون في الواصل ح الميل الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم حدوث سبب الثانية فيهما سكون وتشفع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في صعودها رحى بابطة فان سكنت قبل الرجوع او وقفت الرحى ساقطا بانها تقف قبل الوصول اليها بريحها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة المبابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو الميل الطبيعي او الارادي وليس فيه لو قسري وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل المبابط لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل يحرك او وجوديا بان يكون الحاسر افادوه قوة محركة وبتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال من غير تخلل سكون بين كل حركتين متيانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا بحيث لو جاز انفصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق واحد كالصاعدة والمبابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغيرة ثم العود بالعكس في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان هذا الطريق موصلا الى سبد طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والمبابطة على التقوس في النقلة وكالتسود من الطريق المذكور والتبيض من طريق القهقرة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة على ضلع من مثلث ثم على آخر منه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون

كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وحزبه وجمهور المتكلمين اقول
وكذا الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد طبعا ثم قسرا او بالعكس
وكالحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط واحد فان البرهان يوجب
السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة بالشخص وقد لفقنا عن
الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومي الى ذلك واما الحركة النازلة للحجر في الهواء فالمانع فلا يوجب البرهان فيها
تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز
ان يكون متماسا بالفعل لمتباينة معينة ومباينا لها الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة
فيه ففيه سكون وقال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية ان عنى بالآن الذي يكون فيه مباينا ظرف زمان
المباينة اي ظرف زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه ملاصقا فلا يمتنع ان يكون ظرف زمان الحركة
شيئا ليس فيه حركة بل المخالف للحركة وان عنى به آنا يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان بينهما
زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من الملاصقة الى بعد وليس ذلك الزمان زمان السكون خصوصا من
مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس لاول ما يكون حركة ومباينة وكذلك ان تركوا
لفظ المباينة واوردوا بدلها الملاصقة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي في كله لا ملاصقة
وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك فيه
المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس
فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس ببعيد ان يقال انه اذا عرض ذلك وجب ان يقع عند الفصول بالفعل
وقفات ويكون الحركة البطاء منها لو لم تكن وظن ان بعضهم قال اما القطوع فكذلك واما ما يكون المتباينات
فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك واحدا دون بالقياس الى
تلك الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بجيد فانه لم يكن المانع
الذي اورده امرا بالقياس الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل يوصل اليه ويفصل عنه وهنا ذلك الكلم موجود
لا شك فيه فهنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة الا طرف المسافة
اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك وان لم يبتدئ الى

طرف المسافة من حيث هو يُفرض اولا النقض بالكرة المركبة على دولاب دائر اذا فُرض فوقها سطح مستوٍ بحيث
تلقاه عند الصعود ثم تفارقه فانها تماس ذلك السطح بنقطة ولا يبقى مماسّته له زمانا فاجاب عنه الشيخ
بانه حيث يكون كرة حقيقية لا تكون الا مماسّا بكرة اخرى لا محيط لها كما في السموات ولا يكون معها هذا العمل وحيث
يكون هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ولو كانت فرضا فالمحال ان تماس دفعة وتزول دفعة وجب ان تلقف
دفعة وسع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء لاستحالة الخلاء فسطح ذلك الملاء الذي بالصفحة
وهو بسيط وسطح آخر يلاقي بقبة الكرة ولم يجز ان تكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة
لا يتعين لها في السطح وضع متميز بمعنى ان يكون من ذلك البسيط وضع لم يقع مماسّة بين الكرة والصفحة
بالنقطة على ان هذا تعليق لاحكام طبيعية باوهام رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه
المراد على ما بيناه الا ان يوجب منه انتقال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن انما نمنع ذلك في الامور
الطبيعية الخارجة عن الاوهام اقول وتبين مما ذكره من حديث الملاء وعدم جواز ان يكون في وجهه نقطة
غريبة من جسم آخر انه لو صُوِّر النقض بملاقات محدب جامل زحل مثلا مقعر فلك الثوابت بنقطة عند
الاوج فالجواب منع الملاقات وان تخن المتمم لا ينفد عند الاوج بحيث يلتحم لمحدبه نقطة من محدب الحامل
وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اولا ليس اذا لم يُدرك الآلات الرصدية فيما فوق فلك
الشمس اوية اختلاف المنظر التي يُوتر نصف قطر الارض فكيف يُقبل شهادتها في تعيين النقطة بالحقيقة
هناك وقد يُورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة ولا يكون هناك التزام الوقفات والاطل

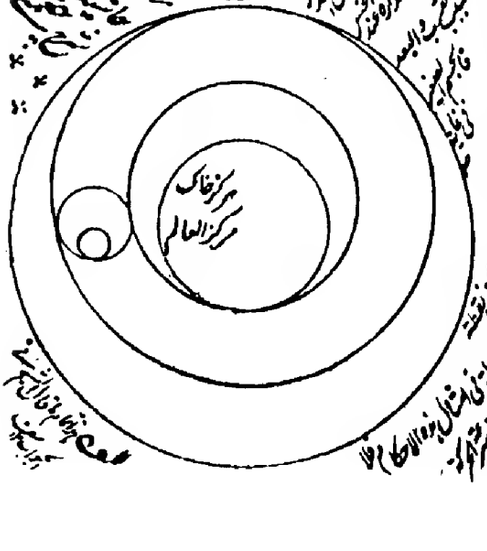

اتصال الحركة ثم سلك الشيخ اسلوبا آخر وهو ان كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل يحقق اندفاع الشيء القائم
امام المتحرك واحتياجه الى قوة مانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد
من شيء يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة او تقريب من شيء ومع ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة موجودة
موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان انما تسمى ميلا بالقياس
الى ما يزيل ويدافع الا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل نفسه وفساد هذا الميل ليس هو نفس وجود ميل
آخر بل معنى آخر يقارنه فاذا حدثت بعد وصول المتحرك حركة له الى جهة اخرى تكون لا محالة لحدوث ميل
ويكون حدوثه اول آن اذ ليس وجوده متعاقبا بزمان وليس كالحركة والسكون بل هو كالحركة التي يكون
اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة ومبدأ زمان الاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن
ولا يعرض محال لان ذلك الآن لا يكون فيه الحركة والا حركة متعاقبان احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود
الميل الثاني غير آن هو آخر وجود الميل الاول فان كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا
بعده فقد صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول فلا تقع
الى سن يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يكون ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة اوكزه وهما وفيه بالفعل
التحي عنها فلا تظن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل الى اسفل البتة بل مبدأ من شانه ان يحدث ذلك
اذا زال العائق واذ الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال والاشبه ان يكون الموصل يبقى
موصلا زمانا لكنا اخذناه وصلا آنيا ليكون اقرب من الموجب لعدم السكون ثم انه اشار الى امكان ارجاع
الحجة الى ما ذكرناه وهو الى نحو ما افاده ولعل فيما نقلناه عنه كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية
للمسترشدين ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور والمخالفة تارة يشنع بانه لو وجب السكون بين
تينك الحركتين فالحصاة بل الحذرة المرمية الى فوق اذا لاقت في صعودها رحى بل جبلا بطل فلا بد ان تقف
ثم تنزل ولا يكفي وقوفها الآبا يقاومها الرحى او الجبل والتزامه شنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الحذرة

قبل الوصول الى الرحى او الجبل تقف بريحه ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها وح اما ان يدركها الرحى او
الجبل من خلف لسرعة حركتها بها بطئة او لا يدركها لدفعها الريح امامه ولو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح
على ايقافها دون الملاقاة فاعلم لاستثناء ح فى التزام ايقافها الرحى او الجبل على ان المستثنيات فى العادة
رما توجبها الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندى ان يجاب بان الخرقة او الحصاة تتحرك بحركة
الرحى او الجبل من غير وقوف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبعى لا يحدث الا فى آن
بعد آن الوصول فلا يكون بين آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل ولا يلزم منه ان لا يكون حركة
عرضية اذ هى تكون بلا ميل فالخرقة ربما يحدث فيها ميل بالنظر الى ملازم الموضع الذى ما تثبت من الجبل وتتحرك
بحركته بالعرض ولا يرد علينا ان لو صح هذا لصح البطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون بين الحركتين المختلفتين
وهو ان الحركة الحافظة للزمان ليست بحقيقية وذلك لان الحركة الاولى الذاتية قد انقطعت والحركة العرضية
ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لم يكن متحركا بالذات وثانية اخرى يتمسك بانه لو وجب
السكون فبسبب فذلك السبب اما عدمى اعنى عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمى الى فوق سبب الحركة الى تحت
موجود فيه وهو نقله الطبيعى او وجودى اما طبعى او ارادى ولا خفاء فى فقدانهما فى ذلك الحجر او قسرى ومن
البين امكان عدمه فلا يجب السكون والجواب انه يمكن ان يختار اولا ان سبب السكون عدمى وهو عدم
حدوث الميل وذلك بان القوة القسرية قد احدثت فى الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل عن الحركة الصاعدة
ولم ينته بالكلية جاز ان يعوق الطبيعة عن احداث الميل لها بطأ او عدم حصول الميل القوى الشديد فان الطبيعة
وان احدثت ميلا لكن يجوز ان يكون الميل فى البدء ضعيفا لا يقدر على التحريك وكان ذلك بضعفه يمنع
عن خرق الهواء المقاوم وح يكون سبب السكون معاوقة الهواء فيكون وجوديا لكن الهواء انما يعاوق اذا اشتد
الميل فلذلك جعل السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودى وذلك بان يكون القاسر افاد الحصاة
قوة محركة وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة قلت الفصل حركة الشئ ذاتية ان كانت قائمة به والا فعرضية
والذاتية ان كان مبدأها من الخارج فقسرية والا فان لم تصدر عن شعور فطبيعية والا فارادية متفننة كانت
او على وتيرة واحدة والطبيعية الحقيقية الخاصة هى الصادرة عن الطبيعة الخاصة اعنى الغاية طبيعية على الوجه
وربما يسمى طبيعية ما يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ اوعائق اولا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية
لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيكون القسرية طبيعية بالقياس الى طبيعية المقسور مع ملاقاة القاسر الى طبيعة الكل

وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** التصاف الشيء بالحركة اما ان يكون بتمام الحركة
به فيكون متحركا بالذات ويسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لبقيا مها بالة علاقة معه على ما سيجئ تحقيقه فيكون
متحركا بالعرض والحركة عرضية كتحرك المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدأها المحرك
امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخن الماء وتخلخله بالنار وصعود الحجر المرمى الى فوق ودوران
البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك تلك
الحركة بالشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فيسمى الحركة طبيعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك
تلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الفلك والحركات الارادية
للحيوان وينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم
متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي لقيتضيها من غير زائغ وعائق فقد تصدر عن الطبيعة الخاصة
بالجسم حركة الى الغاية الطبيعية لكن ببطء ميلا من الواجب بالنظر اليها الكائن كالنماء في الشتاء وقد
تصدر عنها الى الغاية الطبيعية على زائغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر على خط مستقيم بمصادمة ريح
وقد تصدر عنها لا الى غاية طبيعية كتكون الاصبع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة
وحدها كحركة الحجر المرمى الى السفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر ميلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه كلها قد تسمى
طبيعية وقد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية
هو لنفس الغذاء غير طبعي ولكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت طبيعية بل الاحتراق يكون طبعيا
للخشب عند ملاقاة النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى طبيعة الكل والملك قد تبين ان ما يسمى
تسخيرية وتزاد على الاقسام حركة النبض انما هي قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية
بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض
عنها ليس من جهة ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق
لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطء ولا يوجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا تكون طبيعية حقيقية
قلت الامر كذلك ان تشددا الا ان المعاوقة التي تكون من المادة التي تحركها الطبيعة اذا لم يكن تلك المعاوقة
زائدة على الواجب في الجزئي الطبيعي لعلها تعد كلا معاوقة وذلك كما في النماء فان القوة النامية انما تحرك
بالطبع غذاء يفوق طبيعته عن الحركة الى الجهات التي يحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كان

على الحال الطبيعي والجاري كذلك كانت الحركة كما انها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حالة الطبيعي هو ان يحرك القوة النامية غذاء فيه معاونة طبيعية فالحركة المتحدة بالنظر اليهما يكون نامية طبيعية للمركب وان كان لا تخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاونة التي من مجاورة الهواء في تخريب النار المسخن بالطبع وهو في حيز الطبيعي وقد ذال عنه القاسر تعد كالمعاونة فانها لا دامة الطبيعة الماء بالعرض والمعاونة التي من الهواء او النار وهو على قوامه الطبيعي في هبوط الحجر فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي من الهواء او النار اراق بلا طبيعي يتحرك الحجر فيه بالطبع وان تفاوتت الحال في ذلك باعتبار خفة الهواء المعاوق رقة وغلظا مثلا عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واذا كان هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها هو الطبيعة وحدها دخلة في الطبيعة حيث قسمت الذاتية الى قسريته وطبيعته وارادية وقالوا التي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة وقاسر فان اشترط وحدة المبدأ في المقسم وكانه بعيد خرجت عن المقسم والا فهي داخلة ولا تخرج باعتبار قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب سببها واما اعتبار بساطة المتحرك في المقسم فمع بعده لا يخرجها فيه اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تبعد قسريته بناء على ان المركب من الخارج وغيره خارج او طبيعية بناء على انه غير مخالف لمقتضاها وسيأتي الكلام في الصادرة عن طبيعة وارادة لكن الخطب بعد الاحاطة بالامرين يرجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة **قلت الفصل** الحركة الطبيعية لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت قارة فهي هرب فتكون عن حالة غير طبيعية فانما يحرك الطبيعة كونها على حالة كذلك وتجدد القطعية لتجدد الحالات وبانها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا تبين ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون طبيعية بل بالتمام دورة الفلك فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير لا يعبأ به في الطبيعية بل الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية لبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فاجسم اذا كان بصورته التي يتجوهر بها او صورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم له مقتضاه وان لم يسلم لقاسر اما في بدو تكونه او بعد فان زال القاسر ولم يكن ثمة عائق يتحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في النقلة الطبيعية فاذا نزل الماء مثلا فالمطلوب هو الجهة او المكان او الوصول الى كلية لكن لو كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حدوث الارض وستعلم انه لا يمكن ان يكون لجسم بالطبع فلا يمكن ان يقال انها يطلبان حيزا الا ان الارض اغلب واسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان

اذ سطح الهواء الحاوی هو المکان الطبیعی له ولو کان هو طلب الکلیة کان الحجر المرسل من رأس البیر یلتصق بشفیرها
هناک لانه اقرب بل المطلوب هو المکان الطبیعی لکن لا مطلقا بل مع ترتیب بین اجزاء الکل مخصوص ووضع
من المحدد للجهات مخصوص والجهة غیر مقصودة الا بکون المقصود فیها والکلیة لیست مقصودة لکن المقصود حیث الکلیة
هناک و اذا کان الطلب متوجها الی ذلک فالهرب یکون عن مقابلاته ولولا الطلب لم یتعین جهة مهرب الیها
اقول الحرکة الطبیعیة لا تنفک بکونها طبیعیة انما تصدر عن الطبیعة من حیث هی لبطلانه اذ الطبیعة ثابتة
فیکون اثرها من حیث هی ایضا کذلک والحرکة القطعیة متجددة واما التوسطیة فهی وان کانت قارة
ثابتة لا یمکن ان تصدر عن الطبیعة من حیث هی لانها هرب والهرب لا بد ان یکون من حالة غیر طبیعیة فانا
تصدر عن الطبیعة من حیث ان عرضت لها حالة غیر طبیعیة واذا قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد من تجدد فی السبب
فنقطن ان تجدد الحرکة القطعیة لتجدد الحالات الغیر الطبیعیة فان المتحرک اذا لم فی مبدأ المسافة حالة غیر طبیعیة
ولیس هناک عائق له عن التوجه الی الحالة الطبیعیة یتحرک الیها بالطبع علی النهج الطبعی ویکون له فیما بین المبدأ
والمنتهی ایضا حالة غیر طبیعیة مما یتحرک فیه من الکم او الکیف او الاین بحیث ینفرض له فی کل آن یفرض فی
زمان التحرک حالة مخصوصة متجددة غیر طبیعیة انما یتحرک الیها لانها لا بد فی الوصول الی المطلوب من قطعها
فتکون مطلوبة ما لم یصل الیها لکونها لا بد من الوصول الیها فی الوصول الی المطلوب ومهروبة عند الوصول
لکونها ایضا غیر طبیعیة لا ینال المطلوب الا بترکها ثم اذا کان الهرب من حالة غیر طبیعیة ویکون لا محالة
بازائها حالة طبیعیة تکون هی مطلوبة بالطبع فیقف الحرکة عندها واما توهم ان الحالة التی یتحرک الیها یجوز
ان لا تصیل الیها البتة ففاسد لان ما لا یمکن الوصول الیه للمتحرک لا یکون کما لا شائبة توجه الیه بالحرکة
الطبیعیة ویستفاض ان الطبیعة لا تکون دائما ممنوعة بالحرمان عن کمالها فلاح ان کل حرکة طبیعیة تجب انقطاعها
فالحرکة المستدیرة المتصلة الدائمة وضعیة کانت کحرکة الفلک او اینیة لو امکنت لا تکون طبیعیة
بل کل مستدیرة تتم دورة لا تکون طبیعیة فان المهروب عنه من وضع او این هو المطلوب لا یکون المهروب عنه
بالطبع مطلوبا بالطبع واما التغایر بالاعتبار فلا یعتبر اذ الطبیعة یختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما ذلک
فی الارادیة فان قلت الیس کل حد من الحدود المفروضة فی المسافة یکون مطلوبا بالحرکة الطبیعیة ومهروبا عنه قلت کل من الحدود لا بد من قطعها للوصول الی المطلوب فالمطلوب هناک بالعرض ولایتاتی

مثل ذلک هناک بل الحرکة الوضعیة مطلقا لا یمکن ان تکون طبیعیة للبسیط لاستوا اجزائه فیلزم استوا الاوضاع الحاصلة بحاذاة الاجزاء للامور الداخلة فی جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة الیه فلا یکون هناک وضع مطلوب او مهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلک فالجسم اذا کان بصورته التی یتجوهر بها او بالصورة التی یتجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التی ترکب منها یقتضی امرا من المقولات التی یقع فیها الحرکة من کم او کیف او این فلا یخلو اما ان لا یمکن فوات مقتضاه عنه بقاسر فلا یجوز ان یتحرک بالطبع فی تلک المقولة او یمکن فح ان لم یفت مقتضاه لم یتحرک وان فات اما فی بدو تکونه کما اذا تکون الهواء فی حیز الماء مثلا او بعد تکونه کما اذا رمی الحجر فی الهواء فان زال القاسر ولم یکن ثمه مانع لا یدعم ان یتحرک بالطبع فلا محالة یتحرک بالطبع الی مقتضاه فاذا وصل الیه وقف ثم الامر ظاهر فی الاستحالة والکمیة ویشتبه فی النقلة فانه اذا نزل الماء مثلا فیمکن ان یزعم ان المطلوب هناک هو جهة السفل او انه المکان الخاص اعنی سطح الهواء المحیط او انه الوصول الی کلیة الاطلس بان یکون المیاه الجزئیة تقتضی ان تتصل بکلیة الماء ومعظمه کما زعمه ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فیدفعه انه یلزم ح ان لا یقف الماء دون حد فوق الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلک اصلا غیر لازم وعدم وقوفه بالطبع دون ذلک لازم وبطلانه مم بل الماء والارض کل منهما یطلب المرکز فان لم یعق عائق وصل الیه والا وقف والارض اغلب واسبق فبلغت المرکز واستبدت به وعاقت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء المرکز فالجواب انه یکون ح لحیز واحد جسمان یطلبانه بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المکان فقط فیدفعه انه کان الماء ح یقف فی الهواء حیثما کان اذ سطح الهواء الحاوی له هو المکان الطبعی له وذلک حاصل له اینما کان فی الهواء واما ان المطلوب هو الکلیة فیدفعه انه کان یجب ح ان یلتصق الحجر المرسل عن راس البیر بشفیرها لانه اقرب الیه من قعر البیر والحرکات الطبعیة انما تنحو اقرب الطرق الی المطلوب بل الذی یجب ان یعتقد فی ذلک هو ان المطلوب هو المکان الطبعی

لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد من الجسم المحدود للجهات والجهة غير مقصودة
بالذات بل لكون المقصود هو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبعي واقعا في تلك الجهة والاتصال بالحيز الاسفل
ايضا غير مقصود لكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك وان كان الطلب متوجها الى الحيز الطبعي وهو
الغاية الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها ايضا اتفق فاذا كان المكان غير طبعي وان كان الترتيب
طبعيا هرب عنه مثل الهواء المتشقق المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء فان الآجرة تشق الماء من اسفل
لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة الخلاء ووجوب ملازم الصفايح فيخلفه الماء في مسام الآجرة متصعدا
لهرب الهواء عنها وان كان الترتيب قريبا من الواجب وكهرب الماء من الهواء وان كان المكان
طبعيا اذ ليس الترتيب حاصلا كذا حققه الشيخ وكأنه يشعر ان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير
ان يكون هناك طلب للملائم فانه لو كان كذلك لتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى **قلت الفصل**
القوة اذ ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالتناهي او اللاتناهي بالذات بل اما بعتبار تكمم ما هي
فيها ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد
واستحالة بلوغ المقدار حدا لا يتصور فوقه مرتبة او تكمم ما هي تقوى عليه اي الحركة اما كمية متصلة من جهة مقدار
المتحرك او المسافة وتكون متناهية البتة لما مر او مقدار الحركة اي الزمان اما في جانب الزيادة فكلما كانت
القوة اقوى ابقت الحركة مدة اطول وامافي النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر وقد
لا تتناهي بحسب ازدياد المدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة لاستحالة بلوغ
الحركة حد الزمان حدا لا يتصور اسرع منه واقصر واما منفصلة بالفعل او بالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرار
المسافة مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية
لو كانت في غير متناه كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء قوة جزء من
الجسم فاذا اضعفنا الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد ما بازائه من المقوى عليه ويفضل من الجسم غير متناه اما
في المتناهي فلا يكون الاعلى متناه في المدة والعدة المتشابهة المرتبة في ترتيب او تراتيب والا فاذا اتصفت
مثلا القوة بتضعيف الجسم تضعف ما بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدد او سلالمها
او لوحظ توزيعها عليها بحسب ذلك لامتداد وذلك محال **اقول** القوة ليست كما ولا متكممة بالذات فلا
توصف بالذات بالتناهي او اللاتناهي بمعنى العدم دون السلب لاختصاصها بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها

مایکون بفرض واحد بمقدار ما محفوظ تعد به الکثرة متناهی او لا متناهی لکن اللاتناهی فی العدة بحسب انقسام
المسافة بهذا النحو من القسمة یرجع الی لاتناهی المسافة وقد عرفت استحالته بل الذی یمکن هو ما یکون بنحو ما من المسافة
کما فی المسدیرة والعدة فیها وان کانت بالقوة لکنها قریبة من الفعل جدا اذ بجزء فرض لقطع تکون کالمبدأ لتقسیم
الحرکة المتصلة الی دورات ومن ثم ربما یوهم کلامهم ان للافلاک حرکات غیر متناهیة بالفعل قال الشیخ ان کرة
السماء اتما بالمعنی الذی نقوله یعنی المتوسط فی واحدة باقیة فیه ابدا لا تحرک واما الذی بمعنی القطع فیشبه ان یکون
کل دورة حرکة واحدة الا ان الدورات لا تتحد الا بوضع فتلخص ان اللاتناهی فی القوة انما یکن بحسب المدة او
العدة فلینظر انه هل یجوز ان یکون قوة جسمانیة غیر متناهیة کذلک فنقول لو امکن وجود جسم غیر متناه وطول
قوة محرکة فیه لکانت هذه القوة کما هی غیر متناهیة بحسب امتدادها بالعرض بامتداد الجسم کذلک تکون غیر متناهیة
البتة فی المقوی علیه من جهة المدة والعدة بل الشدة ایضا فان اللاتناهی فی الشدة وان استحال فی
ذاتها واستحال اجتماعها مع اللاتناهی فی المدة فی حرکة واحدة لکن جاز ان یستلزمه المفروض المحال وذلک
لانه کلما ازداد الجسم حجما یزداد القوة المساریة فیه وکلما ازدادت القوة ازدادت ما یازائه من المقوی علیه فاذا بلغ
ازدیاد حجم الجسم الی نهایة کانت القوة وما یازائها من المقوی علیه کذلک کیف لا ولو کان المقوی علیه
فی المدة او العدة متناهیا لکان قوة جزء ما من الجسم ذی القوة قویة علی جزء من الامر الذی علیه القوة فاذا
ضوعف من الفاعل جزء یتضاعف ما یازائه من ذلک الامر جزء حتی ینفد ذلک الامر لتناهیه بازاء جملة متناهیة
من ذلک الجسم ویکون قوة تلک الجملة قویة علی ذلک الامر المفروض بازاء الکل ویبقی من الجسم جملة غیر متناهیة
ویکون لها قوة ومقوی علیه زائد علی المفروض هذا وامّا الجسم المتناهی فلا یمکن ان یکون القوة الحالة فیه
قویة علی غیر متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة حذار المدة لانها لو کانت تقوی علی غیر متناه فجزء القوة
لابد وان یقوی علی شیء من جنس ما یقوی علیه الکل اذ القوة سارية فی الجسم فیکون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الکل
ومقوی علیه من الجنس الذی للکل فاما ان یکون ما یقوی الجزء علی تحریکه هو ما تحرکه الکل فان تساویا فی تحریکه
من آن فی العدة والمدة لا دق للکل فضل علی الجزء وان کان ما یقوی علیه الجزء من العدة والمدة انقص
یکون نقصانه لا فی جانب المبدأ بل فی الجانب الآخر فیکون فی ذلک الجانب متناهیا ثم الکل انما یقوی علی
ما یزید علیه زیادة محدودة لان الجسم انما یزید علی جزئه زیادة محدودة فکذا الحال فیما یازائهما من القوتین باعتبار
ما یقویان علیه فما یقوی علیه الکل ایضا متناه واما ان یکون ما یقوی الجزء علی تحریکه اصغر فالکل ایضا یقوی

على تحريك مستبق الظلام فيه وليظهر الخلف والكلام في هذه التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا بها
قوام الملاقي في البطلان لخلاء فلسنا نحتاج الى اعتبار هذه المناسبات بالعمل بل نقول ان ما التقدير مناسبة
هذا الحكم فهو مناه على نحو التقديرات التي يفعلها المهندسون وبالجملة ليس العائق في ذلك من طبيعة القوة و
لكن من طبيعة الامور التي ليست توجد بعد فنقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور توجد على نحو لكان طبايعها
يوجب كذا ولو كانت قوة غير متناهية في جسم متناه لما كانت بحيث لو كانت الامور توجد كذا وكذا لكان
طبايعها يوجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة
المنتظمة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فان العدة المعدومة اذا
كانت انقص من عدة اخرى لا يلزم ان تكون متناهية كدورات الفلك الثامن والوحدات الغير المتناهية
فانها انقص من دورات الفلك الاعلى والالوف الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان
متصل معتبر من آن اقل من غير المتناهي المبتدي من ذلك الآن الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة
المختلطة ملتئمة من تراتيب كل منها غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب واحد لما بينا
فلا تقوى على تراتيب واذا لم يكن الكثرة منتظمة اصلا في ترتيب واحد ولا في تراتيب لم تتبين امتناعه من
هذا العلم فان قيل يجوز ان يكون بجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس قوة الكل كما
ان القوى التي توجد في المركبات بعد المزاج لا يكون لشئ من الاركان التي امتزجت عنها والواحد
من الحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها قلنا ان القوة وان كانت بجسم بحال اجتماع الاجزاء وامتزاجها

لكنها سارية في جملته فيكون البسيط اذن في حال الامتزاج حاصلا للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحلها
حال الانفراد ونحن لانا خذ جزء الجسم مقطوعا تاما حتى يمكن ان لا يحل شيئا من القوة بل تعتين جزء منه وهو
بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على
تحريك ما هو اصغر منه فان قيل ما ذكرتم من البرهان انما يقتضي على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه لا على
قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها انما تحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة تحرك بعض
الجسم ولا بعضها كله واذا لم يجتمعا على تحريك شئ واحد لم يتشيش الكلام الى اختلف قلنا ليتذكر حديث اعتبارنا
القضية شرطية تقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلا نهاية ان اقامت فيه شوقا
غريزيا وميلا يتحرك بهما فيكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تقم فيه شوقا
كان ذلك قسرا وهو لا يدوم عندكم قلنا اذا اقامت شوقا وميلا لا يكون القوة الجسمانية مبدأ الحركة
الغير المتناهية بل واسطة فيها بافعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تقم شوقا وميلا
لم يلزم ان يكون ذلك قسرا فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم
دائما يضيع قوته دائما فيتحرك دائما كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عرض يسكنها من طبيعتها دائما
قلنا ذلك وان لم يكن بديهي الاستحالة لكنه مستحيل لما بيناه والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل
دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون والفساد فضلا عن قواها هذا تقرير البرهان والتقصي عما يرد عليه
على حذو كلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا البحث حق التفتيش وبينه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من
يخرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها في نفسها شئ غير متناه ويخرج خلفا بانها يلزم ان تتضعف
او تتنصف او يكون لها نسبة اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة
غير متناهية ان مقابلها من المقوى عليه غير متناه ويكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك

من جنس واحد او من اجناس مختلطة فلا يستحيل تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعف القوة
التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان يحام حول ما بيناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى بان القوى الجسمانية
انما انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو
مجموع ما يقوى عليه الاجزاء وليست اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك
ربما لا يصدق او ربما يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما يكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه
فلا يتصور انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها
على اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها وليست
اعني بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل محمولان النصف مثلا بازاء النصف
والربع بازاء الربع والثانية ان توزع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة
مخصوصة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد المسافة او الزمان كان توزع الحركة من جهة المسافة
او الزمان فيكون بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة في نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ
السرعة يكون المسافة والمدة متطابقتين بتقسيم كل منها بازاء اقسام الآخر ولا يكون بين قسمة الحركة من جهة
المسافة وقسمة من جهة الزمان بون الا في الملاحظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة في تلك المسافة
والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد الجسم المتحرك كان توزع الحركة من جهة الجسم المتحرك
فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم بتلك السرعة في تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم
في تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا ولاحظت تاتي القسمة في امتداد المسافة يكون التوزع باعتبار
المسافة من غير ان تنصف المدة بل تنقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة تلك الحركة بعينها على ما هي عليه بالفعل
واما اذا اعتبرت حركة الجسم في تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام
القوة بتقسيم المدة البتة اذ لا يزيد المدة بزيادة اجزاء القوة بل تنقص فان رابك ان الحركة الواحدة
كيف تتوزع على اقسام القوة بانحاء مختلفة فاودع بانه لا ضير في ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكرانا لا نعني

بالتوزع كون كل قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم فاذا
كانت هناك حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مرتبة سواء كانت في ترتيب واحد او ترتيبات متعددة
فاذا انقسمت القوة ولوحظ تالي انقسام الحركة في امتداد سلسلة البعدة او سلاسل توزعت سلسلة الحركات او
كل من سلاسل حسب اقسام القوة اذا تهدت المقدمتان فاقول لو قويت قوة حالة في جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او البعدة المنتظمة في ترتيب واحد او ترتيبات كل منها غير متناه ولم يكن آحاد ترتيب واحد
مختلفة نصفنا القوة فتضعف محالها بتنصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة البعدة وكذا الحال
لو قسمنا القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والبعدة الغير المتناهية لا تقبلان التضعيف في الامتداد
لا سيما اذا كانتا بعد اثنين من مبدإ معين وكذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا النظر اذا ضعفنا
الجسم ذا القوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من آن مفروض او وجدة مفروضة
بعد التضعيف نصف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدإ قبل التضعيف او ازيد ويكون نصف ما تقوى عليه البعد
التضعيف في امتداد المدة او البعدة بازاء القوة المتابقة ونصف بازاء الزيادة فتبين المطلوب باقوم حجة
لا يدحضها شبه اولي التلبيس وسقطات المؤنات التي تكلفها الشيخ الرئيس ولعل ما ذكرناه هو مارامه من شبه
الشيخ الى الحرف لكنه اجل ونسامح فعليك بالانصاف ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من
مبدإ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من ذلك المبدإ فيقطع ان اراد به انه يكون هناك حركتان
على حدتين من مبدإ واحد احدهما انقص من الاخرى فيقطع فيقسمانه لا يجب ان يكون انقص مدة والنقصان في
البعدة لا يوجب الانقطاع اذا كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات
الفلك الاعلى والشيخ نفسه تعرض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدإ يكون شطرا منه مبتدأ
من ذلك المبدإ على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فيقطع لا محالة فذلك انما يكون بما هددناه من المقدمتين وهو
لا يحتاج الى تجشم تلك المؤن التي تحملها **قلت الفصل** في ما ذكرى ان نبين ان كل ما لا يمكن خلو الجسم عنه كالحيز
والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيأ منه طبعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا
يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه
فرضه مخليا لطبيعة ويكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذا لا مرجح من خارج فيكون ذلك من طبيعته
فتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان متباينان طبعيان والا لم يترجح له واحد منهما والطبيعة النوعية البسيطة

ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت له مقدارا وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التجزي
فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكانه جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض
او المنفصل الملحق من حيث خصوص فرديته بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من
حيث هو اقرب اليه ولا يكون الا اقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شئ منها فان نقل منه الى بعض
آخر منها بالقسر صار اليه طبيعيا الصيرورته اقرب اليه ح وان لم يكن في شئ منها فالاقرب اليه هو الاقرب
منها الى حيز هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه لشئ من الاسباب التي لا يمكن بالقياس
الى خصوص فرديته فقد انهار اساد اما المركب فلما لم يكن مبدء عالم بخلق له حيز خارج عن احياز البسائط ثم
تركبه وان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون قسرا بالقياس الى طبيعته ويكون له
حيز طبيعي وهو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون المعتدل الحقيقي حيزا طبيعيا ولا منافرا للطبع
او حيزه الطبيعي هو الاتفق حصوله فيه وظني ان الطبيعي للمركب انما هو باعتبار ماله من مرتبة الخفة او الثقل او الحالة
المتوسطة على حسب ما يقتضيه تركب بسائطه فلا يكون حيز مركب حيز النار السامج او الارض السازجة البتة
وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** واذا افضى الكلام هنا الى ان الحركة الطبيعية انما
تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان يبين ان كل معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيأ
منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن خلو جسم تام اصلا عنه فيكون لكل جسم شئ منه طبيعيا وما
لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك البعض شئ منه طبيعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان
الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان ينتاهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل
له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة يكون له حيز ينتاهي به سائرا يفرض معه من الاجسام في
الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او وضع اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد للجهات فهذا المعنى الاعم
هو المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة الاول للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها ولبعض
البرهان في الحيز فنقول اولا لما امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما لا يمتنع خلو
مطلق الجسم عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها كالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون
اية طبيعة خصوصة فرضت وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته
بحيث لا يكون هناك قاسر يوثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه فان امتنع فلامر خارجي واذا خلي

كل جسم يكون لامحالة له حيز معين اذ لابد له من مطلق الحيز ولايكون ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولابد ترجيح ذلك المعين من مرجح ولايكون المرجح هو القاسر لفرض التغاية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة وما يستند اليها فيكون ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل وان كان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السواء فلا يكون تعيين الحيز منه مالم يكن لطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لايكون لجسم حيزان طبعيان متباينان والا كان نسبته اليهما على السواء فلم يترجح له واحد منهما وانا وعانا الى القول بالحيز الطبيعي وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط ومركب اما البسيط فاذا لوحظ الى طبيعته مخلاة من غير ان يفرض معه قاسر يؤثر اثرا غريبا ولا حالة غريبة عارضة الملادة سابقة على الطبيعة او طارئة بعد ها وكذلك فيما يظن ان يكون لحاظ الابداع فح لايكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد واقتضت الطبيعة ح مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولايكون الا واحدا ثم ان الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص طبيعته الخ وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز الاجزاء بالقوة وحيز الجسم هو حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر وكانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التخييل فانه كما ان تلك الاجزاء اذا لوحظت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يتخيل ان تلك الاحياز اذا لوحظت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم بعينه لكن الامر بالحقيقة ليس كذلك فان السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة في احياز الاجزاء متفرقة وفي مجموع تلك الاحياز مجتمعة وهي بلحاظة راسا في حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعني حيز الجسم ثم الحيز الطبيعي للجزء من حيث هو جزء ما هو اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره وشكله المتوهمة في الحيز الطبيعي للكل فالجزء المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة في الحيز الطبعي للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز اما بقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج واما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه ح هو الطبيعي لانه صار اقرب اليه والجزء المنفصل عن البسيط المفارق لحيزه الكلية في الحيز الطبيعي بان يتمثل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعي ويكون الجزء في اقرب حيز من الاحياز المتوهمة في الكل على فرض الاتصال الى حيزه الذي فيه عند الانفصال المفارقة فان لم تتيسر له الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في اجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة

من حيث هي دان اقتضت الاتصال لكن اليبس الطبيعي كما انه يحفظ الاتصال لم يطرء الانفصال كذلك يحفظ
الاتصال بعد طريانه بعارض فيمتنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل وقس
المنفصل الماس في الانتقال من بعض الاحياز الى بعض على المتصل وبالجملة فمقتضى الجزء من حيث هو جزء
هو الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمة في حيز الكل وتعيين الاقرب انما يكون من خارج فان قلت
فطبيعة الكل ايضا يجوز حينئذ ان لا تقتضي امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان في
احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب الآخر وان لم يكن في واحد منها طلب ما هو الاقرب منها الى الجزء الذي
هو بالقسر فيه قلت اذا كان الحيز الطبيعي للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا
فجاز ان يطلبه الجزء واما الكل فاذا كان له احياز متباينة تتصور وقوعه بحيث يكون نسبته الى كل منها على
السواء فلا تتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له حيز طبيعي لانا فرضناه الاقرب ولا اقرب هناك ثم انه ح ان
لم يكن هناك عائق عن التوجه الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها
طبيعيا وان توجه الى بعض كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يكون وقوع الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من
الاحياز المتوهمة في حيز الكل واحدا كما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع
الكل بحيث فرضتم يكون ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فان كان التجزي
ممتنعا على الطبيعة من مفارقة الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية متحذقة من جميع الجوانب على السواء تجزي
وطلب كل جزء منه ما هو اقرب اليه وان كان مفارقة الحيز ممتنعا على الطبيعة من التجزي لم يتجزء ويسكن في الوسط
معائق هو استواء نسبة كل الجسم الى تلك العدة مع الابا عن التجزي وكذا اذا كانت الاماكنة محذقة به من جميع
الجوانب على السواء مع تباينها ان امكن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا
النار في مركز الفلك لاميل لجزء منها الى جهة كان يعرض لها السكون ولكن بالقسر لانها كانت تقتضي ان تفرج
عن فرجة في وسطها ينبسط عنها الى الجهات ما بسوا الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان
الطبعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق يكون في جهة وهذا
انبساط من جميع الجوانب فيكون ساكنا بالقسر ايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند الخراقة وهذا
القسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير

في ذلك بالقياس الى الجزء لانه لا يكون مبتدعا ولا يمكن بالقياس اليه تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم
يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزية طارية على الماء في الاعيان او في الوهم فيتعين وضع
الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلق الله تعالى اجسام آخر صورتها وبسبها صورة الماء ولا محالة كانت لها
قبل تلبسها بالمائية وضع مختص لاقرب الاحياز اليها من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين
الاقرب اليها من تلك الاحياز لم يتات له التجزي ليسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو
فيمكن تخليته مع طبيعته ولا بد ان يتعين له حيز لا من خارج آما المركب فلا يكون له حيز على حقائق التركيب
لا يورث زيادة في احجام الاجسام فلا تحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود
مبدع اي موجود محصل من غير سبق زمان وهيولى ثانية فان نوعه وان كان قديما لكنه في مرتبة مطلق القوة
يكون مسبوقا في لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصورة المتخصصة بوضع وكل فرد خاص منه يكون
مسبوقا بالزمان وبمادة كذلك مسبوقة زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها
جائرة عليها الحركة المستقيمة فلا كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد والذي سبقته وهو باطل اذ لا
يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التي لا بد وان تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون
خارج المحدد لا خلاء ولا املاء كما تبين في موضعه او داخله فيكون اما هو بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون حيزا واحد
جسمان بالطبع وسنبطله او لا وح فلا اقل من لزوم امكان الخلاء في مرتبة وجود بسايطه المتقدمة على مرتبة
وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه عند الكلام في امتناع ان يكون الخلاء علة للحوى ثم ان
كلامهم قد اضطرب في اباحة الحيز الطبيعي للمركب حتى ان شيخ الصناعة رئيس الجماعة قال في الاشارات انه
ما يقتضيه الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه او بحسب وجوده فيه اذا استاوت المجاذبات عنه وقال
في النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا تركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية
القوى فتساوي فيها استحقاق التمكن في احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالبسيط شيء من الامكنة البسائط
ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تنفش في ان ذلك المكان مكان خارج عن
طبعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس بجملة الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الاسناف
وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب واما اذا كان الجسم المركب من العنصرين
فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية لانه اذا كان مكانا بسيطيه متجاذبين كان مكانه بالطبع

في الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية في القوى فوق اثنين جسم البتة فانه ان تحرك الى
جهة مكان من الامكنة بالطبع قوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة وان سكن في حيز من الاحياز بالطبع قوة بسيط
ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع وقد ان لا يتحرك ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط فوق اثنين متساوية القوى
شيء ولهذا زيادة تلخيص مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان تركيب المركب لا يخلو اما ان يكون عن
بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب
فان كانا متساويين في القوة ولم تتفق ان كان وضع احدهما بجذاء جهة الآخر تقهقرا قادا لم يتحيزا الا بقسر جامع
وان توافقت حركاتهما وبعد كل من مكانه بعد الآخر تقاوما وقسر كل واحد الآخر فيقفا الا ان يطرء على احدهما
تسيير او يكونان في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على المزج
حاصل كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين وفيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت
غلب البسيطان اللذان جهتاهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب في اقرب الحيزين
من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه اذا جذب عنه الى الجانبين سواء والا مسك فيه عن البسيط الذي طلب
ذلك الحيز لا يظله تخالف الجذبين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة يتلازم به الامساك
غالب بمغلوب والقسر الاجزاء الاخرى مانوا ايا ها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا
ما يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين كلها تماخرقا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك
البسائط انتهى وانا نقلنا اقوالهم باسرها بالفاظه تحيط بها ولا يبقى لك تطلع واستشراف اليها واعتبر التساوي في
القوة دون الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقدارا من نار مساويا ان من الارض
والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد او بالعكس بل ربما كان الناقص
في المقدار زائدا في القوة والذي اراده انما اعتبر ذلك لان الماء مثلا قد يكون مسخنا تسخينا خفيفا فلا يقاوم المواد في طلب
المكان الطبعي له مقاومة تامة وان ساواه في الحجم وقس عليه ثم اقول كما يلحق بالضروريات ان الا يمكنه تتبع الخفة
والثقل ويكون على جسيما ولا خفيا اني ان المركب وان فرض غلبة النار فيه جدا لا يبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض
علة الارض فيه جدا لا يبلغ ثقله ثقلها فلا يكون مكانه مكان النار او الارض البتة فما تعلق عليه كلمات الشيخ
وتلقته الاتباع بالقبول من ان مكان المركب مكان الغالب لم استيقنه بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من
ان المركب من العناصر الاربعة على التساوي مكانه ما اتفق وجوده فيه وما تنيط به النجاة من انه لا يكون مكانا طبيعيا له

ولا سنا قرالہ بالطبع میالم التخفقہ بعد فان ہذا المرکب یکون لامحالۃ اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا یوافقہ
شئ من امکنتہا بل یکون مکانہ اوسطا بین مکانہا وہذا الکلام الفصل فی ہذا الباب ہو ان المرکب ان لم یکن ہناک
فاسر علی المزج طلبت بسایطہ احیازہا وانفصلت الاان یکون التریکب عن بسیطین وکان کل منہما فی حیزہ والمرکب
بین الحیزین اوان یکون البعض حائلا بین البعض الآخر وحیزہ ولم یقو بعض علی دفع الآخر اوخرقہ فیقف المرکب
حیث یتعادل قوی البسائط لکن لعل الصحۃ فی الوجہین اتفاقیۃ والوحدۃ اعتباریۃ وہناک جسمان کل منہما فی
حیزہ اوجسمان فصاعدا کل فی حیز غریب کما فی الوجہ الثانی واں کان ہناک قوۃ قاسرۃ علی المزج فانما
تتعین لہ الخیر من جہۃ ما یحصل لہ من مرتبۃ فی الخفۃ والثقل والتوسط بینہما والضابطۃ فی ذلک ان یفرض اقادیر
اذا کانت علی حالتہا الطبیعیۃ فی درجتین من الخفۃ والہوائی واحدۃ منہا والارض فی درجتین من الثقل والماء
فی واحدۃ منہ فان تساوت اقدار البسائط سواء کان التریکب من اثنین او اکثر فخذ لکل ما عرفت من درجۃ
فان کان ہناک اختلاط بین الخفیف والثقیل فنقس درجات الخفۃ الی درجات الثقل فان تعادلتا اعتدل
المرکب والا فاقسم فضل الاکثر علی الاقل منہا علی عدد البسایط فالخارج من القسمۃ قدر درجۃ المرکب فی الخفۃ او
الثقل وان لم یکن ہناک اختلاط بل کان التالیف ثنائیا من خفیفین او ثقیلین فنصف درجات المجموع قدر
درجۃ المرکب وان تفاوتت الاقدار فان کانت النسبۃ بین الکل عددیۃ فاکمن فرض واحد مقداری یعد الجمیع
سواء کان ذلک الواحد ہو مقدار احد البسایط او لا فقد بان المطلب اذ یحصل کل قدر واحد جزءا علی حدۃ ویرجع الامر
الی الضابطۃ المذکورۃ فی التساوی وان لم یکن النسبۃ بین الکل عددیۃ لم یمکن تعیین درجۃ المرکب علی الوجہ
العددی تحقیقا بل غایۃ الامر استعلام ذلک تقریبا باعتبار نسبۃ عددیۃ بالتقریب وارجاع الامر الی تلک الضابطۃ
ولنمر ذلک توضیحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان کان التریکب ثنائیا اما من الطرفین او الوسطین او
کان رباعیا فالمرکب معتدل ولا یتصور الاعتدال مع التساوی فی التریکب الثنائی من طرف ووسط بل
المرکب منہما یکون فی درجۃ ونصف من الخفۃ والثقل ان کانا متوافقین کالنار والہواء او الارض والماء وفی نصف درجۃ

ان كانا متخالفين كالنار والماء او الارض والهواء او لا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة
او الثقل ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين ان تفاوتت
المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط متوافقين بل
انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف الطرف وامافي الثلاثي فان كان الساقط
احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط المخالف بقدر ينيه زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان
الساقط احد الوسطين فانما يعتدل اذا كان الطرف المخالف بقدر ينيه ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط
منهما مثالهما ان يكون النار جزءا والهواء جزئين فانضم اليهما الماء باربعة اجزاء او بدله الارض جزئين كان المركب
معتدلا وامافي الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على
الآخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الآخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض جزءا وكل من الهواء
والماء جزئين او يكون النار جزئين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة وما وراء ذلك لا يكون
معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثلثة والماء جزئين والارض جزءا يكون المركب في سبعة اعشار درجة
من الخفة او يكون النار جزءا والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة يكون المركب في سبعة اعشار درجة
من الثقل هذا كله اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبيعية وانما نقص منه قوته بحبر نقصانه بالزيادة في مقداره
فان قلت ما ذكرتم كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط واستواجها في المركب لكنه يجوز ان يقتضي عليه صورة نوعية
فتفيده خفة او ثقلا لا على مقتضيه الاجزاء اليس الذهب اثقل من الارض قلت لعل الخفة والثقل على شاكلة
الكيفيات الاربعة الاول من المكسوسات لا يفيدهما الصور النوعية في المركب على خلاف مقتضيه امتزاج البسائط

كيف ولم يتحاق للمركبات من حيث هي مركبات امكنة فلا يكون لها من حيث هي خفة او ثقل غير ما يقتضيه اجزاؤها
فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الى الامكنة الطبيعية واعلم ان الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المنضمة
فيه وان زاد على ثقل مايوازنه في الحجم من المدرة التي استلأت مسامها تماما من الاجزاء الهوائية وذلك لان الاجزاء
الهوائية المائية لفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت
درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان
خفته او ثقله دون درجة يرتفع او يخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره فان كان
الخفة او الثقل ثلث درجة فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل
درجة كان حيز المركب حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك
بين النار والهواء او بين الماء والارض فان زاد على ذلك ولم يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد او ارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون مثلا حيز المركب
من النار والهواء او الماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء بقدر ثلثي نصف
قطره اي ثلث قطره لكن ينبغي ان يكون حيزه حيز الهواء اذ الجزء الهوائي يطلب السكون فيه والناري يجذبه
الى فوق والمائي الى تحت فالتجاذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء قلت الماء يقتضي
السكون في حيزه ثم الهواء المساوي له انما يقدر على اشالته الى الحد المشترك بين حيزيهما لا الى حيز الهواء ثم النار
لا يقدر على اشالة هذا المجموع الذي هو ضعفها الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك بين حيزها وحيز الهواء وانما كان
لهما ذلك لو كان ذلك المجموع مساويا لهما وكان حيزه حيز الهواء ولا الى حيز انهواء وانما كان لهما ذلك لو كانت
جزئين حتى يكون المجموع في خفة الهواء فكيف يستقر في حيز الهواء بالطبع ما هو اثقل منه واعلم انه قد يتوهم ان
المركب عن بسيطين متساويين متماثلين في الحركة اذا كان اقرب الى حيز احدهما انجذب اليه لان الحركات
الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وتفتر عند البعد ويفيضحه ان الحركة الطبيعية انما تشتد عند القرب من
الحيز الطبيعي لانه كلما يقرب يزيد ثقل المتحرك فيزداد سخونة فيزداد لطيفة الملاء المقاوم وعلى هذا الوجه لا يكون الاشتداد منوطا بالقرب بل باشتداد زمان الحركة وبالجملة هناك اسراع في
الحركة الى الجهة التي تجيء اليها بالميل الطبعي يحصل في المقاوم لاشتداد في الميل نفسه والمركب المذكور

انما المیل فیہ الی حیز بین حیزی بسیطیہ لا الی الاقرب منہما وانما بسیطاہ فیسلاہما الی امکنتہما حیثما کانا ولا تختلف المیل نفسہ بالقرب والبعد وانما اطنبنا الکلام فی ہذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما یؤمن بہ ویعول علیہ واللہ یہدی من یشاء والامر کلہ بیدیہ **قلت** وکذا لکل جسم شکل طبیعی والبسائط لا تختلف فی الشکل اختلافہا فی الاحیاز بل الطبیعی للکل ہو الکری اذ القوۃ الواحدۃ انما تفعل فی المادۃ المتشابہۃ فعلا متشابہا والارض انما خرجت عن الکرویۃ بالقسر وانما لا تعود الیہا بالطبع لمنع یمسہا عن ذلک بالعرض فانہ حافظ للشکل فللطبع ان کان وللقسری ان کان ویصعب التقصی عن النقض بما فی الافلاک من تقدیر کرۃ فیہا التداویر والکواکب مختلفۃ المقادیر مخصصۃ المواضع وبین اختلاف فی التمامات بالرقۃ والغلظ وانا بعد اعترافی بقصور مبلغی من العلم اقول ان العنایۃ الآلیۃ لما اقتضت ابدالات کرات یکون احیاز بعض فی جوف بعض او مخنثۃ ویکون ثلثۃ خارجۃ المراکز متماسۃ لمرکز المحیط او غیر متماسۃ لزم ذلک **اقول** وبیش ما ذکرنا فی الحیز تبین ان لکل جسم شکلا طبیعیا ومن شکک بانہ کما ان الفلک لا بد لہ من وضع ولیس لشیء من الاوضاع طبیعیا فلیجز ان یکون الجسم لا بد لہ من شکل ولا یکون لہ شیء من الاشکال طبیعیا فلعلہ لم یدر ان الوضع الذی لا بد للفلک منہ ہو ترتیب یتباین بہ سائر الاجسام ولا نسلم انہ لیس شیء منہ طبیعیا لہ بل ہو حیزہ الطبیعی او جزء من حیزہ واما الوضع الحاصل باعتبار نسبۃ الاجزاء المفروضۃ فیہ الی غیرہ فکیف یکون مما لا بد لہ منہ عند فرض تخلیتہ عن جمیع ما یجوز تخلیتہ عنہ ولا یکون لہ حینئذ جزء بالفعل فضلا عن نسبۃ الجزء الی امر آخر وکون الشکل موقوفا علی النہایۃ لا یضر فی کونہ لا بد للجسم منہ عند التخلیۃ عما یجوز التخلیۃ عنہ وقد ثبت وجوب النہایۃ للجسم تم البسائط وان اختلفت فی الاحیاز فلا تختلف فی الاشکال بل الشکل الطبیعی للکل ہو الکری وذلک لان القوۃ الواحدۃ انما تفعل فی المادۃ الواحدۃ المتشابہۃ فعلا متشابہا وکل شکل غیر الکرۃ ففیہ اختلاف الافاعیل وکیف یخص الطبیعۃ المتشابہۃ شیئا من المادۃ المتشابہۃ بفعل وشیئا آخر منہ بفعل آخر ومن این کان ذا او لی بہذا وذلک بذاک فان کان ذلک من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابہ وان کان من خارج فعلی فرض التعریۃ عنہ یکون شکل لا یکون فیہ ہذا الاختلاف فہو المطلب فاستقم وقد یعترض بالارض فانہا مع بساطتہا لیست کرویۃ ولو کان ذلک بقاسر فیجب ان تعود الی الکرویۃ عند زوال القاسر والجواب ان ذلک بقاسر وانما لا تعود الی الکرویۃ عند زوالہ لان یبسہا یمنعہا عن ذلک فان استشکل بان یبسہا طبیعی فکیف یقتضی طبیعۃ واحدۃ شیئا وما یمنعہا عنہ فالجواب ان عوق الیبس ایاہا لیس بالذات کیف واذا لم یکن ہناک قاسر کانت الارض علی الکرویۃ وکان یبسہا حافظا لکرویتہا حتی لا تزول باوفی قاسر بل بالعرض فان من شان الیبس ان یحفظ

الشكل الحاصل فان كان هو الطبعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبعي انما هو حصول القسري
ويستشكل بما في الافلاك من نقير يتكمز فيها التداوير والكواكب وبما في التمامات من اختلاف بالرقة والغلظ
فرقة الحاوي في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي وتصعوبة القصى عن ذلك
ثابت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس بطبائعها بل تفيضان صورة كما لتبة زائدة على بعض من جرمها
فتقبر زمنها كرة متصورة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروز عنه
نقرة او اختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين حاجز بين على امتناعه في موضعه وانه كيف تفيض صورة
على نبذ من مادة متشابهة دون سائر ها وليس هناك استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا
وهدم مصرا او لو جاز ذلك لبطل اصل الدليل وان تم اصول كثيرة موسسة على امتناع ذلك ومن واهم
ان ليس هناك اجزاء بالفعل والتداوير والكواكب والتمامات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف
في السرعة والبطوء في الحركات كما حول المنطقة والقطب وفي جهات الحركة كالامواج وللازيد على الحكاية
وانا بعد الاعتراف بقصور مبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه سر الامر اقول ان الفلكيات
كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز بعض منها في اجواف بعض وان
يكون احياز بعض آخر في اثخان بعض مراكز ها خارجة عن مراكز ها هي في تخنه شاملة كانت لمركز المحيط او
غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه نقرة او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف
الفلك وبعض العناصر فلك او عنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجويف في اصل الابداع لمكان
جسم آخر مبدع معه حيزه في جوف هنالا يجب تكثر في فعل القوة كذلك حصول نقرة او لقرات في اثخن او خفة
بالرقة والغلظ اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعتنوا بمسالة الفلكيات ان الفلك الكلي بسيط غير منتظم من
كواكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوه هو ابذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كامتزاج العناصر
في المواليد وان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية والمفروزة المفروزة عن الكواكب بسيطة ليس فيه

تالیف **قلت الفصل** کل حرکة انما هی بحالة انبعاثیة نحو الخروج من المبدأ الی المنتهی تدافع العائق وهی المیل وربما یس بوسع تخلف الحرکة عنه کما فی الحجر الممسکن علی الید ثم ما لا یکون فیه میل من طباعه بالفعل او بالقوة لا یکن طرء حرکة علیه لا عن طباعه والا فلیتحرک من قاسر مثلا فی مسافة ما فی زمان ما ولیتحرک به ایضا فی تلک المسافة جسم فی طباعه میل معاوق وآخر نسبته میله الی المیل الاول کنسبة زمان حرکة عدیم المیل الی زمان حرکة ذی المیل الاول واذ تفاوتت الارمنة علی حسب تفاوت المیول المعاوقة کان نسبة زمان ذی المیل الثانی الی زمان ذی المیل الاول کنسبة المیلین بل کنسبة زمان عدیم المیل الی زمان ذی المیل الاول فیکون الحرکة بمعاوقة مثلها بدونها وایضا المقسور یختلف علیه تاثیر الاقوی والاضعف فالاقوی مطاوع والضعیف معاوق ولیست المعاوقة للجسم باهو هو بل بطباع یطلب البقاء علی مکان او وضع وهو المبدأ الذی نرومه فنقول کل جسم طبعی ففیه مبدأ میل مستقیم او مستدیر فان جاز علیه الانتقال من حیز الی آخر فان کان بالطباع فذاک والا فلا بد فیه من مبدأ میل معاوق وایضا اذا فارق حیزه وهو یقتضیه بطباعه مال الیه بطباعه اذ الم یعرض مبدأ میل مستقیم وان لم یجز علیه الانتقال فی الاحیاز فالانتقال فی الاوضاع الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للهاوی او الحوی جائز البتة لاستوائها فسواء کان ذلک عن طباعه او لا عنه ففیه مبدأ میل مستدیر **اقول** کل حرکة فانما هی قطع شیء بین المبدأ والمنتهی اما مسافة اینیة او غیرها وتکون علی حدتها هو سرعة بالقیاس الی ما دونه وبطوء بالقیاس الی ما یکون فوقه فی الاحیان او التوهم ولعل النکتة فی الاحیان او التوهم لاشتراک فی ان قطع الجسم شیئا بسرعة او بطوء انما یکون بکیفیة حاصلة فیه من المحرک الداخلی والخارجی قابلة للشدة والضعف وهی حالة انبعاثیة الی الخروج من المبدأ الی المنتهی بحیث تدافع ما یعوقه عن ذلک وهذه الحالة هی المسماة بالمیل وهو ربما یوجد ویتخلف عنه الحرکة وهذا ظاهر فی الاینیة کما یحس من الحجر الممسکن فی الید علی الید والزق الممسک فی الهواء بالید وکذا فی الکیفیة لاستصحابها الاینیة واما الوضعیة فکانها اینیة لکل جزء متوهم فیسهل التصدیق بالمیل فیه ایضا وانما یحتاج الی تلطیف القریحة فی الحرکة الکیفیة اذا تقرر ذلک فنقول ان کل جسم طبعی ففیه مبدأ میل مستقیم او مستدیر ولنمهد لبیان ذلک مقدمة وهی ان الجسم الذی لا میل فیه بالفعل ولا بالقوة ای الذی لیس فیه مبدأ میل طباعی لا یتحرک قسرا وذلک بوجهین احدهما انه لو تحرک بقاسر فی زمان ما فی مسافة ما فلنفرض تحریک ذلک القاسر بعینه فی تلک المسافة بعینها فیما فیه مبدأ میل معاوق فیکون حرکته فیهما فی زمانین اطول ثم یفرض تحریکه ایضا فی تلک المسافة بعینها فیکون نسبة المیل المعاوق فیه الی المیل الاول کنسبة زمان

حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذا لاشك ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين في الحركة والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فيكون الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل البطلان الخلاء الكلام على هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المفسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذلك الا لان القاسر القوي قد طاوعه المفسور والمضيف قد عاوقه ذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء اقول وفيه انه يجوز ان يكون المعاوقة بقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة او قاسر او بقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان اليبوسة انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر ليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصه لا بمجرد كونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز لقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة له اليه لا محالة واما الوضع الذي باعتباره جاز الاجزاء المفروضة وما استتبعها لا جزاء محيطة او محاطة فلا يكون شيء منه طبيعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عديمة الشعور بل ان كان فلنفس شاعرة ثم لا يكون مطلوبا بالذات للنفس من جهة خصوصية بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا بالذات بل لحفظ كل جزء حيزه الذي تخصص له من خارج ويمكن ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من سبب خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مواصلة انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج قصد فان ذلك انما يكون حيث يكون القوى مختلفة ويكون البدن متالفا من اجسام متصلة قبل تلك النفس ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية يختلف تحريكها لبدنه والقوة واحدة فلابد في الفصلين من مبدأ متقدم اذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الميل مستقيما فان كان عن طباعه فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تجري بجراه فلابد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة المهدة وايضا لا محالة يكون الحيز طبعي بجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق من التحرك اليه

يتحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه ومن تحليل

ان يكون فى طباع جسم بسيط اقتضاء حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل فى البسيط ثبت فى المركب لبقاء قوى

البسائط فيه ولكونه طالبا لحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما يناسب مرتبته الحاصلة له من التركيب فى الخفة

والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يعوقه بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول وعلى قياس

ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضى الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة حافظة لما حصل له من الاحياز الطبيعية او قسرية

مبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظه وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبيعى كما ان اليبوسة

الطبيعية للارض تعوقها عن العود الى الشكل الطبعى ولا نعنى بالحيز الطبعى ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان

لم يكن هناك عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فيتحرك او يميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا وان

اردتم بالحيز الطبعى ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه المناقشة الا بما اشرت اليه وان

لم يجز عليه الانتقال من حيز الى آخر فنقول يكون له لا محالة فى اى ان يفرض وضع واحد بالعدد فيما يجويه او حول ما هو

مشتمل عليه او فى ذلك وحول هذا باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة فى الحاوى او المحوى او فيهما لكن

ليس شئ من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى اليه من غيره اذ ليس كون جزء منه مماسا لجزء من الحاوى

او المحوى اولى من كون جزء آخر كذلك لعدم الاختلاف فى طبائع الاجزاء فى البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى

وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه ففيه مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدأ ميل

طباعى واذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا ولا ينتقض ذلك بالارض مثلا

فان الواجب من تشابه الاوضاع فى البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى البعض وجوب ان يكون فيه

مبدأ ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير فى المحدد ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلاستحالة

المستقيم هناك وينبغى ان يتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم كافيا فى اقامة

البرهان فلا يغلقك التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان الذاتى فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدأ الميل

بالفعل فليس يلزم من امكان شئ وجود مبدأه القريب او البعيد فيه بالفعل وان اريد به الاستعداد التام

فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون

فيه مبدأ ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاته يعطى جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك

يندفع ايضا التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته هذا يكون بحركة الجسم الذى اخذ الوضع

بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث هو ساكن اذ تجد
تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة الى جسم يمنع عليه الميل المستدير كالارض
حتى يرد ان نحو الارض انما يمنع عليه الميل المستدير بقاء ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان
الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير جاز ان يتحرك به ويكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين
ومنطقة معينة وهو مرجح اذ ليس شئ من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقية مما عداه
فيلزم الترجيح بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسانيا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
ومنطقة كذلك لا يجب ان نعلمه بخصوصه وان كنا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان يكون هذه النفس تحرك
بانزعاج قصد والا كان حكمها حكم القوا سر في وجوب مبدأ ميل مفارق في الجسم لتحريكها **قلت** ولا يجوز ان
يجتمع في جسم مبدآن او مبدأ ميلين طبا عيين مستديرين مستقيم لتنافيهما وامتناع ان يكون في بسيط قوة على
متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا
وصل ليسا ستدار لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا واما يحصل الاختلاف في الحالين بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب فانما كان المركب
امتزاجيا ففي كل من بسائطه مبدأ ميل مستقيم بجواز زواله عن موضعه فلا يكون في شئ منها مبدأ ميل مستدير والمركب
من حيث هو مركب يتبع البسائط في الزوال عن الحيز فلا يكون فيه مبدأ ميل مستدير طباعي بل ان استدار
لا بالقسر فعن نفس انما يتحرك بقصد **اقول** لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيط او مركب مبدآن متغايران
بالذات او مبدأ واحد بالذات لميلين طبا عيين مستديرين مستقيم واما اذا كان احد الميلين غير طباعي
جاز كان يستدير حيوان بقصده مع ان فيه مبدأ ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي
ايصال الجسم واجزائه الى حيزه الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان
ويمتنع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعها فلا يمتنع
ان ينبأ وباقتضائها مبدأ البعينة في حالين بشرطين متنافيين كما ان الجسم ذي الميل المستقيم بطباعه
يتحرك بطباعه الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصلحان لان يعد الطبائع
والطباع مبدأ ذاتيا لها اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبعيين والغايات الطبيعية
الذاتية لا متنافي والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه فلا يكون غاية له على انه

لو كان غاية الميل مستديرا هو الجسم لم يستدر الجسم وهو فيه فغاية الميل ان لم تتناف غاية المستقيم امتاع الميلان الى الغايتين منافع تمانعهما وان تنافيا لم يمكن احد الغايتين طباعية فلذا الميل الذي باز انهاها هذا كله في البسيط واما المركب فلتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعهما فيه والحق ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما يتاتى في بسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه مالم يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلا بد في كل منها من ميل مستقيم فلا يكون فيه ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احياز ها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبيعيا كان او غير ا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل ولا يستلزم انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط دون المركب فانا قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة مستانفة فلا جرم ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا ميل مستدير **قلت الفصل** فانا ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنه او اليه واقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها هي المستديرة اذ الكيفية لا تتاتى الا مع ابعية مستقيمة فلا تكون الا متناهية شملها تناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شئ من هذه الاحادية الشخص فتكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية بعينها فلا تكون الا مستديرة ويجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام وتتحدد به جهات سائر الاجسام **اقول** كانك قد تنبهت على ان الافلاك المحددة للجهات لما جاز عليها تبدل الاوضاع فلا بد فيها من ميل وانه لا يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون فيه ميل مستقيم فانما يكون فيه ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت بالارصاد وتحركها بالاستدارة ولا قائم هناك فلا يكون فيها ايضا ميل مستقيم واما ما في جوفها من العناصر فتتحرك بالطبع اما عن الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء اواليه كالماء والارض فالحركات التي تختلف بها الاشارة الى الشئ او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثمانية اصناف حول الوسط وعنه واليه وان اعتبر الجهات بالفرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبيعية ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكيفية المستديمة لهما لا تتصلان

لالی نهایة وذلک لوجوب تناهی الابعاد وضرورة الوقوف بین کل حرکتین ذاهبة وراجعة او منبطة فلا یوجد فی الجنسین حرکة شخصیة دائمة وکذلک الاستحالة لانها انما تکون بین الضدین وبالجملة فکل من الثلثة الاخیرة لا تکون الا بالشخص وکل حادث کما سیلوح مسبوق بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها تقتضی الی حرکة دائمة شخصیة ولا تکون لما تبین الاستدیرة وجب ان یکون السبب المحرک لهذه الدائمة واحدا انما یفعل بارادة قدیمة لاعن انبعاث قصد ویکون المتحرک بها هو بالطبع اسبق الاجرام وتتحدد بها جهات الحرکات الطبیعیة المستقیمة لسائر الاجسام **قلت الفصل** ولنتکلم فی الحرکة العرضیة وهی ان یلزم الشیئ لزوم مقارنة المتحرک تغیر فی این او وضع غیر اولین او کم او کیف غیر عارضین له بالذات وذلک علی نحوین احدهما ان یکون المتحرک بالعرض فی جنس من شانه ان یتحرک فیه بالذات ففی الاین کالجسم المحمول فی الصندوق وفی الوضع کالکرة محمولة لاخرمی تکون امامخالفة لها فی المرکز او متصفة بها نحو الغرا والمسامیر او بالطبع کان تکون ساکنة فی نفسها یلزم اجزائها المفروضة المکنتها الطبیعیة من سطح الحاویة للکرة النار مع الفلک او متحرکة علی محور غیر محورها قطبا باوضیعهما من الحاویة فیتحرکان بحرکتها کالکرة الثوابت مع الاطلس وثانیهما ان لا یکون من شانه ذلک کالصور والاعراض توصف بالعرض بحرکة الجسم والصنم یوصف بالحرکة وانما الموضوع بالذات هو الجسم لکن الفق ان اتحدا بالصنم **قول** واذ قضینا الوطر من الکلام فی الحرکة التی تکون عن طباع الجسم فقمین نبا ان نتکلم فی التی تکون لا عن طباعه وتلک اما بالعرض او بالذات ولنقدم الکلام فیما بالعرض فنقول الحرکة العرضیة هی ان یلزم الشیئ بحرد لزوم مقارنة المتحرک تغیر فی این او وضع غیر اولین او کم او کیف غیر عارضین له بالذات ولا یتبدل علیه من جهة ما یقال له متحرک بالعرض بالعرض له بالذات مایقبله انه متحرک فیه بالعرض کاینه او وضعه الاولین او کمه او کیفه العارضین له بالذات وهی علی نحوین احدهما ان یکون المتحرک بالعرض فی جنس من مقولة من شانه ان یکون قابلا للحرکة بالذات فی ذلک الجنس وذلک بان یکون یعرض له بالذات شئ من ذلک الجنس کاین او وضع لکنه لم یفارقه بل الشیئ الذی هو محمول فیه قد فارق اینه او وضعه مثلا وهیهات لازم له فیلزم ان یقع له لاجل حرکة ما هو فیه حصول فی جهة یقع الیها اشارة غیر الجهة التی کان یقع الاشارة الیه اولا علی وضع بالقیاس الی الجهات غیرها کان اما فی الاین فکالمحمول فی الصندوق فان مکانه الاول هو الصندوق وهو غیر مفارق له ولکن یتبدل الاشارة الیه بتبدل الاشارة الی الصندوق واما فی الوضع فالکرة محمولة لاخری تتحرک بحرکتها وذلک ظاهر وفیما اذا کان بینهما

الملاصق بنحو الغراء والسناسيتاد كانت الحوية خارجة المركز فيحصل في قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير متساويتين من الحوية فالحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة كالمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية والا عاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لاتزاحم الحاوية في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض وتمثيلها ليستشكل حركة النار مع الافلاك فيقال انها لاتكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية دائمة او طبيعية والصاعدة ايضا طبيعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستديرة مستقيم طبيعيين لها واللازمان باطلان عندكم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب الواقعة بين القبليتين بالقرب والبعد فكل جزء يفرض من النار قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره فاذا يحرك بالطبع الى مكانه الطبعي وليس كذلك عنده لانه اياه لمتصقابه اتصالا طبعيا يلزم منه مايلزم الالتصاق بالغراء والسناسيتاد فاذا تحرك الهكان لزمه وتبعه ماهو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لو لم يلازمه فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبعيا له كما كان الاول قال الشيخ ولو كان الماء وهو في الهواء مصيبا للترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابة الموضع الطبيعي حتى لم يبق فيه ارجحنان وميل ولا اختلاف اجزاء مايقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات يحرك لكن الماء ليس مصيبا في اكثر الامر المكان الطبعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر يهبط انضغاطا بعد الى التسفل واختلاف في بعض اجزائه من تحت واذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاء وهي العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز والجو العالي مصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحق عليه كزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا ما في اجزائه انتهى وقد يشكل جدا امر حركة كرة الثوابت متلاحما مع حركة الفلك الاطلس ولا يمكن ان يقال هناك ان كل جزء من السافل يلزم جزء من الاعلى بالطبع كيف وهو بحركة تقسره تحيله ويستبدل مكانه جزء غيره وقد يقضي عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة السابعة اذا لم يكن على محور الحاوية بل واقعا على نقطتين اخريين منها فطبا حركة السابعة ويلزمان من الحاوية موضعيهما فيزولان بزوالها فيلزم ان تتحرك السابعة مع حركة الحاوية وتتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من شأنه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا

بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك واما التحرك بالذات هو الجسم غير انه اتفق ان كان الجسم صنما واما ان يكون مبانيا
له بالحمل مع الصدق الاولى او متمارنا له لا كمقارنة جسم بجسم بل كمقارنة الصورة او العرض له فيصير له بسبب الجسم خيزه
يختص به الاشارة الواقعة اليه واجزاء كاجزاء الجسم واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه
بالذات يقال لذلك الشئ ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والتقس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بتحرك البدن
فان لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بثقلة البدن والا فهي
انها تسود باسوداده فيسأل ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا يفرق بينهما الا ان
الجمهور يحكمون باغاذا زال الجسم عن اصابته اشارة تمازال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه ولو كان الشئ
غير محسوس واما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس كانهم يوجبون
الحيز لكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله وعلى ما ذكرنا من القسمين في الحركة الاينية والوضعية قس الكيفية
والكيفية فقد يقال للشئ انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او
جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس هو هو بالاعتبار كقول القائل ان البناء يسود وليس الموضوع
السواد هو الجوهر مع البنائية بل الحق ان كان موضوعه بدن بناء على ان وصف الجسم ايضا بالتسود كانه ليس
بالذات بل الموضوع الاول للسواد شئ فيه لا كجزء وهو البسط وكذلك يقال ان السواد ينمو فكونه في الجسم النامي
والبناء ينمو وليس الموضوع النامي هو الجوهر مع خود مع البنائية **قلت الفصل** اما القسرية وهي ما تكون عارضة
لذات المتحرك من خارج فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية وح اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
كما في الحجر المجرور على الارض او مضادة كما في الرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع وبالجذب واما حركة المحمول
فبالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجيين او من ميل طبيعي
مع دفع او جذب قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على المتحرك باعداد المحرك وهي
تشتد الى الوسط ثم تفتر حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة تأخذ في الضعف بمعاوقة الطبيعة مع معاوقة
المصاكات لها لكن التسخين المستفاد من الحاك كتلطيخة الهواء الخرق وايرانه سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فالم يستوخ القوة بعد يتدرك التسخن لا يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت جدا لم يف التسخن بذلك
على انه يضعف هو ايضا يضعف القوة والحاك ان اشتد تعداد المرمي له وقد ذكر ههنا التي من تلقاء المتحرك ويراد بها
التي لا تكون من مبدأ خارج ويكون الموضوع اما ان يتحرك بطبعه حركة غير ها فيدخل فيها النباتية والحيوانية

دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته فيخرج النباتية ويدخل الفلكية او التي لان لا يتحرك بها افاشاء فان اكتفى بذلك فذلك وان زيد له ان شاء لم يدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من مبدأ خارج وهنا تشمل ما اذا كانت الى غاية طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه رباعي طبيعية تكون الغاية فيها طبيعية والاولى باسم القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وح فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة له لما بالطبع كحركة الحجر المجبور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة له لما بالطبع كحركة الحجر المرمي الى فوق فهي القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخين الماء وكيفية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى والمتكلم فيها تاليف بها الاشارة الى الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فمقول الى الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب واما التي باحمل فان كان المحمول لم تتغير اينيته الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينيته كالمحمول على اليد او السفينة فان بعض اجزاء اينيته كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم تتغير بهذه الحركة وانما عرضته الحركة بقية عروضها لهذا الجزء من اينيته فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو بالتحرك العرضي اشبه واري ان نحو المجرور بالحمل كانه محمول ومتحرك بالعرض واما القسر الحق في المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة ما يلازمه كالحديد المجذوب بالمغناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب لان حركة تكون من سببين خارجيين او تكون من ميل طبيعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان السبب فيها قوة يستفيضها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة ميل يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات مما يماس المتحرك ويخرق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها واذ ليس هناك حركة واقعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر تدوم حركة المرمي بدوامها وتقتضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي واذ ليست طبيعية ولا ارادية فهي قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي مع الحافون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعها ان يتولد بعدها حركة واعتماد وهلم لا يتعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى مع الثانية والا كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان السبب هو الاعتماد والاول فان كان باقيا فكيف يطير السكون مع بقاء سبب الحركة ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك التياما

بالقوة ويضغط الامامه الى قدام وهو خفيف قطعا فان الهواء الراجح الى خلف اسبق حركة الى قدام عند الالتيام
حتى يضغط الامامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمى لكن الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع
ويحدث حركات متشافعة في اجزاء الهواء قداما وخلفا والسهم موضوع فيها فيجذب متعاقبا وليس بسبب ان يبلغ قوة
حركة الهواء الى ان يحمل الحجارة فان من الجبال ما اذا صيح فيها ربما انخلعت احجارها وانهدمت انوفها والرعد شديد
الاصوات شديد القصف وقلل الجبال وربما يحتال بفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير الصوت وهو لا يراد ابدا علة ظاهرا توا
بشيء فان الكلام في الهواء كالكلام في الرمي لان الحركة التي يقولون بها في اجزاء الهواء قداما ان كانت في جزء بعد
جزء وكان المتحرك قد تحرك بعد هو والمحرك وقعوا فيها هباء تواعنه وان كانت في تلك الاجزاء معا فاما ان تكون
حين تحرك المحرك الاول وتثبت بعده فيجب ان يقف السهم عند هو الرامي او تكون موجودة بعده فيعود
الخدور ثم اذا كانت حركة السهم انما هو بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة في وجهه فكيف ينفذ السهم
في الحائط فان كان الهواء الذي يلي نصل السهم يحتبس والذي يلي قوته يكون بعد على قوته كان السهم اسبق من
الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم مال بهذا الهواء يحمل السهم والاشياء التي التفق حصولها فيه ليصيق السهم ترسب
فيه ولا يحملها وقابل الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر هشتها ولا يحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمى
تشتد في الوسط فشبيت بذلك القاءون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة من
المحرك لكانت قوية في ابتداء وجوده ثم حركة شديدة ثم كانتا آخذتين في الانسلاخ ولم يكن للاشتداد بعد
الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة وانخراقا
لا ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على فرض اندفاع
الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر هو تخلخل الهواء الحامل فكيف
يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا يفعل عنه المنقول فيه لانه يصير اكثر جسما واضعف قواما وما هو كذلك
يكون ابطأ حركة مما هو بخلافه اذا فرض تحريكهما بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه
فمن اين كان التخلخل في الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون ح المحاك
اسخن بطول الملاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحاك ايضا يشتد سخونة فيكون اللطف واقبل للخرق
وهنا لا محاك واحد ولا المحاك دل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء كسلسلة مدفوعة قداما ويكون كل
جزء يفرض حاكا بعينه لمحاك بعينه وتقبح ما ذكره الشيخ في وجه هذا الاشتداد على فرض القوة ان القوة

تاخذ فی الضعف بعاوقة الطبیعة مع معاونة المصاکات لها لکن التسخین المستفاد من الکواکب کتلطیفه الهواء او الغروق
وایراثه سرعة النفوذ یورث الاشتداد فی الحرکة فانها تسترجع القوة بعد یدارک التسخن مایفوت بالضعف بل یوفر
فاذا استرخت جدا لم یف التسخن بذلک لکثرة مایفوت بالضعف علی ان التسخن ایضا یضعف ح بضعف القوة و
الحرکة فان کان دوام الحک علی المرمی یستدعی استداد استعداده للتسخن وتذکر بعد القسریة الحرکة التی تسمی من تلقاء
المتحرک واختلفت فیها اختلافا یرجع الی القسمة فمنهم من یرید بها الحرکة التی لاتکون عن مبدء خارج ویکون الموضوع بها
ان یتحرک بطبعه حرکة غیرها فعلی هذا یدخل الحرکات الصادرة عن النفوس النباتیة والحیوانیة فی ابدانها اذ لابد انها
ان تتحرک حرکات طبیعیة الی الکمیات التی تقتضیها علی حسب الترکیب ویخرج الحرکة الفلکیة ومنهم من یرید بها التی
تصدر عن ارادة المتحرک بها ای ارادة النفس المتعلقة به وهذه بعینها ما سمیناها ارادیة فیخرج النباتیة ویدخل مع الحیوانیة
الفلکیة ومنهم من یرید بها التی ان لاتحرک بها اذا شاء فان اکتفی بذلک فیخرج منها النباتیة ویدخل مع الحیوانیة الفلکیة
کما فی العینی الشانی وان زید علی ذلک قیدا آخر اعنی وان یکون له ان شاء ان لاتحرک لم یدخل الفلکیة **قلت الاصل**
اذا ابتدأت معا حرکات مختلفة فی السرعة ثم انقطعت معا فبین ابتدائها وانقطاعها متسع وامکان یقطع فیه کل
من مسافاتها المتفاوتة وامثالها بالحرکة قطعت بها او مثلها وادهوا مر واحد التفت فیه الحرکات المختلفة بالسرعة
والبطو والواقعة فی مسافات متفاوتة القائمة بمتحرکات ربما تکون مختلفة المقادیر ولایکون نفس الحرکة او
سرعتها وبطوئها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرک او مقدارهو اذهو یقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار
اوذو مقدار فذلک المقدار هو المتسع بالذات لتلک الحرکات واذا الاجزاء المفروضة فیه لاتکون مجتمعة البتة والا
لاجتمعت اجزاء الحرکات فهو غیر قار فیکون مادیا لحدوث اجزائه ولایکون عن مادة بل فیها او غیر القار بالذات
انما هو فی المادة لا المجموع ولایکون مقدار المادة لما مر بل للهیئة فیها لا القارة والا لقرت بدون مقدارها بل الغیر قارة
وهی الحرکة لیست الا فهو مقدار الحرکة وهذا هو الزمان والحرکة المتصلة اتصال المسافة تتبعها فی الانقسام الی
متقدم ومتاخر لکن المتقدم والمتاخر فی المسافة یجتمعان وینقلبان بخلاف الحرکة وکما ان الزمان بالتصاله
مقدار للحرکة فهو عدد لها عند انقسامها الی متقدم ومتاخر لایجتمعان ولاینقلبان واعلم ان القبلیة والبعدیة
اللتین انما البعد فیها عند فوت القبل لایقالان فی الثابتات اذ لافائت هناک ولا لاحق بل انما
یقالان بالذات فی هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا فرض فیه حدود فانقسم الی اجزاء وقیس بینها یکون
قبل وبعد بذواتها لا بقبلیة وبعدیة زائدتین علیها وفیما سواه من التغیرات والتغیرات بواسطته حتی

اذا قيل فيها ان هذا قبل ذاك بعد عنى ان هذا فى زمان قبل ذاك فى زمان بعد ولو لا ذلك كانا بالعكس او معا
وتعيينه الزمانيات لها هى متناهيا اعنى كونها فيه ومعيته بعضها بعض هى كون متناهيا واحدا اعنى كونها فيه وليس كل
ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخرزة ونسنا فيها بل انا فيه اولا اجزاره وحدوده ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات
فليست فيه واذا قيست معا وما فيه كان لها ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة وهيرا فيكون
الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات بعضها مع بعض فيختص باسم السرمد اقول اذ قد فرغنا من مباحث
الحركة فجدير بنا ان نتكلم فى الزمان اذ هو من عوارضها وتقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم لما كنت اولا من
ظنون عرضت فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول اذا اشتدت مناحركات متخالفة
فى السرعة والبطوء ثم انقطعت معا فلا جرم يقطع المتوسطة مسافة والسريعة ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتداء
هذه الحركات وانقطاعها تتسع لقطع كل من المسافات المتفاوتة وامثالها بحركة قطعت بها او مثلها لكن فيه
ذلك لا لكن فيه قطع مسافة السريعة البطيئة والا مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق
على تمامه بل يفرغ من قطعها فى شطر منه فهذا المتسع وربما يعبر عنه بالامكان اذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات
المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة فى مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة بالعظم والصغر
لا جرم لا يكون عن نفس الحركة او سرعتها او بطوءها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك ومقداره ثم انه مع وحدته فى
نفسه يقبل الانقسام الى انصاف انصاف انصاف لا الى نهاية يكون بازائها انصاف الحركات والمسافات
انصافها الواقعة فى انصاف المسافات وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب
وان كان ذا مقدار فذلك المقدار يكون هو المتسع الذى كلامنا فيه وبالجملة هناك مقدار بالذات متسع
لتلك الحركات وليس بشئ من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون
جزء منه سابقا وآخر لاحقا او لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها غير قارة وكل جزء منه حادث
فلا يكون بريا عن المادة بل يكون اما عن المادة اى مركبا من مادة وهيئة اى بأى حال فيها جوهرا كان
او عرضا واما فى المادة اى هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط
فهو اذن مقدار فى مادة فاما ان يكون مقدارا للمادة فيعظم ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او للهيئة فيها
ولا يجوز ان يكون مقدارا للهيئة قارة لاستحالة قرار الشئ بدون مقداره بل للهيئة غير قارة وهى الحركة
ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ما نسميه بالزمان فان قيل اولا ان كان المراد بهيئة

الحركات الثلث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية او الزمانية اعني كون الابتدات في آن او زمان واحد
وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وان كان غير حاصل بين حتى ينظر فيه وثانيا ان استمالة قرار الشئ بدون
مقداره مم فان الجسم النامي او المتخلخل قار مع عدم قرار مقداره حينما ينمو او يتخلخل وثالثا انحصار المعية الغير القارة
في الحركة ممنوع بما يكون فيه الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة اذ المتحرك حينما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير
مستقر يتحرك فيه فالجواب اما عن الاول فهو ان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول وتصورها وكذا التصديق
بجوازها فطري لا مجال لان يتمارى فيه او يجاري ومرجعها وان كان ما ذكرت لكنه مع ذلك ربما يتمارى
في وجود الزمان بغفول او عناد فيرام الايقاظ او الافحام بما ينبغي على تلك المعية لا سيما وهناك من يعترف
بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في المقصود بهذا البيان
هو تحصيل ماهية الزمان واما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر اعني من غير تامل واختراع من الاوهام
سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او وجود امر آخر هناك فكانها غنية عن تجشم الاباتة والمنكرون
وان جحدوا بها فقد كفتهم مئونتها انفسهم وكفتهم بها من حيث لا يدرون انفسهم حيث يقتسمون الزمان الى الساعات
والايام والشهور والاعوام ويضبطون ارمنة الوقائع والمعاملات ويتمنون طولا في مدد الاعمار لانفسهم وقصرا فيها
للعدات وان اريد بها تحققه بنفسه في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى بنظر
ادق واما عن الثاني والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار هنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة
في امتناع قرار الشئ بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار فيما فيه
الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل آن يفرض في زمان
الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الآن حاصلا بجميع اجزائه ان تصور له اجزاء
فانحسمت الشبهتان واعلم ان الحركة وان كانت متصلة لا نظبا فها على المسافة المتصلة فقد يعرض لها
انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها آخذا من مبدا الى منتهى
فاذا فرض بين المبدا والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما على المبدا وآخر متاخرا على المنتهى فينقسم الحركة
ايضا الى متقدمية هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر منها لكن بالمتقدم والمتاخر من المسافة
يجتمعان في الوجود ايضا لكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة
ثانية مع الاولى في المبدا والمنتهى ولا يمكن ذلك في الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا يصير المتقدمة

متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر فی الحرکة وان کان بازاء التقدم والتاخر فی المسافة یکون لہا من جہة ما ہا للحرکة خاصة لیست لہا من جہة ما ہا للمسافة وذلک لکون الحرکة متقضیة متجددة بخلاف المسافة فالحرکة یلحقہا عدد من حیث لہا فی المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحرکة یعد الاجزاء کما ان الواحد من الناس یعد العشرة منہم تحصل ان الزمان ہو مقدار الحرکة ما دامت متصلة وعدد ہا اذا انقسمت الی متقدمة ومتاخرة غیر مجتمعتین بسبب انقسام المسافة الی المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان الیہا حتی یلزم ان یکون الزمان دوریا کما مر ثم الاتصال اصلی والانقسام عرضی ثم ان القبلیة والبعدیة اللتین یراد بہما ان القبل فائت والبعد لاحق غیر موجود مع القبل لا یمکن القول بہما فی الامور الثابتة من کل وجہ اذ لا فائت ہناک ولا لاحق بل انما یقالان فیما فیہ تجدد وتغیر فتقول عروضہا اولا وبالذات انما ہو لہذا المقدار واما غیرہ من الحرکة والمتحرکات فانما یقال ذلک فیہ بالعرض وذلک لانہ لو کان قولنا فیہ لاجل شیء آخر فذلک الشیء او شیء آخر ینتہی الیہ الفحص آخرا لامر ہو لذاتہ یکون قبل وبعد ویکون قول انہ قبلیة وبعدیة یفرض فی ہذا المقدار علی حسب القسمة التی لا تقف الی نہایة انما ہو اولا وبالذات لذلک الشیء فلا محالة ذلک الشیء ہو الذی یقع فیہ امکان الحرکات علی النحو المذکور وقوعا اولیا فیکون ذلک الشیء ہو المقدار بالذات للامکان المذکور ویکون ہو الزمان الذی نحن فیہ فانا انما جعلنا الزمان اسما للمعنی الذی ہو لذاتہ مقدار الامکان المذکور ویقع فیہ ذلک الامکان وقوعا اولیا فاذن قول القبلیة والبعدیة للزمان لذاتہ وتصویر ذلک ان الزمان ہو مقدار الاقرار والاتصال التقضی والتجدد وہو وان کان متصلا فی نفسہ لیس فیہ اجزاء متحازة بالفعل لانطباقہ علی الحرکة المنطبقة علی المسافة المتصلة لکن یمکن توہم فیہ حدود فینقسم فی الوہم الی اجزاء فرج اذا قاس العقل بعونة الوہم بعض الاجزاء والحدود الی بعض صادف بینہما قبلیة وبعدیة ولا یمکنہ مع لحاظ معنی الزمان وہویة الاجزاء والحدود ان یتصور القبل بعدا والبعد قبلا او المعیة بینہما وہذا ہو السوال بانہ لم اختص ذلک الجزء او الحد بالقبلیة وہذا بالبعدیة باطلا مثل السوال فی اجزاء المقادیر وحدودہا بانہ لم وقع ہذا الجزء بین ہذین الجزئین مثلا ولم اختص ہذا الحد بہذا الموضع اذ لا یرتاب فی ان ہویة ذلک الجزء او الحد لا تحصل بدون ذلک فما بہ القبلیة والبعدیة فی اجزاء الزمان وحدودہ نفس ذات الطرفین فما قبل وبعد باعتبار وقبلیة وبعدیة باعتبار آخر علی نحو ما یقال فی الفلسفة الاولی فی اتحاد العقل والعاقل مثلا ہذا واما غیر الزمان کالحرکة مع اخری او انسان مع آخر فربما یکون احدہما موجودا ولم یوجد الآخر فیقال لذلک

انه قبل والمذا انه بعد ثم لحق هذا وذلك موجود فيكونان آن معين ثم يبقى ذلك ويزول هذا فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد وقبلية وتستحيل ان تبقى مع الحالة الاخرى فما جاءت المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذلك موجودة مع اختلاف الاحوال فالقبلية معنى ليس لذاته ولا ثباتا يثبات ذاته فليس هذا المعنى مجردا نسبة ذات ذاك الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به المتى قبل مجردا نسبة وجودا وعدم الى وجودا وعدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود او العدم هو في الحالين وجودا وعدم وكذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجودا وعدم مقارن امرا الى وجودا وعدم مقارن امرا آخر فيكون الاول قبلا والآخر بعدا واذا قارنا ذينك الامرين وبعكس الحال ان تعاكسا مع ان الوجود والعدم وجود وعدم في الحالين وهذا الامر اما الزمان او نسبته الى الزمان فان كان زمانا فذلك ما نقوله وان كان نسبته الى الزمان فيكون قبليته ايضا لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واشياعه من كرام العشيرة فان قلت الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينهما تقدم وتاخر في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذلك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون الحركة قلت الفرق بينهما او لا هو ان الزمان كم بنفسه فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة فهي تكمة لاكم فقبولها للانقسام لا يكون لذاتها فكيف يكون القبلية والبعدية المتوقفتان على التجزية لهما لذاتهما وذلك لان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال لما بالقوة او خروج من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعدية بين المبدأ والمنتهى قابلا للانقسام حتى يكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو قوهنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط عند ما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما يعرف وجوب ان يكون الحركة على متصل بنوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا غنى به ان هناك اتصالا للحركة سوى اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال الحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فيقضي به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة

وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذى هو متصل والاتصال لانه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتى له وليس بعلة كذا احقق الشيخ واتباعه فان قلت ماذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم فى الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا تتصور بها الا متصلة قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلوناه يظهر له ان ليس هناك حركتان متحازتان فى الوجود احدهما التوسطية والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعنى كمال ما بالقوة مجردة عن الامتداد اذ ليس بالعرض هى الحركة التوسطية ولا ينبغى ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران فى الوجود على ما هو مصطلح المدققين بل اشتراط عدم الدخول فى الذات كما هو مصطلح السابقين وذلك الطبيعة من حيث اختلاطها فى الوجود بالاتصال العرضى وصلوحها للعروض المقدارى لها او للتقدر به هى الحركة القطعية فالحركة التوسطية مما لا اختفاء فى كونها غير متصلة فى ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذى يعرضها بالذات وهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال والامتداد الذى لها بالعرض من حيث حلولها فى مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار جسمانى ومثل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة فى الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من جهة ذلك الحلول الا ان اختلاط الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال حال فى مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال فى متعلقها اعنى المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزئين موجودين من الحركة التوسطية والاتصال المسافى لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضى لمكث المتحرك بسببه فى المسافة المتصلة بصيرة كالممتد على ما سيجئ فيلزم ان يكون هناك فى كل نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون فى الانسان انسان قار وانسان غير قار وكذا فى المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل بكون الامر الذى يمتد فى المسافة المتصلة وزوال ما كان منه فى حد عند كون ما يكون منه فى الحد الآخر والكون فى المسافة للحركة من طبيعتها وللمتحرك من جهة الحركة وزوال ما كان فى الحد الاول عند كون وما يكون فى الحد الآخر للحركة من حيث انها دان كانت هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اذ هى كون بين المبدأ والمنتهى ويكون المتصل منها فى كل حد هو كونه فى ذلك الحد

بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منهما في الحدين وزوال الاول عند كون الثاني انما هي باعتبار تحصل ابهما مهما وفعليته قوتهما بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل البحت والفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شئ ولا يكون آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد بغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر لكن يزول الاول عند كون الثاني لكن الجهتين هما جهتا تحصل الحركة وفعليته قوتها لا جهتا تحصل ذاته وفعليته قوته في ذاته ثم لعل الحركة من جهة امتدادها واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها يجب لها التقدر بالزمان ثم هي بحسب حالها في الشدة والضعف من قبل حال المحرك في قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان كان هناك ملاء مقاوم في سهولة قبوله الانخراق وعسره وحال الجسم المتحرك في قوامه متعين لها في تلك المسافة ان كانت متناهية قدر من الزمان ثم الزمان يدخل في مشخصات الحركة والدور على قياس ما سبق تحقيقه في العلم الاعلى في علية الصورة للهيولى مع كون الهيولى مشخصة لها والصورة الجسمية السارية في الهيولى القارة فيها يتقدر الهيولى بالعرض بمقدارها واما الحركة فانها هي غير قارة في ماديتها اعني الجسم المتحرك لا يتقدر الجسم بمقدارها اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف في زمان معين تعينت بازائها قدر من المسافة لا في ذاتها بل في كونها مسافة لتلك الحركة كما اذا اخذت الحركة بتلك المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قدر من الزمان ثم للحركة ايضا ربما يكون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين ينقسم الحركة ايضا بقسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم ولكن هذا لا امتداد ولا اتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا يحتمعان غير انحن فيه وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل الحركة تقتضي في ذلك بمجامع سائر الهيئات السارية في الجسم ولعل تنقيح هذه المباحث على ما القينا عليك من النفائس المختصة بهذا الكتاب وثانيا بما اهتديت اليه في ذلك بفضل ربي وهو ان الزمان بحث الامتداد الطولي القار التقضي لا بالحظ في هذا الامتداد انبساطا في العرض ايضا حتى يكون كالسطح ولا لانبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه ايضا الى نحو التقضي من انه في اية مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك او من ذاك الى هذا بل انما يوخذ الامتداد من حيث انه تمتع وسعة مقدارية لاية حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولاية حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولاية حركات ابطا منها في مسافات وطرق اقصر فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص

یورث مخالفۃ وتنوعا وتعددا فی الحرکات الواقعۃ فیہا وتلک الحرکات یجوز اجتماعہا فی الوجود من غیر تقدم وتاخر ولا یورث ذلک تعددا فی الزمان بل الزمان الواحد یسع ہذہ الحرکات ویقدر بہا باسرہا وکذلک اختلافات المبدا والمنتہی مع اتحاد المسافۃ یوجب تخالف الحرکتین ولو فرض کل واحدۃ منہما بدل الاخری لم یتخلف الزمان بذلک وایضا الحرکات اذا انقسمت بقسمۃ المتحرکات لا فی جہۃ طول الحرکات بل فی العرض کانت ہناک حرکات مجتمعۃ للمتحرکات واما الزمان فخارج عن ان یتصور فیہ عرضا قسمۃ او لا قسمۃ بمعنی التقدم دون السلب وان فرضت مع امتداد طولی زمانی امتدادا زمانیا آخر کان اثنانی عین الاول لا متعددا فلا زمنۃ لا یمکن اجتماعہا اصلا وتکون البتۃ قبل وبعد بل ہی نفس القبلیات والبعدیات واما الحرکات فربما تکون مع لا زمنۃ وتنضرب لذلک مثلا فنقول آب آب ج آ شکل مستطیل فربما یعتبر فیہ تمادیان احدہما النامی فی جہۃ الاستطالۃ وتسمی جہۃ الطول والآخر فی الجہۃ الاخری وتسمی جہۃ العرض ولا یعتبر فی جہۃ الطول خصوص ضلع او خط مفروض حتی یکون آب طولا او ج آ طولا آخر لذلک السطح ولو فرض خط آز موازیا لہما واقعا بینہما یکون طولا ثالثا بل لیس ہناک الا طول واحد کل من الخطوط الثلثۃ واقع فیہ فلو فرضت ہناک حرکات مبتداۃ من آ او ج الواقعۃ فی جہۃ الی ب و ز و ح الواقعۃ فی جہۃ اخری او بالعکس او فرضت الحرکات مختلفۃ مختلطۃ من القبیلتین کانت کلہا فی الطول لا کل فی طول فالطول الماخوذ علی ہذا الوجہ یمکن ان یضرب مثلا للزمان فعلیک بتلطیف القریحۃ فان الامر مع وضوحہ فی غموض حتی کانہ یعرف ویُنکر فان قلت قد تقدم بذلک الحال فی امتناع المعیۃ بین الازمنۃ مطلقا لا بین الحرکات المتعددۃ ولا بین الاجزاء العرضیۃ لحرکۃ واحدۃ لکن لاخفاء فی امتناع المعیۃ بین الاجزاء الطولیۃ لحرکۃ واحدۃ لذاتہا الغیر القارۃ قلت الحرکۃ الواحدۃ اذا قسمت الی اجزاء وقیس بین تلک الاجزاء صارت فی ہذا اللحاظ حرکات متعددۃ فلا یمتنع معیتہا من حیث انہ حرکات متعددۃ بل من حیث انہا واقعۃ فی ازمنۃ مختلفۃ والازمنۃ المختلفۃ لا یمکن معیتہا بل یکون بینہا قبلیۃ وبعدیۃ فلک فی الحرکات الواقعۃ فیہا الشخصیۃ بہا فالقبلیۃ والبعدیۃ فی اجزاء الحرکۃ الواحدۃ وان کانت من لوازم ہویاتہا لکن من جہۃ الازمنۃ الشخصیۃ لہا فقد عرفت ان الازمنۃ وان کانت عارضۃ للحرکات خارجۃ عن مقوماتہا نوعیتہا لکنہا من مشخصاتہا ومقوماتہا وحدتہا الشخصیۃ فقد استبان الفرق بحمد اللہ سبحانہ وبالجملۃ فالاقرار بمعنی امتناع اجتماع الاجزاء انما ہو بالذات للزمان وبالعرض للحرکۃ وکانک لاح لک ان التدرج الی تعرف الزمان کما یمکن ان یکون من سبیل النظر فی امکان حرکات مختلفۃ فی السرعۃ والبطو فی مسافات متفاوتۃ

على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء الحركة وانقطاعها اگ يكن من سبيل النطر في القبلية والبعدية
وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة ماديا وليس هو الحركة لكنه يجب ان يكون
متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية ولا بعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد والا لزم ان كان اخيرا
دفعة ثم لم يكن شئ حتى كان شئ آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد
واما ان يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا احد مسمى هذين الامرين فيكون بينهما امكان ذلك فهما متصقان وهو محال
من استدلاله تعالى الآنات نقول انه اما ان يستمر الاتصال فحصل عرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم تعلك
في القبلية والبعدية درجة الحال في المعية المقابلة لها فمعية الشئ الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما
غير نفس الزمان فان معية الحركة والزمان هي متى الحركة اي كون الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين
هي ان متى احدهما عين متى الآخر اي كون شمائي زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان خارج عن
المعيين بخلاف الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان والله اعلم انه لا ينبغي
ان يتوهم مما ذكرنا من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه ومعية الزمانيات بعضها لبعض هي كونها في
زمان واحد ان المعية مطلقا بسيط الفيئية وان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها لبعض
هي كونها في زمان فليس كل مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الحركة ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان
اولا اجزاؤه وحدوده وثانيا الحركات المتقدرة بها وثالثا المتحركات بالحركات نعني في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بالها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات ويكون اجزاء الزمان وحدوده فيه كذلك
الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه ويكون حركة الفلك الاقصى فيه كذلك المعروض في العارض
على ما سيلوح لك ويكون سائر الحركات والمتحركات والحوادث فيه كذلك الاجسام في الامكنة والامتدادات المكانية واما
الامور الثابتة من كل وجه البرية من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذا قيست معه او مع ما فيه كان
لها ثبات مع ثبات ما فيه ولم نعن بذلك ان لها امتدادا في الوجود واستمرارا مثل امتداد الزمان
واستمراره بل هي خارجة عن جنس الامتداد والا امتداد مبني العدم السلب وكل ما كان لها امتداد كانت
زمانيات واعني بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة القطعية

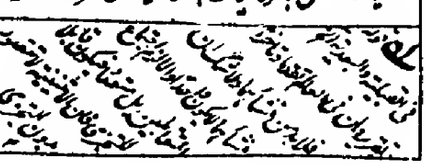

اولا على جهة الانطباق كالحركة التسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيأتها الثابتة ولو كان لها الا امتداد
بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة الحصول بالآن بل انما عنى ان الثابت من كل وجه اذا قيس
مع امتى من الزمان واجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق او اللا انطباق
والامور الدفعية وجد له مع امتى من هذه الامور اخذته معية ومشاركة فى الوجود فى الواقع فالمنسوب فى هذه النسبة
برئ من امتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه وللاستمرار واختصاصه بجدد منه واما المنسوب
اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهى وان لم تكن برئية من الاستمرار واللا استمرار ومن التجدد والتقضى
لكنها برية من امتى بل كانها هى متى الامور التى لها متى واما الزمانيات بالمعنى الذى يعم الدفعيات فلها متى لكنها
وان اخذت من هذه الحيثية فلا يصادم ذلك كونها مشاركة للثابتات البرية من امتى فى الوجود فى الواقع فالوجود
فى زمان او آن نحو من انحاء الوجود فى الواقع كما ان الوجود فى البيوت او المسجد وجود فى الواقع وللموجود فيهما
مشاركة مع الموجود المتعالى عن المكان والحال فى هذه المعية لا تختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان هو الزمان كله
او شطره او حده فيه او كان هو الزمانيات باضافتها كلا او بعضا فان هذه الامور وان كانت بينها او قيس بعضها
الى البعض اما معية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواسية فى المعية التى نحن فيها كما ان المكان واجزاءه و
حدوده والممكنات كلها وبعضها وان كانت بينها او قيس بعضها الى بعض نسب مختلفة بالمعية والقرب والبعد
ونحو ذلك لكنها سواسية فى المعية لما هو متعال عن المكان وقد هدى الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين
هذه الامور فى معيته سبحانه بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فافاد عموم الامنة والممكنات اصالة والازمنة
والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين فى الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما
كنتم ليتانس بالاستيناق به فى عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعيته الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية
والدهر الذى ينسب اليه هذه المعية لا يعنى به امرا زائدا على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة
والمتغيرة كما ان الزمان الذى ينسب اليه هذه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعنى بالدهر الا الحاق الواقع
المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة فى محض الوقوع واذا قيست
الثابتات بعضها الى بعض فمعيتها تسمى سرمدية وهى اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه فى الدهرية
متجدد ومتغير وفى السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا فى نسخ النسبة فلذلك
ربما يطلق الدهر به بحيث يكون السرمدية مندرجا منها واما المعية الزمانية فتخالفها فى نسخ النسبة فانها تكون

متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما وقد اقتفينا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسباق الكلام
اليه والافهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى
قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم
والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضها بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان حدمه السابق
او اللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم ان حدوث
الزمان انما هو بالابداع وتقدم مبدعه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها
العدم والا كان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق
والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان معروض القبلية والبعدية اللتين تمتنعان
عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا تعين ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق
هو الزمان المتاخر عنه ولا لبعدية العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض
لقبلية العدم السابق زمانا يقارنه ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه
السابق او اللاحق والشيء لا يقارن عدمه هيف وتحريرها القينا عليك من قبل على تقية من تتشبث في هذا الاصل
على نمط اليقين بحيث لا تزعزع عنك الشبهات الدائرة على السنة المشوشة المتخذين واعلم ان البعض
خيرة الاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض الحقيقة وتورطه في سباحة بحر الحكمة وهو لوجه في اعماق
شرعي الملك بأقدام انظاره الغائرة وعروجه عن اطباق سماء الملكوت بقوادم انكاره السابقة اذ نبض عرقه
الهاشمي حمية دمار الظاهر من الدين وانذت عن حمى ما عليه الجمهور من المتدينين من حدوث العالم بقضه
وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات بحسب بل حدوثا احسن من ذلك مصداقا لسلب الوجود
اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب وكم ترخصي بصيرة النقادة وقريحة الوقادة ان يقول بالحدوث
الزماني للزمان وما يتقدم عليه من الممكنات كالحركة التي هو عارضها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على
ذلك كله لانه ممكن والا بما هو في قوة ذلك فظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة
لمجاعله سبحانه عليه كما تخيله الجمهور ابتدع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وقفن في ذلك القولين
الدقيقة ودقون لضعف الانيقة وتلخيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد عن
الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون

حاصلا لما هو بعد الا و يكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تتخلل بينهما ممتدة بالذات او لا ممتدة بالذات
هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت دهرية او سرمدية والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب
الماضي دون المستقبل ببرهان التطبيق كان عدمه سابقا على وجوده لا سبقا زمانيا بل دهريا والا يلزم من سبق
العدم على الوجود امتدادا يا ما طبيعة الدهر لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو
دهري ولا من جهة السبق لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون
في جزء او حد من الزمان واللاحق في جزء او حد آخر فيلزم الامتداد واما السابق بالدهر فيقع الوجود المسبوق
به في جزء بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فينا قض الوجود
مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عينه كوقوع جسم بعد جسم في مكان
بعينه واما العدم في زمان فلا يقتضي ثبوته الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن الاختلاف في اجزائه
وحدوده لوجود الشيء في جزء او حد منه دون آخر فيبقى الوجود في زمان لا يبطل العدم في زمان قبله حتى يقع
هذا في جزء بل انما يثبت استمراره وذلك لحصول جسمين في مكانين في زمان واحد وكذلك يكون
لا واجب سبحانه لبرائته عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فاذا وجد يكون هو سبحانه معه
ويقع المعية في جزء القبلية نعم لا يمكن في السبق الدهري ان ترتب قبليتان وبعديتان متعاقبا الحصول وانما
يتاتى ذلك في السبق الزماني ويتضح ذلك من سبيلين احدهما النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيا لحفظ
طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يا باه طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق انه كان الصادق معدوما عدما
صرفا لا يوصف باستمرار وتقدير مع وجود السابق وجودا كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالب
وموجب فوجد المسبوق فكذب السالب وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض آسا بقا على ج
ذلك السبق وهو على ج كذلك كانا معدومين معا مع وجودا تم اذا وجد ب وج بعد معدوم يقع تقدير في
عدم ج ووجودا جيعا فاذن يكون سبق آ على ج بحسب استمرار الوجود وتمادي العدم لا بحسب سنخهما ومن هنا تبين
انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود والا لزم اما الحدوث او الامتداد او كون عدمه الطاري بعينه هو العدم السابق
لا يغايره الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانية دان لم تسبق في زمان لاحق فلا تستقدم عن الدهر اذ الا لعدام
عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان وجد فيه لا يرتفع والا لصدق
النقيضان والعدامة في زمان لاحق لا يرفع وجوده في الازمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في الزمان السابق

وذلك الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان وما فيه بقضه وقطيره في الدهر فاذا هو موجود في الدهر فان فهم
انه كما يلزم الاستداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان آلود جد مع عدم ب ثم احفظ وجوده مع وجوده
لزم الاستداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده يدفع بانه ليس وجود آ في حدين انما يوجد ب في
الاخير منهما فيكون القبلية في الاول والمعية في الاخير كما هو سنة القبلية والبعدية الزمانيتين بل المعية تقع
في حيز القبلية كما عرفت وليس العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء اسي لا شيء يعبر عنه بالانتفاء
ولذلك يصح الحكم عليه بامتناع الوجود بل نما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس نفس حقيقة العدم بل مفهوم يضع
الذهن انه عنوان تلك الحقيقة الباطلة فيعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التقدير ثم هذه القبلية من صفات الفاعل
وليس بمعقول المفارقة بسيل الى الكنا بها فضلا عن الاذهان البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا
مجهول الكمية وذلك لان الحادث اليومي مختلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست
زمانية فانها انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك والامر في هذه
القبلية على قياس ما عرفت في المعية ولما تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى كان له عليها عن آخر بها قبلية
غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبلية سبحانه على آدم عليه السلام كقبلية على محمد صلعم من غير تعاقب وترتب
والفلاسفة لا ينكرون ايضا هذه القبلية لكنهم يشركون المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن
الحدوث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بان وجودها
بعد البطلان في دعاء الدهر ليس اذا كان بعضها متسرمدا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا به كان الواجب
مع المتسرمد وهذا المسبوق بالبطلان معدوم في الدهر ثم اذا هو سبحانه صار معه ايضا اذا وجد فقد تحققت المعية الاولى
في الدهر متفرقة عن اثنانية ثم استمرت معها فيلزم حصول استداد في الدهر وعرض نسبة متقدرة امتدادية للواجب
تعالى فنقول انه اما ان يكون كل من الممكنات متسرمدا وهو بديهي البطلان او كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب
هذا محصل كلماته التي يقتلها مع الاطناب ويجدلها مع الاسهاب اقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع
لا تعقلها الا حيث يكون امتداد محقق او موهوم اذ ما لا يكون فيه امتداد اصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال
ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان او كان الصادق سلبا ثم صدق الايجاب ونحو ذلك لا يجري عن ملاحظة
حدين فان رفع ذلك بانه من جهة الالف بالوهم وعدم حصافة القريحة فانا لست ممن يشكك ويتمثل عن الحق خوفا
من لومة لائم تشنع يردم ترويج زيوفه بالقدح في ابصار الناقدين كيف واذا رفع الزمان وامتداده من البين

لم يسبق في بدء العقل ما يناقي له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل اذا اجرد اللحظ عن الزمان واستمراره لم يستطع العقل الا الحكم
بالوجود المحض او العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم نعم ربما يفرض العقل مجردا عن لحاظ الزمان مخلى عنه
لكنه لم يخلص بعد عما الفه واعتاده ولم يتجرد عن توهم الزمان واستداده فيحكم احكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان
يحكم من قبل فربما يغلط الفارض بسبب التخلية والتجريد ويزعم ان تلك الاحكام مصونة عن التغليط وليس كذلك
فليس كلما فرض العقل مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فاذن قد استدركت رحى التشييع وانقلبت ترجع
الملامة وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فيما لا نهاية له فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد والا امتداد
فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك ظرف آخر ممتد كالزمان يحيط به ويكون التعاقب
بلحاظه كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار لحاظ امتداد الزمان وكون الجسم
الاول في ذلك المكان في جزء او حد من الزمان وكون الجسم الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء او حد آخر منه و
لا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل جسم فيه بجزء منه وما تعرض
له في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم الحفظ وجوده مع وجوده من
ان العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر قد يكون مع شيء
من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال لو وضع جوهران فردان بحيث
يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي المشيئية عن العدم
وما ذكر من اختصاص هذه القبلية بالواجب سبحانه وعدم اكتناهها فمع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قابلية
الجائزات فانها حوادث دهرية عنده بالقبلية على وجوداتها هذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده
نقول لا حاجة بنا الى اكتناه القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة مانعة عن الاجتماع بين
القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في وعاء الدهر ايا ما كان كنهها وان لم تضع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه
ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون اجزاءه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم
بسبق العدم على الوجود اولى من العكس اذ العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي
التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيأ لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيأ لولاه لم يكن له تاخر ولا حاجة بذلك الى
ما ذكره من ان مطلق القبلية التي تمنع عن الاجتماع انما هو لكون المتقدم حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون
حاصلا لما هو بعده ولا يكون حاصلا لما هو بعده الا ان يكون قد حصل لما هو قبل قوية محض فانه ان اراد بما جعله

مناطُ مطلق القبلية مجرد ان يكون الوجود حاصلا في الجملة لشئ وليس حاصلا لشئ آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشئ
الآخر الا وهو حاصل للاول فيقال للشئ الاول انه قبل للآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد وفنا عمرو اذ
يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيدٌ
مقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناءُ عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا
لشئ ولا يكون حاصلا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبئ عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من لفظه
القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدمٌ سابقٌ على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق
للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون
حيزٌ واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود لطبيعة العدم
والوجود ولا المقارنة بينهما لزمانيين يكون احدهما بذاته مقدما والآخر موخرا بل لامر لا يعلمه الا الله فقط او هذا الراسخ
في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين العدمين
لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق للشئ في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن
وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير متصور لانه اذا وجد الشئ فبعد ذلك ان فرض انبتات وجوده في زمان لاحق
لا يرتفع وجوده عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان ووجودهُ في ذلك الزمان وجود في وعاء الدهر
قلت العدم السابق ايضا لا يتصور الا بتصور سلب الوجود رأسا عن وعاء الدهر لكنه غير متصور فيما هو موجود في
بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لاجتمع النقيضان ووجودهُ في ذلك الزمان وجودٌ
في وعاء الدهر فان قلت ان وجودَه في ذلك الزمان وجودٌ في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في
ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر قبل العدم ايضا على ان كلامنا في الزمان والزمان ليس موجودا في زمان
حتى لا يرتفع وجوده عن ذلك الزمان بل كما كان معدوما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في
الدهر بل وقع احدهما وهو وقع الآخر فليعدم ايضا بعدا وجد ويقع عدمه في حيز الوجود وتعلاك قد اتضح لك انه يجوز
ج ارتفاع وجود الزمان ايضا عن الدهر لا بارتفاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل
بارتفاعه مع زمانه عن صفحة الواقع ولوح الدهر مرة واما تمسكه في سبق العدم على زمان بدلالة برهان التطبيق
على انبتات تمادية في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده واما شبهته

بانه لو كان بعض الممكنات قديماً دهريا كان الواجب سبحانه معه معيّةً غير مسبوقة بقبليّة ولا شك ان معيته
تعالى للحوادث الزمانية مسبوقةٌ بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته تعالى مع ذلك الممكن القديم في
الدهر فبنى على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية تمنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن
لا نتصور ها فضلاً عن ان نصدق بها وادعاه الضرورة مبنيةٌ على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف
وكما يحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث اليومي قبليةٌ تمنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعول
الاول على ذلك الحادث والفطرة لا تفرق بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني عن اعتيالات الوهم قطعاً
عنده فليكن الاول كذلك ثم انه قد يستدل على ما ادعي فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجودٌ
عيني في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه وكذلك لم يكن له وجود
عيني في الواقع الذي هو دعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه واقعاً في زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له
وجود في دعاء الدهر قبل وجوده المفروض بالحدوث كان ذلك لوجود في زمانٍ ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء
الزماني لا يكون بين وجوده الزماني ووجوده الدهري اختلاف بالعدد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان
هو بعينه وجوده في دعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجودٌ عيني في زمانٍ قبل الحدوث هف
فالواجب جل ذكره كان موجوداً مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقاً ثم الحادث وجد في دعاء الدهر في افق
الزمان فصار موجوداً معه تعالى في الواقع الذي هو الدهر هذا كلامه وهو في غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث
اليومي وجودٌ في دعاء الدهر قبل وجوده المفروض لحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبلٌ ولا بعدٌ فكيف يتصور
فيه وجودٌ قبل هذا الوجود وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدماً
في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في دعاء الدهر ولا يلزم من كون وجوده المفروض
الحدوث حدوثاً زمانياً كونه حادثاً دهرياً لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم اذ يتصور في الزمان مسبوقيةٌ
بالعدم ولا يتصور حدوث زماني واذ لا يتصور في الدهر مسبوقية بالعدم بل مسبوقية اصلاً اللهم الا بالعلية ونحوها
لا يتصور حدوث دهري واعلم ان اليوم المحدود من آن الطلوع الى آن الغروب قد اتصل به من جهة آن الطلوع
زمانٌ غير متناهٍ في الجانب الآخر له قبليةٌ على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات ولليوم بعديةٌ
عنه كذلك فلا يكون معه بل يكون معه عدمه معيةً زمانية ويكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم
سبقاً بالعرض لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقاً بالعدم سبقاً زمانياً وسبق العدم

على اليوم يوجب سبق عدم مأخوذ بخصوصه بالیوم علی وجوده فهذا معنی حدوثه الزمانی واما وعاء الدهر فکل اجزاء الزمان موجود فیه فی ضمن وجود الزمان اتصل کل من الحوادث المختصة بالازمنة والآنات موجودة فیه مع تلک الازمنة والآنات مختصة بالاولی زمان قبل ماهی مختصة به او آن قبله ولیس یلزم من عدمه فی زمان او آن قبله عدمه فی الدهر اذ یکفی فی کون الشیء الزمانی موجودا فی الواقع وجوده فی زمان ولا یکفی فی عدمه فی الواقع عدمه فی زمان بل انما یکون الشیء الذی لا یتصور وجوده الا فی الزمان معدوما مطلقا فی الواقع والدهر اذا لم یکن موجودا فی زمان اصلا وستوضح ذلک بلحاظ وجود الشیء المکانی فانه یکفی فی وجوده فی الدهر وجوده فی مکان ما ولا یکون معدوما فیه الا اذا لم یوجد فی شیء من الامکنة اصلا فالعدم الزمانی السابق علی وجود الحادث الزمانی هو وجوده الحادث فی زمان وجوده والعدم الزمانی اللاحق لکل ذلک مع الواجب معیته دهریة لکن وجوده فی زمان وجوده وجود مطلق فی دعاء الدهر ولیس شیء من عدمیه عدما مطلقا فیه واما ما یتفوه به کلام هذا الخبیر البصیر من وفاق الفلاسفة فی ثبوت قبلیته تعالی علی الحوادث الزمانیة قبلیة دهریة فلنقص علیک حاله واعلم ان الفلاسفة حصروا التقدم فی الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلک اثبتوا المعیة الدهریة ولا شک فی انها خارجة عن المعیات الخمس التی هی بازاء تلک التقدمات فاعترض علیهم امام المجادلین فی المباحث المشرقیة بانه یجب ان یکون بازاء هذه المعیة قبلیة وبعدیة دهریتان وذهب هذا الباقر النحریر الی انهم لم یکونوا فی ذهول عن السبق الدهری علی انه نوع مباین للخمسة او من الفطریات الاوائل بعد العلم بوجود القیوم الواجب بالذات جل ذکره انه کان الله سبحانه ولم یکن معه هذا الحادث الیومی مثلا موجودا فی دعاء الدهر ثم الحادث قد وجد فیه ولا یرتاب محصل فی ان تقدم الزمان علی شیء لا یکون لاون حصوله فی زمان متقدم علی زمان حصول ذلک الشیء ومن البین ان الفلاسفة مع تعمقاتهم فی تقدیس المبدأ عن شوب التعلق بالزمان لیسوا ممن یخفی ذلک علیهم وتنصیصاتهم فی ذلک اکثر من ان تحصی فاذن لا یکون سبقه علی الحادث الزمانی وعلی کل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر والسرمد لکنهم حین عجزوا لم یفصحوا عن اقسام السبق فی مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزمانی علی وجه یشمل النوعین ای الزمانی والدهری معا حیث قالوا السبق الزمانی هو ما بحسبه یجب ان تخلف المسبوق عن السابق فی الوجود البتة ولم یقیدوا ذلک بان یصح للعقل ان یتوهم تخلل ممتد بالذات ولو وهمی بینهما فی التصور او لا یصح فلا محالة کان ذلک المعنی المطلق قدرا مشترکا بین السبق بالدهر وبین السبق بالزمان قال فهذا غایة ما یجتشم من تبلیههم الا ان هذا الاهمال منهم لیس علی سنة المحصلین فان تحصیل معنی مشترک بین نوعین من السبق متباینین بالحقیقة وبالخواص والاحکام

لا يستوعب استقاطهما عن اللحظ وعند المعنى المشترك نوعا واحدا القول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تفتيش وذلك

لان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية في ظرف

قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا المعية بمعنى السلب البسيط فليس المعية بين شيئين في الآن

لا يتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور فيه قبلية وبعدية لكونه غير منقسم بل انما تتصور

بازائها المعية المتسامحة بينهما وذلك بان يكون ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في

غير ذلك الآن على سبيل المعية او التقدم والتاخر او لم يكن فكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا يتصور بازائها قبلية و

بعدية بينهما في الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد الا امتدادا بل انما تتصور بازائها الا المعية البحتة وذلك اما ان

يكون وعاء الدهر فارغا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم له من شريك تعالى الله عنه او عنهما جميعا

كما بين ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء ونعم تتصور القبلية على الآن والبعدية عنه ولا تتصور القبلية على

الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من ممتد تتصور فيه اجزاء وحدود قبلية وبعدية والدهر هو الواقع ولا تتصور

له قبل ولا بعد وكان قد لاح لك ان مانسب هذا البحر القمقام الى الفلاسفة بحسن ظنهم واحسانا اليهم من عدم

وهو لهم عن القبلية الدهرية هم براء فاما بتجشم لهم من تعميم القبلية الزمانية فما ذكرني ذلك من انهم انما عنوا بها

مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع البعد فمحق لكن هذا لمعنى لا يتصور بدون الزمان عندهم ولذلك

تراهم تارة يوضحون مطلق هذه القبلية والبعدية بانها بالزمان فان معروضها بالذات هو الزمان واخرى يستدلون

به على عدم سبق العدم عليه او لا يكون معروض هذا السبق بالذات الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا

النحرير الهمام يعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع ايماني واذعاني بهذا الحاذق البالغ الفائق التسديد

بقول الباع وعلو الكعب في معظم اصول الفلسفة الاولى وموضعه الهباء هو اضع الثقب في اكثر اصول العلم الاعلى

لا اراه الى في هذه المسالة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جلدته حتى تسنى حكمته يمانية نفيسة سوية

نقية وفلسفتهم اليونانية نيئة زائغة تخمينية وفيها يرقل ويختال مجاوزا القصد امد الاطراء والاعجاب بنفسه

ويرقل ويختال بالغا منتهى مدى الازراء والاثراب على ابناء جنسه الابسفسطة رخرفت وزبرجت بالتشدق

ومغلطة الفقت ورقوجت بالتذلق فان قلت فما يصنع الموسنون من الفلاسفة باورد في الصحف المنزلة

من سماء القدس مع الروح الامين وروى عن المبلغين لانباء الغيب الى الانس من القدسيين فقد نطقت

الآيات المتضافرة والاخبار المتواترة بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه باسره قلت لعلهم يحملونها على ما حمل

علیہ المعلم الثانی فی کتاب الجمع بین الرایین ما روی عن مثل ذلک عن افلاطون اعنی الحدوث الذاتی بمعنی ان
الممکنات فی حدذواتہا من غیر لحاظ افاضۃ الموجد انوار الوجود علیہا لا یکون للعقل الا الحکم بسلب الوجود عنہا ولا ریب
فی ان ہذہ المرتبۃ سابقۃ علی لحاظ نیلہا الوجود من وجود الموجد لہا بل بمعنی اغض من ذلک وہو انہ لولا البسط الفیوضی
القدیم بالذات النوری وہلم انظل لم یکن ہناک سوی ذاتہ الحقۃ ذات فضلا عن ان یحکم علیہا بالوجود او العدم فسبحان
من استأثر بالقدم وکل شئ ماخلا وجہہ مخلوف فی حدذاتہ بالہلاک والبطلان فکان اللہ ولم یکن معہ شئ وہو
الآن کما کان وہل ہذا الا کما انہ لا یفہم اہل اللغۃ والعرف من البقاء الا استمرار الوجود فی اکثر من زمان فما یکون
مستغنیا عن مظہوریۃ الزمان کالعقول النوریۃ یکون البقاء مسلوبا عنہ فضلا عن جاعل الزمان والمکان ومبدع
النفوس والعقول فتسمیتہ سبحانہ بالباقی ووصفہ بالبقاء علی ما تواطأت علیہ الملل والنحل اما علی سبیل التجوز والاستعارۃ
تنزلا الی استیناس الفطر الساذجۃ واما بناء علی ان ما ہو اقدس وارفع من ذلک ثابت بقدم استیحاشی لمدارک
العالیۃ خاصۃ لتقدم التباس الامر علی الذین ہم للحقائق متفقہون دلا سرار مستشعرون کذا ذکرہ ہذا الماہر الخبیر
فہذا وامثالہ مما یستأنس بہ فیما ذکرنا لیس توحش طبائع الجمہور لفقارہا وتحیشہ نفوسہم وحذارہا من سلب
البقاء عنہ سبحانہ اکثر واوفر مما ہو من سلب الحدوث عن الزمان وما ہو فوقہ وکما ان الفطرۃ المنفطنۃ عن لبان الطبیعۃ
تشتہی سلب البقاء وتعدہ عین التقدیس کذلک لعلہا تحکم بان دوام افاضۃ انوار الوجود وتعدم انفکاک آثار
الجود عنہ سبحانہ الیق بجنابہ من سبق العطل وتخلف الفیض لکنہ اذا لم یکن للقرائح المرتاضۃ بالنظر الکلامی سبیل
الی الاعتبار والاستدلال بوجود العالم علی خالقہ الا من جہۃ الحدوث فضلا عن السلائق المحبوسۃ فی العرف
العامی ولم یترقب من ہؤلاء تعقل الحدوث الذاتی بالمعنی الاول فضلا عن الثانی لاجرم وردت الآیات
المنزلۃ للعنایۃ الجمہور والاخبار المأثورۃ عن المبعوثین لاخراج الامم من الظلمات الی النور علی نہج تستفیدہ العامۃ
ما یتیسر لہ فطرہم وتدرک منہ الخاصۃ الی ما یبلغ الیہ بصیرہم اما قرع سمعک ان معاشر الانبیاء امروا بان یکلموا الناس
علی قدر عقولہم وتعلم من انصف اعترف بان الادلۃ السمعیۃ الواردۃ فی ہذا الباب مما یضطر الی صرف الالفاظ
فیہا عن ظواہرہا ولو قیل بالحدوث الدہری ایضا بل کان المتکلمین المتغیلین امتدادا فی العدم السابق علی حدوث
العالم واستمرارا فی وجود الواجب سبحانہ لا محیص لہم ایضا عن ارتکاب تاویل فی اکثر ما ورد فی ذلک **قلت**
واذ الزمان متصل فلہ فصل متوہم یسمی الآن وہو کسائر الاطراف نفس الطرف لا شئ فیہ ثم ہو لا یکون بالفعل فی
الاعیان واذا تحصل بالفرض بنحو اعتبار سواء فاتہ الحرکۃ حدا من حدود المسافۃ فلا یکون للعدم اللاحق اول آن

كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه في كل آن يفرض فيه دون طرفه
ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه ايضا وربما يتصور آن على انه راسم للزمان لا على انه مستوعب فيه ويكون
نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمة فيه البتة دكانه بازاء الحركة التوسطية **اقول** واذ قد عرفت ان
الزمان مقدار فلا بد ان يتهيأ لانقراض فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما
بالآخرة فاصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى
الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط و
السطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شئ في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل وفاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم ينتهي بالفعل بسطح البتة وربما يطرء عليه انفصال فيحصل سطح والسطح والخط ربما يكونان متناهيين في الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يكون بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل فلان الواصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك واصلان لا متناهي بالفعل واما من حيث انه فاصل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه انفصال في الاعيان بل تهيأ بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انقساما وانتهاء بشرط وذلك باعتبار امور وقتية تحدث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او مفروضة للمسافة نحو مبدأ طلوع او غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركات كما يحصل فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اذا حصل بهذا النحو يكون عدمه اللاحق في جميع الزمان الذي بعده كما ان عدمه السابق في الذي قبله ولا يكون لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما يقال ان اول آن فساده اما آن ليس فيلزم التشافع اولا فيلزم الواسطة بين الوجود والعدم واما يقال من ان فساد الآن ان كان قليلا قليلا يلزم استدامة في الآن وان كان دفعة فلا محالة كان له اول آن فالجواب انه ان اريد بالفساد دفعة ما يكون في الآن ولم يكن قبله فالتقسيم غير حاصر لجواز ان لا يكون قليلا قليلا اي في زمان على سبيل الانطباق عليه ولا دفعة اي في آن لم يكن قبله البتة بل يكون في زمان لا على سبيل الانطباق عليه لا يكون في طرف ذلك الزمان فيكون حاصلا في ذلك الزمان وفي كل آن يفرض فيه دون الطرف فلا يكون اول آن لانه لا يكون في الآن الذي هو الطرف ثم اي آن يفرض في ذلك الزمان يكون الفساد حاصلا فيه ولا يكون ذلك الآن تاليا للطرف البتة بل يكون بينهما زمان فيكون الفساد حاصلا في هذا الزمان وفي اي آن يفرض فيه فلا يكون الآن المفروض اولا اول آنات الفساد وان اريد بالفساد

دفعة ما يكون في آن وان لم يجب ان يكون اول آن لم يلزم ما الزم ولنتلو عليك تفصيلا ينفعك في التثبت في
مزالق دينعك عن التورط في مضائق اعلم ان الحادث في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سوار
لم يمكن بقاءه بالنظر الى نفس هيئته كالآن اذا امكن لكن لم يسبق كموافاة الحدود والمفروضة في مسافة يمكن انقطاع الحركة
فيها لكن لم تنقطع فان تلك الموافاة لا تبقى زمانا ما الا انقطعت الحركة وكمسامتة خط مفروض الحركة لنقطة نقطة من
خط آخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة فكل من الآن والموافاة والمسامتة وان لم يكن من الموجودات بالفعل في الاعيان
لكن ذلك لا يفيد انه لا يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصور الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط لنقطة تقطع
الحركة عند بسامتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على سبيل التصرم والتقضي كالزمان وما يكون
وجوده فيه على سبيل الانطباق كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه
الامور موجودة في آن اصلا لان آن هو طرف الزمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا تصور لحدوثه
آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت
اولا على وجه التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان ليس بآن ليس بآن ولا يجتمع الجزء اللاحق مع السابق
في زمان يبقى بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين منطبق احدهما على الآخر تحرك احدهما من
طرف مع ثبات طرفه الآخر لا يجوز ان يكون لاول آن ابتداء فيه الحدوث نعم له اول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون
حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق
على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه وفي كل آن لا جزء يفرض فيه وذلك كالحركة
بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة
احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية وكمسامتة خط مفروض الحركة
مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة لنقطة من الآخر ولا يكون لهذا ايضا اول آن الحدوث اذ وجوده في
زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان فكان ذلك الآن آخر آنات
عدم السابق ولا يكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون هذا اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد
ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن وضع
لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا وكما يختلف الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة
منها في آخره واما الامور التي لا يكون لوجودها استدادا صلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها مقدما

والآخر موخرا فلا اول لهما ولا آخران اريد بالاول والآخر المتقدم والمتاخر وذلك ان تقول اولها هو آخر ما ان
اردت بالاول ما السابق عليه وبالآخر ما لا لاحق له وامّا الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها دفعيا او تدريجيا
على سبيل التصرم او لا عليه او لا هذا او لا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا
في آنٍ فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر آن واما ما عدا ذلك فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن
الوجود كالصور فانها تفسد في آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد بالفصل
بينهما زمان حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية الملازمة للحركة القطعية فان لكل منطبقة
عليها وسامتة الخط للخط الزائلة بالمواز اة والا فلا آخر آن الوجود كالمواز اة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام
في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور لا يكون له آخر آن العدم
السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية وما يحصل بها اولا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فليس له آخر آن العدم السابق واما ما يكون
وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة فللسابق من
عدمه رسما آخر آن لا السابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق
فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون لاول آن وكذا كل العدام يحصل بنفس الحركة كانعدام المواز اة
بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجودها آخر آن والزمان وكل ما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع
الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه بموافاة
حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالمواز اة انقطعت الحركة عندها او استمرت بعدها يكون لعدمها اللاحق اول آنٍ فليكن
ذلك هذا التفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور آن لا على انه مفروض بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل
للزمان راسم له فكما ان طرف المتنقل ليفرض نقطة كراس مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم
ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور
للزمان والحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة الفاعلة للخط وشيء يفرض فيها واصلا بين اقسامها كالنقطة المتوهمة
في الخط او التسامّ الخط بالنقطة وان كان على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه
كالارض ثم نقطة اخرى يكون النقطة الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل ما دامت المماسة
لا غير فتبطل ببطلانها والجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة متميزة فاذا بطلت النقطة التي فرضناها مبدأ

الخط فكيف يبقى الخط الذى هى مبداه لكن هذا يسهل تصورا نحن فيه ثم المنتقل اذ هو يفعل نقطة متصلة على مسافة متصلة
فالذى له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيأ منه ولم ينل شيأ بعد والحركة بمعنى القطع فقد مضى شطر منه ولم يفعل
شطرا بعد والزمان فقد سلف شئ منه ولم يأت شئ بعد بل ما بازاء ذاته من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع
التوسط بين المبدأ والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المنتقل نهاية لنفسه من
حيث انتقل كانه شئ ممتد من المبدأ فى المسافة الى حيث وصل فذاته الموجودة فى حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا
الحد واستداليه ثم لا خفاء فى ان المنتقل امر شخصى باق فى حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من
جهة وجوده فى حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذا الحركة بمعنى التوسط باقية ذاتها بعينها وان
كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحدس ان ما بازائه من الزمان ايضا امر واحد باق
فى نفسه يفعل الزمان بسيلانه يسمى الآن السيال وان كان لا يبقى من حيث هو آن بالقياس الى الزمان وحد فاصل
او واصل بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه حد بينهما فكيف يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن
الذى هو متوهم فى الزمان فصلا مشتركا لمحال الزمان واما ما يرسم الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث هو عرض
له آن سيال فاحدث بسيلانه زمانا فصار حدا لذلك الزمان متعالى عن ان يحل فى الزمان بل نسبته اليه نسبة
النقطة الجوالة الى الخط المرتسم بدورانها **قلت الفصل** كانت اهم فى الزمان قبل نضج الحكمة ظنون بتفريط وافراط
فالمفرطون فيه منهم من نفاه راسا لتمثل امر فى الحركة مع جوابه ومنهم من نفاه من الاعيان دون الاذهان ولم يدر انه
اذ ليس من عوارض المعلومات من حيث وجودها فى الاذهان فقط ولا سلبا او اضافة لم يكن ثبوته فى الذهن لولا فى
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلو لم يتوهم لم يصدق ان بين ابتداء الحركة وانتهائها مقدارا يسعهما ومنهم من لم يجعل
له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها ما يقارنها من حوادث آخر فيكون الاول كطلوع وغروب او قائما للتوالى
كولادة ووفات وانما يتعين الاوقات بتعين الموقت وان كان الاولى بذلك ما يكون اظهر واشهر فاذا رتبت
اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة التوالى للاول معية زمانية وليست لذات المعين بل لاشتراكهما
فى امر لو لم تشتركا فيه كانا قبل وبعد واما المفرطون فمنهم من جعله واجبا لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه
قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتعاور مع الوجود لا العدم
المطلق او مطلق العدم كما هو شان الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم فى فلك وكذا فى زمان ولم يدر انه استنتاج
من موجبتين فى الشكل الثانى على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك فى فلك ومنهم من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية

ع قوله فليتحدس ... ع قوله فكيف يبقى ... ع قوله فصار حدا ... ع قوله فالآن الذى هو متوهم ... ع قوله فاحدث بسيلانه ... ع قوله فكيف ووجوده ... ع قوله فالمفرطون فيه ... ع قوله فاذا رتبت ... ع قوله فكيف يبقى ... ع قوله فكيف ووجوده ... ع قوله فالمفرطون فيه ... ع قوله فاذا رتبت ...

ومستقبلة ولم يدر ان الزمان هو المنقسم اليهما لذاته لا مطلقا او منهم من خص الفلكية او دورة سماء فقضيهم ان الحركة
ولو فلكية توصف بالسرعة او البطوء دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان
بخلاف الدورة **اقول** قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تفريط و افراط ونحن اذا
قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق به فجدير ان نعقبه بنقل آرائهم وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في
شان الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده
عن الاعيان ولكن اثبته في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل آيته امور
حادثة اختيرت لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع اوقات
فالذين جهدوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماض ومستقبل وكلاهما
معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس زمانا على انه لو كان آن فان بقي كان شيء منه متقدما وشيء متاخرا
فلم يكن حاضرا وآنا وكان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان يعدم في آن يليه من غير ان يحصلهما زمان
فيلزم التشاغم وانتم تمنعونه واما في آن بينه وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذا لا يكون آن كيف
يكون زمان وكل زمان يتجدد بآن وايضا اذا لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان
كان لابد للحركة من زمان وهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى بجسم آخر وان كانت قد تستدعيها
من حيث ان محركها بحيث لا يتحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة اخرى او لم تكن فيكون
بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركات معا كانت ازمنة معا واذ هذه المعية زمانية ومرجعها الى ان المعين يجمعها
زمان فكان تلك الازمنة زمان يكون هي فيه فيجمعها زمان آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار
الزمان في الماضي والمستقبل وانعدام كل بمثل ما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين
عدمها مطلقا فهو اول النزاع وان عنوا به عدمها في الآن فسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن الا في الذهن
ولكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا
في آن ولا في زمان ووجود الزمان من هذا القبيل وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى وهل هذا الا ان يطلب
للمكان اين وهو نفس الاين واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان
فاعلم اولا ان الذي نقلناه هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لان كل حركة لا بد لها من زمان تتعلق وتقوم
بها فربما يتقدر شيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق والمواناة كما يقدر اشياء بالمقدار القائم بجسمه الذراع

١٤٩

ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق بطبيعة الحركة لا ان ذات كل حركة تجب ان تتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشئ بالطبيعة
ثم قد يخلو تلك الطبيعة عن ذلك الشئ كما ان ذات اللون تتعلق بطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون و بعد ذلك فاعلم
انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك ان لم يكن بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين
الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك ايضا كانك قد عرفت
ان الطبيعيات فضلا عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث ما لم يكن زمان ولا يكون زمان ما لم يكن حركة
وايضا لا تكون مستقيمة طبيعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبيعية ولا تتحدد الا بجسم لا بد له من ان يتحرك حركة مستديرة
ولا تكون قسرية ما لم تكن طبيعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث
ونها كيفية انما لها الاتصال الزماني فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فتنحصر في الفلكية
وحقيق ان يكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها وان تكون قائمة
بجسم محيط بسائر الاجسام فلا يكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر
في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك الشكوك
التي اوردها النفاة مع وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن
دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن لا يكون للزمان الا في الذهن واما مطلق الوجود المقابل للعدم
المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة
واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات الذي يقابله صادق وهو ان هناك مقدارا لهذا الامكان وللاثبات لا انه على
وجود الامر وان لم يكن له وانه على نحو وجوده محصلا في آن او على جهته وليس هذا الوجود له بسبب التوهم فانه
وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود حاصلا كذا ذكره الشيخ وتحقيقه ان الوجود في الذهن والتوهم
من غير ان يكون في الاعيان منه ما يكون بمجرد اختراع الذهن وتعمله كانياب الاغوال ومنه ما ليس كذلك وهذا
على نحوين منه ما يكون بحسب وجود الاشياء في الذهن بمعنى ان الاشياء يعرض لها من حيث الحصول في الذهن
حال لا باختراع الذهن فانما يحتاج في صدق الحكم عليها بهذه الحال الى حصول تلك الاشياء في الذهن على
نحو لا الى اختراع الذهن او تصوره بهذه الحال وذلك كالوضع والحمل فانك ما لم تتصور معنيين لم تجب لاحدهما الآخر
او تسلبه عنه لم يكن هناك وضع وحمل واما اذا وجبت معنى لآخر او سلبته عنه فلا محالة يصدق الحكم بان في ذهنك
موضوعا ومحمولا سواء تصورت الوضع والحمل او لم تتصور ومنه ما يكون في الذهن بحسب حال الاشياء في الاعيان

کالفوقیۃ والعمی وھذا انما یکون باضافۃ بعض الاشیاء الی بعض او سلب معنی عنہا بحسب وجودہا فی الاعیان واما
ما لا یکون اضافۃ او سلبا فان لم یکن فی الاعیان کان وجودہ للامور العینیۃ فی الذہن بمجرد تعمل واختراع من
ومن البین ان الزمان لیس مما ہو بمجرد اختراع من الذہن ولا مما یعرض بحسب وجود الاشیاء فی الذہن حتی
لو لم یتصور شئی لم یصدق الحکم بان ہہنا زمانا ولیس ایضا من الاضافات والسلوب فلا جرم یجب ان یکون موجودا
فی الاعیان ومع ذلک فاعلم ان الزمان اضعف الاشیاء وجودا وذلک ان الاشیاء علی تحوین منہا ما ہی مجتمعۃ الوجود
ای لیس لہا اجزاء متتالیۃ عن الاجتماع فی الوجود فان کان لہا متی یکون لامحالۃ فی آن ومنہا ما یکون اجزاءہ
متتالیۃ عن الاجتماع کالحرکۃ والزمان وکانک قد عرفت فیما اسلفناہ ان ذلک للزمان بالذات وللحرکۃ بالعرض فہو
اضعف من الحرکۃ من ہذہ الجہۃ قال الشیخ ینبغی ان یکون الزمان اضعف وجودا من الحرکۃ ومجانسا لوجود امور
بالقیاس الی امور فان لم یکن الزمان من حیث ہو زمان مضافا قابل قد یلزمہ اضافۃ انتہی ثم الزمان مقدار للحرکۃ
عارض لہا فلا محالۃ یکون وجودہ اودون منہا ثم ان الحرکۃ ضعفا من وجہ آخر یسری منہا الی الزمان وہو ان فعلیتہا
ہو انہا کمال لما بالقوۃ من جہۃ ما ہو بالقوۃ وقد عرفت ان المستکمل بہا بالقوۃ من جہۃ انہ قد بقی لہ منہا شئی لم یحصل
بعد ومن جہۃ انہ متوجہ الی کمال یستحصلہ بہا لم یحصل بعد فجہۃ القوۃ فیہا متضمنۃ فی جہۃ الفعلیۃ والہیولی تشارک الحرکۃ
فی ذلک فانہا جوہر بالقوۃ ففصلہا الذی بہ فعلیتہا ہو القوۃ واما سائر الاشیاء فلا یکون من جہۃ الفعلیۃ فیہا
جہۃ القوۃ فہم ربما تکون بالفعل من جہۃ وبالقوۃ من اخری وکما ان القوۃ فی الہیولی اقوی من الحرکۃ اذ قوتہا
فی نفس شیئیتہا والقوۃ فی الحرکۃ باعتبار شطر منہا او باعتبار ما یطلب بہا فکذلک الفعلیۃ فی الہیولی اقوی من
فعلیتہا فان فعلیتہا ہی فعلیۃ وجودہا الموضوعہا وفعلیۃ الہیولی ہی فعلیۃ وجودہا لذاتہا والذین جعلوا الزمان
مجموع اوقات فہم ایضا انما نفوا ان یکون للزمان حقیقۃ قائمۃ فی نفسہا لتشکوک الاولین ثم قالوا انک اذا رتبت
اوقاتا متتالیۃ وجمعتہا لم تشک ان مجموع ذلک ہو الزمان ولیس الوقت الا ما یوقتہ الموقت بان یعین
مبدأ حادث یحدث لیعلم بہ حادث آخر یکون معہ فیقول مثلا یکون قیام زید بعد یومین ای من طلوع الشمس
بعد طلوعین فاذا صار طلوع الشمس وقتا لقیام زید بتعیین القائل ایاہ ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدلہ الا
ان طلوع الشمس وما یجری مجراہ اذکان اعم واظہر واشہر اختیر لذلک ومع ان فیما اسلفناہ غنی عن المساکتۃ مع
ہؤلاء ونظراء ہم نقول انما یصح جعلہ طلوع الشمس وقتا لقیام زید باعتبار وجود القیام معہ وہذہ المعیۃ بازائہا القبلیۃ
والبعدیۃ وذات العین لا تثنی عن القبلیۃ والبعدیۃ وانما صار العین باشتراکہما فی امر لو لم یشترکا فیہ کان احدہما

قبل والآخر بعد فذلك لامر هو الزمان وأما الذين افرطوا فطائفة جعلوه قائماً بنفسه فمنهم من بالغ في الغلو فجعله
واجب الوجود ومنهم من زعم انه الفلك وطائفة اعتبروا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقاً ومنهم من جعله
حركة الفلك خاصة اما مطلقاً او دوره منها فالذين اتخذوه الهاً واجب الوجود اما اوقعهم في هذه الورطة العظمار
ان الزمان لو فرض معدوماً كان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الآنية فيلزم وجود
الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه وجب وجوده والذي يزيح شبهتهم انه انما يلزم
وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقاً على الوجود او لاحقاً له اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده
اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقاً لم يلزم من نفس ذلك وجوده فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود
لا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلق العدم والواجب يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان
الزمان في انزل مطلب الوجود فكيف يكون في اعلاها وما يليق ان نستطرد بذكره ههنا ان الزمان ليس بعلة لشيء من
الاشياء لكنه اذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد او يعدم لم يرله علة ظاهرة نسب لناس ذلك الى الزمان او لم يشعروا
بقارن غيره فان كان الامر محموداً مدحوا الزمان وان كان مذموماً ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل و
العدم والفساد خفي العلة في الاكثر فيشهد به استقراء الجزئيات فسبب البناء مثلاً معقول وسبب الانتقاض مجهول غالباً
فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة
اعني قولهم وما يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وحجوه والذين زعموا ان الفلك هو
الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وهو اضعف ذلك فانه استنتاج من موجبتين
في الشكل الثاني على انهم اخطأوا في قولهم كل جسم في فلك والصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك والذين حسبوه
انه الحركة مطلقاً فقالوا الحركة بمنقسمة الى ماضية ومستقبلة وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هي
الزمان وقد اخطأوا في قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان والصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان
ولو كانت الحركة هي الزمان كان قولنا الحركة في زمان في قوة ان الحركة في حركة والحركة ولو كانت حركة
الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطء بخلاف الزمان ومن حصل الحركة التي هي الزمان بدورة واحدة لم يدر ان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** الحجة ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويزاد بها
اما نهاية امتداد المضاف اليه او ما يليها فيكون على حسبها والخط والسطح امتداد ان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان
بالفعل اذا كانا متحنيين كمحيطي الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد يتبدل

نهايات بتبدل الاشكال والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهران للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وبحكاد ان يكون ذلك
صحيحا فان الخط انما يتحدد من حيث هو امتداد واما ان يكون نهايتان والخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يستدعي من النهاية
على نقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهي بالفعل وينتهي بنقطة كمحيط السطح البسيط لكن النقطة الموجودة في الثاني وان نقطة
فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فانها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فالعلة الشهرة على اعتبار
الاستقامة في الخط او عدم تمام احاطته بالسطح واما في السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف
فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منها لا سيما المستقيمة نهايتان فلا يكون لنهايا تهما البعيدة النقطية حد
في القوة واما لها بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد يكون نقطة كالمحيط الجسم البسيط او اكثر كالمحيط الجسم
الاهليلجي او خط كالدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كالمضلعات المسطحة وما اقل من ثلثة
ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا مستقيما كالمنحني من سطحي المخروط المستدير وللجسم سطح كالكرة او اكثر بالغا
ما بلغ كالمضلعات المجسمة وما اقل من اربعة ان كانت مستوية قاطبة وكان سبب الشهرة فيهما امران عامي وهو
في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعيين الراس
والقدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما اولا وقياس
سائر الاجسام عليهما ثانيا ويسمى الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا وشمالا وخاصي وهو ان لكل بعد نهايتين
والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فيكون ستة
لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفصول ثم الست بالاعتبار العامي يتعين في الحيوان طبعا ولا يتبدل وفي
سائر الاجسام يتعين بالفرض ويتبدل به وبالاعتبار الخاصي يتعين الكل في الكل بالفرض ويتبدل بتبدله
لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الراس والقدم او الظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض بل
بلحاظ وضع خاص وما يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف باختلافه والطبع في
الناس وسائر الحيوانات والاشجار يقتضي وضعا لها البتة يكون به الراس والظهر والاغصان فوقا وما يقابلها
تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست ج يتبدل بالاعتبار العامي ايضا
في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صار قداما خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت
فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ هما ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية وان تعينت نهاية للفوقية ومقابلتها
للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا وما يلي الاخرى تحتا بهذا المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان

مایلی الفوق قبل هو مایلی الفوق بعد فیکون فوقا فی الحالین نعم یتبدلان بحرکة المضاف الیه فی الاین فاذا کان زید
فی الحجرة کان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لکن هذه فوقات وتحتات اضافیة ولا بد وان ینتهی الی فوق لا فوق فوقه
وتحت لا تحت تحته وهما الحقیقیان المتمیزان حتی یلی احدهما بالطبع رؤس الاناسی وظهور الحیوانات واغصان الاشجار والآخر
یقابله وربما یضاف الجهة الی الاشارة ویراد منتهاها ولا تکون الا الی موجود متحیز ولتبعد جهاتها الا متناهی واعتبر بالست منارة
بالقیاس الی المشیر فیکون مایلی نهایاته واخری بالقیاس الی المشار الیه فیکون نهایاته وبالجملة فتذکر حال الفوق والتحت وربما
تضاف الی الحرکة فاذا کانت فی مسافة مستقیمة لا بد لها من نهایتین بالفعل وتکون علی جهات شتی وبالطبع منها مایلی الی
الفوق اوالی التحت طالبة للوصول والقرب فلاح من جهات ان هذین الجهتین لا بد لهما من محدد بالطبع لا تختلف فلینظر
فیه **اقول** للجهة اضافات فتضاف الی الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والی الاشارة والی الحرکة فاذا اضیفت
الی الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة علی نهایة استداد المضاف الیه واخری علی مایلی نهایة وهی معنی
مایلی النهایة یکون علی حسبها یعنی النهایة فان مایلی النهایة من حیث یلیها انما تختلف باختلافها فلنتکلم فیها فنقول
الخط والسطح استدادان من وجه دون وجه اذ الخط استداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهة الطول
والعرض دون العمق وانما یکون النهایة للشئ من جهتها هو استداد فلا یکون لهما من جهة ما هما لیسا باستدادین نهایة
واذا کانا مختلفین من جهة ما هما استدادان جاز ان یتصل المبدأ والمنتهی فلا یتعین نهایة بالفعل ولا یلزم منه ذهابها
الی غیر النهایة بالمعنی الذی استحالته وذلک کمحیط الدائرة فانه استداد من جهة فقط ولا نهایة فیها جاز ان یتصل اوله
وآخره فلم یتعین فیه نهایة بالفعل اصلا وکسطح الکرة فانه استداد فی جهتین فقط ولا نهایة فیهما لا نهایة له بالفعل وان
انحنی السطح فی جهة دون جهة کمحیط الاسطوانة المستدیرة فلا بد له من نهایتین من جهة ما هو غیر منحن فیهما والجسم استداد
من کل جهة فیجب انتهاؤه بالفعل فی الجهات ولا یضر فی ذلک انحناؤه شیئا ضرورة امکان تخیل بعد مستقیم فیه
من کل جهة فیجب انتهاؤه بالفعل فی الجهات ولا یضر فی ذلک انحناؤه شیئا ضرورة امکان تخیل بعد مستقیم فیه
من کل وجه وجوب تناهی البعد المستقیم لا یقال تناهی البعد المستقیم بالفعل انما یجب لو کان البعد بالفعل
واما تناهیه بالقوة فلا یلزم منه تناهی الجسم بالفعل لانا نقول لا یمکن ان یتخیل بعد مستقیم غیر متناه بالفعل ولو کان
الجسم غیر متناه بالفعل لامکن فیه تخیل بعد مستقیم غیر متناه بالفعل فیجب انتهاء الجسم بالفعل ولا یلزم ان یکون نهایات
الابعاد والمفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبعی قد یتبدل نهایاته مع بقائه بعینه بتبدل الشکل او المقدار
واما التعلیمی فنفس المقدار فلا یمکن بقائه مع تبدل المقدار لکن یتبدل نهایاته بتبدل الشکل بخلاف الخط والسطح
فانهما مقدار لهما حتی یتصور تبدله والخط لا شکل له والسطح وان کان له شکل فلا یتصور تبدل شکله مع بقائه

بعينه اللهم الا ان يوخذ السطح بمعنى الامتداد الطولى والعرضى من غير اعتبار تعين تاديه فى الجهتين واعلم انه قد تشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا فى الخط اما انه لا يكون له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل والقوة والامتداد الواحد من حيث هو واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فغير صحيح اذا اريد بالجهة ما يعم النهاية بالقوة كما اريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر من محيط الدائرة وايضا منه ما له نهاية واحدة فقط كمحيط السطح البيضى الا انه يمكن ان يفرض فى الاول نقطة تكون نهاية ثم النقطة المفروضة فى الاول والموجودة فى الثانى وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى فى جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غير هى من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب آخر وايضا اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان فى محيط الدائرة نقطة غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول ما يتكثر النهايات فيه على التبادل دون الاجتماع اذ لو فرض فى المحيط نقطتان معا انقسم كانتا نهايتين لقسمية لا يهذا وان لم يعتبر النهاية بالقوة والاثنينية الا عتبارية لم يصح المشهور فى الخط على اطلاقه وكذلك قلت يكاد ان يكون صحيحا فتح فالمحل للمشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطة السطح فانه اذ لا بد فى تصحيح تخصيص ويكفى فى ذلك تخصيصه بالجسم لانه يتم احاطة بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغى ان لا يصار الى التخصيص ازيد من ذلك لكن المتبادر عند اطلاق الخط المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغى ان يحمل على الثانى فلتعارض الوجهين ردد فالحمل بين امرين واما تبادر المستقيم لاعتيادهم بالاستقامة وافهامهم بها وغلبة اعتبارهم ايا ها فى المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر فى المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك فى اضلاع سطوح المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفى قامات الاناسى حالا شجار وانما فى السطح و الجسم فلا يصح المشهور فانها وان كانا امتدادين واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد وكل من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتدادات وهى كما انها نهايات لتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لنهاياتها البعيدة النقطية حد فى القوة واما اليها بالفعل فالنهاية للسطح اذا انتهى بالفعل تكون نقطة واحدة كما لمحيط الجسم البيضى او اكثر كما لمحيط الجسم الا سطوانى فانه ينتهى بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر حيث ما يقف من الاضلاع بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحنى من سطحى المخروط المستدير او اكثر والنهاية للجسم مطلقا سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية قاطبة وكان سبب شهرة الاربع والست فى السطح والجسم امران

عامی وخاصی اما العامی فهو فی السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها کسطوح اللبنات والاجنبیة والاقبیة
والبسط والاردیة والکتب ونحوها وفی الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح کالاجسام المذکورة بسبب اعتبار ستة حدود معینة
بالطبع فی الانسان وسائر الحیوان اولا وقیاسا سائر الاجسام علیها ثانیا اما فی الانسان فالراس والقدم والوجه والقفا
والیمین والشمال واما فی سائر الحیوانات فبانا الراس القدم الظهر والبطن وبازاء الوجه والقفا الراس والذنب واما الیمین
والشمال فعلی حالها ویفرض بین کل حدین متقاطعین امتداد ویسمی الحدود الست فوقا وتحتا وقداما وخلفا ویمینا
وشمالا ویسمی الامتداد الاول بحسب قامة الانسان طولا والثانی عرضا والثالث عمقا لکن فی تسمیة الحدین الاولین بالفوق
والتحت اعتبار زائد علی ما یجئ واما الخاصی فیها فهو ان الابعاد المتقاطعة علی قوائم لا تزید فی السطح علی اثنین مبنی اذا فرض
بعد واحد کالاصل لا یمکن ان یفرض من الابعاد الغیر المتوازیة المتقاطعة علی قوائم الا واحد وفی الجسم علی ثلثة لکن اعتبار
التقاطع علی قوائم فی الابعاد لیس مما یوجبه مفهوم الجهة حتی لا تتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار
العامی متعینة فی الانسان وسائر الحیوان طبعا ولا تتبدل فی سائر الاجسام متعینة بالفرض وتتبدل بتبدله وبالاعتبار
الخاصی متعینة الکل فی الحیوان وغیره بالفرض وتتبدل بتبدله لکن یجب ان یعلم ان التسمیة بالقدام والخلف والیمین
والشمال فی الاعتبار العامی باعتبار النهایات الاربعة المعینة بالطبع فالوجه قدام والقفا مثلا خلف والجانب الذی
یقتضی الطبع قوته من الجهتین یمینا ومقابله شمالا فلو تحولت القوة عن مقره الطبیعی لعارض اما فی اصل الخلقة او بعد
لم تحول الیمین والشمال اذ لا یکون ذلک بالطبع واما التسمیة بالفوق والتحت فلیست باعتبار النهایتین المتعینتین بالطبع
حتی لا تتبدل فلیس الراس والقدم فی الانسان کیف ما کانا ولا الظهر والبطن فی سائر الحیوان کیف ما کانا فوقا وتحتا
فان الانسان مثلا اذا انکس لم یسم راسه فوقا وقدامه تحتا بل بالعکس حاذا استلقی او اضطجع اتحد الفوق والتحت مع جهتی
القدام والخلف والیمین والشمال بل التسمیة بهما عند العامة والخاصة لملاحظة وضع لما اضیفا الیه والامر الذی تتحد الفوق
والتحت فیما اضیفا الیه باعتبار وضعه بالقیاس الی ذلک الامر غیر مختلف باختلاف ما اضیفا الیه او لا مدخل لخصوصیة الجسم
المضاف الیه فی تعیینها اصلا ثم الطبع فی الناس وسائر الحیوان وفی الاشجار یقتضی وضعا لهذه الاجسام الی المحدد بحیث
الفوق والتحت یکون بذلک الوضع الراس فی الناس والظهر فی الحیوانات والاغصان فی الاشجار فوقا واذا یقابلها من
القدم والبطن والاصول تحتا فهما متحدان بالطبع قطعا لکن لا نهایتی هذه الاجسام المتعین بالطبع فیها بل بحدود آخر هذا اذا اردت
بالجهات النهایات واذا اردت بها ما الی النهایات فالاربع من الست اعنی ما سوی الفوق والتحت یتبدل لا لاعتبار العامی
الیعنی فی الحیوان بتبدل وضعه فان المتوجه الی المشرق مثلا اذا توجه الی المغرب صار ما کان قدامه خلفا وما کان یمینه شمالا

واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه اذ هما بهذا المعنى مايلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت
نهاية للفوقية ومقابلتها للتحتية كان مايلي الاولى فوقا بهذا المعنى ومايلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع صار مايلي الاولى
يلي الاخرى لكن الاخرى حينئذ تصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون مايلي الفوق بذلك المعنى قبل الانعكاس هو مايلي الفوق بذلك المعنى بعد
الانعكاس فيكون فوقا بهذا المعنى في الحالين وكذلك مايلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه في الاين فاذا كان
زيد شملا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحا صار سقفها تحته لكن هذه المتبدلات بالحركة انما هي فوقات وتحتات
اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال دون بعض ولا بد ان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل
فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان الحقيقيتان المتميزتان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما
وهو الفوق رؤس الاناسي وظهور الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الآخر مايقابلها وباعتبار القرب اليهما يتعين نهايتا
الجسم للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وبهذه الفوقات والتحتيات الاضافية ايضا تتعين عند التحديق باعتبار الاقربية الى
هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك قد تختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت
الحقيقيين ومن ان جاز ان يقال ان تعينهما تتعين في الجسم المضاف اليه والاقرب اليهما كما مر وعلى ذلك فقس
الامر في تعينهما بالاخرة الى الحقيقيين واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود
متحيز وان كان تحيزه تبعا كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى المشار اليه
فلا يكون جسما بل حد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور لكن اعتبارها تارة بالقياس الى
المشير فتكون جهات الاشارة هي مايلي نهايات المشير واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه
وبالجملة فتذكر ههنا حال الفوق والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه ولا يكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في استداد الحركة ويكونان متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة مستقيمة اذ لا بد لها من نهايتين
بالفعل فيكونان بهما او بما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت راوية وبالطبع
منتهاة انما هي مايلي الفوق والتحت طالبة للوصول كحركة النار مثلا والارض وللقرب كحركة الهواء والماء فلاح لك وجوب تحدد
هذين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات وبالنظر في جهاتها بمعنى مايلي النهايات
والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددها غير مختلف فليتنظر
فيه **قلت الفصل** في انه يجب ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة
والخرق بحوف غير كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام ليست الجهتان حدين متمايزان بالطبع بينهما غاية الخلاف بحيث

يكون القرب من اية جهة كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعدا عن الاخرى وحركة واشارة من سمتها ولا يكون
في خلاء غير منقطع ولا ملاء داهب الامتداد على بساطته لا الى نهاية تحدد لحد يكون جهة ولا مخالفة بالطبع بين الحدود المفروضة
فيه كما هي بين هذين الجهتين فتحدد بهما انما هو عند ملاء متناه ثم لا يتاتى ذلك بخلاف الامرين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا
خلاء ولا ملاء وبين مركزه اذ كل جهتين غير هما على اى حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك فح اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت
الاخرى بالفرض به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به ظاهر وان كانت هي الاخرى فان كانت جهتا المحيط هي سطح
الحد للمركز تحددتا به والا يجب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط ويلغو المحاط ويمتنع على المحدد حركة المستقيمة
والاجاز مفارقته لحيزه الطبيعي وعوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة فتكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متحددتان
لا به فيمتنع عليه الخرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والالم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين
الجهتين الا بخرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في تخنه فلم يكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون
احدهما غاية القرب من المحدود والاخرى غاية البعد عنه ويمتنع الكون والفساد والا فالصورة الكائنة اما ان تكون في
الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بهما ولا
بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبيعي وجهتا حركتها متحددتان لا بهما ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من اجسام
والا فما يلي السطح المحيط ان كان واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو الباقي والا فالبسائط ان كانت على الشكل الطبيعي لم
ينتظم منها جسم كري والا جاز عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تكثرها ان كان بالعدد فبانفصال عرض بالمادة
بعد تلبسها بصورة اما هذه فتكون قابلة للخرق او غيرها فتكون هذه كائنة وان كان بالطبيعة كانت جهة المحيط
متجزية الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق ان الجهة
باي معنى اخذتها حد ونهاية وان هذين الجهتين اعني الفوق والتحت هما المتمايزان بالطبع ومن البين ان بينهما
غاية الخلاف بحيث يكون القرب من اية هما كانت بعدا عن الاخرى والحركة والاشارة على اقرب السموت
الى اية هما كانت حركة واشارة من سمت الاخرى فلنذكر في هذا الفصل نبذا من احكام المحدد للجهتين الاول انه يجب
ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وما من امتناع الخلاء ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي المؤنة
في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين من حيث هو يوجب ذلك مع عزل النظر عن امتناع الخلاء
في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه
اي بسيط غير متناه وذلك باطل اذ ليس فيها تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيها لا يخالف بعضها بعضا

بالطبع بخلاف هذين الجهتين لا يقال ان لا حصر فليتحدد الى خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذ انتهى
فانما يتناهى عند ملاء فيصح ان التحدد عند ملاء وتسعين انه يجب ضافة التحديد الى الملاء والملاء المركب الغير المتناهي
انما يتحدد فيه حدا وحدود باعتبار انتهاء البسيط منه بآخر فيكون المحدد احد المتناهيين الثاني انه يجب ان يكون المحدد جسما
كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية بحيث يكون القرب من احديهما كانت والحركة والاشارة على اقرب
السموات اليهما بعدا عن الاخرى وحركة واشارة من سمتها وجب ان يكون احدهما محيطة كرة والاخرى مركزها اذ كل
حدين غير هما متحاذيين كسطحين او خطين او نقطتين او متخالفين كسطح وخط او نقطة او خط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف
على اي حال فرضتهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين او متخالفين او الخطان مستقيمين او منحنيين او متخالفين
وكان يكونا حادين بجسم واحد او بجسمين مختلفين بالعدد او الطبيعة وذلك على اي وضع فرضتهما كان يكون احد السطحين مشتملا
محيطا بالآخر او غير محيط اما مقاطعا او سوازيا لا يقال يمكن هذا الخلاف بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى
هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لامكنت
الحركة او الاشارة على اقرب السموات الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج ولا يكون هذه الحركة
او الاشارة من سمت المركز وح نقول لما تبين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة الخط احاطة تامة بلا نقطة محيطة دائرة
يمكن ان يوجد حد خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الخلاف وما يقال من ان الشكل البيضي والعدسي
بل المضلع ايضا يشتمل على وسط هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة
غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تتفاوت
جهة المحيط الى ما هو في غاية البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء
ان كان بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي لا يقطع فيه دون الغاية الى الغاية
فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء وقد تبين ذلك الرابع انه يجب
ان يكون محدد احدى الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان يكون جهة المحيط فيكون
تحدد المركز ايضا بذلك الجسم ظاهر لان محدد المحيط يكون كرة وكما يتحدد به محيطه يتحدد به مركزه او جهة المركز فان كان
جهة المحيط حاصلا هي سطح المحدد وجهة المركز تحدد تابعة والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد بجهة المركز فيكفي
المحيط في تحديد الجهتين ويلغو الحاظ وتيقين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء متناه عند ملاء لا يمكن اضافة
التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالآخر لم يمكن تحدد الجهتين معا بواحد منهما لوجود بعد خارج عنهما

دلا تحد واحدهما باحدهما والاخرى بالآخر لوجوب تحدهما معا بواحد وان كان احدهما بالآخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء نعود ان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون مقعره هو جهة المحيط لوجود بعد خارج عنه ولا يكون محدب الا اذا كان محاطا بملاء آخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء لا خلاء والا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لانه لو جاز منه لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه المحالة مفارقته لحيزه الطبيعي معاودته اليه بحركة طبيعية ولا يكون الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع ولا يمكن تحدهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدود لهما قابلا لهما السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة والمحدد لا يقبلها لانه لا يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى كرتين احدهما تحيط بالاخرى فتتحرك احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او تتوافقان في الحركة المستديرة وتختلفان في جهتها يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد حينئذ هو المحيط ويلغو المحاط السابع انه يجب ان يكون محدودا اما اولا فلان من الجسمين ما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم يكن المحدد لهما محدودا فلم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجسمين بالطبع ويكون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد متصلا كان المركز في ضخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه ولم تتأت بينهما غاية الخلاف التام من اين يتبع عليه الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد واحد منهما لو كان محدودا فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب اذ لا يكون جسمين حيزا واحد طبيعي فكانت الفاسدة حينئذ طالبة للحيز الطبعي بالحركة المستقيمة والحركتها جهتان طبيعيتان متحددتان لا بهما لعدم امكان حركة الشيء الى جهة متحددة به ولا بالكائنة لتعددهما عليهما واما ان تكون الكائنة في حيز غريب فهي طالبة للحيز الطبعي بالحركة المستقيمة ويكون جهتا حركتها الطبعيتين متحددتين لا بهما لما مر ولا بالفاسدة والا لزال تحددهما بزوالها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محدودا السابع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا غير منتظم من اجسام لا مركبا تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان ولا غير مزاجي لا طبيعي كتركيب الحيوان من الجوارح ولا صناعي كتركيب الجدار من اللبنات ولا اتفاقي كاجتماع البصرة من الحجارات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي السطح المحيط ان كان جسما واحدا بسيطا فهو المحدد ويلغو ما تحته وان كان الملاقي للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبعي فلا ينتظم منها جسم كري يحيط به سطح واحد كرى

اولا لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبعي يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة الطبيعية هف وثانيا ان تكثر تلك
البسائط اما ان تكون بالعدد او بالطبيعة الاول باطل لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض للمادة
والمادة لا تقبل الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هي هذه كانت قابلة للخرق وان كانت غيرها
كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها وايضا باطل ايضا لان كلا منها ان كان في غير طبيعي
كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحدة قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات غير طبيعي لبعض تلك البسائط
وبالقرب من بعض آخر غير طبيعي لبعض آخر فلا يكون جهة المحيط واحدة هف **قلت الفن الثاني** في السماء والعالم مقالة
واحدة وفيها فصول **الفصل الاول** في قوى الاجسام البسيطة والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط من جهة
الحركة الجسم بسيط او مركب المركب يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيطة لا يجوز ان تكون
المقومة لمادته اكثر من واحدة من القوى المتميزة التي ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء البعض حتى يكون قوة كالجنس
والاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم
الاخرى وان لم يستقل فمن حيث انها مع تحصلها تحصل المادة بجملتها فيها يكون المادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها
ومن حيث دخولها في الجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم يصدر عن الطبيعة البسيطة قوى عرضية من جهات
مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها والفعالية من جهة المادة او قوة منها من حيث هي واخرى بتوسط تلك او مع عارض
وكما ان الصورة الواحدة انما يصدر عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع
على حسب وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان يكون حركاتها الطبيعية بسيطة فكذا الحركات البسيطة الطبيعية انما تكون
للبسائط واما المركب فان كان له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط لكن تلك القوى ان تمانعت فلا حركة
وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تساوت فهناك حركات كل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضمحلت عليه
بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط قاهرة لها فلا يكون الحركة طبيعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاند
مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية والحركات البسيطة الطبيعية اما مستديرة او مستقيمة واما المنحنية فلاختلاف اجزائها
وعدم تعينها طريقا الى نهايتها ولا كونها على اقرب الطرق لا تكون بسيطة طبيعية فالمستديرة جنس وتكون حول الوسط
والمستقيمة جنسان من الوسط اما بالغة الغاية المكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغة اياه او واقفة دونه فاجناس
البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة وخفيف وثقيل يتحرك الى فوق او تحت وكل من هذين مطلق ومضاف
والخفة والثقل ان اعتبر فيها مطلق الميل بالطبع من الوسط او اليه او بالقوة لم يخل عنها جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل

بالفعل فنجاوزعنها عند الكون في الخارج الطبعي اقول الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منها اما ان يكون
فيه قوة واحدة او اكثر فهذه اربعة اقسام لكنه ليس كثير خفاء في بطلان الثالث منها اي ما يكون مركبا من
اجسام مختلفة والا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية
فيكون صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء انفعلت فيحصل منها قوة واحدة مشتركة او
ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المفروض مركبا منها فبقي ثلثة
اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة لاشك انه لا يكون ماله من القوى اعراضا
بأسرها اذ لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع وانما النظر في انه هل يجوز ان يكون الصورة
من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى كالمعنى الفصلي ويكون
ما يقتضيه الاولى امرا مبهما انما يختص ويحصل باقتضاء من الثانية كان تقتضي احدها حركة مطلقة والثانية
تعيين الجهة والغاية فلا يمتنع ان يكون الصورة فوق واحدة على هذا الوجه واما ان يكون هناك
قوتان محصلتان يقتضي كل منها امرا محصلا ويكون كل منها صورة فلا يصح لانه اما ان يكون كل واحد منها
قيما بإقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول لو انفردت واحدة لكفت فيكون الاخرى عرضا
وبالعكس فيكون كل منها صورة وعرضا وعلى الثاني يكون كل واحدة منها متاخرة عن المادة لكونها لا توجد
الا في المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها لتقدمها على مجموعهما المقوم للمادة المتقدم عليها هذا
محصل ما ذكره الشيخ اقول وفيما الزمه على الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في
تقويم المادة لكن لم لا يكون لها دخل في تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها
لانها اذا افتقرت المادة اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها
في الوجود بل ان كان ففي التشخص كما في الصورة المقومة بانفرادها ويمكن ان يزاح ذلك بان الكلام فيما اذا
كان كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى وح اذا حلت احدها في المادة
ولم تقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة قبلها
او لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها واقتضائها امرا محصلا لان
حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فيقوم الطبيعة النوعية بالفعل ولا يحتاج الى القوة
المقومة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان ليست احدهما اقدم من الاخرى يقينا

المادة وان كان يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها قوتان احداهما فعلية والاخرى انفعالية لكن الفعلية يصدر عنها
من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها المارتها كالطبيعة المائية يصدر عنها من حيث هي البرودة ومن جهة المادة الرطوبة
او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من الاخرى كما يصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومييسة والمسخنة اقدم من المييسة حتى
ان يكتسب سخونة من خارج يميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة نفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة المكان الطبيعي واما ان يكونا
معا ولا سبب لا القوة الواحدة فلا وكما ان القوة الواحدة انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل
الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض للتسفل
في ذاتي هو توجهها من حيز الى البعد عن المنتهى ومتباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة
بالجنس لا بالنوع والا لجعلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا كذلك ولو كانت
واحدة بالجنس لكان البسيط الذي يشارك في نوع ذلك الفعل يشاركه في القوة الجنسية ويخالفه فيما هو فصل لتلك القوة
من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص فعل القوة فلم يكن الشركة في فعل نوعي وفرضناها في نوعي وان لم
يخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان يكون
حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية الا يكون عن مبدأ خارج كالقسرية او عن مبدأ وخيل على قوى طبيعية
محركة سابقة عليها كالحركات الحيوانية وكذلك الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة
لان المركبة ان كان لها حركة بسيطة فانما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن
مقتضيات تلك القوى فانما ان يتمانع تلك فلا حركة او يغلب احدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب ومع ذلك فانها تكون مشوبة بابطاء مقاومة القوى الاخر والمشوبة بالابطاء غير صرفة ولا بسيطة مطلقة
او متناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيط منها عن بسيط او اما عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد
المزاج فتحرك نوعا من التحريك على خلاف تحريكات قوى البسائط فيكون هذه القوة دخيلة قاهرة لمقتضى القوى
الطبيعية فلا يكون الحركة طبيعية ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز
ان يحدث بعد المزاج قوى هي صورة لا اعراض وجاز ايضا ان يكون الامتزاج معدا لقوة تقتضي بالعرض وعلى
نحو اقتضاءات القوى المتفننة ما يعاند مقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي باحركة تحريكا على
خلاف قوى البسائط لكن العقل ينقض عن ان يكون الامتزاج معدا لقوة تقتضي بالذات مقتضى التمازج والقوة المزاجية

والحركات البسيطة الطبيعية اما مستقيمة او مستديرة اذ المسافات البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا تكون
الحركة عليها طبيعية للبسيط لانها محيطة كانت او مقطوعة بل غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحنى متناهيا بالفعل يكون تلك
النهاية مقصد المتحرك لم تتعين المسالك اليها على ذلك المنحنى بل تصور هناك خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك
عليها الى تلك النهاية وايضا لم يمكن المنحنى البتة اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة
الحركات او مستديرتها وان الحركات المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبيعية الا
ويكون لها جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع ويكون لا محالة على ما علمت متحركا على الاستدارة فاذا المستقيمة
الطبيعية موجودة قطعا فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي فيه ميل مستقيم خلافا طبيعيا على
ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فان الحركة المستديرة تكون على جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلا ان المتحرك على
الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة
كان الاختلاف بينا نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا بها وحدتها بالنوع والمتحرك على
الاستدارة متحرك على الوسط اعني انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا كما يجب ذلك في الممكن او بجهات الحركات المستقيمة
اولا وح يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه ولا يكون القرب لا البعد مقصودا بالذات بل المقصود هو
حفظ الاستدارة وذلك يلزم منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون بجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل بجزء موهوم ولو كان
القرب مقصودا لم تجاوزه عنه الى البعد وكل متحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد والمتحرك بالاستقامة
منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالماء فهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان
المتحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يمكن هناك عائق فيكون طبيعته
مقتضية لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون
ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لو قوفه
دون غايتها وبسطوحه في الحركة الى فوق بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ
الوسط ان لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا ومنه
ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك وهذا حال الماء ويسمى ثقيلا مضافا فان ثقله

بالاضافة الى ماسوى الارض واما بالقياس اليها فخفيف ولفظة الخفة والثقل ان عنى بهما ان يكون الجسم من شانه
انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك لميل طبيعي الى احدى الجهتين كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما ثقيلة
او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك
ثلثة اجناس متحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف ومتحرك الى الوسط ثقيل **قلت الفصل**
الحركة المستديرة اذ هي اتم الحركتين البسيطتين فبالحري ان تكون لاقدم الجنسين من البسيط اعني جنس ما يتحدد امكنة الجنس
الآخر وجهات حركاته بناء على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا
بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون
والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا يابسا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت
فيه كثرة اذ لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا تقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام وكما ان
حركة المحدد مستديرة فحركات البواقي كذلك لبساطتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية من قوة غير جسمانية ولا
متعلقة بجسم ذي قوة سابقة وكل ما قيل قبل تضيع الحكمة في تحرك السماء مما يخالف هذه الاصول فنحن بالاسلفناه في
غنى عن تجشم ابطاله والسماء وعالمها غير مشرقة وتتضمن اجراما مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا استرت تلك
الاجرام وبالحري ان تكون خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تخيل من اختلاط
الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيف ولا ظاهر اللون مع الضوء الواقع عليها زرقة والقمر استنارته
من الشمس بالحدس ثم التامل الرصدي ولونه ما ينظر عند الكسوف واذا استضاء جانب منه نفذ اثره من الضوء الى
الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس عند الاستهلال قرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف والاضواء
سائر الكواكب عن ذواتها والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون وانظن ان محو القمر انما هو لاجرام صغيرة
المقدار كثيرة العدد مرتكزة في تخنه واذ هو لا يخلو عن تشفيف ما فلا يحجبها عنا فترى بجملتها من غير تميز بين احادها كالجرة
بيد ان الجرة اجرام مشرقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها غير قابلة للاستنارة في ستنير من الشمس **اقول** قد
علمت ان الحركة الطبيعية البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بطباعه بالبسيطة يجب ان يكون بسيطا
وقد كنت علمت ان اتم هاتين الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين للاقدم من جنسي
البسيط اعني ما يتحدد بها امكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان يكون الحركة مستديرة بجنس المحدد على
انك قد علمت ان المحدد بجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة

اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستديرا يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام
المتحركة على الاستقامة وانه اذا لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف
والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون
مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والاكانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فيكون صورته انما ترجحت لمادته لا بقعيد
(وهي الاجسام العنصرية ١٢)
الفسيحة حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه هيئة في كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون
(لانا فرضنا انه ليس بمركب وكذا ١٢)
فيه ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق
والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون الممتنع تعاليه عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة
(اي الشابتة ١٢)
المحدد وقاما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة المستديرة
الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجسام المضاهية له في الحركة المستديرة الطبيعية اذ هي بريئة من
(اي الشابتة ١٢)
التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتناوب اسوى الاوضاع من الاحوال
(٣٣)
ينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها لا بد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة
(خبر ١٢)
جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تحمنة قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب في حركة النار تركبها
(مبتدا ١٢)
من نار مصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة اذ انها تلزمها الاستدارة لانها تتجاذب قواها لا تسكن
(بيان لما ١٢)
ولا تصال كريتها لا يمكن النارية التي منها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط كذلك وان الحركة لها قوة
(الحركة ١٢)
غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كذلك او هام
(خبر مبتدا ١٢)
قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا المحدد وما يحاذيه مركبا من اجسام تجب ان يتحدد به امكنتها وجهات حركاتها
(اي الحركة ١٢)
وجعلوه في غير موضعه الطبيعي لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية
(اي الحركة ١٢)
(انفصال قولي الاول والثاني ١٢)
او الحركة السبيكية او الاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تعتا او تغلب احدة لكن تكون مشوبة
(اي بعد حركة اصلا ١٢)
بابطاء ولا يمتزج منها دورية وانما السبيكية فستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء لحركتها لكانت بين العلو والسفل
(اي السبيكة ١٢)
لا حال الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب
(اي حركة المحدد حول الوسط ١٢)
واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا ولم يتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة
(ما النافية ١٢)
مزاجية او غير مزاجية فانضته بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب التركيب
وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها

٥٢ قوله وانزعاج الخ اقول ان المحدد يجب ان يكون جسما بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة لانه لو لم يكن كريا لكان فيه زوايا وكل ما فيه زوايا فهو قابل للخرق والالتيام لان الزوايا تقبل الخرق والالتيام بالضرورة وكل ما يقبل الخرق والالتيام فهو قابل للحركة المستقيمة لان الخرق والالتيام لا يكونان الا في الاجسام التي تتحرك على الاستقامة وكل ما هو قابل للحركة المستقيمة فهو مركب لان البسيط لا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر على ما علمت وكل ما هو مركب فهو قابل للكون والفساد لان المركب لا يكون الا من الاضداد وكل ما هو قابل للكون والفساد فهو مخالف للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة لان مادة الكائنة الفاسدة قابلة لغير صورتها فيكون صورتها انما ترجحت لمادتها لاستعدادها للقسمة حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه هيئة في كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون الممتنع تعاليه عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد وقاما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة المستديرة الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجسام المضاهية له في الحركة المستديرة الطبيعية اذ هي بريئة من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتناوب اسوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها لا بد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تحمنة قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب في حركة النار تركبها من نار مصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة اذ انها تلزمها الاستدارة لانها تتجاذب قواها لا تسكن ولا تصال كريتها لا يمكن النارية التي منها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط كذلك وان الحركة لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كذلك او هام قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا المحدد وما يحاذيه مركبا من اجسام تجب ان يتحدد به امكنتها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبيعي لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية او الحركة السبيكية او الاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تعتا او تغلب احدة لكن تكون مشوبة بابطاء ولا يمتزج منها دورية وانما السبيكية فستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء لحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حال الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا ولم يتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فانضته بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب التركيب وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها

٥٣ قوله والله تعالى اعلم اقول ان المحدد يجب ان يكون جسما بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة لانه لو لم يكن كريا لكان فيه زوايا وكل ما فيه زوايا فهو قابل للخرق والالتيام لان الزوايا تقبل الخرق والالتيام بالضرورة وكل ما يقبل الخرق والالتيام فهو قابل للحركة المستقيمة لان الخرق والالتيام لا يكونان الا في الاجسام التي تتحرك على الاستقامة وكل ما هو قابل للحركة المستقيمة فهو مركب لان البسيط لا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر على ما علمت وكل ما هو مركب فهو قابل للكون والفساد لان المركب لا يكون الا من الاضداد وكل ما هو قابل للكون والفساد فهو مخالف للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة لان مادة الكائنة الفاسدة قابلة لغير صورتها فيكون صورتها انما ترجحت لمادتها لاستعدادها للقسمة حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه هيئة في كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون الممتنع تعاليه عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد وقاما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة المستديرة الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجسام المضاهية له في الحركة المستديرة الطبيعية اذ هي بريئة من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتناوب اسوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان يكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها لا بد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة فما كانت تحمنة قبل نضج الحكمة اقوام من نحو ان السبب في حركة النار تركبها من نار مصعدة وارض مهبطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة اذ انها تلزمها الاستدارة لانها تتجاذب قواها لا تسكن ولا تصال كريتها لا يمكن النارية التي منها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط كذلك وان الحركة لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او هو نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كذلك او هام قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوا المحدد وما يحاذيه مركبا من اجسام تجب ان يتحدد به امكنتها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبيعي لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية او الحركة السبيكية او الاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تعتا او تغلب احدة لكن تكون مشوبة بابطاء ولا يمتزج منها دورية وانما السبيكية فستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء لحركتها لكانت بين العلو والسفل لا حال الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف يتحرك حوله بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا ولم يتحدد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فانضته بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان يقتضيه المركب بحسب التركيب وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها

جعلوها فی تعب دائم ثم ان الحس یدل علی ان السماء تتضمن اجراما مخالفة لما فی الرویة لان عامة جرمها لا ازری منیرة و یری هناک اجرام منیرة دائرة حول الارض غیر محیط بها ولا یکون کما نبهت علیه فی امکنة العناصر بل تکون کانها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة جرمها مشف لان الاجرام المنیرة لکسف بعضها بعضا یکون بعضها فوق بعض ویکون بیننا وبینها لا سیما العالیة منها جرم السماء فلولا شفیفه لستر تلک الاجرام واما الزرقة التی نظن انها لون السماء فانما تتخیل فی کرة البخار ووجه ذلک لبعضهم بان الاجزاء اللطیفة من البخار تکون اکثر صعودا من الکثیفة فالاجزاء العالیة من کرة البخار تکون اقل قبولا للاضواء من السافلة فتکون تلک کالمظلمة بالنسبة الی هذه فیری الناظر فی کرة البخار زرقة لانه اذا رأی شیئا مظلما من خلف مضیء یری لونا مخلوطا من الظلام والضیاء وهو الزرقة وبعضهم بان کرة البخار مستنیرة باشعة الکواکب وما وراءه غیر قابل للاستنارة فکانه مظلم فیتخیل من امتزاج استضاءة کرة البخار مع الظلمة المتخیلة فیما وراءها اللون الازوردی والذی اناراه هو ان ما یکون مشفا غیر ملون فی نفسه لکن لا یکون شفیفا خالصا کشفیف الهواء بل یکون کشفیف الماء فان کان ثخنه رقیقا حتی لا یکون کالساتر لما وراءه بل ینفذ فیه البصر نفاذا جلیا لم یتخیل له لون وان کان ثخنه غلیظا حتی یکون کالساتر لما وراءه تخیل هناک زرقة لانه اذا لم یر له لون مع عدم نفوذ البصر عنه نفاذا ظاهرا بحیث یری ما وراءه تخیل ظلمة واذ هناک صور ما من الاجرام المنیرة تخیل لونا کانه ممتزج من الظلام والضیاء اعنی الزرقة ومن ههنا تخیل الزرقة فی الماء الصافی الذی لیس فیه اجزاء ارضیة مکدرة ایاه ظاهرة اللون وکان عمقه غلیظ الثخن بعیدا لغور فاذا اغترف من ذلک الماء غرفة لم یر فیها تلک الزرقة لرقة الثخن وتبین الید من تحت ثم فی اراءة هذا اللون عنایة من الباری سبحانه لکونه ادفق الالوان الی الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شک فی ان القمر منها لون یظهر عند ما یزول عنه النور الذی بحکم الحدس بکونه مستفادا من الشمس ثم التامل الرصدی یحققه وذلک الان هو القشرة الشفیفة وجوهر القمر کما ذکره الشیخ یشبه ان یکون بحیث اذا وقع علیه ضوء الشمس فی جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غیر بالغة ولذلک یری جرمه الذی لم یقع علیه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الی الاستضاءة منه عند الانکساف واما سائر الکواکب فربما یظن انها ایضا انما تستنیر من الشمس وهی الاقرب الی الحق خلافه فان اجرامها ان لم تکن ملونة لم تقبل من الشمس ضوءا قابلا یجوز ان یودی الضوء من حیث ینعکس ان کانت ملونة قام الضوء علی الوجه الذی یلی الشمس ولم ینفذ نفاذا علی الاستواء فتبدلت اشکال المرئی منها سیما فی السفلیین اعنی الزهرة وعطارد کما تبدلت فی القمر وقال الشیخ علی سبیل الظن من غیر جزم ان لکل کوکب مع الضوء الشرقی لونا یختلف به الضوء فیوجد اشراق بعضها الی الحمرة وبعضها

Bibliotheca Alexandrina

الى الرصاصية وبعضها الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا في جرم ذي لون فان النار انما تشرق وتضيء
في جوهره ذو لون ما وتختلف الصور المرئي من اللبيب باختلاف اللون الذي يخالطه النور النارى فحينئذ ينبغي
ان نتكلم الآن في محو القمر فنقول ان ما عسى ان قد يظن في ذلك هو انه اما ان يكون من امر في ذاته اما ذاتي او
عرضي لازم لذاته او عارض من خارج ويدخل في هذه الاقسام ما اذا كان لسبب كون بعض القمر مشفا كالفلك لا لتنير
وبعضه صقيلا او كون بعضه صقيلا وبعضه غير صقيل ولا مشف الصابل خشنا غير صقيل او تكيفا بكيفية اخرى
مانعة عن النور اما في اصل الفطرة او لانسحاق عرض له من مصاكة النار مثلا ويمكن ان يدرج فيه ما حكى الشيخ
عن بعض من ادرك زمانه ممن شارك في الفلسفة العامية التي كانت موجودة في نصارى بغداد وكابه يعني ابا الفرج
الجاثليق من ان هذا السواد بادي من الشمس اذ الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس واما ان لا يكون عن
امر في ذاته فاما ان يكون لكونه مرآة ينطبع فيه الاشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقا
واعدام انطباع الشبه في هذه المواضع ليس لعدم استعدادها للاداء الشبح بل لكون وضع الاجسام الكثيفة بحيث ينطبع
شبح تلك الاجسام في مواضع منه دون اخرى او لكون الاشعة تنعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها الى القمر
انعكاسا بينا ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالاشعة المستقيمة
الواصلة اليه من الشمس والمنعكسة اليه من سطح البحر وكرة البخار اضوء من المواضع المستنيرة بالاشعة المستقيمة فقط ويكون
كما بين بينه ومن الشمس بحجب نور الشمس عنه اما بالاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية ليستر بعض المواضع من القمر
عن ابصارنا فيرى غير مستنير فهذا ضبط ما عثرنا عليه من الظنون فاما الاقسام المشعبة من كون ذلك عن امر في ذاته
فيبطلان الاجرام السماوية مما لا تركيب فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط تشفق الطباع دائما على اتم حاله الذي
يمكن ان يكون له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيما سينكشف عليك ومن العجب توهم انسحاق القمر من النار مع انها
غير متماسين بل بينهما اجرام السماء وانسحق القمر عن النار لازداد ذلك حينا فحينا فلم تتفق في ذلك الارصاد المتقدمة
مع المتأخرة واما ادراجه في هذه الاقسام من حديث تادي السواد من الجانب الآخر فيبطله اولا ان السواد والظلمة
لا يشف من جانب الجسم الاسود الى جانب آخر وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال والظلمة في الجانب ثم اذا اخذ
يزيد ضوءا فان تلك الظلم من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون ظهور شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى
التبدد وثالثا انه لو كان كذلك لكان ذلك الخيال مما لا ينقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته لبابه عند المركز
ثم لا يزال يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك لزم اختصاص ذلك بأطراف القمر

ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة لا يقول عليه وأما القسم الثاني اعني ان يكون ذلك من انطباع الاشباح فيبطل ان الاشباح لا تبقى محفوظة على هيأتها مع حركة المرآة طولا وعرضا واختلاف مقامات الناظرين على ان المرآة التي ينعكس عنها الضوء الى البصر تودي الخيال ما يودا الخيال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر لا يجتمع الخصلتان في مرآة كذا ذكر الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتنطعين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء بعضه بحار وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار مراكب وجزائر وفي القفار رجال ورمال وأكوية وشعاب وعلى العمارات حيوانات مختلفة الالوان والاعظام والاشكال فهذه الاشياء ترى الناظر اشباحا فاني صفحة القمر لمنيرة ولا يميز بينها بعدها عنه ولا يحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل ذاهل عن ان المبصر انما يبصر بما يقع وأما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فالظن بعض اعلام المتأخرين وأقول ما بال النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب استراقا مبينا في صفحة القمر ليس فيما ينعكس اليه ذلك النور بحيث يستضيئ الارض من ذلك الاشراق استضاءة ربما يكون خلفا من ضوء النهار ولا يكون البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق

واما القسم الرابع اعني ان يكون لسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فان كان ذلك الحائل من الاجسام العنصرية كالابخرة الغليظة فسواء كان بحيث كما يحول بين العين وبين مواضع المحو من القمر الضياء حتى يرجع الى القسم الآتي او لم يكن كذلك فيكفي في البطلان الابخرة ونحوها لانه يدوم على كر الاحقاب وان كان من الاجرام السماوية فان كان بحيث يستر عنا الضياء حتى يرجع الى القسم الآتي يكون الكلام فيه ما يأتي وان لم يكن بحيث يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة متكررة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث تكون متوسطة دائما بين العين وبين ما فيه من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما اسفر به بعض الاذكياء من المتحدثين فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كثير وكما انها حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فمهما وان كانت نيرة في الجملة لكنها ليست بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك لا تلقى على القمر نورا يساوي او يقرب مما يلقيه الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليه سيما عند الطلوع والغروب وأما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك الساتر من الاجرام العنصرية بجنب فلك القمر كالادخنة والابخرة فكفى في بطلانه ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريبا المكان جدا من القمر في طبيعتان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به او كان

بحيث لايحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز الظل وذلك انه بسبب اختلاف المنظر وان يكون الساتر يستتر تارة دون الاخر
وان يكون الموضع الذى يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين وان كان قريب المكان جدا من
القمر وفى طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجراما كثيرة بحيث لايرى كل واحد منها
بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعيف اشراقا من القمر فترى بالقياس
اليه فى حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذى حكم به الشيخ ولا يرد عليه ما يقال من انه لو كان كذلك لرويت تلك
الاجرام فى وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها ليست بحيث يمتاز لونها فى الابصار من بعيد عن لون القمر المنخسف
انما الاشكال فى تخييل كون تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها القمر منادا اما على نهج واحد وما ذكرنى
التذكرة من وجود الاجرام الغير القابلة للاناره بالتساوى فى تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على نفسه فيكون
المرئى من تلك الاجرام والواقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس فى كل زمان شيأ آخر والذى
اراه انا واوارجوان اكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام صغيرة غير متميزة بآحادها مرئية على هيئة مخصوصة
بجملتها غير قابلة للاستنارة والمشرقة مركوزة فى تخن القمر نفسه وكما لايقدح فرضها فى التدوير فى بساطة التدوير لايقدح
فرضها فى القمر فى بساطة القمر فان المحذور هو تركب الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لايكون كلها او بعضها فى مكانه و
تكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على عدة اجرام اخر كما انها اجزاء تركيبية
منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور الذى عليه الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة
على عدة من افلاك وكوكب وكاشتمال الحامل على التداوير والتداوير على الكواكب وحال هذه الاجرام التى فى القمر فى
عدم امتيازها بعضها عن البعض فى الحس كحال كواكب المجرة الا ان كواكب المجرة مضيئة بالذات فى فلك مشف وهذه
الاجرام غير قابلة للاستنارة فالمشرقة فى كوكب قابل لها من الشمس وكما ان كواكب المجرة يجب ان تكون مغمورة فى تخن
الفلك بحيث ان كان سطح كل وبعض منها مماسا لمحدب الفلك او مقعره فانما يماسه على نقطة ويكون المالى للفرج
بين تلك الكواكب المستديرة الاشكال هو جرم الفلك بحيث يكون كل من سطحى الفلك سطحا بسيطا من جرم واحد
لا من اجرام كذلك الحال فى هذه الاجرام والسطح الذى للقمر لا يظن انه اذا كان سطح القمر بسيطا من جرم بسيط وهو ظن
قابل للاستنارة فلا يكون ما فى تخنه من الاجرام مرئيا ولا قادحا فى استنارته على السواء وذلك لان القمر وان لم يكن
شفافا محضا فلا يخلو عن شفيف ما فكما انه اذا استضاء جانب منه نفذ النور الى الجانب الآخر نفوذا ما كما سمعت من
الشيخ كذلك يودى ما فى تخنه من الاجرام التى هى اكثف من سائر جرمه وابعد من الشفيف بالقياس اليه كما ان

الكهربا دوان كان ماونا غير شفاف يرى ما في فحصته من غلبة سوداء مائت فيه ونحوها فلا يرى في المواضع التي تودي
تلك الاجرام ما يرى في سائر المواضع من البرق والاشراق وهذا لا يقدح قدحا كثيرا في انحفاظ شكل المحوي في الروية
دائما على حالة واحدة كون المرئي من سطح القمر في كل زمان شيئا آخر كما لا يخفى على من له تخيل صحيح على ان القمر
ايضا متحرك على نفسه فيمكن ان يكون حركته مساوية لحركة التدوير في القدر مقابلة لها في الجهة فيكون المرئي من القمر
دائما شيئا واحدا **اقول** واذا السماء متحركة بالاستدارة ولا يقبل الخرق فنا يظن من ان الكواكب تخرقها ساكنة كانت هي
او متحركة باطل بل ان الكواكب انما تتحرك بالذات على انفسها وحركتها حول الوسط عرضية وارى ان للكواكب انفسها وافلاك
اخرى لان الكواكب من الافلاك بمنزلة القلب او الدماغ من الحيوان او انه كذلك فيما يكون عدة افلاك للكوكب بخلاف
ما اذا كان كواكب في فلك ثم من الجلي في بادي النظر اشتراك الاجرام النيرة في حركة سريعة شرقية اولى بان يكون هي
القائمة بالمحدد والحافظة للزمان وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات ظاهرة مخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة
وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبها فاثبتوا تسعة افلاك اكتفاء بالابد منه وان جاز
ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذا وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين وبذلك وبالاستقامة والاقامة
والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف
اثبتوا لكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك لاختلاف وينتظم على ما تكفل به صناعة
المجسطي واذ لا تشابه حركات مراكز التدويرات حول مراكز حواملها في المتحيرة بل حول مركز المعدل للمسير وفي القمر
حول مركز العالم يقعر الى افلاك فوق ما اثبته بطليموس واليقين بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه من
العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بنظام الكل فيها فتبارك الله احسن الخالقين **اقول**
كانت اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان
الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء متحركة او غير متحركة كالسابح في الماء الراكد او ان السماء وان كانت
متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه واما ما يظن من ان
السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متوافقتين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب امكنتها من السماء
ولا تخرقها كالسابح في الماء موافقا له في سمت حركته ومقدارها فيبطله ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت
الى سكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا بقاسر فلك الاجرام لا يكون فيها مبدأ ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان
كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول مراكز ها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض

بنفس حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكز انفسها لما عرفت من وجوب مبدأ ميل طبائعي
في كل جسم فاذ ليس ستقيما يكون مستديرا اوضعيا واري ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كاملة
المقومة والصورة المنوعة اعني المحركة اياه وان مايرى من ان الكواكب هو المبدأ الفيضان قوة التحريك كالقلب او
الدماغ في الحيوان او ان مايكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك لكل من الكواكب السيارة فانما يتبع
قوى حركات تلك الافلاك بل كل كوكب ومايكون هناك فلك واحد فيه عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف
ذلك مجرد تخمين ولعل قوله عز وجل وكل في فلك يسبحون انما اشير به الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارات
ليس عليه الاية فضلا عن برهان ايضا يتحرك في افلاكها المتمثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة خارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل جميع الكواكب
تسير بسير افلاكها كالسابح في جرية جرى الماء لا تتعب بسباحة مسافة لو مشى بقدرها يعيى او الى انها في اجواف افلاكها
كالحيتان في المياه او الى ان لها نفوسا متعلقة بها من دون الفلك واعلم ان هذا الاجرام النيرة لا سيما السماة
بالثابتة تجد هاني بادي الراي متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا يتم الدورة في قريب من يوم
بليلة ثم نجد السيارات بقليل من التحديق متخلفا عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك
غير افلاك المتحرك بالسريعة فاما ان يكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب من غير ان يتحرك بالحركة
الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدرها يتخلف عنها كما توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المتقدمين الى
الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس
من التخلف هو فضل الاولى على هذه الحركات والاول باطل الا حفظ كل منها مطلقا واحدا او مغربا كذلك ولم تخالف
غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني ويكون هذه الحركات على مناطق واقطاب غير منطقة الاولى
وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تختلف في مدة طويلة قدرا يسيرا جدا اعم مما يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ
ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها لا تتخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق
بمثل ما مر في السيارات فثبت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب ويحرك الكل
وبالحري ان يكون محيطا بالكل ومحدد الجهات حافظا بحركته السريعة جد الزمان وثمانية تتحرك من المغرب الى المشرق
واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة نضدها وترتيبها بملاحظة كسف بعضها بعضا وعدم
اختلاف المنظر في بعض ووجوده بقلة او كثرة في بعض آخر الى غير ذلك من الوجوه والا لاكتفوا بفلك واحد للثوابت
انما هو قناعة منهم على ما لابد منه في انتظام الامر وانجام عن اثبات الفضل لا جزما بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون

الشكل ابت عدة افلاك اما بازاء كل كوكب فلك او دون ذلك او دون ذلك وهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة
كل منها اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة والرجعة
والمعطيات من الاصول تدفع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد والانتقاص في السرعة
والبطوء كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما علمت ولا وقوف كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي
او فسقاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك
فان تلك الاجرام متعالية عن ان تطرق اليها تفاوت احوال الا ما تقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على
نهج واحد لا جرم اثبتوا لكل فلاك على مراكز مخصوصة تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة بحيث يلوح
في شيء من الحركات البسيطة اختلاف وليتم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب ما ينتظم به حالات ذلك الكوكب
ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله مفصلة صناعة المجسطي الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من
الافلاك وان استتب به امر الاختلاف في الاسراع والابطاء الذي لسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة
المراكز او كذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة والاستقامة الذي لسبب التدوير لكن لا تخيل بانه كيف
يشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز الفلك المتوهم المسمى بالمعدل للسير وللقمر حول مركز الفلك المائل
المنطبق على مركز العالم ولم يشابه حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتاخرون لذلك افلاكا
واختلفوا في تصويرها من اراد الوقوف عليه فليرجع الى شرح التذكرة ومما يجب ان تستيقنه هو ان وجود
الافلاك والكواكب على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتشفيف والاشراق
والموافقة في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوءها فهو على ما ينبغي
في نظام الكل وافضل ما يمكن بالقياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح المودعة فيه
اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى قلت واذ حركة السماء وضعيته فلا بد
وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال لا جزاء بالنسبة
الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء ولا ملاء فاما بتأتي فيه ذلك بالنسبة الى ما في ما حشوه لكن التبدل بالنسبة
الى متحرك لا يكون اولى بكونه تحركا للمنسوب من كونه تحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دوران
حول ساكن في الحشو ثم حال الحشو مختلف فاذا كان فيما يقبل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء ويتحرك
بالعرض حارا جدا مستفظا كما له بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها فاستحال اليها وما فرض انه كان هناك غيرها

يجب ان لايكون غير جا السبق الحركة الحيلة الماء وما هو البعد بارد جدا مستحفظا كمالہ بالسكون وهو الارض وينبغي
ان يكون بينهما جسمان يتقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ولا يكون
لهذه الممكنة اخرى طبيعية ذوات الاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة ومحدب النار الماس للفلك يكون مستديرا
بالفعل البتة وتعل مقعرها يكون مقعرا ما يستحيل اليها من الادخنة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح
لانزال الاسباب المضرسة متساوية عليها مع ان الارض ليبسها الطبيعي لا تعود الى الاستدارة اذا خرجت عنها بيدان
ذلك لا يخرجها عن الاستدارة الحسية كيف ونسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى
كرة قطرها ذراع تقريبا وما يشهد بالاستدارة الحسية للقبلين ظهور الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها
وتعل ايقان الاصول يكفي مؤنة الاشتغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض او استدارتها او سكونها او في
كون سكونها طبيعيا او في كون الحركة الصاعدة لاجزاء الحارين والهابطة لاجزاء البادرين رد ما للميز الطبعي اقول
المتحرك لابد له وان يتبدل ما له من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان المحدود ما يجا النسبة متحرك في الوضع
فيجب ان يتبدل عليه الوضع ولا يكفي تبدل الوضع الذي له بحسب حال الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام
ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الآخر او مع حركة مخالفة له بل انما يكفي تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه
عند امر آخر من خارج او داخل لكن ليس خارج المحدود ولا داخلا حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه
فتعين ان يكون عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون تحركا
للمنسوب من ان يكون تحركا للمنسوب اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون دور الاجرام السماوية
حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من اجرام السماء المتحركة بالحركة السريعة والبعد منه
فاذا كان في الحشو اجسام تقبل الاستحالة الى جسم آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما لا يكون التحريك محيلا له الى
جسم آخر بل معينا في بقاء صورته كالنار للارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا دنا منها عليا السخن وبحك
او تحيض او تخضخضت فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك ومن ظن انه كان المجاور للفلك جسم
غير النار ثم استحال الى النار لم يدر انه اي وقت فرض انه كان هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غيرقناه يجب
ان يحيله الحركة في اقل منه الى النار فكل وقت فرض المجاور فيه كان غير النار يلزم ان لا يكون المجاور فيه غير ما هو
وبالحري ان يكون هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك بشايعته حارا بطباعه مستحفظا كماله بدوام الحركة والجسم الذي
يكون ابعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها عاد ما في طباعه للحر مستحفظا كماله بالسكون ويكون من بين الجسمين

جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان يكون النار مملوة الى تحت بالهواء والارض مضوفة الى
فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان يكون شئ من هذه مكان آخر اللهم الا ان يتكون بعض
من ذلك في غير حيزه الطبيعي او ينقل اليه ثم لا يدوم هناك وهذه الاجرام البسيطة تتكلم الطبيعي على ما عرفت كرے
وكيف لا يكون وكل منها يتحرك الى الفلك او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار الماس بمحدب مقعر الفلك يجب
ان يكون صحيح الاستدارة اذ لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون المالي
للفرج جسما فلكيا لما عرفت من تباين الجنسين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان يتكون هناك
جسم عنصري سوى النار او انتقل هناك من موضع آخر ذا مقعر فاظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لانه تتخلل النار
ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما يزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتتخلل مبنا بل لانه اذا
قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت واستحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس حاصلة من النيران
المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس وان لم يبق شئ منها بعينه مدة يعتد بها ولم يجب ايضا ان تبقى
في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لوصول المدد الا ان الطبقة العليا من الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول
الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد ما خلة في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا
صحيح الاستدارة لانطباقها على محدب الماء والقدر المكشوف من الارض وهو ليس بصحيح الاستدارة اما محدب
الارض فلانها ليست بسيطة مع قبول الكون والفساد والخرق والالتيام يكون اذا انتقل منها شئ اما بالفساد او بالخرق
والنقل منه الى موضع آخر واذا انضاف اليها شئ اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر بقي على غير الشكل
الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي واما الماء فهو وان كان سيالا بالطبع لكن تناوب الرياح ونحوها لا تدعه على حاله الان هذه
التضاريس لا تخرجها عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها اربع عشرة
الى كرة قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الماء بالقياس اليها وما يدل على كروية الماء الراكد
انه لو كان مستوى السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزءين الواقعين في الطرفين فكان يجب
ان يميل الجزء ان الطرفان الى الوسط ليكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتها انه بدونه لكانت الجبال
والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر بجلتها لكن قرى اصغر ولم يكن يظهر منها او لا جزء دون جزء وليس الامر كذلك
بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة ثم ثم وكذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها
للشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربين وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه رصاد

الحوادث الفلكية مما يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان للمغربين
بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان عديمي العرض
وبينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية للواغلين في الشمال وبالعكس
للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض
فراشا لا يستدعي كونها سطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ينافي الافتراش عليها ومن ظنها سطحة
تكون الفصل المشترك بين الافق والمست مستقيما في الرؤية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها لا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها رؤي القطع مستقيما وقد يظن ان مع كونها سطحة طبقات بين
كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جمع الارض وتسبيعها ولعل ذلك انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها
وكان حبائي يزعم ان الارض سطحة يحيطها بحر محيط ارض وهكذا الى ان يتم عدد السبع للارضين والبحار ويكون
كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابات
ريم بها نحو من صلاح الخاطبين من الجمهور والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد
النار وتقديسها النور ها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني في الخير ولما فرطوا في شان الارض بالغوا
في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط
بين ابصارنا وبين السيرين في كسوفها وكيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع
من الارض حركة في الحيز الغريب واقبل للعدم والتفرق فيها وللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة
وابطا من النار في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشو والحيوة بخلاف حيز النار على
ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ونعم ما اجابهم به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار واقتضائها التوسط عن
قولهم يكون النار في الوسط دون الارض من ان الشرف انما يقتضي التوسط في الترتيب والنار في وسط الترتيب
بين السماويات والعناصر والارض في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فبالحري ان يطيب به
نفوسكم والقائلون بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة الحركة فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها
دائمة الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين وتحدد الاحياز ايضا يبطلان ان قالوا
بحركة الارض بدون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء المنفصلة من الارض
تهبط بالطبع ولم يتفطنوا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركات الطبيعية تشتد وتسرع

على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض بكليتها اسرع من المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت
من علو اقول وهذا يبطل المقصود خاصة انه يجب ح ان تتحرك المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا
ذلك ويقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشأ من لحوق الارض بسرعة حركتها الفوقانية اياها قلنا ان نبطله بان
لحوق الارض المدرة الصغيرة ينبغي ان يكون اسرع من لحوقها الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة
وليس كذلك زعمت طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانا حملهم على ذلك توهم استحالة تحرك الكواكب بحركتين
مختلفتين في زمان واحد وان كانت احدهما بالعرض ولم يميزوا اسناد الحركات البطيئة التي للسيارات الى الارض
فاسندوا اليها الحركة السريعة اليومية زاعمين انها تتحرك الى المشرق فيظهر لنا كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب
ما كانت محجوبة عنا بحدبتها واحتجت من جانب المغرب بحدبتها ما كانت ظاهرة كذا قيل وعلى هذا فمافي الشفا من نسبة
القول بسكون الافلاك اليهم لعل المراد به سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة
واما الافلاك الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض اذا نرى في اجزائها الموافقة
لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا فيهما ميلا مستقيم فلا يكون فيه ميل مستدير وقد يبطل بان الحجر الذي خلي
من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل
اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب ان يرى اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بانه يجوز
ان يكون المتصل بالارض من الهواء يسيرا يعد مع ما يكون فيه كالمحجور للسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشاركة
للحجر الكبير يكون اقل من تحريك الصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير ويعترض عليه بان الكبير انما
يكون اقل من التحريك في الحركة القسرية دون العرضية والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في
سبب ذلك ومن كونها في موضعها الطبيعي وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في امكنتها الطبيعية ومن ان
اجزاء الارض انما تميل بالطبع الى الوسط فلما تشابهت الميول اليه من الجوانب يجب ان يقف اذا انطبق مركزها
عليه فنقول اذا رأوا اجزائها المنفصلة الموافقة لها تتحرك بالطبع ولم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها الحيز الطبيعي
وان جهة تحركها هي الوسط تحيروا في تعليل سكونها فقالوا جعلت العلة شغل الارض جميع المسافة التي تتصور ان
يتحرك فيها الى الاسفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها
فقرقة من هذه الطائفة اذا رأوا احاطة الماء بها جعلوها محمولة على الماء اوا من شان الارض ان ترسب في الماء
الا ان تطفو عليه وهي عندهم طافية على الماء لجهلهم بحقيقة السفل تشبثوا في وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة

١٧٦

هواء او خلاء ومنهم من جعلها منبسطة طبيعية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا جمع رسب فمن هؤلاء من جعل
سطحها المنبسطة الى الماء وحدبتها الينا كانه ظن ذلك وفق للطفو او تقطن للاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس
كانه قاس الارض بالسفن فحدبتها يكون الى الماء وظن المكشوف من الارض مسطحا الماء من استقامة الفصل المشترك
بين الافق وبين الشمس وفرقة اخرى اعترفوا بكونها كرية ساكنة فى الوسط لكن للاقتضاء طباعها الوسط فمن زاعم
ان ذلك لجذب الفلك ايا ها من الجهات على السواء كما حكى انه كان بيت مقنطيسى الحيطان والسقف قدام
فى وسط جوفه صنم لاجذابه الى الجهات بالتسوية وزاعم انه لتساوى الجهات فى استحقاق ان تميل الارض اليها
لافى جذبها الارض وزاعم انه لالتفاف الحركات المتساوية بها كما يعرض لخفنة تراب يجعل فى قنينة فيدار القنينة
على قطبين ادارة سريعة فيثبت التراب فى الوسط لالتفاف الدفع من الجوانب بالسواء وبهذه المذاهب
كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لامحالة فى غير موضعها الطبيعى فيكون لها موضع طبيعى فلو حصل فى ذلك الموضع
فاما ان يهبط عنه فلا يكون للموضع طبيعيا هف او يسكن فيه لطبا عها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون
ذلك هو الموضع الذى هى الآن فيه ويتحرك اليه اجزائها فلا يستعد سكونها فيه ولا يتجشم له علة مما تحلوه ثم من
جعلها غير متناهية يكفى فى بطلان قوله وجوب تناهى الاجسام واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام معه ينقل ١٧٧
الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر فاما ان يذهب ذلك الى نهاية وهو
محال او ينتهى والكلام فيه وان جعله ساكنا لطباعه فما المانع من مثل ذلك فى الارض ثم الجاعلون منهم الارض
محوفة ان ملاءها من الخلاء فقد احالوا وان ملاءها من الهواء فلا يكون جوفها مكانا طبيعيا للهواء فالجاء
الهواء الى هناك وينبغى ان ينفصل بالزلزال والخسف والجاعلون اياها طبيعية قد اخرجوها عن الاستدارة
الطبيعية والذين جعلوا المكشوف منها مستويا من هؤلاء يكذبهم ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة
اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب عنه ثم انك قد ايقنت ان حركة اجزاء العناصر
الصاعدة للتخفيفين والهابطة للتثقيلين طبيعية ورودها للاحياز الطبيعية وقد زاغ فى ذلك ايقوام فظن
ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسيق ويضغط ما دونه فى الثقل فتحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب
الاثقل ثم وثم قربت الاجسام بتوسط الاثقل ويحيط به ما يتلوه فى الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء بالضغط
والكل بالتقسير وظن ان المقل هو المتخلخل فتخلخل الخلاء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة الصنوبرية وان المركب
هو الاندماج او انه الصلابة او انه انفراج الزوايا واستعراض السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون

الله تعالى رحمه عبدالحى محمد لمولانا

الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف
يكون موضع منه اولى بالقياس الى طباعه بان يجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سبب
الافلال تخلل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عدما لقلة الارساب فلا يكون كثرته لفيد شيئا اذ اكان الملاء
على قدر واحد اوازيد او ما نقاص من تاثير لك لعلة فيكون اقصى ما يوجبه ان يمنع الحركة الى اسفل او يورث
البطوء فيها ولو كان اللين سببا لخفة لكان الآنك بل الزيبق اخف من الحديد واما الاشكال المتحدة فانما تكون
مواتية للحركة لا سببا لها كما ان السيف لا يحرك حدته بل اذا حرك بالقسر او تحرك ثقله بالطبع سهل نفوذه في الاجسام بحدته
قلت الفصل اذا تذكرت ما القينا من قبل استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية كيف لا
والخير الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم وهو على وضعه وشكله الطبيعي اذ الخروج عن ذلك ربما يخرج عن المكان الطبيعي
والبسائط اذا كانت على اوضاعها واشكالها الطبيعية تكون مرتبة ترتيب مستدير على مستدير حسب المحاورات الطبيعية وشبيه
لامحالة ويكون احياز ها الطبيعية على فرض الابعاد المفطورة كذلك لا يوجد والمركبات لا يخرج احياز ها من احياز البسائط
فلا يوجد حيز طبيعي خارج عن الترتيب ثم لا يكون حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لآخر فلا حيز خارج اصلا ولو كانت
هناك عوالم كان كل كريا فلا يكون فيما بينهما من الفرج خلاء بل ملاء فالمالي له لا يكون كريا فكذا جزاه فلا يكون حيزا
طبيعيا له ولا لآخر وهو محال وقس بالتدبر في ذلك ومن ظن ان هناك عوالم في كل منها افلاك وعناصر مشابهة
لنظائرها من الآخر يلزمه مع ذلك ان تكثر افراد طبيعة انما يكون من خارج ولها ان كانت بسيطة ان تحيل كرة واحدة
مالية لحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتتة في العوالم في حيزها الطبيعي بل ان كان فبعض عما ليس فيه لان يتحرك
بطباعه اليه فلا يكون شيء من سماء في العالمين المتحرك عنه والمتحرك اليه محدد الجهات الحركات المستقيمة وتكثر افراد طبيعية وان اوجب
تكثر احياز ها الطبيعية بالعدد لكنها تكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا لارضه مثلا ثم كيف
اختلف امكنة السموات المتشابهة وثم تحدث **اقول** لعلك اذا تذكرت ما القيت عليك من الاصول المسلفة في
كتاب السماع الطبيعي استيقنت ان عالم الاجسام جملة واحدة متناهية كرية ترتيب بسائطها محيطة بعضها ببعض (المذكورة ای) لكنا
نزيدك استبصارا ببيان يكاد يكون تذكارا وتكرارا فنقول ان الخير الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه
وشكله الطبيعي فان الخروج عن الوضع والشكل الطبيعي ربما يحوج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي لعدم انطباقه عليه
ثم ان الاجسام البسيطة اشكالها الطبيعية مستديرة ولكل منها مع المحدد وضع طبيعي متشابه فيكون لما فيما بينها
وضع مخصوص وتكون منضودة نضدا مستديرا على مستدير بحيث يكون بعضها محيطة ببعض ثم الجملة يجب ان تكون

متناهية لوجوب تناهي الابعاد فاذا فرض للتصوير والتخييل بالعاض مفطورة يكون الاحياز الطبيعية على طبق التحيزات
مستديرة منضودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة منتهية بالآخرة واما المركبات فلا يكون لها الممكنة خارجة عن
احياز البسائط اذ التركيب لا يورث زيادة في الاحجام فلا يورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازها
الطبيعية متخللة بين احياز البسائط بحيث لا يكون منها حتى يسلم بذلك وجوب التماس بين احياز البسائط ولا تكون
ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبسائط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز طبعي اصلا خارجا عن تلك
الاحياز الطبيعية المنضودة المتناهية التي للبسائط ثم لا يكون حيز غير طبعي بجسم الا وهو طبعي بجسم آخر فكما لا جسم الا وله حيز
طبعي كذلك لا حيز الا وله جسم طبعي فلا يكون حيز اصلا خارجا عن جملة تلك الاحياز
والا لكان حيزا طبعيا للبسيط فيكون حيز طبعي لبسيط خارجا من جملة الاحياز
الطبيعية للبسائط هف ثم نقول لو كانت هناك عوالم لكان كل منها كربا ما عرفت وسيأتينا للآخر اعني لا يحيطا به ولا محاطا
والا لا يكون كل عالما على حياله والكرات المتناهية يكون بينها فرج فلا يكون خلاء بل ملاء ويكون على فرض الابعاد
المفطورة كالمالي لها غير كرة فلا يكون حيز طبعيا لجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبعي بجسم وان الاحياز
الطبيعية اولا وبالذات لبسائط والمركبات تالية لها على حسب التركيب هذا تقرير البرهان الكلي المبطل لتعدد العوالم
مطلقا على حذو كلام الشيخ وانت اذا تذكرت ما اسلفته انا في العذر عما في الافلاك من النقرات التي ارتكز فيها
الكواكب والتداوير ومن اختلاف اخشان المتممات تعرف انه لا يجب ان يكون كرات البسائط كلها واقعة في النصف
الاحاطي بل يجوز ان يكون هناك كرات متناهية لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب والتداوير نعم يجب ان تمثيلي الفرج
الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع في النصف الاحاطي حتى لا يلزم خلاء ولا خروج طبعي للبسيط عن
الاستدارة وحينئذ لا يتشكل كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتبين بما سياتي اذا تعود الى محاذاة كلام الشيخ ان
تلك الكرات المتفارزة بالطبع لا تكون متشابهة ولا يكون في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها
فانه لو جاز ذلك وكان مثلا كرات سماوية محددة لا تكتنف العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء
وهواء ونار لتعددت العوالم وان كان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز
الطبيعي لكل بسيط بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السواء نعم يجب ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة
بالنسبة الى محدد امكنتها او يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها بحسب الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض
على النظم الطبيعي اذ لم يكن قسر ويجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها على السواء

من الجوانب كالكواكب الثوابت او يرد الجوانب ما طا بجسم ذي نقرة او اختلاف في التخن حتى لا يلزم الخلاء و لنرجع
الى محاذاة كلام الشيخ فنقول و لو كان اجسام كل من العوالم متشابهة لنظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك
و عناصر و يكون سماء عالم مشابها لسماء عالم آخر و كذا ناره لناره و على هذا القياس كما قد لقن ذلك لزم مع ان
في البيان الكلي المطلق ان تكثر افراد طبيعة واحدة لا يكون من ذاتها بل من خارج فلها اذا كانت بسيطة ان تشمل
كرة واحدة مالية بحيزها الطبيعي فلا يكون كل من افرادها المتشتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبيعي لانها اذا اتصلت
الكل كرة واحدة لم يكن حيزها الطبيعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشابهة في العوالم واقعا في شطر
من ذلك الحيز بل ان كان فبعض مما لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبيعي له ان يتحرك بطباعه الى ذلك
الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه و المتحرك اليه محددا بجهات الحركات المستقيمة لوجود منتهى حركة
مستقيمة او مبدأ لها خارجا عنه فان قيل تكثر افراد طبيعة بالعدد يوجب تكثرا في احيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم
لكن الاحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد بجسم بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة
و اذا عرفت ذلك اندفع ما يقال من ان الاراضي الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط
عالمها ثم اذا كانت سموات متشابهة و اقعة في عوالم فيهم اختلفت امكنتها و تحددت مع اتحادها بالعدد فلا يكون ان يكون
ذلك من قبيل العناصر لان تحدد امكنتها بالسموات فكيف ينقلب الامر و لان يكون لقاسر اذ السموات لا تقبل القسر

قلت الفن الثالث في الكون و الفساد و ما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول الفصل الاول

المركبات من حيث تركبها تكون متكونة لا محالة و كل متكون فاسد و ما بين شهادة الحس بالامرين فيها و اما البسائط
فكما قد رئيت ان ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون و الفساد فاذ ان ما يقبلها منها لقبلها فان بالقابلة للحركة
المستقيمة منها اذا كانت في احيازها و لا قاسر تحركها فكما يسكن في الاين يسكن في الوضع او ليس فيها مبدأ المستديرة
فاختصاص جزء منها بجهة لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء و لا كل ذلك لقاسر بعد الوجود و نقل كلا الى الجهة
التي هو فيها حتى لو لا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل بالعمدة فيه ان الجزء كان في بدء تكونه في هذا الحيز او حيز يؤدي
الحركة الطبيعية منه الى هذا و اذ الكون و الفساد انما يتأتيان بين عنصرين من الاربعة و الازدواجات المتنائية منها
ستة و تتصور في كل ازدواج نوعان متعاكسان فالانواع اثنى عشر و في الحس شواهد متظافرة على الستة التي بين
المتجاورين فالارض ينقلب ما كان منها رمادا على ما يفعله اهل الحيل و كما يرى الاجزاء الارضية المدينة
المحترقة تصير ملحا و تذوب بالماء و بالعكس كما قد يعكسون و كما تتحجر بعض المياه بعد خروجها من منابعها و المار و الهواء

كما في التبخير وبالعكس كما يجمد الهواء في قلل الجبال الباردة سحابا ينزل ثلجا وكما يرى من قطرات تجتمع
في انابير رصاص او يركبه اذا وضع في البخار او الجمد فيه والهواء نارا كما في كور الحدادين وبالعكس كما في
انتقاد الشعل وسيح الاخفار في تحقق الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين او ثلثة من الاول وهما
يقضيان بسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لذلك اشتداده
لهذه وذلك باستحالة بما يلايم تلك من الكيفيات الى ما يلايم هذه وشهادة الحس بهما بين **اقول** لعلك
قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال صورة جوهرية و
حدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا ولنتكلم اولا
في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودها فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث هو مركب يكون
لامحالة متكونا لامسبوقا عادا اذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد ولان كون مركب انما هو لفساد مركب آخر او
لبسيط كما ان كون بسيط انما هو بفساد بسيط آخر بل لما عرفت من ان كل كائن فاسد وامامن جهة الحس
فلما لايخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فكما عرفت ان منها ما لايقبل الحركة
المستقيمة وهي لاتقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي ما يكون فيه مبدأ ميل مستدير
فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة يكون قابلة للكون والفساد لانها اذا كانت في احيازها الطبيعية ولا
قاسر يحركها عنها او فيها فكما تكون ج ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ ميل مستدير
حتى يتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون لامحالة لهاج اوضاع مخصوصة من
جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا
الاختصاص لايكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولايكون ايضا اختصاص كل جزء من كل بسيط
بجهة وحيز الا هو بقاسر بعد الوجود لنقل كل جزء من اجزاء وكل بسيط الى الجهة التي هو فيها وحيزه الذي
هو فيه حتى لولا ذلك النقل لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات والاحياز فانه يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون
طرء نقل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزاء بالجهات ولا ينكر ان يكون لتخصيص
الكل اصل بالفعل في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي به تخصيص جل الاجزاء المفروضة في كلية البسيط
انما هو ان الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز او في حيز يودي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فكون هذا
الجزء من الهواء مثلا في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز ماء

فيكون هواء او كان الماء في حيز آخر فيكون هواء بذلك فتنتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز المطيف لكلية الهواء من ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه مثل ذلك ويتسلسل لا الى نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتاتيان بين عنصرين يفسد احدهما الى الاخر ويتكون هذا من الاول والارد واجات بين اثنين من العناصر الاربعة ستة وفي كل ازدواج يتاتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب اعني مجموع الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء بالعكس وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس وانقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد والانقلاب اثنى عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء او الماء والهواء او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تنقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل الاكسيرية فانهم يصهرونها اولا خالصا بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر ثم يذيبونها بالماء والاحجار وان لم تكن من صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة الطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على انها يمكن ان يدام عليها بحيلة حتى تصير زلالا وان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان يتطبل على الايام وايضا نرى الاجزاء والارضية الندية المحرقة تصير طمخا وتذوب بالماء وبالجملة فذلك انما يكون بانقلاب الارض ماء واما عكسه فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون شيئا يسمونه لبن العذراء وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا جاسيا كما سيجئ ان شاء الله تعالى وايضا فان بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها احجارا كما سنراه ان شاء الله واما انقلاب الماء هواء فكما في الاجزاء المتصاعدة من المياه المتسخنة فانها تشتمل لا محالة على اجزاء هوائية لم تكن على انها كثيرا ما يتقلب هواء بعد الصعود واما عكسه فكما قد يضرب الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة صرة فيجمد سحابا ثم تنزل ثلجا كما سياتي وايضا اذا وضع اناء من الرصاص مثلا في جمد او وضع الجمد فيه فانه يرى

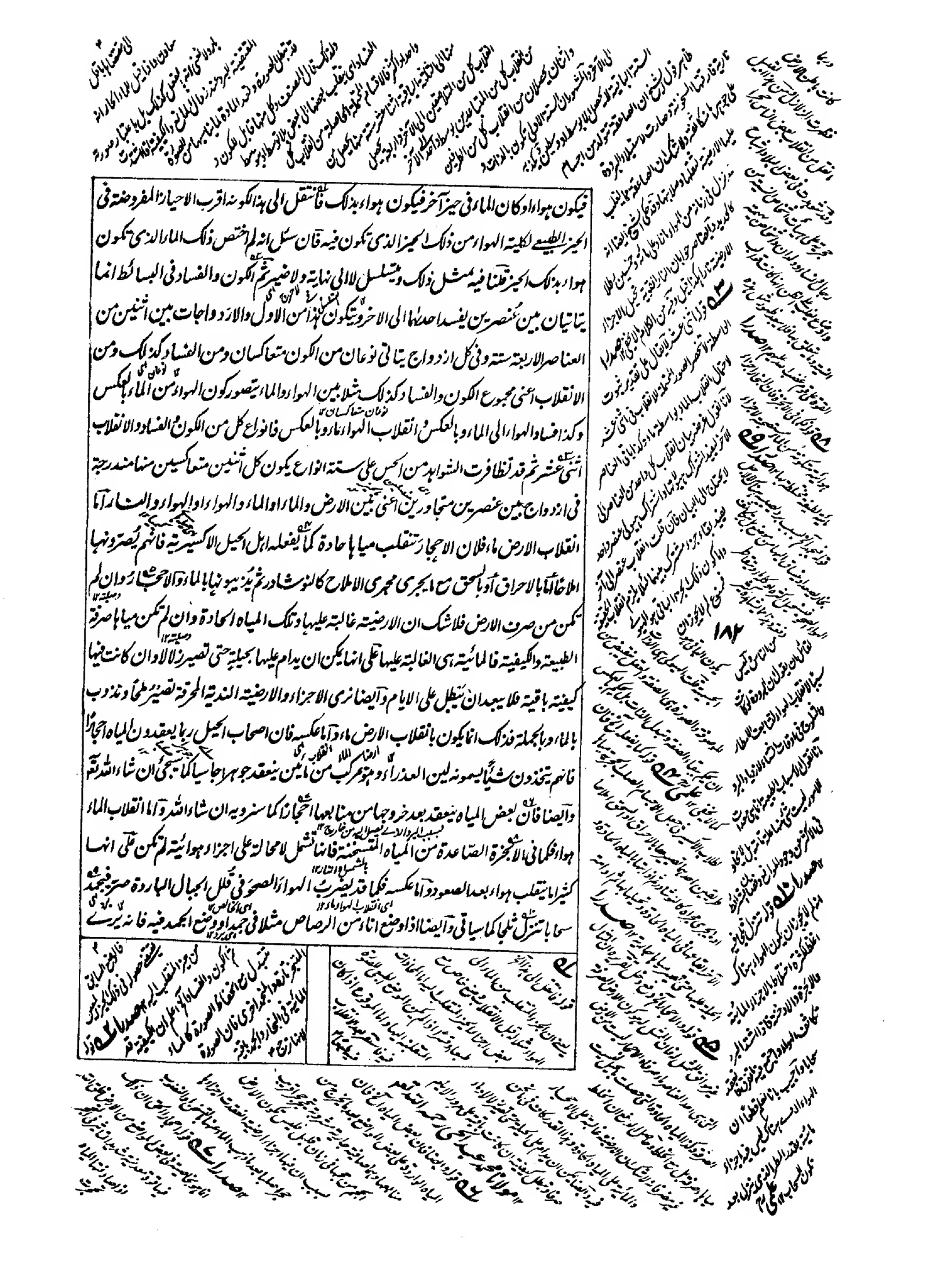

حبات ندی یجتمع باطن الاناء او ترکب ظاهره کلما التقطتها تعقبها اخری فانما ذلک بانقلاب الهواء
المجاور للاناء الذی تبرد بمجاورة الجمد ماءً لا باجتماع اجزاء مائیة کانت بمنثوثة فی الهواء والمطیف بالاناء
لان الهواء المطیف به لا سیما فی الصیف لا یشتمل علی الاجزاء المائیة بل لو کانت لتصعدت بالحرارة
علی انها یجب ان ینفد تلک الاجزاء اذا التقطت الندی من الاناء مرة بعد اخری او تناقص کل مرة
او تراخی ازمنة حصولها وایضا بالرشح ما فی خارج الاناء او داخله لان الجمد لا یرشح منه الماء ولانه ربما
یحدث فی غیر موضع الرشح کالاطراف العالیة من الاناء ولکان الماء الخارج للطافته اقبل للرشح مع انه لا
یحصل منه ذلک واعترض علیه اولا بان برودة الاناء لو کانت مصیرة للهواء المطیف به ما وجب
ان یرکب الندی جمیع سطح الاناء بلا فرجة واجیب بان حدوث الماء فی بعض السطح دون بعض لانتفاء
شرط او وجود مانع لم نعلمه وثانیا لا یبعد عندی ان یکون الندی یحدث فی جمیع السطح علی السواء لکن رقیقا جدا
واذ لیس سطح الاناء حقیقی الملاسة یجتمع الماء فی المواضع التی فیها انخفاض ما من الجوانب یحصل من الندی
حبات نشاهدها وثالثا بان تبرید الاناء للهواء لیس باکثر من تبرید الماء او الجمد له فینبغی ان یصیر
ما یطیف من الهواء ماءً یجمد ماءً وایضا ینبغی ان یصیر ما یطیف من الهواء بالماء الذی یکون من الهواء بمجاورة
الاناء ماءً ایضا وهکذا حتی یسیل ماءً کثیرا جدا ولا یحتاج فی ازدیاد الندی الی التقاط ما رکب الاناء منه
مرة بعد اخری واجیب ان الاوانی الرصاصیة ونحوها بصلابتها وملاستها واندماج اجزائها لا تقبل الکیفیة الغریبة
بسرعة واذا قبلتها تحفظها طویلا فاذا ارتفع علیه القوة المبردة یکون فعلها فیه اشد ولذلک توجد تلک الاوانی
اذا اشتملت علی مائعات حارة اسخن من تلک المائعات ولعل التقاط الندی انما یحتاج الیه اولا لانه کما
یشغل حبات الندی مواضع من سطح الاناء فتحول بینه وبین الهواء کذلک لعله یشغل ندی رقیق ما بین
تلک المواضع فانه وان اجتمع منها الندی الی تلک المواضع فقد بقی فیها اثر متشبث بالسطح فیحول بینه و
بین الهواء فلیس المقصود حینئذ مجرد التقاط تلک الحبات بل التقاط الرقیق من الندی بین الحبات ایضا
واما لانه اذا لم یکن مجاورة الهواء لسطح الاناء علی الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح
الاناء عن حبات الندی وجاور بعضه تلک الحبات لم یتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا
فکما فی کور الحدادین فانه اذا استدار الطریق والح فی النفخ فیه بالکیر یحصل من ماء قلیلة ما کثیرة بل لا یبعد ان
یحصل بالحاح النفخ جدا نار من غیر نار اصلا واما عکسه نظائر فی انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات

الستة التي بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء في تحقق الستة الباقية التي بين غير المتجاورين اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين بوسطهما عنصر وذلك في اربعة انواع بانقلاب بين الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن والانقلاب عن عنصرين بتوسطهما عنصران وذلك في نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين في ذلك ومنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون انواع من الحجارة من النار اذا طفيت وكثيرا ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض ان تطفأ فيصير باردة يابسة على ما سنورد ذلك ان شاء الله تعالى واذا تحقق الكون والفساد فهما يكمان بسبق الاستحالة عليهما فان المادة انما تخلع صورة جوهرية طبيعية وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها لتلك الصورة المخلوعة واشتداد استعدادها لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا يكون مع استواء الحالين ولا يكون الانتقال من الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة والا منكلم فيه ويلزم التسلسل لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته بالكون والفساد **قلت الفصل** وهناك اقوام زاغوا فقوم ينكرون الكون والاستحالة معازاعمين انه لا يكون شئ عن لاشئ ولا يصير شئ شيئا والحرارة مثلا غير محمولة قط قابل عند طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما نرى من صيرورة الماء هواء او باردا او حارا انما ذلك بروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط وبنفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموضوعة للبروز او النفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون متناهي المادة وقوم كانهم مع التصدق بالكون يمترون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن ما دام ماء ومايرى منه سخينا فمختلط وقوم مع القول بالاستحالة ينفون الكون واكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء الطبيعية اذ تتغير بعضها الى البعض لا بد لها من موضوع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار وتولد البواقي بالتكاثف او الارض والتولد بالتخلخل او متوسط والتولد بتعاورهما ومنهم من يكثره فان ثنى او ثلث ولد البقية بالتكاثف او التخلخل وان ربع لم يجز الانقلاب في العناصر وانما الكون والفساد في المركب فالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق بغلبة البغضة وقوم يسلمون الكون والفساد والاستحالة في المركب على زيغ في التميز لاذهبهم مبادي الاجسام اما اجراما متجزية وهما لا فكا فلا يرون لتلك كونا وفسادا بل للمركب منها بالاجتماع

رحمه الله تعالى

والافتراق وأما الاستحالة فباختلاف الوضع والترتيب وأما سطوحا فيردون الكون والاستحالة بنحو
ذلك **اقول** واذ قد حققنا الكون والاستحالة نرى ان نقض عليك مذاهب اقوام زاغوا عن الحق
في ذلك ونشير الى ماخذهم اولا ونقض مجموعهم ونقض مذاهبهم ثانيا فنقول هناك قوم انكروا الكون و
الاستحالة معا اما الكون فلانه اما ان يكون عن لاشئ وهو محال او اللاشئ لا يكون موضوعا لشئ او عن شئ فذلك
الشئ ان كان هذا الكائن بعينه فقد كان هذا قبل كونه ولا يخفى فساده وان كان غيره فيلزم ان يصير شئ
شيئا آخر وهو محال لان الاول اذ كان بدون الثاني كان محصلا في ذاته مباينا للكل ما عداه فاذا كان الثاني
فاما ان يفسد الاول فلم يكن الثاني عنه بل عن لاشئ وقد علم استحالته او يبقى فيكون هو بعينه نفسه وغيره
المباين له معا واما الاستحالة فلان الكيفيات عند بعضهم جواهر غير محمولة في شئ فليس لها حامل حتى يزول عنه
كيفية كالبرودة تخلفها اخرى كالحرارة وعند آخرين وان كانت محمولة فليس في قوة الحامل ان يفارقه المحمول
والالم تبق هو هو ثم لما كان الحس شاهدا بالكون والاستحالة تحملوا الخروج عن ذلك وهم فيه فرقتان فاصحاب
الخليط يزعمون ان ماء صار كونا واستحالة ليس بانقلاب الماء هواء او استحالة البارد حارا بل العناصر باقية وجد
صرفة فماء صار مائية بارزة محس بها وبرودتها واجزاء هوائية ونارية كامنة لا تحس بها وبحرارتها ثم اذا
لاقته الهواء او النار مثلا برزت الاجزاء الكامنة الهوائية او النارية وغلبت مقاومته للمائية فاحس بها وبحرها
فيحكم ان الماء صار هواء او نارا وآخرون يزعمون ان ذلك ليس بروز الكامن بل نفوذ اجزاء هوائية
او نارية من خارج وفشوها ثم اي ماء كان من البرد وزوال النفوذ فالاجزاء الموضوعة لذلك متناهية عند بعض
وغير متناهية عند آخرين زعما منهم ان الاستعدادات الغير المتناهية انما تكون لامور غير متناهية
فلو تناهت الاجزاء لم يكن استعداده غير متناه والقطع الكون بانقطاع المادة فعند اصحاب الخليط منهم
يكون اجسام بلا نهاية في العدد يجتمع منها جسم واحد يسمونه الخليط وعند الآخرين يكون اجسام بلا نهاية
غير متلاقية بل بمثوثة في خلاء غير متناه فمن يجعل صورها آبى عندهم انسكابها بلا نهاية في النوع
وقوم كانهم مع تصديقهم بالكون ممتنعون في الاستحالة بناء على ان الكيفيات عندهم اما جواهر قائمة لا في محل
او هي ممتنعة الانفكاك عن محالها على اختلاف بينهم وبا جملة فيردون ان الماء لا بد وان يكون باردا ما دام ماء
وما يرى من الماء سخنا فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه نارا او قوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون
الكون واكثرهم قائلون بان العنصر واحد فحسب زعمهم ان الاشياء الطبيعية تتغير بعضها الى بعض عموما

والتغير لابد له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر
فلا يكون هناك كون ولا بقاء الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتت اهواء هم في اختيار ذلك العنصر فان
كان نارا ولما لبواقي عنها بالتكاثف في الهواء الا النار تكاثفت قدرا ما والماء نار تكاثف اشد من ذلك القدر
ولم تبلغ الغاية والارض نار اشد تكاثفها جدا والجوهر في الكل غير مختلف وان كان ارضا اقاموا التخلخل مقام
التكاثف وان كان متوسطا بين الطرفين هواء او بخارا او دخانا عملوا فيه كلا من التخلخل والتكاثف بالتناوب
فالهواء ان تخلخل سمي نارا وماء او ارضا على حسب المراتب المختلفة وقس عليه والداعي للذين اختاروا الماء او
الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون سطا وغا للتشكل وذلك شان الرطوبة ثم راى صاحب الماء وكان اقدم
هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة ونظن صاحب ان معنى الرطوبة في
الهواء اثبت منه في الماء وللذين آثروا النار انها اعظم جرما كيف لا والسمٰوٰت المشتعلة والكواكب المضيئة
نارية على ما زعموا ثم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المديرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد
امرا عرضيا بل له عنصر مصور به لكان في العناصر ما يبرده في وزان تحيز النار وللذين اصطفوا الارض
وهم شرذمة قليلة استقرار حق الكائنات عليها وللذين اجتبوا البخار كونها وسطا بين العناصر فيقتضي
بعد درجة من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية
ومنهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعا للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره محفوظا البتة
فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين اما طرفين بناء على ان سائر اسطقسات
يستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما الى العلو وهي
للطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي للطبيعة الثقل والغالب فيها الارض بخلاف الهواء
والماء فالهواء الا نار مفترة مشتقلة بالماء وما الماء الا ارض تخالطها سيالة فالطبيعة النارية او طرف وسط
اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة
ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء اشتد الحركة ومنهم من قال
بثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء تكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج الى التوليد ولم يجوز
الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى يتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت
في جواهرها لم يكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع والافتراق لا يكون لهما بذواتهما بل من

قوة فاعلة فيها ينفعل بهما عنها ولا يكون واحدة فاعلة للضدين فهناك قوتان بجمع احدهما
اذا دعتها وبالحري ان تسمى الفة ومحبة ويفرق الاخرى اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة
وقالوا اذا دعتها المحبة اوجدت جسما مشابها لها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تصرفت طبايع اربعا

خاتمة الطبع

احمدك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا واشرق صدورنا بنور الحكمة ومن يؤت الحكمة
فقد اوتي خيرا كثيرا واصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة وحجته قاطعة اشارته شفاء
للآلام ومحاكمانه حجة للانام سيدنا محمد المؤيد بالروح الامين ولقد رآه بالافق المبين وعلى
آله واصحابه الذين هم اقيسة نتائج الدين ومقدمات لمطالب الحق اليقين اما بعد فان علم
الحكمة من العلوم العقلية علم شريف قدرا واعظم بيانا معيار للاطلاع على الحقائق وميزان
لاعلام الدقائق وقد صنفت فيها الزبر والرسائل ووضحت مسائلها بالدلائل فما ابهاها وما احسنها
واحسنها وما اوضحها واعظمها نفعا واحسنها وضعا **الشمس البازغة** وهو كاسمه ١٨٧
كالشمس بين النجوم بازغة ولذا تراه اشتهر بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف النهار
كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فهامة اوانه عديم النظير في دهره فقيد المثيل في عصره
مظهر رحمة الرب الودود مولانا **محمود** الجونفوري اسكنه الله سبحانه بحبوحة الجنان وافاض علينا
سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالحواشي المختلفة الا ان مع ذلك بقيت فرائده
تحت حجاب الاستار مستورة وفرائده تحت صخور عباراته مختفية فقام استاذ الاساتذ علامة المحققين
فخر المدققين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران مولانا الحافظ الحاج **محمد عبد الحليم** ادخله الله
جنة النعيم لتصحيحه وترشيحه وتوجه الى تزيينه بالحواشي المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف
ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال فيا حسرتاه على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبيعي
لفاضت من فيضه الانهار وسالت من علمه البحار ثم قام ابنه هو مرجع الفضلاء الكرام ملجأ العلماء الاعلام
محيط الفنون العقلية قطب دائرة العلوم النقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات
محمد عبد الحي اللكنوي رحمه الله القوي وهو ايضا قد توفي في آخر ليل يوم الاثنين

سلخ ربیع الاول سنہ اربع وثلث عشرۃ مائۃ ہجریۃ فکمل ما بقی تکمیلا کافیا وزین تزیینا شافیا
فجازاہ اللہ کما یروق النظائر ویجلو البصائر وکوا شی التی کانت عند التعلیق حاشیۃ لاستاذ اساتذۃ
السند مولانا محمد نظام الدین ادخلہ اللہ فی اعلی علیین وحاشیۃ للمشتہر فی الزمن مولانا محمد حسن
رحمہ الرب ذو المنن وحاشیۃ لاستاذ استاذی مرجع الاقاصی والادانی مولانا محمد یوسف
رحمہ اللہ تعالی وحفظہ فی الآخرۃ عن موجبات التلہف وحاشیۃ لمولانا احمد اللہ السندیلی
رحمہ عالم الخفی والجلی ومن الکتب الاخر الشفا وشرح الاشارات للرازی والطوسی و
تشریح الافلاک وشروح الثلثۃ لامام الدین الدہلوی وعصمت اللہ السہارنفوری والحسینی
الخافی وشرح الجغمینی وحاشیۃ البرجندی علیہ وغیر ذلک من افادات الاستاذ واستاذ
الاستاذ ولما تمت تحشیتہ توجہ الی طبعہ منبع اللطف والامتنان محمد عبد الواحد خان
ابن الحاج محمد مصطفے خان اللکنوی فی المطبع المشتہر بالمصطفائی علی حسب امر المولوی
الحافظ محمد عبد الاحد مالک المطبع المجتبائی الواقع فی الدہلی آخذا الاجازۃ المولوی المفتی
محمد یوسف ختن مولانا ابی الحسنات محمد عبد الحی المرحوم رحمہ اللہ الحی القیوم
وکان ذلک فی شہر جمادی الاولی سنۃ ثمان وثلث عشرۃ مائۃ من الہجرۃ
النبویۃ علی صاحبہا افضل صلوات وازکی تحیۃ وانا العبد المفتقر الکئیب
الحقیر المتمسک بعروۃ اللہ الغنی ابو القاسم محمد عبد الغنی
الاحمدی البہاری ابن الحاج السید
الطاف کریم ادخلہ اللہ تعا
جنۃ النعیم والحمد للہ رب العالمین
والصلوۃ علی سیدنا
محمد وآلہ واصحابہ
اجمعین
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل فی اثبات الهیولی

اعلم انه قد مهد قبل الخوض فی نظم البرهان علی وجود الهیولی الاولی فی الاجسام مقدمات منها ینظم البرهان الاول وهی ان الاتصال الثابت للاجسام المفردة بطلان تاغیامن الاجزاء التی لا تتجزی ذاتی لها او لیس لعارض لها بسبب حاصل فیها من المقادیر کما تشکک به کثیر وذلک لان المقادیر الحالة فی الجسم ای الجسم التعلیمی والسطح والخط اعراض متاخرة فی الوجود عن مرتبة وجود الجسم طولا لم یکن الاتصال ذاتیا له لم یکن فی مرتبة وجود ذاته متصلا فیکون لا محالة انما صار متصلا ان لم یکن ذا وضع او مؤلفا من اجزاء لا تتجزی او جزءا لا یتجزی ان کان ذا وضع ثم انه بعد ذلک المرتبة یصیر محلا للمقادیر متقدرا بها مساحیة الجسم التعلیمی ومتکمما بابعاد متساویة فی الجهات الثلث موجودة کما فی المکعب او مفروضة کما فی الکرة وحلول المقادیر المتصلة فی المفارق او فی المؤلف من الاجزاء التی لا تتجزی او فی الجزء الذی لا یتجزی مما یحیله البدیهة بل الاعراض المتصلة من المقادیر القارة والغیر القارة عنی الزمان اما اتصالها لتعلقها بالجوهر المتصل بالذات فانه لا اتصال لشیء من ذاته یستتبع الجسم التعلیمی المتصل وهو لا اتصال له وتساویه یتمدد بالسطح المتصل والسطح لا اتصال له انما ینتهی اذا انتهی فی الوضع بالخط المتصل والمتحرک یرسم بالطباعة التدریجی علی المسافة المتصلة حرکة متصلة متقدرة بزمان متصل الثانیة ان الجسم المفروض الاتصال فی ذاته بمعنی ان یتفصل ویفک ولا یثبت ذلک بشهادة الحس لاحتمال ان لا یکون شیء مما یری طریان الانفکاک علیه

كالماء والهواء جسما مفردا بل تمتنع من اجسام صلبة صغار تمتنع من قبول الانفكاك فان كانت ذات حيز من
الامتداد في الجهات كما يقول بهاؤ يقراطيس ويحيى بها مبادي الاجسام فنقول ان الاجسام كلها حتى الدقيقة طبيعية
قابلة للقسمة الوهمية لامتناع انتهاء الاجسام في القسمة الى اجزاء لا تتجزى وقبول الوهمية لمزوم محال بقبول الفكية والمشهور
في بيان ذلك ان القسمة الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام الدقيقة الطبيعية التي فيها الاشتباه جزئين
متشابهين ومتشابهين للكل وللجسم الآخر الموافق له في الطبيعة فيجوز وقوعها على الجزئين المتصلين من جسم منها مايجوز على
جسمين منفصلين من الانفصال اللهم الا المانع كما يكون لازما والا لانحصر نوعه في شخصه واعترض عليه بانه انما يتم
لو كانت تلك الاجسام متفقة الطبيعة وهو ممنوع واستبعاد تركب نحو الماء المتشابه في الحس من اجسام مختلفة الطبايع
لا يصلح للتعويل عليه ولو بني الكلام على تسليم الخصم اتفاقها في الطبيعة كان جدليا لا برهانيا وللتقصي عن ذلك
حرر البيان بان الجزئين لما كانا متشابهين للكل فلما جاز ان يوجد الكل بالفعل بالبعث فليجز ان يوجد كل من
الجزئين كذلك فيكون لا محالة مخازا الذات غير مندرج في جسم والمتصل بالجزء الآخر وماذاك الا بالانفكاك
وعلى هذا لا ينتفي مخالفة تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار كل نوع منها في فرد لا يقوله لما اقتضت الطبيعة
الانحصار في فرد وهو الكل لم يمكن ان يوجد الجزء بالفعل لانا نقول لما كان الجزء مشابها للكل في الطبيعة امتنع
امتناعه بالذات مع امكان الكل بل وجوده بالفعل فان امتنع فلخارج واعترض ايضا بان ما جاز للكل هو الوجود
بالفعل وانحياز الذات ابتداء فليجز ذلك للجزء حتى يوجد ابتداء متصلا غير مندرج في الكل والمتصل بصنوه اي الجزء
الآخر ولا يلزم منه ان ينفرز بعد الاندراج وينفصل غب الاتصال حتى يلزم انفكاك المتصل فاللازم جواز الانفصال
الابتدائي لا الانفكاك التعقبي والجواب تسليم ذلك ولنا فيما نسلم لزومه من جواز الانفصال الابتدائي بدل
الاتصال كذلك كفاية فيما نرومه من نظم البرهان على اثبات الهيولى وذلك لتعميم باتي في المقدمة الثالثة
الثالثة ان الجوهر المتصل بذاته لا يبقى بعد طرو الانفصال عليه ولا يكون هو بعينه عند فرض الانفصال فيه ابتداء
بدل الاتصال وهذه المقدمة وان كانت ظاهرة بحسب الجلي من النظر ضرورة امتناع اجتماع الاتصال مع الانفصال
فينعدم الاتصال عند طرو الانفصال او فرضه بدله وبانعدامه ينعدم المتصل بالذات لكن قد يشاك فيها بان
الاتصال حقيقي واضافي والاضافي يبقى على كون الشيء متحدا النهاية مع آخر والحقيقي على ما هو مبدأ فصل الجسم الطبعي
وهو كون الشيء بذاته مصداق حمل الممتد في الابعاد كلية وغير عن ذلك بلازمه اليبين اعني قبول فرض الابعاد
الثلثة المتقاطعة على قوايم وعلى ما هو مبدأ الفصل المقسم والكم المقوم بنفس تحته وهو كون الشيء في ذاته بحيث يصح

تحليلية الى اجزاء وهمية متشاركة في حدود مشتركة واعني بالحد المشترك ما يكون منتهى لقسم ويكون هو بعينه مبدأ الآخر
كالسطح والخط والنقطة والآن من قسمي الجسم والسطح والخط والزمان اذا عرفت هذا فالانفصال الطاري على
الجسم وفرضه ابتداء اثنائيا في اتصال احد الجزئين الآخر فلا يكون الكل بعد الانفصال متصلا واحدا لان متصل فيه
اصلا لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره متصلا في الجهات قابلا لفرض الابعاد فعند الانفصال الطاري او المبتدأ
لا توجد الوحدة الاتصالية بل تبقيها او يوجد ابتداء بدلها الكثرة المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك
ثابت في الحالتين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل في ذاته بالمعنى الذي هو فصل الجسم وان لم يكن
متصلا مع الآخر فالزائل هو الاتصال الاضافي ووحدة الاتصال الحقيقي لا نفسه فلنتقصى عن هذا الشك مقدمتان
اولاهما ان الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها ملازمتان في المتصل بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
لها وذلك لان ما في الكوز مثلا من الجوهر المتصل بالذات كالماء والهواء شخص واحد من الطبيعة موجود
بالفعل واذا طرء عليه الانفكاك او فرض ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه يحصل هناك شخصان متغايران
بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فانفكاك المتصل
بذاته اعني انعدام الاتصال الاضافي بين الجزئين المقدارين منه يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال الحقيقي
بل للمتصل بالذات وبهذه المقدمة كان المشكك ايضا معترفا بهما وثانيتهما ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
لهما لا يجوزان تتواردا على موضوع واحد وتتعاقبا لان يفرض فيه احدهما بدل الاخرى ابتداء مع الاشتراك في
الموضوع بل بزوال كل يزول الموضوع وبفرض احدهما مكان الاخرى يختلف ذات الموضوع وذلك بوجهين
الاول ان الشخص وان لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي لكنه كما عرفت في موضوعيا وق
نحو الوجود الخاص واذا لا يجوز ان تبطل وجود الشيء الخاص به ويبقى ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر تتعاقب
عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد ولا اختلاف في ذاته بل انما يتعدد ويختلف بالاضافة الى موضوعات
متعددة مختلفة فهو هو ما دام الموضوع ذلك الموضوع فان بطل فانما يبطل ببطلان الموضوع فاذا فرض
بطلان وجود وحدوث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الزائل فلم يكن هناك
تواردا وتعاقب للوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يعرض للشيء بدل الوجود الذي له
وجودا آخر ابتداء بل اما ان يكون ما فرض وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير
موضوع هذا او اذلاح ذلك في الوجود فكذلك الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لا يجوزان تتواردا

على موضوع واحد او تتبادلا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها لو توارد تا
على موضوع مستمر الذات او تبادلتا في الفرض ابتداء مع انحفاظ المعروض لزم ضرورة الجزئي كليا على
الاول وامكان فرض الجزئي كليا على الثاني وذلك بديهي الاستحالة واذا تمهدت هاتان المقدمتان تبين
ان الوحدة الاتصالية للمتصل بالذات والكثرة المقابلة لها يمتنع تعاقبهما على المتصل بذاته او تبادلهما عليه في
التجويز ابتداء لانهما متلازمتان للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب والتبادل في
هاتين فيمتنع كذلك في تينك فعند طرو الانفصال يزول الوحدة الاتصالية بل الوحدة الشخصية للمتصل بالذات
ويزول الهيا زول ذات المتصل بالذات والا لزم توارد الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل توارد الوحدة
الشخصية والكثرة المقابلة لها على موضوع واحد وقد تبين استحالة فانحسم التشكيك وههنا مقدمة رابعة
لابد منها ايضا وهي ان الانفصال الجسم بعد اتصاله ليس انعدامه بالمرة في الخارج وجود جسمين آخرين عن كتم العدم
وكذا فرض الانفصال ابتداء بدل اتصاله ليس فرضا لعدمه ووجود مغايرين له بالكلية وكفى الخصم ايضا لا ينازع في
هذه المقدمة لبداهتها واذ تمهدت المقدمات فلننظم البرهان على الهيولى وتالف الجسم منها ومن الصورة
الجسمية فنقول لما تقرر ان الجسم المفروض مالا تركيب فيه اصلا عن جسمين متصل في نفس الامر كما عند الحس غير
مؤلف من جواهر متفاصلة متمايزة في الوضع كما يقول به اصحاب الجزء فلا يخلو ان يكون جوهرا بسيطا بتا
والا فاما ان لا يكن طريان الانفصال عليه اصلا او لا فرضه فيه ابتداء بدل الاتصال وذلك باطل بالمقدمة الثانية
او يكن طروه عليه او فرضه ابتداء فيه وحي اما ان يكون لهما موضوع مشترك باق في الحالتين المتعاقبتين محفوظ
في الفرضين المتبادلتين كما يعزى الى الاشراقيين وهذا بعد ان ثبت اتصال الجسم في حد ذاته بالمقدمة الاولى
باطل بالمقدمة الثالثة واما ان لا يكون الانفصال معتورا على موضوع الاتصال بل كان الانفصال الجسم
العدامه بالمرة وكان فرض الانفصال بدل الاتصال فرضا لعدم ذات الجسم الموضوع للاتصال باسره
ووجود مغايرين له كل التغاير وذلك باطل بطلانه في المقدمة الرابعة بل هو مركب من جوهرين احدهما متصل
بذاته والآخر ليس في ذاته بمتصل ولا منفصل ولا هو في ذاته بذي وضع والاول حال وليس الصورة الجسمية
وجزئيته والثاني محل وليس هيولى اولى وما ذة فاذا طرء الانفصال مثلا العدم الحال وبانعدامه ينعدم
ذلك الجسم بخصوصه لكن لا بالمرة لبقاء الجزء الآخر اعني المادة الحاملة لصورة واحدة عند الاتصال
ولصورتين عند الانفصال وهي القابلة بالحقيقة للانفصال وان كان قبولها له مشروطا بحلول

صورة ومقدارا وليست الصورة هي القابلة له لانعدامها عند الانفصال ووجوب مجامعة القابل للمقبول والقسمة المقدارية انما تكون الى اجزاء كان لها حظا من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لمنافاة ذلك اتصال الكل اتصالا وحدانيا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريان القسمة عليه فهي لاتكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمسامحة وهي متواطئة للكل في الهيئة وتشارك في الاسم والحد لو كانت مخالفة او متخالفة كانت متغيرة متباينة فلم يكن هناك اتصال وحداني وبعد اذ قضينا الوطر من اثبات الهيولى بالبرهان فلنوضح التمايز بين الهيولى والجرمية والجسم التعليمي وهيئة التشكلية لما عسى ان يقع اشتباهه بينها بتبدل الهيئة التشكلية مع بقاء الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقاء الصورة الجرمية وتبدل الجرمية مع بقاء الهيولى اذ لاشك ان الباقي غير المتبدل ذلك انا اخذنا شمعة وجعلنا باكرة تارة وكعبة اخرى ثم يتبدل هيئتها التشكلية وتعينات استدارتها مع بقاء القدر المساحي بعينه اذ ينقص من جهة يزيد بازائها شئ في جهة اخرى فمقدار جسميتها وهو المراد بالجسم التعليمي هنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشمعة تخلخل او تكاثف تمسخين او تبريد تبدل ذلك المقدار فزاد او نقص مع بقاء الهوية التشكلية الممتدة اي الجرمية بعينها ثم ان طرء الانفصال على تلك الشمعة زالت تلك الهوية الاتصالية الجرمية وحدثت جرميتان اخريان مع ان الجسم التعليمي لم ينعدم بالمرة وان انعدم من وجه فالباقي في هذه الحالة هي الهيولى فالجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الابعاد وهذا فصله الجوهري ولا يفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالعظم والصغر والكلية والجزئية واذا اعتبر بعد ذلك تعين تاديته بحيث يصح ان يمسح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناه عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث الكم تحليله الى اجزاء هو هيئة منشاركة في حدود مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباختلافه بالزيادة والنقصان بالتخلخل والتكاثف مع بقاء الجوهر المتصل عرف عرضيته وهو لا يفارق الصورة في الوجود والا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعلم انه بعد ما شيد البيان على قواعد مرصصة الاساس واوقد نبراس البيان بحيث يميط الالتباس وان النسد الشلم وارتفع الظلم لكن ثمة شبهتين عويصتين فلنوردهما ونفك عقدتهما وان كان الفطن لعله ان يدبر فيما القي عليه يخرج عن عهدتها الاولى ان مبنى ما ادعيتم في المقدمة الاولى من اتصال الجسم في ذاته على امتناع ان لا يكون الشئ متصلا في جوهر ذاته ويتصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك انتفع ما ذهبتم اليه من ان الهيولى ليست

بمتصلة في ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والا فليجز ان لا يكون الجسم متصلاً في ذاته بل انما اتصاله لما يحله
من المقادير والجواب ان مبنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الشئ متصلاً في ذاته
ويكون اتصاله لما يحل فيه مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الشئ متصلاً في ذاته ولا في مرتبة وجود ذاته
ثم يصير متصلا بعد تلك المرتبة لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة فان الجسم لو لم يكن متصلاً في ذاته كان اتصاله لا محالة
لما يحل فيه من الاعراض المتاخرة باشخاصها ومهياتها عينه اذ ليس هناك شئ آخر متصل غير متاخر عنه فحينئذ يكون في
مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف الهيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها للصورة الحالة
فيها والصورة بحسب ماهيتها متقدمة عليها في الوجود وان كانت متاخرة عنها بشخصها فلا يكون الهيولى في
مرتبة وجودها بالفعل خالية عن الاتصال وسواء فيه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها فان الماخوذ في
ذلك نفس الاتصال لا وحدته او كثرته وامامن مرتبة ذاتها فليست متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالية
ولا الكثرة المقابلة لها اثانيا انكم قد بينتم انه لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها موضوع مشترك فان
صح ذلك فنقول لا شك ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة بالشخص وبعد طرو الانفصال وعند فرضه ابتداء
بدل الاتصال مادتين شخصيتين ولا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فبطريان الانفصال
كما تنعدم صورة الجسم كذلك تنعدم مادته وح فاما ان يكون المادة بسيطة فيكون انعدامها لا محالة
بالمرة ويلزم انعدام الجسم المتصل بالمرة عند الانفصال لانعدام كل من جزئيه كذلك وان ذهبتم الى اثبات
المادة الافرادا من ذلك واما ان يكون المادة المضاف مركبة كالجسم ويكون لها مادة باقية عند الانفصال
فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام بالمرة او يتسلسل ثم انه لا يغني التسلسل عن لزوم الانعدام
بالمرة اذا المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملتها كان حكمها حكم الواحدة في لزوم الانعدام بالمرة عند الانفصال
اذ ينعدم كل منها بزوال وحدته فينعدم المجموع بالمرة لانعدام كل من الآحاد فينعدم الجسم لذلك لانعدام جميع المواد التي
فيه بالمرة وانعدام جميع الصور التي بازائها بالطريق الاولى هذا حال طريان الانفصال على الاتصال وقس عليه حال
فرض الانفصال ابتداء بدل الاتصال والجواب انا لا نسلم ان للجسم عند الاتصال مادة واحدة شخصية وعند
الانفصال مادتين لكن بل المادة الواحدة بالشخص مستمرة في الحالين على وجدتها الشخصية لا يقال لا شك ان
المادة عند الاتصال وحدتها الاتصالية وتزول عنها عند الانفصال الوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية
على ما بينتم فبزوال الاتصالية يزول الشخصية ايضا لانا نقول انما بينا الملازمة بين الاتصالية والشخصية في المتصل

١٩٤

بالذات كالصورة لا مطلقا فلا يلزم من زوال الوحدة الاتصالية عن المادة زوال الشخصية عنها فلما دة
وحدتان احدهما الشخصية الذاتية التي هي لها من جهة وجودها بالقوة فان المادة اذا اعتبرت في حد ذاتها
ولم توجد مع الصورة كانت موجودة بالقوة ولها وحدة شخصية باقية مع الاتصال والانفصال وهي الحاملة
لصورة واحدة في الاتصال ولصورتين في الانفصال وهي القابلة للوحدة الاتصالية عند حلول صورة وحدانية
وللكثرة الانفصالية عند حلول صور متكثرة اعني بذلك ان الهيولى المتلبسة بهذه الوحدة حاملة وقابلة والاخرى
الاتصالية العرضية وهذه لازمة للجرمية الشخصية وبزوالها يزول موضوعها وعارضة للمادة بتوسط الجرمية
في حال الاتصال وتزول عنها بتعاقب الكثرة عليها عند الانفصال والمادة بعينها باقية في الحالين واذا
جرد النظر الى ذاتها ولم يلتفت الى ما تلبست بها من الجرمية فهي خارجة في هذا اللحاظ عن جنس الاتصال
والانفصال فضلا عن ان يكون لها فيه وحدة اتصالية او كثرة تقابلها وان لم تخل عنها في الخارج فالهيولى
لا تتكثر في حد ذاتها بالانفصال الجسم الى قسمين متساويين او مختلفين ولا يضر في وحدتها الشخصية كثرة الصور
بحالة فيها اتفقت بالحقيقة كالجرميات او اختلفت كالنوعيات وذلك لان الانفصال لا يطرء على ذات
المادة والكثرة والاختلاف لا يسري الى سنخ هويتها ولا نقول ان القابل لهذه الامور غير ما كيفنا ما اهتدينا
اليها من طريق انه لا بد من قابل باق في حالتي الاتصال والانفصال والكون والفساد بل نقول ان قبولها
القسمة الوهمية التي هو مبنى جواز الفكية وكذا اختلاف استعداداتها بالعوارض الذي هو مناط توارد
النوعيات انما هو من جهة تلبسها بالصور وتقدرها بالكميات وتكيفها بالكيفيات من جهتها ويلوح لك
مما تلوناه عليك ان وحدة الهيولى بالنوع يساوق وحدتها بالشخص فهيولى عالم العناصر المخالفة بالمية لهيولات
الافلاك واحدة بالشخص مع ايشاهد فيها من الجرميات المتكثرة والنوعيات المختلفة شعر البحر على ما كان
في قديم + ان الحوادث امواج وانهار + لا يحجبنك اشكال تشاهدها + عمن يشكل فيها في استمرار + واعلم ان
من مناهج اثبات المادة برهان القوة والفعل وفيه مسلكان الاول مسلك الشيخ في الاشارات وهو ان الجسم قابل
قوة قبول الانفصال وما له هذه القوة غير ما له فعل الاتصال بالذات وهذا قريب جدا من البرهان السالف من
اتقن ذلك لا يتوقف عليه هذا المسلك الثاني مسلك في الشفاء وهذا اعم ما اخذا من الاول وتقريره ان الجسم هو
بالفعل من حيث انه جسم وبالقوة من حيث انه مستعد اي استعدادا كان فان الجسم يقوى على امور غير متناهية
وكمالات غير محصورة والواحد البحت اي الواحد بالذات والجهات لا يكون بالقوة وبالفعل فهناك امر للجسم القوة

وآخر به له الفعل ونحن اذا قصرنا اللحاظ على الجسم نجد ه ح لا يابى عن قبول الامور شتى فما يكون له بها القوة لا يكون خارجا عن ذاته وكذا نجد له بعلية الجسمية فما له به الفعل ايضا لا يكون خارجا عنه وهذا اظهر فالامران مندرجان فيه وهو مزدوج منهما فجهة القوة مادته وجهة الفعل صورته واورد عليه الشيخ النقض باليبوسة انها في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهي مستعدة ايضا فاجاب بان جوهرية اليبولى وكونها هيولى ليس شيئا غير انه جوهر مستعد والجوهرية التي لها ليس تجعلها بالفعل شيئا بل تعدها لان تكون بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهر يتها الا انها امر ليس في موضوع اما انه ليس في موضوع فسلب والاثبات هو انه امر والامر عام والعام لا يصير بالفعل ما لم يكن له فصل يخصصه والفصل ههنا انه مستعد فليس لها جهة فعلية سوى الاستعداد فاذن ليس هنا حقيقة للهيولى تكون لها بالفعل واخرى بالقوة الا ان نظر عليها حقيقة من خارج فقيسه ذلك بالفعل وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين الشيئين انتسبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة **قلت فصل في تلازم الهيولى والصورة**

واذ قد تبين في الاجسام حلول الجرمية في الهيولى ولا حلول الا بفاتة ذاتية والجرمية طبيعية محصلة نوعيته انما تختلف امور تغاير نها في الوجود من غيران تتحد معها في القوام وتحصلها في الابهام فلا تختلف فيما لها بالذات بحسب الافراد والاحيان فتبين اعتناقها للهيولى مطلقا وامتناع تجردها عنها دائما على اه فذبان ذلك تناهي الابعاد في الجهات فلا يكون الا بالانقطاع والتشكل وانما يتاتى ذلك بالانفعال وقوة القبول وذلك من المادة ثم ان الهيولى لو وجدت بدون الصورة لكانت اما من مفارقات الوضع او جوهرا فردا فلم تكن قابلة لحمل الجرمية وايضا لتحصلت بذاتها فتكون بالفعل ولها ايضا استعداد لاشيا، ففيها جهتا القوة والفعل فتكون مركبة من مادة وصورة الا مادة ساذجة ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة فاذن تحسم العناق من الجانبين **اقول** ههنا مقامان **المقام الاول** ان الصورة التي ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى لا يمكن ان توجد مفارقة لها في فرد من الافراد كما في البعد المجرد لو ثبت فانه لو وجد كان جوهرا ممتدا في الجهات متقدرا فيكون هيئة الصورة المتكمة لا الكم المجرد عن الصورة التي عرفتها وان لم يسمه اصحابه بالصورة بل بالكم كيف والوهم لا يقدر على تجويز وجود ما يعني بالكم بدون المتنى نحن بالصورة الاتصالية وآنا في حين من الاحيان انما قيل ان تعقل الهيولى فيما تالف منها جسما وبعد ذلك

وقد كمنني في ذلك بما سلف اذ قد دل البرهان على حلول الصورة الاستدادية في الهيولى من حيث انها
هوية استدادية لا من حيث انها هوية استدادية هي جسم من هذه الاجسام او جزء جسم منها وقد يتسالف
بيان ذلك فقد ذكر له في المتن وجهان الاول انه قد ثبت في الاجسام حلولها في الهيولى والفطرة السليمة
لا تجوز حلول شيء في آخر الا بحاجة ذاتية فان يستغني عن شيء في ذاته وفيما يلزم ذاته كيف يصح
ان يحل فيه حلولا معنويا ويختص به في الوجود اختصاصا ناعتا فاذن للصورة الحالة في الهيولى حاجة
ذاتية اليها ولا نعني بالحاجة الذاتية الا ان يكون سنخ الذات محتاجا بل ان يستند الحاجة الى الذات ولو
باعتبار لازم لها في الوجود من خارج ثم الصورة طبيعة متصلة نوعية لانها انما تختلف بامور يقارنها
في الوجود من خارج من غير ان تتحد معها في القوام وتحصلها بعد الابهام فلا تكون فصولا لها وتبيان
ذلك على ما ذكره الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية فيكون لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او لهذه
طبيعة فلكية ولتلك عنصرية الى غير ذلك وليس كالمقدار الذي ليس في نفسه محصلا ما لم يتنوع بان يكون
خطا او سطحا او جسما فليست المقدارية طبيعة قائمة مشارا اليها تتصاف اليها طبيعة اخرى فيتنوع بها
بل يكون الخطية مثلا نفسها هي مقدارية التي تحل عليها وتختص بها واما ههنا فالجسمية اذا اضيف اليها صورة
اخرى لا يكون تلك الصورة التي تظن فصلا او الجسمية باجتماعهما جسمية بل تكون الجسمية احدهما متصلة
في نفسها او نعني بالجسمية التي كالصورة لا الذي كالجنس انتهى ولعل اللبيب لا يشكك في ان افراد الطبيعة
الاستدادية كجسميات الافلاك والعناصر لا يختلف فيما يرجع الى تحصيل الطبيعة الاستدادية بل في صور منضمة اليها
من خارج او اعراض تلك على مائبة عليه اللهم الا ان تعتري الشبهة من جهة المقدار والشكل فيذهب الى كونهما
او كون احدهما محصلا للطبيعة الاستدادية متحدا معها في الخارج بخلاف غيرهما من الصور والكيفيات مثلا لكن
قد تبين عرضيتهما وزيادتهما على الجوهر المتحد في الخارج ببقاء الجوهر بعينه مع تبدل المقدار في التخلخل
والتكاثف ومع تغير الاشكال فيما اذا جعلت شمعة مدورة تارة ومكعبة اخرى كما هدانا الله الشيخ ايضا
فيكا وما ذكره يهدي الناظر ان لم نقم انا نظرا ربما يشكك بمنع انحصار مخالفة جسمية الفلك بجسمية العناصر
في الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج بل يجوز ان يخالف بتمام الحقيقة او بجزئها ويكون
مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية ولعمري بل هذا الشك الا مثل ان يتمرى في كون الاثنينية مثلا
طبيعة نوعية فيقال يجوز ان يكون هذه الاثنينية مخالفة لتلك اما بنفس الماهية او جزئها ويكون مطلق الاثنينية

عرضنا عاما او طبيعة جنسية وبالجملة يجري ذلك في كل ما يشهد الفطرة بكونه طبيعة نوعية ولا يوسوسك الوهم
بان معرفة الحقائق متفرقة فاذا لم تدر ما الحقيقة ادراكا اهي متحدة ام مختلفة فانا وان لم ندر كنه
الانسانية مثلا لكنا لا نشك في انها طبيعة نوعية وان افراد الانسان متفقة في الحقيقة وان جهلت بكنهها
ولا يخرج ذلك خلاف من خالف فيه عن كونه هيولى فليس هذا اول قارورة كسرت واذ قد تبين ان
الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا تختلف بحسب الافراد والاحيان فيما لها بالذات من الحاجة الى المادة
والغناء عنها فاذا ثبتت الحاجة في بعض الافراد والاحيان ثبت في الكل الثاني انه قد بان لك في الحكمة
الطبيعية وجوب تناهي الابعاد في الجهات كلها فلا يمكن وجود الصورة القابلة للابعاد الا مع تناهي ابعادها
في الجهات ولا يكون التناهي الا ملتبسا بانقطاع تمادي الاتصال وبالشكل لان الاتصال اذا انقطع تماديه
وتحدد من الجهات عرضت له لا محالة هيئة من احاطة حد او حدود به وهي الشكل ومن البين ان الانقطاع
والشكل وان كانا لازمين فهما من العوارض التي ليست الصورة الجسمية مخلوطة بها في حد الذات فان من تصور جسمية
غير متناهية لم يتصور جسمية لا جسمية فلا يحصلان للجسمية الا بانفعال وقوة قبول والقوة على ما عرفت انما هو من جهة
المادة وكذا الانفعال المستلزم له فتبين ان الصورة لا تعرى عن مادة قابلة منفعلة المقام الثاني ان
الهيولى لا تتجرد عن الصورة واورد في المتن لبيانه ايضا وجهان الاول وهو على قياس ما مر في بيان
اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لو تجردت لم تكن ممتدة متصلة والا كانت متلبسة بالصورة لا مجردة عنها وح
فاما ان يكون متحيزة ذات وضع فتكون جوهرا فردا او مولفة من جواهر فردة واما ان تكون مفارقة
للاحياز والاوضاع وعلى التقادير لم يكن قابلة لحمل الصورة فلم يكن هيولى وقد ترك في المتن هنا
احتمال ان تكون مولفة من جواهر فردة كما ترك في بيان اتصال الجسم احتمال ان يكون جزء لا يتجزى
على تقدير عدم اتصاله بالذات ليتم كل من البيانين بالقياس على الآخر والحاصل انك قد عرفت ان
مناط الفرق في تجويزنا تلبس الهيولى الكمارية عن الاتصال في حد الذات بالصورة الاتصالية وعدم
تجويزنا تلبس الجسم بالمقادير المتصلة لو لم يكن متصلا بالذات هو ان الجسم متصل بالفعل ثم يلحقه المقادير
فلو لم يكن متصلا بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال متاخرا عن ذاته ووجوده والعقل يقبض
عن تجويز تلبس ما ليس متصلا في ذاته ولا في مرتبة فعلية وجوده بالمتصلة واما الهيولى فهي غير متصلة
ولا موجودة بالفعل بدون الصورة فهي وان كانت عارية عن الاتصال في حد ذاتها لا يستحيل ان تتصل

بالعرض بجلول الصورة اذ لا يلزم ح تاخر القصا لها عن رتبه وجودها بالفعل فلو كانت الهيولى يجوز ان توجد
بدون الصورة انفض جدارا الفرق وكان الامران في الاستحالة على السواء واعلم ان الشيخ ابطل ان تكون
الهيولى مفارقة ثم يلحقها الصورة فتصير ذات حيز بكلام مبسوط وفيما ذكرناه غنى عنه الثاني ان الهيولى لو وجدت
بدون الصورة لتحصلت بذاتها موجودة بالفعل فكانت لها جهة الفعلية وهي ايضا مستعدة لاشياء فكانت
لها جهة القوة فهي اذن ذات جهتين فتكون مركبة من امرين مادة منها لها القوة وصورة منها لها الفعلية فلا
تكون مادة اولى ولو لم تكن مستعدة اصلا كانت خارجة عن حد حريم المادة اذ لا نعني بها الا الجوهر القابل
فالاستعداد يجب ان يكون مقوما لجوهريتها فما ابعدها من ان لا يكون مستعدة اصلا واعلم ان هذا الوجه
يدل على امتناع تجرد الهيولى عن الصورة مطلقا لا عن الجرمية اذ لقائل ان يقول انها يجوز ان تكون
مجردة عن الجرمية لكن تكون ح متحصلة بصورة مغايرة للجرمية لا عارية عن الصورة مطلقا اللهم الا ان
يستعان في ابطال ذلك بغير ما ذكر مثل ما ابطل به الشيخ هذا الاحتمال في غير هذا البرهان وذلك ان
الهيولى اذا كانت قد تقارن الجرمية فتكون غير واحدة بالقوة اذ في قوتها القريبة ح ان تنقسم وقد
تقارنها فتتلبس بصورة غيرها وتكون واحدة بالفعل وبالقوة اذ ليس في قوتها حين ما هي متلبسة
بهذه ان تنقسم وان جاز لها قبول القسمة بعد ان تخلع عن هذه وتلبس الجرمية فحين ما تلبست الجرمية
نفرضها قد انقسمت وصارت اثنين بالفعل وكل واحد منها غير الآخر بالعدد وحكمه ان يفارق الجرمية
فليفارق كل منها الجرمية ويكون كل واحد بالفعل والقوة ولا يكون ان يتدارج لامتناع اتحاد الاثنين
مطلقا ونفرضها ايضا بعينها لم تنقسم بالفعل وازيل عنها الجرمية حتى تكون جوهرا واحدا كذلك فهذه التي
تكون جوهرا واحدا بالفعل القوة اهي بعينها مثل احد جزئيها الذي صار جوهرا كذلك فيكون حكم الشيء
لو لم ينتقص منه شيء مثل حكمه وقد انتقص منه شيء هف او يخالفه اما بان عدم احدهما وبقي الآخر وانما
اعدم احدهما رفع الصورة اذ لم يحدث سوى ذلك فيجب ان يعدم الآخر ايضا لاتفاقهما في الطبيعة هف
واما بان اختص باحدهما كيفية او صورة لا يوجد للآخر وهذا ايضا باطل بعين ما ذكرنا اذ الطبيعة واحدة ولم يحدث
حالة سوى المفارقة ومايزهما اما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا وليس لهما صورة جرمانية
لها صورة مقدارية هف وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي طباع ذاته
استعداد الانقسام لا يفارقه ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الابقارنة المقدار الذات

واذا تقرر ما اثبتناه فی المقامین وجب القران بین الهیولی والصورة من الجانبین **قلت فصل**
فی اثبات الصورة النوعیة کانک اذا قد دریت ابهام الهیولی وصرافة قوتها واتحادها الجرمیة بالنوع
فی الاجسام کلها وانت تعلم اختلاف الاجسام بسائطها الفلکیة والعنصریة ومرکباتها الطبیعیة بحقائق مختلفة
ولوازم وآثار لها تحکم بان هناک صورا اخری مقومة للهیولی نوعیة تحصل بها الحقائق النوعیة ویستند الیها
اللوازم والآثار الخاصة بها ویسمی صورة نوعیة وطبیعیة ولا امتناع فی تقوم المادة بصورتین مطلقا بل الصورتین
من جنس واحد فی درجة واحدة ولعل الطبیعیة اقدم فی التقوم من الجرمیة ولعلک اذا لم یتدنس خطرتک
من التشعب لم تجوز تحصل الحقائق الجوهریة وتقوم الانواع الطبیعیة الجسمیة بالاعراض بل انما یصح دخول
الاعراض فی تصنیفها وتشخصها وان وسوسک الوهم بانه لو احوج اختلاف الآثار واللوازم الی صور مختلفة
فلیحوج اختلاف تلک الصور الی صور اخری ویلزم الترکیب بالا یتناهی فالجواب له اختلاف الصور
الفلکیة لاختلاف موادها بالماهیات والعنصریة لاختلاف استعدادات مادتها المشترکة بحسب الصور السابقة
المتعاقبة فان عادک الوهم بتجویز رفع الصور من البین واستناد اختلاف اللوازم والآثار الی اسنادیه
اختلاف الصور فالجواب اذا اوجر دالملحاظ علی ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحو اقتضاء لبعض من
الآثار واللوازم وللآخر اقتضاء اخر مضادا للاول والقوابل غیر مقتضیة والاستعدادات الخارجیة مطروحة
فی ذلک الملحاظ فان شککت بان لجسم واحد آثار ولوازم متکثرة غیر مرتبة واسنادها الی صورة او صور
یناقص منع صدور الکثیر عن الواحد البسیط وتقوم المادة بازید من صورة طبیعیة فی درجة فالجواب
اسنادها الی صورة بشرائط وجهات مختلفة بل الکل فائض من الاول تعالی ولو برواسطة ومعدات
وشرائط ومخصصات **اقول** اعلم ان ههنا صورا اخری غیر الجرمیة مقومة للهیولی کالجرمیة
للجرمیة لتحصلها بالذات وتسمی نوعیة لتحصل الانواع بها وطبیعیة لکونها مبادی للآثار المختصة بالانواع
واما الجسمیة المطلقة فمقتضاها من کل شئ امر عام کمطلق الاین والوضع والشکل ولاثبات هذه الصورة
طریقان الاول ان الاجسام بسائطها الفلکیة والعنصریة ومرکباتها الطبیعیة مختلفة الانواع فتحصل
حقائقها المختلفة لا یکون بالجرمیة لاتحادها بالنوع فی الاجسام کلها ولا بالهیولی اما فی العناصر خصوصا
فلوحدتها هیولا بالشخص واما فی الاجسام عموما فلان الهیولیات مبهمة فی ذواتها وان اختلفت بالماهیات
فلا یکون تحصل الحقائق المختلفة بها لان هیولی فلک وان امتازت بماهیتها عن هیولی فلک آخر

او عنصر کنا لا نشک فی ان ذلک العلک له مهیة متحصلة بالفعل متمایزة عن سائر ماهیات الاجسام
فلا یکون تحصلها بالهیولی لانها و ان امتازت عن سائر الهیولیات فامتیازها من حیث انها لا تقبل
الا صورة و لا یحصل بالفعل الا بها لا بان لها تحصلا بالفعل من جوهره و الجرمیة انما تحصلها
من صورة اخری الثانی ان الاجسام مختلفة باللوازم و الآثار مثلا منها ما یحدد جهات الحرکات
المستقیمة و منها ذوات الجهة مختلفة فی ما یقتضیها من الجهات و ایضا منها ما هو بری عن الکیفیات
الاربع المزاجیة و منها ما یقتضی کیفیتین منها غیر متضادتین و یختلف فی ذلک فلهذه اللوازم
و الآثار مبادٍ مختلفة فی ذوات الاجسام و لیست صورها الجسمیة المتحدة مطلقا و لا هیولاتها المتحدة
فی العناصر بل هو صور اخر ے و اعلم ان ههنا شکوکا لا بد من دفعها و تلک علی نحوین النحو الاول
ما ساق الکلام فیه نحو نحو الاول من طریقی اثبات الصورة النوعیة و ذلک من وجهین الاول
ان الهیولی متقومة بالصورة الجرمیة فلو کان هناک صورة اخری طبیعیة تقومها لزم تقومها
بصورتین و الجواب منع بطلان اللازم مطلقا و انما الممتنع تقوم المادة بصورتین من جنس واحد
فی درجة واحدة و اما اذا کانا من جنسین کجرمیة و نوعیة فان الجرمیة تصیرها ممتدة متصلة و تحصلها
جسما مطلقا و النوعیة تصیرها ذات مبدإ میل مستدیر او ذات مبدإ میل مستقیم مثلا و کانا فی
درجتین و ان کانا من جنس کما فی المرکبات فان هیولی البسائط العنصریة متصورة بصورها الطبیعیة
و تلک الصور باقیة فیها عند التراکب و یکون مجموع العناصر الممتزجة هیولی ثانیة و یفیض علیها
طبیعة اخری فی درجة ثانیة و الحامل مختلف بالحقیقة فحامل صورة العنصر البسیط بل صورته ایضا
جزء من حامل صورة المرکب و اعلم ان الجرمیة متقدمة فی تقویم الهیولی علی الطبیعة عند بهمنیار
و الحق عکسه فانها و ان کانا طبیعتین محصلتین نوعیتین غیر ان الجرمیة مبدأ فصل الجسم المطلق
و الطبیعة مبدأ فصل نوع منه الثانی انه یجوز ان یکون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون
الصور و امتناع دخول الاعراض فی تقوم الجواهر مطلقا مم نعم تقوم الجوهر بعرض یقوم به محال
للزوم الدور ضرورة تقدم الجزء علی الکل و الحمل علی الحال لا تقومه بجوهر و عرض یقوم بهذا
کالکرسی المتقوم بخشبات و هیئة عرضیة تقوم بها اذ اللازم ح تقدم جزء علی جزء آخر
و الجواب ان تقوم الجوهر بالعرض و ان لم یکن محالا مطلقا کما فی الکرسی لکن الفطرة السلیمة

التی لم یتدنس بغلبته ملکة الجدال علیها لاتشرح لتجویز ان یحصل من تقارن مقولتین متبائنتین
لاسیما مقولة الجوهر وسی من مقولات العرض مهیة حقیقة وحدانیة ونوع محصل طبیعی نعم ربما یحصل مهیة
اعتباریة ونوع صناعی لکفایة التاحد الغرضی والصناعی فی ذلک ولذلک خصصنا المرکبات فی
برهان اثبات الصور النوعیة بالطبیعة ویجوز دخول الاعراض فی تصنیف الطبایع وتشخصها
وارتقب فی ذلک کلاما مستوفی النحو الثانی ما مساق الکلام فیه سیتوجه تجاه الثانی من طریقی اثبات
النوعیة وذلک ایضا بوجهین الاول انکم استدللتم باختلاف الآثار واللوازم علی صور مختلفة
فان احوج اختلاف الآثار الی الصور فلیحوج اختلاف الصور ایضا الی صور اخر مختلفة لیستند الیها
اختلاف الصور التی اثبتوها وهکذا الی ما لایتناهی ویلزم التراکیب مما لاینبغی والجواب ان الافلاک تختلف
فی المواد بالمیة فاختلاف صورها یستند الی اختلاف موادها بلا حاجة الی صور اخری والعناصر وان اتحدت فی المادة
لکن اختلاف صورها یستند الی اختلاف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا یحتاج
فی انتظام امر عالم الکون والفساد الی مادة ازلیة تعتری علیها صور متعاقبة بحسب استعدادات مختلفة فی زمان غیر متناه
بحرکة دوریة وجسم متحرک بها حرکة ارادیة لایمکن استنادها الی الواحد البسیط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلی
فسبحان من نصب العقول مرقاة من حضیض هیولی عالم الکون الی اوج عرشی السرمدیة
یدرک سلسلة الوجود الی ما هی علیه فان قلت لم لایجوز ان یستند اختلاف اللوازم والآثار
فی الاجسام اولا الی ما اسندتم الیه اختلاف الصور من غیر توسط وترتفع الصور من البین فانها
تکاد تکون فضلا قلنا اذا قصر اللحاظ علی ذوات الاجسام المصلة انواعا وجد بعضها نحو اقتضاء البعض
من الآثار واللوازم دون بعض آخر منها مضاد للاول وللبعض آخر من الاجسام بالعکس فلایمکن استنادها
الی القوابل لان القوابل لاتکون مقتضیة والکلام فیما یقتضیه هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور الفلکیة
او لیس هناک من القوابل اقتضاء لها اصلا واما الاقتضاء من جهة الجود والفیض وتخصیص قابلیات
المواد یکفی لتخصیص الفیض وان لم یکن من جهة المواد اقتضاء اصلا فالمواد تصلح لتخصیصات الصور
دون اقتضاء الآثار وکذا الایمکن استناد تلک الآثار الی الاستعدادات لان تلک الاستعدادات
خارجة عن ذوات الاجسام ومبادی تلک الآثار لاتکون خارجة عنها لان الامور الخارجة عند قصر
النظر علی ذوات الاجسام مطروحة واقتضاء الآثار ثابت بخلاف الصور العنصریة فانها غیر معللة

من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجة لانا
اذا قصرنا اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا بشئ من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضاء تلويح الى
ان المقتضي الجاعل ليس هو الجسم او صورته بل المبدأ الفياض والصور وسائط رابطة وشرائط معتبرة
والاجسام قوابل من جهة موادها وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم الواحد كالفلك او العنصر آثارا و
لوازم شتى كثيرة غير مرتبة حتى لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند
الى صورة واحدة وهي البسيطة وهذا ينا قض منعكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او الى صور شتى مقومة
للمادة وهذا ينا قض منعكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة والجواب
انها تستند الى صورة واحدة لكن لا من جهة واحدة بل بشرائط وجهات مختلفة مثلا انها تقتضي الحركة
بشرط الكون في غير المكان الطبيعي والسكون بشرط الكون فيه والكيف بمداخلة الجزئية والشكل بمداخلة
تناهي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما منعنا صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار
شرائط وجهات مختلفة وانما مع اعتبارها فلا بل نقول ان الكل فائض من الواحد الحق تعالى وان
كان استناد بعض اليه بلا واسطة رابطة وشرط متمم بقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة
وشرائط او وسائط وشرائط ويدخل في صدور ما يختص بمادة او موضوع مختص وفي الثاني قد يدور الحوادث
معدات وكلاح من ذلك بما مرت الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها
الى العلل الجاعلة **قلت فصل في ترتيب الهيولى والصورة في سلسلة الكون**
كانك بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرميتها وطبيعتها لا توجد الا حالة في مادة لا تحتاج الى برهان
تفيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها محض القوة وانما
الفعل لها من الصورة ولعلك حاكم بان للشئ افتقارا في الوجود الى محصله لا ستلزامها فقط فالمادة
ايضا مفتقرة الى الصورة وليس شئ منهما يفتقر في تعين ماهيته الى الآخر اذ لا جزئية بينهما ولا امكان
تعقل كل منفكا عن الآخر ويستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود الذات الى الذات
وان كانت من الصورة ليقبلها المادة ومن المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلك
لا يدفع الدور اذ العلل باسرها متقدمة بوجوداتها على وجودات معلولاتها فلو دارت العلية تقدم
الشئ على نفسه بالوجود بل انما يتفكك عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث

طبیعتها فان الجزئیات انما تحتاج الیها لامکان طرو القسمة العقاریة علیها والقسمة انما تطرء علی الفرد
دون الطبیعة والنوعیات انما یعنی بها الطبائع الجسمانیة وانما یحتاج الی القابل لذلک فاحتیاجها علی
نحو احتیاج الجسمیات فکل صورة لا من حیث طبیعة الصورة بل من حیث انها فرد مطلق من الطبیعة محتاج
فی الوجود الفردانی الی طبیعة المادة بل الی فرد ما منها لا الی مادة مخصوصة واما من حیث انها هذا الفرد من الصورة
فلا یمکن ان یقوم الا بما اختص بها من المادة فیحتاج الیها من حیث انها هی المادة واما المادة ففی باهی
مادة وباهی مادة ما او هذه المادة تحتاج فی الوجود الی الصورة من حیث هی صورة ما او هذه الصورة
لتناخرها فی الوجود عن هذه الحیثیة من الهیولی باهی هیولی او هذه الهیولی علی ان الصورة الشخصیة فی
العناصر تنزول مع بقاء الهیولی بشخصها فالمعلولیة للهیولی بالحیثیتین بل الحیثیات والعلیة للصورة بحیثیة
الطبیعة دون الفردیة بشخصها فضلا عن خصوصها ثم هی اذ لیست من علل الماهیات ولا هی بالقابل
وهی من حیثیة الطبیعة لا تصلح ان تکون جاعلة قریبة او بعیدة او آلة مطلقة للهیولی الشخصیة اذ الواحد
بالعموم لا یصلح لذلک بالنسبة الی الواحد بالعدد ولا للهیولی المطلقة والا کانت الصورة الشخصیة جاعلة
او آلة مطلقة للهیولی الشخصیة اذ الجاعل الآلة المطلقة للطبیعة لابد ان یکون عند اعتبار متشخصا هو الجاعل
والآلة بعد ولیست فلیست فهی من هذه الحیثیة شریکة لجاعل مفارق واحد بالعدد ولا استحالة فی
استناد واحد نو بالعدد الی جاعل واحد بالعدد وتمام التاثیر بواحد من العموم سواء انحصر بوحدته العامة
فی فرد کل من نوعیات الافلاک او لا کصور العناصر من حیث لها طبیعة جنسیة والمادة اذ لا قابل
لها یجب انحصار کل من انواعها فی فرد فعلة وجودها هی علة تشخصها وهذه المسألة من عوامض الحکمة
الآلهیة **اقول** لما ثبت ان الصور الجسمانیة باسرها جرمیاتها وطبیعاتها لا توجد الا حالة فی مادة
قابلة لها وقد علمت ان الشیء لا یمکن ان یحل فی آخر الا وهناک حاجة ذاتیة ظهر لک ان العور مفتقرة
الی المادة افتقار المعلول الی العلة القابلة له من غیر احتیاج الی برهان آخر وانما اخترنا فی الصور
لفظ الجمع الدال علی الافراد لما سیتضح لک عن قریب ثم انک قد علمت ان المادة انما لها فی حد ذاتها
القوة المحضة اذ لا نعنی بها الا الجوهر القابل ولو کان لها مع القوة جهة فعلیة ما کانت مرکبة من مادة
وصورة لا مادة اولی وانت تعلم ان الموجود بالفعل لابد وان یکون محصلا وانه لا یکون شیء موجودا
بالفعل وذاته بالقوة من کل وجه ولم یلحقه تحصل من خارج فانه اذا کان فی حد ذاته بالقوة یحتاج

في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يتحصل به لانه يستلزم المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الاين ولا يحتاج اليه فان الجسم لتحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الاين ويستلزم الاين ويستتبعه بخلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستبد في الوجود بدون محصل حتى يستلزمه بعد قيامها بالفعل فظهر ان الهيولى ايضا منتقرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فنقول ليس شئ منهما يفتقر في نفس مهيته الى الآخر حتى يكون شئ منهما مقوما بجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر على انا نتعقل الصورة والانفكاك ان لها مادة الا بتكلف شديد نتعقل المادة جوهرا مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون فيه شئ منه بالفعل الا بحث وقد اتضح بذلك عدم التضايف بينهما وان كان ذلك مما يهمنا في اسلوب نسلكه في هذا الفصل ولذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار بشئ من المتضايفين في الآخر بل الحاجة في الحقيقتين لكل منهما الى محل الآخر وفي الشهور بين اعني الذاتين الماخوذتين مع الوصفين للوصف من كل الى الذات من الآخر فالحاجة اذن بين الهيولى والصورة انما هي في الوجود فقط ثم انه انما يستحيل ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان ذلك دور محال لا يقال حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من جانب الآخر فلا يلزم الدور وذلك لان الحاجة من جانب الصورة الى المادة من حيث ان الصورة علة قابلية لها واحاجة من المادة الى الصورة ليست من حيث ان الصورة علة قابلية لها اذ المادة الاولى هي القابل البسيط ولا قابل للقابل لانا نقول ما ذكرتم انما يفيد بعد دا الحيثيتين التعليليتين وذلك لا يدفع الدور اذ لا يورث تغايرا في المحتاج والمحتاج اليه والعلل باسرها متقدمة بوجوداتها على وجودات معلولاتها فاذا كان احد الذاتين علة للاخرى بانية علة كانت تكون متقدمة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى ايضا علة للاولى وان اختلفت نوع العلية تكون هي ايضا متقدمة بالوجود لامحالة على الاولى المتقدمة عليها فتكون متقدمة على نفسها وهذا واضح بل انما يتحل اشكال لزوم الدور بان حاجة الصورة الى القابل ليست من حيث طبيعة الصورة مع قطع النظر عن الفردية بل باعتبار الفردية اما الصورة النوعية فلانها انما تحتاج الى القابل على ما بيناه لامكان طرو القسمة المقدارية عليها والقسمة المقدارية انفكاكية كانت او وهمية انما تطرء على الفرد من حيث انه فرد دون الطبيعة من حيث انها طبيعة واما الصورة النوعية فلسنا نعني

بها ههنا الاالطبايع الجسمانية لانها تشمل الحقائق المفارقة فان الصور يطلق عليها ايضا حيث يقال
انها صور مجردة لايحتاج فى الوجود الى قابل وان الصورة ههنا ك نفس المهية بخلاف الماديات فان
الصورة ههنا جزء المهية واذا كان كذلك فليست الصور النوعية يحتاج الى القابل لانها صور بل
لانها صور جسمانية تنقسم بقسمة الجسم فاحتياجها الى القابل على نحو احتياج الصورة الجسمية
باعتبار الفردية دون الطبيعة فالصور مطلقا من حيث كونها متشخصة لامن حيث طبايعها محتاجة
الى مادة تقبلها متشخصة لايقال ماذكرتم انما يدل على ان الثابت بالدليل انما هو احتياج الصور
المتشخصة الى المادة لااحتياج طبيعة الصورة لكن لايلزم منه انتفاء احتياج الطبايع اذ عدم الثبوت
لايوجب ثبوت العدم لانا نقول سلمنا ذلك لكن فيما ذكرنا كفاية فى دفع الدور ثم انه لما ثبت
حاجة طبيعة الصورة الى المادة وثبتت حاجة المادة اليها وجب نفى حاجة طبيعة الصورة الى المادة
كيلا يلزم الدور فان قلت كما ان الصور المتشخصة حالة فى المواد كذلك طبايعها حالة فيها وقد
اعترفتم مرارا بان الحلول لايكون الا بحاجة ذاتية فيجب ان يكون الطبايع ايضا محتاجة الى
المواد فى الوجود قلت الحلول لايكون الا بحاجة ذاتية فى مرتبة من المراتب اما فى مرتبة الطبيعة
الجنسية او النوعية او فى مرتبة الفردية فحلول الفرد وان استلزم حلول الطبيعة النوعية والجنسية
لكن لاتستلزم الحاجة باعتبار وجود الطبيعة فى نفسها ليس كما ان طبيعة الصورة حالة فى المادة
لكن طبيعة الجوهر التى هى جنس للصورة وعدم تسويغ حاجة طبيعة الجوهر الى المادة فى الوجود مما
لاينازع الوهم فيه العقل فان قلت كيف استلزم حلول الفرد حلول الطبيعة ولم يستلزم حاجة
الفرد الى المحل حاجة الطبيعة اليه قلت اذا حل فرد من الطبيعة فالحاجة الى المحل وان كانت ناشية
من جهة الفردية لكن الحكم بالحلول كما يصح على الفرد يجب ان يصح على الطبيعة لكونها جزءا من الفرد عقلا
باعتبار وموجودا به فى الخارج وفى العقل ايضا باعتبار وحلول الشئ فى شئ بدون حلول جزء او
بدون حلول ما هو موجود به مما يابا ه الفطرة حتى لايكفى فى حلول الشئ حلول بعض الاجزاء ولذا لايجوز ان
يقال ان الجسم حال فى مادة الا ان يعنى به الصورة واما حاجة الشئ الى الشئ بدون حاجة الجزء او بدون
حاجة ما هو موجود به باعتبار غير اعتبار كونه محتاجا فما لاستر فيه فان الشئ محتاج الى ما هو جزء مطلقا والى ما هو
جزء باعتبار وموجود به باعتبار آخر ذلك الجزء لايحتاج الى نفسه فان قلت اذا جوزتم حلول الطبيعة المتحققة

في الفرد في محل باعتبار الحاجة اليه من حيث الفردية لا من حيث الطبيعة لم يثبت الحكم بلزوم حلول الصورة في
المادة على العموم قلت نحن في ان جوزنا حلول الطبيعة باعتبار الحاجة الى المحل من حيث الفردية دون الطبيعة
لكنا انما نعني بالفردية تشخصا لا خصوصها فبينهما بون والمراد بتشخص الفردية مرتبة الماهية النوعية متشخصة اي
تشخص كان مخلوطة بلوازمها في الوجود ومكتنفة باعراضها الباقية البتة مع بقائها موجودة وح اذا ثبت
حلول طبيعة نوعية في محل في الجملة وجب حلولها فيه مطلقا فضمن اي فرد وجدت اذ مناط الحاجة
مطلق الفردية ولا عبرة بخصوصها بخلاف الطبيعة الجنسية فانها اذا حلت في محل فلا يجب من ذلك حلولها
عموما فيه لانها غير متصلة بذاتها ولا يكون ان توجد الا اذا اتصلت بفصل فجاز ان تعرض لها حاجة الى المحل
لا من حيث عمومها بل من حيث خصوص فصل تحصلت به سواء كانت الحاجة في وجود ذلك الفصل والنوع المتحصل
او في وجود لازم للفصل والنوع دون الجنس فتحل في ذلك المحل فاذا تحصلت بفصل آخر لم يحتج الى المحل فلا
تحل فيه واما الطبيعة النوعية فهي متصلة بنفسها فلو لم تحتج في وجودها او في لازم لها في الوجود الى محل وجدت
قائمة بذاتها ولم يكن حلولها في المحل اصلا ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اذا تشخصت تشخص الى المحل
فيحل فيه ولا يحتاج اليه اذا تشخصت تشخص آخر فلا تحل فيه وذلك لان التشخص ليس امرا موجودا ينضم
الى الماهية في الخارج انضمام الصورة الى المادة فيتركب منها الشخص تركيبا خارجيا كما ظن قوم ولا امرا
يتحد مع الماهية في الخارج اتحاد الفصل مع الجنس فيتركب منها الشخص تركيبا عقليا والحق ان متحدان
في الخارج كما يظنه آخرون بل قد عرفت ان ليس في الوجود الا الطبيعة الفائضة عن جاعلها فيتنزع العقل
منها التشخص من حيثية فيضانها عنه وارتباطها به فاذا استغنت الطبيعة عن المحل في وجود ذاتها ولوازمها
فاضت لا في محل فكيف يمكن ان يحتاج الى المادة وتحل فيها بعد ذلك من تلقاء تشخص منتزع منها باعتبار
مجموعيتها ومن سبيل آخر اليس من الاصول ان تكثر افراد الطبيعة من جهة اختلاف القوابل فان كان
بدون لحاظ الحلول في القابل لما تشخص يكون بحصرة في فرد ولا يتصور هناك تعدد حتى تحل تارة دون اخرى
وان لم يكن لها تشخص الا بلحاظ حلولها في المادة فكيف يستند احتياجها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها
الى تشخصها فنحن عند ما ثبت حلول طبيعة نوعية في الجملة وان لم نقض بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعة
الى المحل حتى يجب ان يكون معاولة له متاخرة عنه لكنا نقضي بحاجتها اليه ولو في لازم من لوازمها في
الوجود ومن هنا صح ان يقال ان المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحال لا يكون الا لحاجة ذاتية ما يعم

الحاجة باعتبار وجود الماهية او باعتبار لازم مستند اليها وبالجملة لا يجوز اختلاف الطبيعة النوعية في
الحلول وعدمه بحسب الافراد فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل البتة واحتاجت اليه باعتبار سنخ الفردية
مطلقا وبهذا حكم جملي يدخل تحتها الصورة على انك قد علمت ان بعض مراتب المادة يقتضي بحاجة الصورة
في مطلق الفردية اليها وايضا قد علمت لزوم الحلول لما من جهة احتياجها في التناهي والتشكل اللازمين لما الى
المادة فان قلت يجوز ان يحل الطبيعة لا لحاجة الى المحل في وجودها او في لازم لها في الوجود اصلا بل لان الطبيعة
تقتضي الحلول فيه قلت هذا وان لم يقدح في عموم الحال ولزوم المحل لكنه فاسد لان الحلول ليس كما لا تطلبه
الطبيعة بالذات بل نقص ليحقق في الوجود فيكون ضرورة حاجتها في وجودها نفسها او في وجود لازم لها الى محل ينقوم
بها اولازمها فاذا لم تحتج اصلا لم يجز ان تستدعي بها حلولا اوليعرضها ذلك من خارج فحصل من ذلك ان
كل فرد من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفردي الى طبيعة المادة
بل الى فرد ما منها ايضا وذلك لان الحال تتشخص بتشخص المحل فما لم تتشخص المحل لم يصلح حاملا لشخص من الحال
فبين الشخصين تلازم لكن الحال الشخص محتاج والمحل المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث
مطلق الفردية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفردية ايضا واذ من البين ان الفرد المطلق
من الحال لا يحتاج الى فرد مخصوصه من المحل فاما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفردية كانت محتاجة
الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين الحال يتبعين المحل الا ترى ان هذا الفرد من الصورة لا يكون
ان تقوم الا بما اختص بها من المادة المتشخصة فتحتاج اليها من حيث هي هذه هذا كله بيان الحاجة من جانب
الصورة واما المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما او هذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي
صورة لا من حيث هي صورة ما او هذه الصورة اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية بعمومها
او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية بعمومها او خصوصها وذلك لتاخر الصورة
من حيث الفردية على العموم او الخصوص من الهيولى من حيث الطبيعة قطعا ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى
الخصوص ان اعتبرت الصورة كذلك على ان الصورة الشخصية في العناصر تزول مع بقاء الهيولى بشخصها ولا يمكن ان
تزول العلة ويكون المعلول باقيا فلا تكون الصورة الشخصية بخصوصها علة للهيولى باي وجه اخذت فالمعلولية
للهيولى بالحيثيتين اعني حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات اذا اعتبر كل من مطلق الفردية
وخصوصها حيثية برأسها والعلية للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية بنوعها فضلا عن خصوصها هذا تمام الكلام

في تعيين المحتاج والمحتاج اليه من الجانبين حتى تندفع شبهة الدور ثم لا خفاء في ان نوع العلية من جانب
الهيولى بالنسبة الى الصورة هي القابلية والصورة هي العلية الجبية التي يكون للمحل بالنسبة الى الحال وتقيد العلية في الوجود لا
الداخلية التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة اليه والعلية القابلية مطلقا لا تكون علة اخرى غير القابلية
لا فاعلية ولا غيرها وانما كان موضع الاشتباه هو كونها فاعلية وما يحذو حذوها تعرضوا لنفيها خاصة فصار ذلك
لمن لا كمال عنده فوق الجدال ذريعة الى تجويز كونها علة اخرى سوى الفاعلية ولا حاجة لك من هذا ان المراد
بقولهم ان علة تشخص الصورة هي المادة وان كل نوع يحتمل اشخاصا كثيرة فانما تشخص وتتكثر بالمادة هو ان
المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصور التشخصية المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تفعل التشخص او يكون لها
شركة ما في الفعل بل الفاعل للتشخص هو مفيض الوجود الخاص واما الاعراض الملتفة بالمادة فهي مشخصات
بمعنى انها امارات التشخص ولوازمه كما مرت الاشارة اليه لا انها هي موجبة لامتناع الشركة نعم ربما يعتبر
الشخص لا مجرد الطبيعة الآبية عن الشركة بل مخلوطة مع اللوازم ماخوذة مع الاعراض الباقية ببقائها كما لوحنا
اليك ويعتبر الطبيعة النوعية والجنسية مبهمة بالنسبة الى الاشخاص بمعنى الماخوذ لا بشرط شيء يتحد معها في
الوجود اذا تعينت وحينئذ تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع الشخصية نسبة منبئة كما الفصول الى الاجناس فتكون
تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات العلة الفاعلية لتشخص النوع واما نوع العلية من جانب
الصورة فقد عرفت انها ليست من علل الماهية للهيولى ولا بالقابل اي المحل لها ثم انك قد عرفت ان عليتها
انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آلة مطلقة لا
للهيولى الشخصية ولا للهيولى المطلقة اما انها لا تصلح ان يكون جاعلة او آلة لهيولى شخصية فلان الصورة
من هذه الحيثية واحدة بالعموم لا بالعدد اغنى ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل
هي محتملة للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح لان يكون جاعلا او آلة مطلقة للواحد بالعدد كالهيولى
الشخصية فان تشخص المعلول انما هو من تلقاها جاعلة وكيف يسوغ في الفطرة السليمة ان يكون المجعول
المصنوع اقوى في التحصل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه
بين الجاعل وما يجعله من غير تاثير له فيه وباطلاقها ان لا يشارك كما في ذلك غيرها حكمها في وجوب وحدتها
بالعدد وعند وحدة المجعول بالعدد وحكم الجاعل فكيف تشخص الاثر مع ابهام المتوسط الموصل للتاثير او عند
ابهامه لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر واما انها لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة

فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلة
او آلة مطلقة للهيولى الشخصية وليست الصورة الشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى الشخصية فليست
الصورة من حيث الطبيعة جاعلة او آلة للهيولى المطلقة اما بطلان التالى فظاهر اذ قد عرفت ان
الصورة الشخصية مفتقرة الى الهيولى الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل او الآلة للطبيعة هو الجاعل او
الآلة للفرد بالذات وكان يشخص ان يكون مطلقا جاعلا للطبيعة من غير اعتبار تشخصه ولا يكون جاعلا للفرد
الا باعتباره متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة عن جاعل متشخص بل تما
تصدر مشخصة عن فاعل متشخص لكن العقل يلحظها بحيثيتين مختلفتين فاذا لاحظها من حيث هي من غير
ملاحظة تشخصها وان لم يكن عرية عنه في الوجود فربما لم ينقبض ما لم يراجع الى الفحص الغائر عن استنادها
بالمجعولية الى طبيعة مطلقة بدون ملاحظة التشخص وان لم يجز ان لا يكون تلك الطبيعة مقرونة
بالتشخص في الوجود واما اذا لاحظها المية من حيث هي متشخصة انقبض بداهة من صدورها عن تلك
الطبيعة من حيث اطلاقها بل يجب اسنادها اليها من حيث انها متشخصة ثم النظر الوافي
يقضي بان طباع الامكان محوج لكل من الممكنات ولكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص
بها فليس للعقل هناك تسلط على ان يأخذه مطلقا تارة ومتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا ابطاله
من انواع العلية بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شريكة للجاعل
وجزء من العلة الفاعلية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلسنا نمنعه بل لعله
يكون حقا لكن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها وحاجة الشيء
في الوجود الى محصله ذاتية لا بواسطة واما حاجته الى العلة الغائية فبواسطة انها في الحقيقة علة
لعلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل مستلزما علا بدون علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه
على نحو العبث البحت كما قد يتوهم جواز ذلك وكان سائر ما يحتاج اليه من العلل حاصلا من حيث
هو علة لم يكن الى الغائية افتقار اصلا فلعلك قد لاح لك ان الصورة شريكة لجاعل المادة في
تقويمها وتحصيلها بالفعل والفاعل القريب لها يجب ان يكون نور الفيض عن باريه الحق برئا عن
المادة في ذاته وفعله فيصدر عنه الصورة بحيث يلزمها في الوجود الحلول في مادة تصدر عن ذلك
المفارق ويقوم بالفعل باعانة من الصورة فتتشخص الصورة بها فحاجة المادة الى الصورة من حيث

٢١٠

انها معينة للمفارق في وجود المادة عنه بالفعل والى المفارق من حيث انه الاصل في افاضته
الوجود من حيث ان وجود الصورة التي باعانتها يصدر المادة ايضا منه وان كان ربما يحتاج الى
مخصصات ومعدات كما قد عرفت فالعلة الفاعلية للمادة تتم باجتماع المفارق مع الصورة من حيث
هي صورة وهذا المجموع باق ابدا لبراءة المفارق عن الزوال او ليس هناك مادة حتى يكون قوة
وامكان للزوال واما الصورة فمتى وان كانت الزوال في عالم الكون والفساد لكنها انما تزول الى بدل عاقبت فعقب
البدل يقيم المادة بالبدل والبدل بما يشارك الصورة الاولى يعاون على اقامة المادة وبما يخالفها
يجعل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذي كان يفعله الاولى وبالجملة فالزائل هو الصورة من حيث
هي هذه الصورة لا من حيث هي صورة فالزائل غير المعين والمعين غير الزائل وقد روعي في النظير
فقال ان الاضاءة والانارة انما تحصل من السبب المضيء ومن كيفية لا بعينها يجعل الجسم المستنير قابلا
لان لا ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم يكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التي
تقيمه كيفية اخرى من الالوان ويجب ان لا يناقش فيما لفظناه من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد
انك بالغرض بصير انتهى وربما يشبه المقيم المفارق واستحفاظه الهيولى الواحدة بالشخص
بالصور المتوارثة بمن يمسك سفقا بعينه بدعامات متعاقبات يزيل منها واحدة فواحدة ويقيم
اخرى بدلا لا يقال الصورة من حيث هي صورة واحدة بالعموم فكيف يصح ان يكون علة للواحد
بالعدد لانا نقول انما يمتنع ذلك في العلة الجاعلة والآلة المطلقة لا في مطلق العلل لا يقال اليس
اذا كان الواحد بالعموم شريكا للجاعل اخرج العلة التامة والفاعل المستقل التام بالتاثير
عن الوحدة بالعدد ولا شك ان المعلول مستند في وجوده وتشخصه الى العلة التامة وفائض
عن الفاعل المستقل فكيف لا ينقبض العقل من تسويغ كون درجة العلة التامة والفاعل
المستقل منحطا في التحصيل بل عن درجة المعلول لانا نقول ان اردت بالعلة التامة جميع ما يحتاج اليه
المعلول من العلل وبالفاعل المستقل مجموع الجاعل وما هو من متمماته من الآلات والمعادات
فلا نسلم استناد المعلول في الوجود والتشخص بالذات والقصد الاول الى العلة التامة ولا
فيضانه كذلك من الفاعل المستقل بالتاثير وان اردت بالعلة التامة العلة الجاعلة التي تمت
بالتاثير باضافة سائر العلل اليها من خارج وبالفاعل المستقل الجاعل الذي استقل بانضمام ما يتم

فاعليته زائدا عليه فالواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالعدد لابد ان يخرج تلك العلة التامة
والفاعل المستقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالعدد تاما في العلية مستقلا
بالتاثير مع الواحد بالعموم فيما كمن فيه منه ما انحصر بوحدته العامة في فرد كل من الصور النوعية للافلاك
فان كلا منها بطبيعتها النوعية مقومة لهيولاها ونوعها منحصر في فرد ومنه ما ليس كذلك كالصورة
الطبيعية للعناصر فانها مقومة لهيولى العناصر الواحد بالشخص من حيث ان للصورة العنصرية طبيعة
جنسية تحتها انواع وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذ لا مانع هناك من القسمة
الفكية ولا شبهة في ايجابها تكثر الافراد وكذلك الصورة الجسمية مطلقا العام فانها بطبيعتها النوعية
المشتركة في الاجسام كلها مقومة للهيولى هذه حال الصورة واما المادة فاذ لا قابل لها تتكثر
افراد نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يجب انحصار كل من انواعها في فرد فهيولى كل من الافلاك
نوع على حدة منحصر في فرد وهيولى العناصر كلها شخص واحد انحصر نوعه فيه فعلة وجود الهيولى هي
علة تشخصها اذا الحال كذلك فيما لا قابل له وهذه المسألة اعني مسألة تقدم الصورة من حيث
الطبيعة كونها شركة للفاعل على الهيولى مطلقا وتقدم الهيولى لكونها قابلة على الصورة ٢١٢
من حيث الفردية المطلقة من غوامض حكمة الله تعالى المودعة في خلقها ومن غوامض حكمة
ما بعد الطبيعة ولعلي اختلست منها السر واخفى وفزت في تحقيقها بالقدح المعلى

خاتمة الطبع

حمدا والصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد طبعت الرسالة المسماة بالدوحة المبادة لصاحب
الشمس البازغة بتحشية من هو في الفنون الحكمية عديم النظير وفي الفنون النقلية البدر المنير مولانا الحاج
ابو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي رحمه الله القوي المتوفى سنة ١٣٠٤ في ربيع الاول في المطبع المصطفائي
اهتم به ذو الفضل حائز كمالات الانسان محمد عبد الواحد خان ابن الحاج المرحوم
محمد مصطفى خان في سنة ثمان وثلث عشرة مائة من هجرة
سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله ما دام
دور القمرين

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثير وبقابله الجزئي والكلي من حيث هو كلي شئ وهذا يدل عليه هذا الحد من حيث هو شئ لمجمة الكلية شئ آخر كالانسان وفرس فالانسان شئ والامكان معروضا للكلية ليس في نفسه كليا بل هو في نفسه وما ينطوي عليه ماهية من معقولاته ليس من حيث هو واحدا او كثيرا ولا موجودا او معدوما ولا غير ذلك مما ليس من نفس ذاته ولا داخلا فيها والامكان كمنتزعة من خارج فالعقل اذا قصر اللحاظ على الانسان نفسه لم يات ان يحمل عليه لا اولا ولا بالذات ولا ذاتيا ولا انما ذاتيا وانما يتاتى الحمل العرضي بلحاظ اتصافه بالحمول فان سئل عنه بالتردد بين ايجاب خارج عنه لان هذه الكلية وسلب ذلك بحيث يكون التردد بين نقيضين محيص عن التزام احدهما فالجواب السلب اي ليس هو من تلك الكلية بذلك لانه من تلك الكلية يلزم ذلك فيهما بون اذ معاد الاول سلب الثبوت المحيث وهما لنقيضين صادقة اتفاقا كون ذلك الخارج ذاتيا او ذاتيا لا ومعاد الثاني كون السلب ثابتا له من تلك الكلية وانما يصدق لو كان السلب ذاتيا او ذاتيا فيهما اللهم الا ان يقال السلب من حيث انه سلب التحيث وكان مناط صدق المحيث منه عدم صدقه من الايجاب فيرجع الى الاول باعتبار الكلية والموضوع فان قلت الكل عليه من هذه الكلية عاد الامر الى الكلية لو وبين الامرين ايجابا او بين ايجاب غير الذاتي والذاتي وايجاب سلب عنه لم يستحق الجواب فان اجيب بسلب الشقين **اقول** الكلي يطلق على ثلثة وجوه فيقال على ما هو معقول بالفعل على كثير ويقال على ما يمكن حمله على كثير من غير اشتراط وجود الكثرة بالفعل ويقال على نفس شئ اذا لم يكن نفسه ومانعا عن حمله على كثير سواء كان محمولا على كثير بالفعل كالانسان او لم يكن هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالمقدس مثلا لم يجز حمله على الكثير لان من حيث نفس تصوره بل الدليل كمفهوم الصانع للعالم فهو كلي هنا هو المستعمل في صناعة البيان وما شبهه والجزئي يقابل الكلي في معانيه ثم الكلي من حيث هو كلي شئ ومن حيث هو شئ لمجمة الكلية شئ آخر فانه من حيث هو كلي هو مفهوم هذا الحد من حيث هو شئ لمجمة الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا وان كان كليا بمعنى انه معروض الكلية لكنه في نفسه من حيث هو هو ليس بكلي فان حد الانسان ليس هو حد الكلي ولا الكلي داخل في حد بل هو في نفس الانسان وما يتضمنه ماهية من معقولاته بالغيرية كالحيوان والناطق والبعيدة كالجسم النامي وليس هو في نفسه من حيث هو هو واحدا ولا كثيرا ولا كليا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس من نفس ذاته ولا هو من توابع ذاته وانكان لمجمة من خارج لا بمعنى ان الانسان ليس متصفا في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود او بالعدم كيف لا يمكن ان يتصف الشئ في نفس الامر بالكثرة او لا يتصف بها فان لم يتصف بها اتصف بسلبها عنه وهو معنى اتصافه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل معنى انه من حيث تتقوم ذاته وتتحصل انما هو هو وما يدخل في الماهية ليس من هذه الكلية شيئا سوى اذا اريد بالمصداق حمل الفرد وانيا انما هو انه اذا اريد بالمصداق حمل غير عليه فليس الذات فالعقل اذا قصر اللحاظ على نفس الذات لم يات الا ما هو خارج عنه منتزع اليه ومنتزع عنه لم يات ان يحمل عليه بحسب هذه اللاحظة الا حملا اوليا وحمل الاولي انما يصح لذاتا وذاتيا وانما يتاتى في العقل حمل العرضي بلحاظ اتصافه بالحمول وهو امر زائد على ذاته خارج عن نفس ماهيته فلا يتاتى اذا قصر اللحاظ عن نفس الذات ومن ههنا يرجح لك ان كان حمل الذات والذاتي لكن لم يمكن به حمل الاولي بل الحمل العرضي لم يصدق ايضا من هذه الكلية بكلا قد عرفت ان الشئ قد يصدق عليه بالحمل العرضي وقد لا يصدق فلا يكون مصداق الحمل نفس الذات اذا عرفت ذلك فاذا سئل عن الانسان بالتردد بين ايجاب امر خارج عنه لا من حيث هو هو وبين سلب ثبوت ذلك الامر لا من تلك الكلية بحيث يكون السؤال عن مفهوم مردد بين نقيضين يروعي شرائط التناقض فيهما فلا محالة لا يكتفي بهما ولا بد من التزام احدهما وذلك بان يصير السلب سلبا بسيطا وهو نفيا محضا فذلك لا يجاب بقيوده بالمعنى الذي اريد بقابلة الجواب الصواب السلب اذا كان في ذلك انكار المحمول ثابتا للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او سلوبا عنه وذلك للكذب الايجاب من هذه الكلية البتة لان معاد الايجاب من هذه الكلية هو كون المحمول ذاتا او ذاتيا للموضوع وليفرض خروجه عنه فيصدق السلب اعني بذلك انه ليس هو من حيث هو هو البتة فمثلا بتقديم السلب على الكلية لا انه من حيث هو ليس البتة بتقديم السلب على الكلية يلزم ما بين معاد الاول سلب الثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الكلية قيدا للثبوت فيكون في الحقيقة مصداق هذا السلب انتفاء كون المحمول ذاتا او ذاتيا اذ لا يصدق رفع الايجاب فيصدق السلب ومعاد الثاني هو كون السلب ثابتا للموضوع من حيث هو وذلك لان الكلية رجع فيكون قيدا للسلب فيكون في الحقيقة مصداق هذا السلب من حيث

هو السلب ورفع لایقبل ان کیف کیفیة ولا یصح لان یقید بقید فانه لیس شیئا فاذا قید السلب بکیفیة یکون الموضوع یکون ذلک دلیلا علی انه اعتبر اللحاظ الی السلب من حیث هو مفهوم ما واثبت لشئ فیکون القید اجعالی
ثبوت السلب یکون القضیة موجبة سالبة المحمول وقد عرفت ان الحمل علی الشئ من حیث هو هو انما یکون حملا اولیا فانما یصدق حمل السلب علیه بهذه الکیفیة لو کان السلب ذاتا او ذاتیا اللهم الا ان یذهب
الی ان السلب من حیث هو سلب یقبل التقیید کما هو ظاهر کلام العامة من اهل الصناعة فح یجوز ان یکون القضیة سالبة ثم اذا قید السلب ح بالکیفیة فالظاهر ان یکون مفاد فان الذات بهذه
الکیفیة هو المصداق للسلب ولیس لک ان تصدق ما عرفت من انتفاء کون الامر المسلوب ذاتا او ذاتیا فلا یصدق السلب المقید ح ایضا ولا یکون السلب الایجاب المقید ان حینئذ وقعیین فی طرفی النقیض
لکن ان یراد تقیید السلب بالکیفیة کون الایجاب بهذه الکیفیة منتفیا ومصداقا ان الذات لیست بهذه الکیفیة مصداقا للایجاب فیرجع فی المعنی الی الاول ویکون التقیید بالحقیقة راجعا الی
الایجاب ویناقض القضیتان ویصدق السلب حینئذ بتقدیم الکیفیة علیه فی اللفظ والوضعیة بتقدیر علیها انما هی اذا خوذی باللفظ سماه وما ال المعنی ههنا الی التاخیر فان قلت ما ذکرت انما هو
اذا کانت الکیفیة قید اللنسبة واما اذا کانت من تتمة الموضوع کما قد یلوح من عبارة الشیخ فلا یحال اذا ورد الحکم علی الموضوع المقید من الایجاب والسلب علی ان یکون واه السلب بعد تمام الموضوع
فیکون للمحالة بعد الکیفیة علی ان یکون واه السلب قبل الرابط حتی لا یحتمل الحمل علی ایجاب السلب یکون الامر دائرا بین القضیتین بحقیقتین اذ انما یقوح فی التناقض تقیید السلب لا تقیید الموضوع تقید
مشترکین بین الایجاب والسلب فحینئذ مالم یصدق الایجاب لا یجوز ان یصدق السلب مع ان الکیفیة مقدمة فی اللفظ بدون ارادة التاخیر فی المعنی قلنا والا ان القید قد یمیز فوات النوع عما انفاء
بالذات فیؤتی لیفید تعین ذات الموضوع ثم نسب المحمول الی ذات الموضوع من غیر وجوب ان یکون النسبة من حیثیة التقیید کما تقول زید عالم طویل فتمیز المراد بزید لیفید العلم عن زید الکامل
فلا یلغو القید وان لم یکن الحکم بالطول من جهة العلم وقد یمیزه اعتباره عن نفسه باعتبار آخر فرح فی امکان الحکم علیه من ذلک الاعتبار کان القید مفیدا والا فی فاذا قلت زید من حیث انه عالم طویل
فالقید یمیز زیدا من حیث انه عالم عن نفسه لا من تلک الحیثیة فاذا لم یزد ان طوله من جهة علمه کان القید لغوا ولذلک لا یذهب الی عدم ارادة ذلک وهم الی الحکم بالکذب من حیث ان المفاد کون طوله
من جهة علمه والامر لیس کذلک اذا صفیت ذلک فنقول ان تقیید الموضوع هنا بالحیثیة الدالة علی قصر النظر عما یه الاغراض عن سائر اعداده ان افاد ان البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة
والحمل علیه وسلبه انما هو بهذه الحیثیة فیعود المحذور المال النسبة الایجابیة او الی السلب علی ما عرفت والا یکون لتقیید لغوا فان عنی بالحمل العرضی لم یخص الکلام بالسلب البتة وان عنی الحمل الاولی
لکن من غیر قصد للاداة الحیثیة علی ذلک الصادق هو السلب وقد کان المقصود الاتیان بالحیثیة هو التنبیه علی اعتبار النسبة الحملیة وهو حاصل فکان الحیثیة مقدرة موخرة والتقدیر ثانیا ان الموضوع
مع قیوده موخر فی تحت السالبة من حیث المعنی البتة فان السلب یرفع الایجاب فسلب قولک زید هو کاتب هو لیس زید هو کاتب او لا زید لیس هو بکاتب فهو ان صح فی السلب علی مصطلحهم لکنک لو انتظر فیه
الی ورود السلب علی القضیة الموجبة بر متهالم یکن یرضاها وقد اتضح لک بما سمعت انه اذا ورد فی السوال عن الانسان من حیث هو هو من امرین خارجین عن ماهیته لا یجاوزهما شئ من الاشیاء بل یکون الشئ
متصفا باحدهما البتة ویجوز التردید فی ایجاب احدهما لقولک احد الانسان من حیث هو هو اما کثیر او موجود من حیث هو هو اما معدوم او ترددین ایجاب امر غیر الذات الذاتی وبین ایجاب امر
حتی یکون شقا التردید بصیغتین احدهما محصلة والاخری معدولة او سالبة المحمول لم یکن لهذا السوال استحقاق ان یجاب لانه طلب للتعیین بعد وضع ثبوت احد من قبیلک الامرین او وضع صدق واحد
من اثنین القضیتین والوضع المبنی علیه السوال فاسد لذلک السوال فلا یحق الجواب کیف والجواب اسعاف السائل بمطلوبه والمطلوب ههنا باطل فلا یصح ابقاءه فان تفضل علیه باعطاء مالم یساله وتنبه علی
جهله المرکب وعلی فساد الوضع الذی بنی علیه السوال فخطب بسلب الشقین قلت ونقول من راس ان حیوانا او انسانا مخلوطا متصلا بمادة وعوارض هو الطبیعی دلاریة فی وجوده فی الاعیان فکذلک عند التقشر
بالاقسام صورة مخصوصة فیه فرق لما ماده تدل لک ان یقسم فی القسم مفهوم کلی انما یصلح عنوانا للجزئی الماوی کمفهوم المخلوط واذا کان الطبیعی موجودا فالالهی اعنی الحیوان مثلا
من حیث هو هو من غیران یعتبر شئ فیه او یعتبر سلبا ثابتا او نفیا موجودا ایضا فانه اما جزء من الطبیعی او عینه او یعتبر تارة منفصلا عنهما فیکون ح مادة متقدمة علی المجتمع منهما فارقة غیر محمول علیه اخری بهما یکون مرکبة وتعدد حس ان جاز ان تفارنه
الف معنی من غیران یدخل فی تحصل حیوانیته بل یکون خارجا عنها فیکون ح مادة متقدمة علی المجتمع منه ومما فارقة غیر محمول علیه اخری بهما یکون مرکبة وتعدد حس من غیر اعتبار ان لا یکون
فیشئ آخر حتی انکان فیه مع ذلک انه امر کان المجموع محمولا علیه اما وجود فی الاذهان فجلی وذلک ایضا ان تعقل الحیوان من حیث هو ولا لحظ بهذه الحیثیة کما اذا حکم علیه
بانه لیس من حیث هو هو بواحد ولا کثیر واما بانه یحتمل الحیوان ولا یتصور شئ یکون الملحوظ هو الحیوان من حیث هو وان لم یلاحظ الحیثیة واما بان یحس او یتخیل الطبیعی او هو فرد من الالهی یکون موجودا
وجودا فی الذهن یفیض هذا واما الحیوان بشرط الخلو عن المعانی الزائدة والتجرد عن الاقتران بها راسا فلا وجود له فی الاعیان والا فاما ان یکون محمولا علی الطبیعی او جزء منه فیکون منطویا علی المادة
ولواحقها ایضا معتبرا بها وقد فرض خالیا عنها او علی ان لا یکون کذلک فیکون بین المفارقات ولم یکن من الحیوان الا الاسم دون الحد علی انه وان تعری عن المادة ولواحقها یکون محفوفا بعوارض نعم
وبالجملة الماخوذ لک فی الذهن لا اقول ان الموجود فیه یتصف فی نفس الامر بالعراء مطلقا حتی عن الوجود فی الذهن فذلک خلاف من القول بل انه یتصور مفهوم الحیوان المجرد ورباجعل

عنوانا للاحكام حقة كما تقول انه لا يوجد في الاعيان وان لم يكن هذا العنوان صادقا عليه بل من الباطيل لا يحاذي بها شيئ في نفس الامر وانه ربما لا يلاحظ معه شيئ لانه يلاحظ مع عدم
شيئ معه فيكون منفردا في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملاحظة عارض وامكان ملاحظة العقل اياه ونحو ذلك عارض لج اقول المفهوم الكلي كالحيوان والانسان يكون ماخوذا بشرط شيئ
اي باعتبار تحصله او اقترانه بامور غير مقومة لنفس مفهومه او بلا شرط شيئ اي لا باعتبار تحصله بشيئ ولا بشرط الاقتران لشيئ او عدم الاقتران به او بشرط لا شيئ اي باعتبار عدم التحصل بشيئ
وعدم الاقتران به فهذه احتمالات ثلثة ويحتمل ايضا ان يكون ماخوذا بلا شرط لكن لم يلاحظ بهذه الكيفية فيحتمل ان يكون هو ماخوذا بلا شرط وان لا يكون لك ثم الماخوذ بشرط شيئ وهي المخلوطة ايضا
امكان طبيعة جنسية كالحيوان وكان الشيئ المشروط بحصله فصلا كالناطق فهو عين النوع كالانسان وان اشترط مع ذلك تحصله بالمادة ولو احتمالا ايضا كان عين الفرد كزيد وكذا امكان طبيعة
نوعية واشترط تحصله بالمادة ولو احتمالا فهو عين الفرد والفرد المادي المحسوس هو الحيوان الانسان الطبعي لا بريته في وجوده في الاعيان وكذا في وجوده عند النفس فانه وان لم يجز ان يتسم
في النفس المجردة صورته المادية المخصوصة بكلية القوة الشخصية لزيد لكن بما يقسم في قوة النفس مادية كالحس المشترك او الخيال بحيث يطابقها النفس فهو موجود عندها على انه ربما يتسم في النفس مفهوم
كلي لا يصلح عنوانا الا للجزئي المادي كمفهوم الحيوان المخلوط بالمادة اشترط بلواحقها فهذا المفهوم وامكان كليا مجردا عن المادة ولواحقها لكنه لما كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبعية
كذلك الجزئيات موجودة في النفس لا بالقوة فيجوز لذلك ان تعد ذلك ايضا من وجود الطبعي عند النفس واذا كان الطبعي المادي من الحيوان والانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان
والانسان الالهي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شيئ موجود في الاعيان والامر يوجد الطبعي ايضا فانه اما جزء من الطبعي او عينه وذلك لانه يعتبر تارة محصلا لا بشيئ يدخل فيه بل نفسه
بحيث لا يحتمل تحصلا شيئ آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يختم ويتم حيوانيته بان يكون فيه حسية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل حيوانيته ورفع ابهامها
بحيث لا يحتمل تحصلا شيئ آخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث يختم ويتم حيوانيته بان يكون فيه حسية وتغذ وحس فلا يحتمل ان يدخل معنى زائد على ذلك في تحصيل حيوانيته ورفع ابهامها
وان جاز ان يقارنه من خارج الف معنى على التبادل والاجتماع فيكون الحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه ومن آخر كالانسان المجتمع منه ومن الناطق جزء او مادة متقدمة عليه
فلا يكون محمولا عنه هنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من الطبعي لعتبر تارة اخرى بها بحيث يحتمل ان تحصل في الوجود شيئ او اشياء يدخل فيه ذلك بان يكون فيه حسية وتغذ وحس
ولم يلاحظ اختتام المعنى بهذا القدر بل امكان شيئ فيه ذكروا مرة آخر كالناطق وغيره كان المجموع حيوانا ذا فيه حسية وتغذ وحس ولم يشترط في الحيوان ان لا يكون فيه غير ذلك فالحيوان ح بالقياس
الى المجتمع منه ومما يدخل فيه وتحصله يكون جنسا متحدا معه محمولا عليه قس على ذلك الفصل كالناطق فانه اذا اعتبر محصلا انما تاته كان صورة النوع غير محمول عليه وان اعتبر بها غير منحاز كان فصلا محمولا
والنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محصلا فيكون مادة عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعارض واخرى بها فيكون كالجنس لها وارتقب لهذه المعاني زيادة شرح فتبين انه اذا كان الحيوان
الطبعي مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا موجود في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون مادة للطبعي فهو متقدم عليه في الوجود من جهة حكم العقل واما وجوده الالهي في الاذهان
فكانه لاستتره فيه وتحصره ذلك على انحاء احدها ان يتعقل مفهوم الحيوان الالهي اعني مفاد قولنا الحيوان من حيث هو ملحوظ بلا شرط وبلا حظ بهذه الكيفية كما اذا حكم عليه بانه ليس من حيث
هو هو بواحد ولا كثير فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي وثانيها ان تتعقل الحيوان لا يتصور معه شيئ لا داخلا فيه لا مقتضيا اليه من خارج فيكون الملحوظ هو الحيوان من حيث هو وان
لم يلاحظ الكيفية فيكون هذا وجودا لما يكون قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو بلا شرط عنوان له وحكاية عنه وثالثها ان يتخيل حيوان طبعي كزيد او نحو فرد من الالهي يكون الالهي
موجودا بوجود في الذهن ايضا كما انه يوجد بوجود في الخارج والا فمن يكون الطبعي فردا للالهي انه فرد لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي او الحيوان من حيث هو هو لا بشرط بل انه فرد لمفهوم
يصدق عليه هذا العنوان ونفس مفهوم الحيوان واما الحيوان بشرط لا شيئ اعني بشرط اخذ عن المعاني الزائدة حتى لا يكون شيئ منها داخلا فيه محصلا له بشرط التجرد ايضا عن الاقتران بتلك
المعاني حتى لا يكون مقترنا من خارج بشيئ منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لانه لو كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبعي المخلوط او جزء منه فيكون منطويا في ذاته على المادة
ولواحقها او مقترنا بها من خارج وقد فرض خاليا عنها في ذاته وبريا عن الاقتران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو اذا كان محمولا على الطبعي باعتبار وجزء باعتبار آخر لكن لا يلزم منه
خلاف المفروض اذ لم يفرض خاليا وبريا بل لم يلاحظ منطويا ولا مقترنا وبينهما بون اذ على سبيل ان لا يكون محمولا على الطبعي ولا جزء منه فيكون من المفارقات ولم يكن في الحيوان الا الالهي وهو
احد انه لا يكون جسما ولا متغذيا ولا حساسا فيكون النزاع في وجود ذا لمعاني من عالم المفارقات يطلق عليه الحيوان باشتراك الاسم فقط لما في وجود الحيوان بمعنى الجسم المتغذي الحساس معتبرا
بنحو من الاضراب على انه واذا كان حينئذ بريا عن المادة ولواحقها لكنه يكون مخلوطا البتة بعوارض فانه يكون موجودا واحدا مغايرا لما عداه الى غير ذلك من العوارض فعم ربما يوجد
الحيوان بشرط الا في الذهن لا بمعنى انه يوجد في الذهن ويكون بعين ما هو موجود فيه خاليا وبريا في نفس الامر عن جميع المعاني الزائدة على مفهومه فان ذلك باطل البتة كيف وهو متصف بالوجود
في الذهن والوحدة والمغايرة عما عداه بل الذي يقتضي ان يحمل عليه القول بوجود الحيوان بشرط لا في الذهن امران احدهما انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد بشرط لا او بالجملة عنوانا للاحكام حقة

كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان فيكون العنوان الحاكي للحيوان بشرط لا عن نفس المفهوم موجودا لا الحكي عنه بذلك العنوان يعني ما يصدق عليه انه بشرط لا في نفس الامر فانه
لا يصدق هذا المفهوم ولا على شئ بل هو من الاباطيل التي لا يحاذى به شئ في نفس الامر وهذا معنى ما يقال انه موجود بصورته لا بذاته الثاني انه بلاحظ الحيوان لا يلاحظ شيئا من المعاني
انكارا جزما عنه لا انه يلاحظ عدم شئ معه حتى يرجع الى الاول فالملحوظ حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصاحبه في الملحوظية عارض فهو عار عن العوارض في الملاحظة وانكان بالملاحظة العقل اياه
ونحو ذلك كالوحدة والمغايرة لما عداه عارضة حينئذ لكنه ليس مقترنا بحسب الملحوظية وانكان مقترنا به في نفسه ولا يتوهمن ان ذلك حينئذ لاجل الفرض الغير المطابق فليس الامر كذلك كيف وليس
هناك الا تصور الحيوان من غير فرض شئ وتحميل على غير ذلك مما لعل الطبع السليم لا يشتهيه **قلت** لا نسلم ان ليس هناك شيئا يلحقه الكلية بسبب وجوده في الاعيان
كيف والمبهم على ابهامه لا يلبس الوجود بل الوجود يلبسه فالوجود يعني ملزوم للتعين وليس يجوز ان يكون شئ بعينه مشتركا بين كثيرين بالكل او الجزئية كان يكون شئ في الاعيان شيئ هو انسان او انسانية وهو بعينه
موجود لزيد وعمرو وبكر كالاب واحدا بعد واحد وكيف يسوغ من له جبلة سليمة ان يكون انسانية واحدة كانها اعراض عمرو وايا ما بعينها اكتنفت اعراض زيد نعم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون
لحاظ الاضافات ان لم يكن الوجود ثابتا له من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها بجواز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في موادها تخصصت فتكون انسانيات مختصات الا انسانية مشتركة
وانما يعرضها الكلية اذا وجدت في الذهن فان الصورة الانسانية المعقولية اذا قيست الى اشخاص انسانية محققة او متخيلة لم تخلف نسبتها اليها وكانت طابقة لها بمعنى ان اي واحد منها حضرت
صورته في الخيال ولا وانتزع العقل معناه مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تاثير النفس من واحد منها بهذه الصورة لم يكن لما خلاه تاثير جديد فهذه الصورة مقيسة الى تلك
الكثرة كلية لكنها من حيث انها هيئة مخصوصة في نفس جزئية وتماثلها الصور المرتسمة من الانسان في نفوس اخر ولهذه الصورة صورة كلية هي بالقياس اليها مثل كل من تلك الصور بالقياس
الى تلك الكثرة وكذلك الملحوظ بتلك الصورة المعقولية لا بما هو في الذهن وصحة حمله على كثيرين كليا مشتركا بين كثيرين **اقول** لا نقر ان الا نسلم كالانسان بالشرط شلا موجود في الاعيان لا مرتين في ان كل
بمعنى ان الكلية عارضة له من خارج وانكانت ملحوظة عنه بمعنى انها ليست عينه ولا جزءه وهذا كما توهم ذهب اليه ان الانسان الموجود في الاعيان كلي اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة
له هناك فيجب ان يعلم ان ذلك باطل وان الكلية انما تعرض الاشياء في الذهن وذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشئ كالانسان فهو بحسب وجوده يعني اما ان يكون بعينها او عينا لا سبيل
الى الاول لان المبهم على ابهامه لا يكون موجودا في الاعيان ضرورة ان الوجود يعني ملزوم للتعين والا الى الثاني لان المعين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثير وقد تفسر بالاشتراك بين كثير
فاذا فسرت بالمطابقة فانما يعني بها مطابقة الظل لذي الظل على ما سياتي ومن البين ان الانسان او الانسانية اذا كان موجودا في الخارج لا يكون ظلا لزيد وعمرو مثلا فلا يكون كليا بمعنى
المطابقة بل انكان فبمعنى الاشتراك ومن المكشفانه ليس كل اشتراك يوجب الكلية فالدار المشترك بين زيد وعمرو لا يكون كليا بل الشركة بالكل لكن المعين من حيث هو معين لا يحتمل الاشتراك
بين كثير بالكل ايو بمعنى الكل هو الاتحاد والشئ المعين المعين لا يتحد بما هو متباينة كزيد وعمرو وبهذا القدر تم المرام الا انه لما كان الانسان الكلي شاملا محمولا على الاشخاص الانسانية بالعتبار
وجزءا منها بالعتبار آخر جاز ان يتوهم ان الكلية تكون باعتبار الاشتراك بين كثيرا بالجزئية فنقول لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمرو شلا كالاب لابنا وكيف يجوز من فطرة سليمة
ان يكون انسانية واحدة بالعدد كتمتعها اعراض زيد هي بعينها كتمتعها اعراض عمرو فيكون هي بعينها متقترنة بالبياض في زيد بالسواد في عمرو بالعلم شيئ في هذا بالجهل في ذاك فان السواد
والبياض يتسلمان الا نواع الاضافية حتى يمكن اجتماعهما في شئ ولا يضر ذلك في تقابلهما لاختلاف المضاف اليه ما العلم والجهل فهما وان لم يتهما اضافة لكن تلك الى الشئ الذي تتعلق به العلم والجهل فاذا اتحد
المضاف اليه فيهما كما يجتمعان في واحد نوعي هم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيوانية مقترنة بالناطق في زيد بالصهيل في هذا الفرس لزم ان يكون شئ واحد بعينه انسانا وفرسا واذا قد بطلت
تحقق الكلية في الاعيان فلا كر على ما الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ اضافتها الى زيد وعمرو وتخصيصها كما في هذا وذاك ان لم يكن الوجود
ثابتا لها من هذه الحيثية اذ ليس عينها ولا داخلا فيها حتى يكون محمولا عليه بالكل الاولى لكنه يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثيرة بكثرة تلك المواد فيكون انسانيات مختصة لا يكون شئ منها مشتركة
ليس هناك الا انسانية واحدة مشتركة اذا نهد هذا فنقول قول العاقل ان الانسان من حيث هو موجود في الاعيان وهو كلي فالكلي موجود ان اراد بان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسان المقيد
بالحيثية موجود في الاعيان فلا يكون ذلك الكلي عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان لفظ الوحظ ولم يلاحظ معه غيره وجود في الاعيان فممنوع وان اراد بان ذلك الكلي عنه بهذا العنوان موجود
في الاعيان وان لم يكن الوجود ملحقة من حيث يصدق عليه هذا العنوان فان صدق الوجود عليه انما هو في الخارج وصدق هذا العنوان عليه انما هو في الذهن فمسلم لكن المحكوم عليه بالكلية في قوله هو كلي انكان مفهوم
الانسان من حيث الوجود في الذهن فمسلم ولا نكرر الاوسط وانكان غير ذلك فلم نسلم صدق هذا واذ قد فرغنا من ذلك فنقول ان اتصاف الانسانية مثلا بالكلية انما هو بحسب الوجود في الذهن وذلك باعتبار
احد امرين اعتبار نفس الصورة الانسانية المرتسمة في النفس وتانيهما اعتبار الملحوظ بتلك الصورة اعني مفهوم الانسان فاذا اعتبرت الصورة في كليتها من وجه جزئية من وجه آخر اما جهة كليتها فهي انها اذا قيست الى

اشخاص انسانیۃ موجودۃ فی الاعیان او بالخیال لم تختلف نسبۃ تلک الصورۃ الی تلک الاشخاص وکانت مطابقۃ لہا بمعنی ان ای واحد منہا اذا احضرت صورتہ فی الخیال اولا واشرع العقل معناہ مجردا
عن العوارض حصل ہذہ الصورۃ العقلیۃ بعینہا فاذا تاثر النفس من واحد من تلک الاشخاص شیء ما صورتہ الخیالیۃ بہذہ الصورۃ العقلیۃ لم یکن لما خلاہ من تلک الاشخاص تاثیر جدید فی ذات النفس وان حضرت
صورتہ فی الخیال استوضح ذلک بخواتم منتقشۃ بنقش واحد فانہ اذا ضرب واحد منہا علی شمعۃ او قرص فہناک ذلک النقش فان ضرب علیہا خاتم آخر لم یتاثر الشمعۃ بنقش آخر ولو سبق الی الشمعۃ غیر الذی ضرب
علیہا اولا کان الاثر الحاصل فی الشمعۃ ہو ذلک النقش بعینہ فہذہ الصورۃ العقلیۃ تطابق تلک الاشخاص الکثیرۃ کلیۃ واما جزئیۃ انہا ہیئۃ مخصوصۃ فی نفس جزئیۃ فیکون جزئیۃ وتشاملہا الصورۃ
المرتسمۃ من الانسان فی نفوس آخر ولہذہ الصورۃ الانسانیۃ المرتسمۃ فی النفوس صورۃ کلیۃ اخری تکون بالقیاس الیہا مطابقۃ لہا مطابقۃ کل من تلک الصورۃ الاشخاص الانسانیۃ واما از اعتبرت
اللحوظ اعنی مفہوم الانسان فہو ایضا کلی من جہۃ وجزئی من جہۃ اخری واما جہۃ کلیۃ فہو انہ معقول بالفعل بصورۃ کلیۃ مطابقۃ لکثیرین وتعرفت معنی مطابقتہا فالانسان الکلی حینئذ ہو المعقول فی الذہن لا
الموجود فی الاعیان فلم یمکن ان یقال انہ کلی بمعنی انہ فی نفسہ بحیث ان عقل الذہن کان لہ صورۃ کلیۃ مطابقۃ او بمعنی انہ وان لم یکن فی الاعیان الا شخصا متشخص بزید او عمرو او بکر مثلا لکنہ مع ذلک بحیث یحتمل
فی نفسہ ان یقامہ فی الاعیان او فی الاذہان شخص آخر فیکون زیدا او شخص عمرو فیکون عمرا فان ارید بالکلیۃ احدی ہاتین فالکلی یکون موجودا فی الاعیان وماہیۃ جزئیۃ فہو انہ ربما یکون ملحوظا
فی الذہن بصورۃ جزئیۃ غیر مطابقۃ وایضا یکون مخلوطا بتشخص ما وانہ لا بد ان یکون فی الاعیان مخلوطا بتشخص ما وان لم یکن شیء من تلک التشخصات اولا به بذاته **قلت الفصل** المعنی الجنسی کالجسم
والحیوان یقال اولا وبالذات علی ما ہو جنس للانسان مثلا واخری انہ مادۃ او جزء منہ والمحصل علی النوع متحد بالجزء والمادۃ لا یحملان علی المرکب بل یتقدان علیہ فالجنسیۃ باعتبار الجزئیۃ آخر والفرق بینہما
انک اذا اخذت الجسم جوہرا ذا طول وعرض وعمق وقسمت المعنی بہذا القدر کان الجسم بہذا اللحظ محصلا فی ذاتہ حیوان جاز ان یقترن معہ معان آخر کالنمو والحس والحیوان کل منہا خارجا عنہ غیر مدرج
فیہ لا محصلا لا یکون نسبۃ الجسم الیہ نسبۃ المادۃ الی الصورۃ والی المجموع نسبتہا الی المرکب فالتحصیل علی شیء من تلک علی المرکب من الجسمیۃ وشیء منہا فان کان التمام والانحیاز فی الوجود یعنی مع عزل النظر عن
لحاظ العقل کان للمعنیان الجنسی والفصلی مادۃ وصورۃ خارجتین والانسان فی لحاظ العقل کالمادۃ وصورۃ عقلیتین والبسائط الخارجیۃ کالمادۃ وصورۃ لہا العقلیتین واذا اخذت جوہرا کذلک من غیر
ان یتم المعنی بہذا القدر بل انما یلاحظ وجود ہذا المعنی حتی انہ ان ہناک الف معنی یتحد فی الوجود ویکون المجموع جوہرا کذلک کان جسما کان الجسم حینئذ مبہما فی ذاتہ وجاز ان یکون ہناک معان اخر علی
ان یکون منضمۃ الیہ من خارج بل مخلوطا بہ حتی اذا لاحظت الی شیء منہا فانما تلاحظ علی انک تعین شیئا ما وقد کان الجسم مبہما بالقیاس الیہ سابقا فان یکون ایاہ کان حینئذ تلک المعانی کالنامی
والحساس محصلۃ لا بہامہ ویکون نسبۃ الجسم الی ای منہا نسبۃ الجسم الی الفصول والی المرکب من الجسمیۃ ومن ای منہا فنسبتہ الی النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل کالنامی متحدا معہ کان علی نوع وقس
علی ذلک حال المعنی الجنسی وغیر القیاس الی العرضیات الا ان المعنی الجنسی حیثما ہو جنس یکون بالنسبۃ الی الفصول کالمجہول الا یری انہ علی ای معنی وکم معنی یشتمل حتی یتقرر بالفصل بخلاف النوع
بالنسبۃ الی العرضیات فانما یطلب فیہ تحصل الاشارۃ دون المعنی ثم یکون اعطاء القانون الفارق بین الفصول والاعراض وان لم تیسر لنا فی کل ما یعرض علینا من المعانی درایۃ انہ علی ای حال من القانون
اشتراط فی الفصول ام لا فالفصل یجب ان یقسم الجنس قسمۃ لازمۃ بحیث لا یدخل فی احد القسمین الا یجوز ان یخرج عنہ ویدخل فی الآخر فیکون کالناطق والاخرس فی المقسم قسمۃ لازمۃ اما ان یکون استعداد الطبیعۃ
النقسمۃ بتاما او لا فعلی الاول لا یکون بخارج ولا اخص فان کان لفظی لم یکن الفصل مقسما لتلک کالذکورۃ والانوثۃ مقسما لانسان لکونہ حیوانا فاذا لم یختص الحیوانیۃ بالحوق احدہما الصورۃ دون الاخری
بل انقسم النوع بہما کالجنس لم یتحقق تنویع العام فضلا عن الخاص والا فان کان من جہۃ خصوص المادۃ لکن بحیث لا یمنع من انقسام آخر اولی من جہۃ الصورۃ بحیث لا یدخل الاقسام لم یکن فصلا
کالذکورۃ والانوثۃ قسما الحیوان لما عرضت لمادۃ حرارۃ او برودۃ استعارت بہا الذکورۃ والانوثۃ ولم یمنعہ ہذا الانقسام من قسمۃ اخری من جہۃ الصورۃ بل کان من الذکر والانثی انسانا وفرسا ونحوہما
فصلین وان لم یکن کذلک کان من جہۃ الصورۃ کالحساس قسم الجسم ذی النفس او المادۃ لکن بحیث یمنع من انقسام آخر کذلک المتعدی قسم الجسم من جہۃ المادۃ مخصصۃ بصورۃ النفس النامیۃ فہذہ یکون
فصلا وعلی الثانی لا یکون فصلا اولیا لتلک الطبیعۃ بل انما مخصصا لمعنی سابق علیہ بالواسطۃ بحیث یمنع قسمۃ اخری اولیۃ تتداخل اقسامہا مع اقسام ہذہ کذلک کان ذلک بالنسبۃ الی السابقۃ حتی یفضی الامر
الی تلک الطبیعۃ کان ہناک کثرۃ وترتب فی الفصول ویکون الاخیر فصلا الطبیعۃ بعد فصل او اکثر کالناطق انما یخصص الجوہر بعد کونہ ذا نفس نامیۃ وذلک بعد کونہ جسما نیا والا لم یکن مخصصا اذ کان
لا علی الشرط لکن الاول لم یخرج عن ذلک لم یتاد فصلا اصلا کالمتحی انما یخصص الجوہر بعد کونہ رجلا وذلک بعد کونہ حیوانا واتقان فی الکل یعنی عن قانون آخر للتمییز بین الانواع والاجناس
فما یقبل الانقسام بالفصول جنس وما لا یقبل الانقسام بہا بل بالعوارض فقط نوع **اقول** المعنی الجنسی کالجسم والحیوان خلا یقال لہ تارۃ انہ جنس للانسان مثلا وآخر انہ جزء منہ ومادۃ
ولا شک ان الجنس مقول علی ما ہو جنس لہ یعنی النوع محمول علیہ بالجزء الکل علی ما ہو جزء لہ یعنی الکل المرکب منہ ومن جزء آخر متقدم علیہ کذا المادۃ الکل علی ما ہو مادۃ بالنسبۃ الیہ ہو ما ہی مادۃ داخلۃ فیہ یعنی
المرکب منہا ومن الصورۃ وما ہی مادۃ خارجۃ عنہ یعنی الصورۃ لانہا جزء من اول حاملۃ للثانی فالجنسیۃ تقتضی الجزئیۃ والمادیۃ فلا تجتمعان باعتبار واحد بل جنسیۃ لما یقال لہ انہ جنس باعتبار وجزء باعتبار

باعتبار آخر على انه ربما يقال لذلك المعنى وذلك اذا اخذ محصلا بالفعل اى عين النوع البتة كما ان الجسم النامى الحساس عين الحيوان والفرق بين الاعتبارين بل الاعتبارات ان المعنى الجنسى يؤخذ
مادة بشرط شئ وآخر لا بشرط شئ وثالث بشرط لا شئ وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا ذا طول وعرض وعمق وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والانحياز عما وراه كان ذلك
المعنى كالجسم بهذا اللحظ محصلا فى ذاته وحق وان جاز ان يقترن معه معان آخر كالنمو والحس يكون خارجا عنه غير مندمج فيه لا محصل له ويكون نسبة الجسم النامى نسبة المادة الى الصورة فيكون
علة قابلية بمعنى الخارج عن الشئ الحامل له ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من الجسمية ومن شئ من تلك المعانى كلها او بعضها نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن بمعنى الداخل
فى الشئ الحامل للجزء الآخر منه فالجسم حينئذ على شئ من تلك المعانى المقترنة معه كونه حاملا لها والمركب من الجسمية ومن تلك المعانى كلا او بعضا كونه جزءا منه وحينئذ امكان التمام
والانحياز بالشروط فى الاخذ على هذه الجهة انما هو بحسب الرجحان اى مع عزل النظر عن لحاظ العقل كان المعنيان اى المعنى الجنسى والمقترن معه من المعنى الفصلى مادة وصورة خارجتين وامكان ذلك انما هو بحسب لحاظ
العقل كان المعنيان مادة وصورة عقليتين والمركبات الخارجية يكون لها المادة والصورة كلا الوجهين واما البسائط فلا مادة ولا صورة لها الا عقليتان واذا اخذ لا بشرط شئ وذلك بان يؤخذ الجسم مثلا جوهرا
ذا طول وعرض وعمق وايزاد على ذلك من اشتراط تمام المعنى بهذا القدر والانحياز عما وراه حتى انكان هناك معنى آخر مخالطا بهذا المعنى لم يكن المجموع جسما واشتراط عدم تمام حتى لو لم يكن هناك
معنى آخر لم يكن هناك جسم بل لوحظ ذلك المعنى مرسلا حتى ان وجد من غير ان يكون معنى آخر معه فى الوجود او الاعتبار كان جسما وان وجد مخالطا اختلاطا اتحاديا بمعان اخر ولو الف معنى كان
المجموع ايضا جسما فالجسم حينئذ نسبته فى ذاته وجاز ان يكون معان اخر لا على سبيل ان يكون معتبرة اليه من خارج بل على ان يكون مخالطة متحدة حتى اذا لحظت الى شئ منها فانما تلاحظ على انك
تعين شيئا ما قد كان الجسم بها بالنسبة اليه جائزا ان يكون اياه كان حينئذ تلك المعانى كالنامى والحساس محصلة لا بهامه لا يكون الجسم مغايرا عنها وهى مغايرة عنه ويكون نسبة الجسم اليها
اى نسبة يتخيس الى الفصل ويكون نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن اى من تلك المعانى نسبة يتخيس الى النوع فيحمل الجسم على كل من تلك المعانى كذلك عليه ويحمل الجسم ايضا على المركب
واذا اخذ بشرط شئ وذلك بان يؤخذ الجسم مخالطا بالفصل النامى والحساس او الحيوان مخلوطا بالناطق لا على ان يكون الجسم الحيوان تاما بمعناه النامى الحساس او الناطق متضافا اليه من خارج
بل على ان يكون محصلا بذلك وذلك محصل اما غير مخالط فيكون حينئذ كل منهما عين الآخر وعين المجموع بالفعل كما كان بالقوة واذا اخذ لا بشرط شئ اى اذا لم تصور ما سوناه فى المعنى الجنسى من اخذه
بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى المعنى الفصلى والوجه اليه من اخذ المعنى الفصلى بالقياس الى الجنس وعرفت حال كل منهما بالنسبة الى الآخر فى الحمل والتباين وكذا حالهما بالنسبة الى النوع فاعلم
ان الطبيعة الجنسية كذا النوعية تؤخذ بالاعتبارات الثلثة بالقياس الى العوارض وكذا العوارض بالقياس اليها وقد سبق حال الطبيعة الجنسية والنوعية بكل الاعتبارات فى الحمل والتباين واما بالقياس الى تلك العوارض على
حال الجنسية بالنسبة الى المعانى الفصلية وبالعكس وقد سبق حال الجنسية النوعية بالنسبة الى الاقسام الاربعة من الاعراض الخاصة بانضياف العوارض على حال الجنسية الحاصلة من انضياف الطبائع
الفصلية فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم اختلاط مع الابيض بل محصلا تام المعنى بحيث اذا انضاف اليه الابيض يكون معنى زائدا عليه كان مغايرا للابيض كذا الحيوان الابيض فانه يكون حينئذ كما
جوهرية كذا الابيض يكون مغايرا للحيوان والحيوان الابيض واذا اخذ مطلقا لا بشرط اختلاط مع الابيض او عدم اختلاط به بحيث يكون فى قوته ان ينضاف اليه الابيض فحصله ويكون كما من مقسما
كان صح ان يحمل مع الحيوان الابيض مع الحيوان الابيض واذا اخذ الحيوان بشرط اختلاط الابيض يكون من الحيوان الابيض بالفعل كما كان كذلك بالقوة اذا اخذ لا بشرط وكذا
الانسان اذا اخذ مثلا بالقياس الى الكاتب والخط فاخذ بالاعتبارات الثلثة يعم الكليات الخمسة المشهورة وبهذا اتضح بيان تنبيه وهو ان هذه الاعتبارات انما تتاتى فى الطبائع المحمولة بالقياس
الى ما يتضاف اليها فالجسم والحساس ونحو الاجزاء المتشابهة بحسب المعنى والوجود كالبدن والنفس مع ان الجسم مثلا محمول على البدن وكذا الحساس على النفس لكن الاعتبار فى الطبيعة
المحمولة لما كانت مبهمة مرسلة لا بشرط شئ لم تمتنع ذاتها من ان دخل هناك شرط او شروط ام لم يدخل فيكون الاعتبار متحققا بالشرط الذى فيه فيجب فيها لحاظ الاعتبارات بسرادنا تحت هى فى نفسها موجودة
او ما بحيث يجوز فانه فى جوهر وبشرط لا شئ فليس يسوغ بالنظر الى ذاته ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متغايرة فى نفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان اعتبار لا بشرط امتنع
من ان يحمل بالتواطؤ على معروضه بما هو معروضه كالجسم بمعنى الجنس على معروض الاعتبارين الآخرين اعنى بشرط لا شئ كالبدن وهو جسم بمعنى المادة وبشرط شئ كالحيوان المجموع من البدن
والنفس وهو الجسم المخلوط بمعروض الاعتبارين الآخرين فلا يحمل احدهما على الآخر فالبدن يقال على الحيوان ولا الحيوان على البدن فقط وكذا الحساس يقال على النفس وعلى مجموع الحيوان
ولا يقال احدهما على الآخر قس على ذلك العرضى والعرض فى الاعتبارات الثلث اما تتاتى فى العرض المحمول كالابيض بالنسبة الى الذوات المعروضة بياضا فى العرض كالبياض بالنسبة الى
تلك الذوات اذ قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلثة تختص بالطبيعة الجنسية ونحو بل تجرى فى الطبيعة النوعية ايضا وان ذلك انما تتاتى فى الطبائع المبهمة دون الامور المحصلة وان الامر
لك يكن ان يوجد على ابهامه فلعلك تشكك فى صحة قولهم ان الطبيعة الجنسية مبهمة تحتاج الى ما يحصلها واما الطبيعة النوعية فمحصلة فى ذاتها غير مفتقرة الى التحصيل فيزاح ذلك بان الطبيعة الجنسية

اذا اخذت من الجهة التي تكون بها جنسا تكون كالمجهول بعد لا يدري انه على اي معنى كم من معنى يشتمل ويطلب النفس تحصيل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شيء تحصل وذلك اذا خطرنا اللون مثلا بالبال لم تحصل بعد بمعنى متقرر بالفعل تقنع به النفس بل يطلب فيه معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل واما طبيعة النوع فانما يطلب فيها تحصل الاشارة دون المعنى والطبيعة الجنسية وان كانت كذلك اذا طلبت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصل معناه ولا يجوز كون اللون مشارا اليه اي مشارا اليه كان الا بعد ان تضيف اليه معان اخر بعد اللونية قبل الاشارة وليس يمكن ان يجعل اللون واللون بعد بزيادة شيئا مشارا اليه اصلا ان في هذه المادة ليس ذلك الشيء الا لونا فقط وقد تخصص بامور عرضية عرضت من خارج يجوز ان تتوهم هو بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية بقي البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى تحصل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا واما لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة تتبع بمعنا ما لا ينتظر فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصها بالاشارة فتكون نوعية واما ينظر فيها بعد تحصيلها من حيث المعنى فيكون طبيعة جنسية فهنا مقامان سيفرغ الفصول عن العرضيات وتميز الانواع عن الاجناس فالاول نقول انا انما يسعنا في ذلك معرفة القانون الكلي الجملي وانه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يتاز عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يتاز عن الاجناس واما اذا جئنا الى التفصيل ونظرنا الى المعنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في بعضها واذا نظرنا الى الطبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا تيسر الحكم البات في ذلك وذلك لان القانون الجملي وان اشتمل على احكام الجزئيات بالقوة الا انها انما تستنبط منه بجعله كبرى لصغريات موضوعاتها واحدا واحدا من تلك الجزئيات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يتعسر الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون صعوبة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا تشكل علينا معرفة عكس قضية تخصها من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية على اما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما يتعسر الامر فيه لكن الصغريات سهلة فربما لم تيسر الحكم التفصيلي وبعد ذلك نقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى المخصص للطبيعة حتى يكون ان يكون فصلا قسما لها ان يكون قاسما لها قسمة لازمة بمعنى ان ما يدخل من افراد القسم تحت احدى القسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حد ذاته بل يكون اعني القاسم لا يفارق قسط الخاص من القسم اعني الحصة التي قارنها منه فلا يقع التحرك وغير التحرك قسمين حتى لا يكون الذاتي اي الذي يريد تحصل قسمين متمايزين بمعنى داخل في الذات يكون بانضافه الى القسم حتى حصل القسم الوجودي منها ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة لان ما دخل من القسم تحت المتحرك جاز ان يصير هو غير متحرك وبالعكس ثم اذا قسمت الطبيعة قسمة لازمة فاستعدادها للانقسام تلك القسمة بحوق المعنى المخصص لا سيما الحاصل للوجودي من القسمين اما ان يكون استعدادا تاما غير متوقف على لحوق معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا او كثيرا او لا يكون كذلك وعلى الاول لا يكون استعداد ذلك المعنى خاصا البتة ولا يكون استعدادها للمعنى خارج عنها البتة فحينئذ امكان استعدادها لذلك المعنى اعم لم يكن المخصص فصلا قسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا قسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذكر انما هو لكونه حيوانا فلا يكون هذه قسمة ذاتية ولا المعنى المخصص من الذكورة والانوثة فصلا قسما للانسان ولا للحيوان اضافة اذ الحيوان اعم ولا للمعنى الاعم ولم يختص بالصورة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز ان ينقسم به كما ان القسم الجنس لم يكن يدخل في تنويع العام فلو ان لم يكن لم يدخل في تنويع الخاص واما ان كان استعدادها لذلك من جهة مادتها الخاصة بحيث لا ينفع المادة من اقسام اخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل اقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كالحيوان ينقسم الى ذكر وانثى لمادته حيث عرضت لها الافعال من سخن فتقبل مزاجا حارا استعد به للذكورة او من سرد فتقبل مزاجا باردا استعد به للانوثة وليست تمنع بهذا الانقسام من قبول قسمة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا وفرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا ايضا يجوز ان يكون ذكرا او انثى فيكون الحيوان قد نوع فيه انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك دخل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن كذلك كان فصلا سواء كان استعداده لذلك لصورتها كالحساس المحسم في النفس فان النفس هي التي تكون او لا حساسة بالذات وتكون لمادتها لكن بحيث تمنع من اقسام اولى من جهة الصورة تداخل اقسام مع اقسام هذه القسمة وذلك كانقسام الجسم الى المغتذي وغيره فاذا كان من جهة المادة لكنه تخصص الجنس بعض الانواع الحاصلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار مغتذيا لم يقبل من الصورة الا نفسا غاذية حساسة وغير حساسة فيكون حيوانا دون النبات ليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي نفسا غاذية اخرى نفس لذلك الا ان يكون الجسم ذو النفس لذلك مغتذيا او غير مغتذ وينبغي ان يتذكر الانفعال ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصادمات الامور الطبيعية عوارض من الامزجة غير ما قد كانت الانفعالات المعارضة صارت ذلك المعنى المصورة فقد تتهيأ على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى كالاذا تحرك الطين الى التخمر عرض مانع ابقاه على طينيته او على بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السميل مثلا في الحركة من الطبيعية الى الحجرية

وقد نوصلها الی صورة اخری کما اذا تحرک العصیر الی التخمر فعرض له عارض فتخلل وربما لم یصر فرخ ربما کانت موقتة لاختلافات فی نفس المعنی المتحرک الیه اذا کانت تقبل الاختلاف کما اذ تحرک الماء
بالبعض الی البحرانیة عرض لها انفعالات موقتة لاختلافات فی نفس تحصیل الطبیعة الحیوانیة فصار بعضها ویدانا وبعضها ذبابا وربما کانت موقتة لاختلافات اخری فی نفس الغایة کالقصوة بل فی امور
مناسبة للغایة او خارجة عنها جدا فانها تعرض للمادة من هذه الجهة وتبقی معها للمادة متوجهة الی الغایة یکون لا محالة خارجا وبین هذا القبیل المذکورة والاولی فانها فی کیفیة حال آلات التنفس
والتناسل امر عارض بعد الحیوة وتنوعها شیئا محصلا بعیدا وان کان مناسبا للغایة فما کان من الانفعالات اللوازم بهذه الصفة لا یکون فصولا علی الثانی لا یکون المعنی المخصص فصولا بل
تلک الطبیعة البتة بل ان کان مخصصا لمعنی سابق علیه بلا واسطة بحیث یمنع انقسامه قسمة ولیة اخری یتداخل اقسامها مع اقسام هذه القسمة کذلک فذلک المعنی السابق بالنسبة الی سابقه
بلا واسطة سواء کان هذا السابق تلک الطبیعة بعینها او معنی آخر حینئذ یکون الامر کذلک الی ان ینتهی الی تلک الطبیعة کان هناک فصلان او فصول مرتبة یکون آخر فصولها بعد فصل او فصول
للطبیعة الاولی کالجوهر انما یکون الحقا بعد کونه نفسا شاعرة انما هو بعد کونه نفسا بعد کونه جسما نباتیا وان لم یکن لک بل یکون المعنی اللاحق فی بعض المراتب غیر مخصص او یکون مخصصا علی الشرط
لکن بین اول المتاخر عن ذلک وکذا متاخر فصلا البتة او بواسطة کالجوهر انما یکون قابلا للمیل المستقیم او المستدیر بعد کونه قابلا للمیل وکونه قابلا للمیل انما هو بعد کونه
جسما طبیعیا زمان یکون قابلا للمیل لکونه من لوازم الجسم الطبیعی مقابل المیل غیر مخصص لسابقه بلا واسطة عنی الجسم الطبیعی بل مساویا فلا یکون فصلا له الجوهر لا یکون ابعد عنی قابل المیل
المستقیم والمستدیر ایضا فصلا شیء منهما وکالجوهر انما یکون متحیزا وکونه متحیزا بعد کونه جلا وانما یکون جلا بعد کونه ذا کم وانما یکون ذا کم بعد کونه جسما تعلیمیا بانضمام الفصل المقوم للجسم من الحس
المتحرک بالارادة الیه کونه حیوانا انما هو بعد کونه ذا نفس وکونه ذا نفس بعد کونه جسما بانضیاف الفصل المقوم الیه فلذکر وانکان مخصصا لما قبله من الجسمان لکن لا علی الشرطیة فلا یکون هو او ما بعده من الحل
ثم المتحی والکویسج فصولا واما الحیوة وما قبل ذلک فمعان ذاتیة وبعد انقضت ذلک لم یبق لنا حاجة الی التجشم کما فعله فی المقام الثانی عنی اعطاء القانون لتمییز الانواع من الاجناس فان الطیار
التی یتبین الامر فی کونها جنسا او نوعا ما کان منها بحیث یقبل الانقسام الی الفصول فهو جنس وما لا یکون لک بل انما یکون انقسامه بالعوارض فهو نوع **قلت** وهذه المعانی الاحقة
لا تکون فصولا لکون عوارض لازمة او غیر لازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة لک فانما کانت لازمة الطبیعة نفسها من ای جهة کانت اولا فوقها تکون لازمة لما تحتها
والتی یلزم ما تحتها لا یجب ان یلزم فوقها ثم العوارض وانکانت خارجة عن طبیعة الجنس والنوع فلا یجب خروجها عن تشخص المشار الیه وکان الجنس لکونه ماخوذا لا بشرط یحمل علی النوع وانکان فیه زیادة معنی لفصل
لک یقال هو والنوع علی الشخص وانکان فیه زیادة العوارض فزیادة العوارض علی الطبیعة الجنسیة او النوعیة انما هی بمعنی ان الطبیعة فی ان تکون لها تلک الطبیعة غیر مفتقرة الی تلک المعانی لتفصل تحتاج الیها
فی تحصیل معنی متقرر بالفعل یجوز ان یکون ای مشارا الیه ما وهی زائدة علی تحصیل المعنی وان لم یزد علی تحصیل الاشارة والفصول بالنسبة الی الجنس مشارا کما فی الاول دون الثانی فهم من العوارض
وکذا الجنس الاعلی والبسائط الفصول انما تمتاز عن سائر الاشیاء بتمام المعنی فلا یجب ان یکون لکل فصل فصل **اقول** لما عرفت ان ای المعانی الاحقة الجنس تکون فصولا وانها لا تکون فاعلم
ان ما لا تکون فصولا تکون عوارض لا محالة والعوارض اما لازمة للمعروضاتها او غیر لازمة واللازمة اما لازمة بلا واسطة عارض آخر تکون لازمة من جهة الصورة او المادة وامابواسطة
عارض آخر وذلک الواسطة ایضا اما لازمة بلا واسطة عارض بل من جهة الصورة او المادة او بواسطة عارض الی ان ینتهی الامر الی عارض بواسطة واللازم للطبیعة من ای جهة
کان قد یکون لازما لها نفسها ای لاجل صورتها الخاصة به وما دتها کالکم او عرض خاص بها وقد یکون بواسطة امر عم منها اما مادته او صورته او عارضه اللازم للاعم کون فی زمانا تحته
من انواع والاصناف والافراد من غیر عکس فان اللازم للاخص لا یجب ان یکون لازما للاعم نعم قد یلزم اذا کان لازمه ما تحته بواسطة او بواسطة ما یساویه وما یعم قسم العوارض
وانکانت خارجة عن طبیعة الجنس والنوع لکن لا یجب خروجها عن الاشخاص فان الطبیعة النوعیة اذا وجدت وتشخصت فاذا وجد فی مادة معینة مع لواحق مادیة وعوارض لازمة اخری لازمة للجسم الفصل
المشار الیه یکون شخصا من الطبیعة والانسانیة نعنی ان مجموع الانسانیة مع البیاض وطول القامة وبنوة عمرو مثلا الی غیر ذلک یکون شخصا مشارا الیه انسانیا بل ان یزید هذا الانسان
الابیض الطویل القامة ابن عمرو فکلا منافی العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض فی مثل ذلک بدل العوارض فی عبارتهم فالمراد بها العوارض فان اختلج فی بالک انه اذا کانت
العوارض داخلة فی الشخص فمن ان لا یصح حمل الجنس والنوع علیه لانهما یکونان جزء منه فقد ذکرنا سلفا فی حمل الجنس علی النوع من ان المحمول علی النوع هو طبیعة الجنس لا بشرط شیء فالفصل المقوم

النوع وان لم يكن متضمنا في الجنس بالفعل لكنه فيه بالقوة والا يكون منضما فاليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من الجوهر غير محمول عليه فقط على ذلك يحمل الجنس والنوع على الشخص فالجسم شامل انا نقول ان اخذ جنسا لا بشرط ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع كان فيها طول وعرض وعمق ولسنا نشترط هذا المعنى بذلك بل اذا كان في ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك الف معنى آخر فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعاني منضمة في الجسم لا زائدة عليه منضما اليه من خارج فالشخص المشتمل على الجسمية والفصول والعوارض يكون بتمامه جسما فان قلت هذا خرق الاجماع اعلم ان الشخص عوارض وخواص خارجة عن طبيعة الجنس فالجواب ان مرادهم نحو وجاء عن طبيعة الجنس وزيادتها عليها انها خارجة عن نفس مفهوم الجنس غير داخلة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض لذلك بل توجد بدونها واما ان النفس لا تحتاج البها في تحصل معنى متقرر بالفعل يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اسى مشارا اليه كان باقيا فان النفس اذا ادرك معنى الجنس كالجوهر مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالناطق تحصل لها ماهية نوعية تامة المعنى يجوز ان يتقرر بالفعل فيها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر من كلام الشيخ في الشفاء فالفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها ما لو توهم مرفوعا عن الشخص المشار اليه لم يرتفع ذلك الشخص موجود بل فسد نحو مغايرة اللاتي مع سائر الاشخاص وذلك اما لكون تلك العوارض من اسباب التشخص كالانفصال الطاري على المادة العنصرية لكون الغطرفة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصوصها من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم تكن من اسباب تشخصه كلوازم المزاج الشخصي لزيد لعلك قد حصل لك مما ذكرت ان الانواع الواقعة تحت جنس سواء كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان او اضافية محضة كالحيوان والنبات تحت الجسم المغتذي يمتاز بعضها عن بعض بفصول مغوتة لها مقسمة بجنسيتها ولا يمتنع ان تكون مع ذلك ممتازة بالعوارض ايضا بل يكون لكل البتة لكن الامتياز بالفصول ذاتي وبها عرضي وان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا تمتاز الا بالعوارض لمشاركتها في تمام الحقيقة واما النوع فلا تمتاز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا الا في بعض الاحاظ اعني لحظ التحصل والابهام والخلط والهراء فان النوع يمتاز من وجه عن الجنس وذلك بدخول الفصل فيه بالفعل لا في الجنس وعن الفصل ايضا بدخول الجنس فيه لا في الفصل والجنس والفصل ايضا لا يمتازان في الخارج ولا في الذهن الا في لحظ التعقل داخل كل بها يشترط لا ويكون امتيازهما حينئذ بنفس معنييهما لا بجزء من المعنى مع الشركة في جزء منه لا في الخارج مع الشركة في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركة تمام شئ ما بتمام جوهر الماهية فان ليس شئ من الفصول الجواهر جواهر فيكون الجوهر مشتركا بينها فيكون الامتياز بجزء آخر وهكذا حتى يتسلسل قلنا فصول الجواهر وان كانت جواهر لكن قولنا الجوهر عليها عرضي بخلاف قولنا على نفس وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذن لا يكون الجوهر جنسا لما تحته لانا نقول انا نريد بكونه جنسا لما تحته انه كذلك بالنسبة الى الاجناس الانواع المندرجة فيه لا مطلقا بل هو من الاعراض العامة للفصول وكذا كل جنس للفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز الجنس الاعلى وبسائط الفصول على سائر الاشياء بتمام المعنى فلا يلزم التسلسل لانا في الاجناس والفصول **قلت** لعلك بعد استيقان الجعل البسيط لا ترتاب في ان المجعول في سنخ تقرره ذاته تعلق بالجاعل ويستتبع ذلك تعلقه به في التاليس والا تعلق الافقر فالغني الا هو اذ من البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود او البطلان والعدم يوجب الغنى فيه عن الموجب فسلب الوجوب بالذات عن الجانبين هو الامكان الذاتي هو الموجب للفقر فيها اليه فيتعلق بالواقع من الجانبين من جهة وجوبه فالحاجة دائمة لدوام الامكان فتعلق الواقع من الجانبين بموجبه على حسب الوجوب المستتبع للوقوع في الدوام والتخصيص بشطر من الزمان او الابتداء والبقاء سيان في ذلك وتمثل في ذلك بملاحظة حال الشمس والضوء الواقع بمحاذاتها على الارض فانه مرتبط بها في تقرره ووجوده فليس ان فرض دوامه بدوام محاذاتها كان ذلك مغنيا له عنها ومنافيا لتعلقه بها ليس اذ حدث يستغني في البقاء عنها فمن على ذلك حال البطلان والعدم بيد ان الحاجة في التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحديق يوجب كونه واجبا بالذات اذ الخلة انما يسدها الغني وضم الافاقة الى الافاقة لا يغني شيئا واما البطلان والعدم فيكفي بالضرورة في وجوبها انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلو استند البعد الى موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما استخف ظن العامة من ان يتوهم ان المتعلق من المفعول بما فاعلا انما هو حدوثه والموجد له اليه هو الحدوث فالقديم لا سبب البتة والحادث يستغني عنه في البقاء وان احتاج في الابتداء ويكذب بل ههنا حالتين العدم والوجود هي الخروج من ذاك الى هذا فليس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما مطلقا او في اول آن العدم وان احتاج الى موجب فهو عدم فاعل الوجود او هو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العدم ليس عن فاعل بل هذا لك في نفسه وكذلك كونه في اول آن مسلم بيق من الحدوث معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت بنفسها لاستبدت في وجودها الازلي من الوجود وما هو في اول آن منه وما هو بعده لا يختلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى

بسم الله الرحمن الرحيم

النقیضین مطلقا باعتبار الوجود الخارجی یعنی یجوز ان لایکون شیٔ من النقیضین موجودا فی الخارج کالامکان والامکان والوجود والامتناع والامتناع بل نقول ذلک ضروری فی القضایا
ان النسب جزء الامور الاعتباریة وکذا الاستحیل اجتماع النقیضین باعتبار التعقل والتصور ان التعقل ان یتصور جمیع الاشیاء حتی النقیضین معا وکیف یستحیل مع ان تعقل احد النقیضین هو السلب
لایکن بدون تعقل الایجاب لتوقفه علیه لو استحال تصور السلب لم یصح تصور الایجاب وکذا الاستحیل ارتفاعهما بذلک الاعتبار ایجوز ان لایتصور شیئا من النقیضین کمن هو غافل الذهن عنهما
تحقیق الکلام فی النقیض علی وجه یستحل به کثیر من الشبه الموردة فی مواضع عدیدة کما لایخفی علی من له تتبع وتدبر فی العلوم ✦

خاتمة الطبع

الحمد لله والصلوة علی الهها اما بعد فقد طبعت الرسالتان اللطیفتان احدهما فی تحقیق الکلی الطبعی واخری فی تحقیق ارتفاع النقیضین من مصنفات محقق دهره ومدقق عصره المحمود
البجنوری رحمه الله الباری مولانا العلامة المولوی **عبد الاحد** مالک المطبع المجتبائی الواقع فی الدهلی فی المطبع المصطفائی اهتم به **عبد الواحد خان** اللکنوی ابن الحاج محمد مصطفی خان
فی سنة ۱۳۰۸ ثمان وثلث عشرة مائة من الهجرة النبویة علی صاحبها افضل صلوة وتحیة فقط ✦

ترجمة مولف الشمس البازغة

احمدک یا من هو محمود والصلوة علی صاحب المقام المحمود وعلی من تبعه الی الیوم الموعود وبعد فیقول الراجی عفو ربه القوی **محمد عبد الحی** اللکنوی قد سالنی بعض خلانی
ان احرر ترجمة صاحب الشمس البازغة لیظفر فضله علی الطالبین کفضل الشمس البازغة فاجبته الی سؤله فاقول هو العلامة فی عصره الفهامة فی دهره محقق الفنون الحکمیة
ومدقق العلوم العقلیة مولانا محمود البجنوری نسبته الی جونپور بفتح الجیم وفتح الواو وبعدها نون ساکنة بعدها باء فارسیة بعدها واو ثم راء مهملة بلدة رفیعة الشان مکلانة
من قدیم الایام لارباب العلم والشان من بلاد فورب تلمذ علی جده الغریب شاه محمد المتوفی سنة اثنین وثلثین بعد الالف وعلی الشیخ محمد افضل البجنوری وفرغ من التحصیل
وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم فی مضمار التالیف وارسل غواص الفکر الی بحار التصنیف فصنف الشمس البازغة ولم یتفق لفنیه یراد جمیع فنون الطبعی لضرب طبل الرحیل فی اثنا عمره
الطبعی وحرر علی الفوائد الغیاثیة للعضد الایجی شرحا سماه الفرائد وعلق علیه حاشیة جمعها اکثر من جمیع شروحه التی فیها عجائب تنشط بالاذهان وتفرح بسماعها الآذان وتحکی انه اصدر عنه فی
تمام عمره قول رجع عنه ولما اکمل التحصیل رحل الی دار الخلافة اکبرآباد ولقی آصف خان اعاظم امراء السلطان شاهجهان فبجله وعظمه ثم رجع الی جونفور واشتغل بالتدریس وله
رسالة موجزة قاربته اوراق فی الفارسیة فی اقسام النسوان توفی فی سنة اثنین وستین والف فی التاسع من الربیع الاول وقد کان استاذه الشیخ افضل اذ ذاک حیا فحزن علیه
حزنا وفیا وما تبسم ربیعین یوما الی ان لحق به والحق انه لم یظهر بالهند مثل الفارضیین احدهما الشیخ احمد المجدد السهرندی فی علم الحقائق وثانیهما هذا المحمود کذا ذکره المورخ غلام علی
آزاد البلگرامی فی سبحة المرجان ومن تصانیفه عالم الطلع آزاد الدوحة المیادة فی الصلوة والمادة ورسالة فی الکلی والجزئی ورسالة فی تحقیق اجتماع النقیضین وارتفاعهما ورسالة
فارسیة فی تحقیق القضاء والقدر ورسالة فی حدقا الوجود وغیر ذلک ومن تلامذته مولانا عبد الباقی البجنوری صاحب الآداب الباقیة والابحاث الباقیة ومدح فی
دیباجة الآداب استاذه غایة مدح والشهود ان مولانا عبد الرشید البجنوری صاحب الرشیدیة شرح الشریفیة وزاد السالکین وشرح اسرار الخلوة والمحکوم المربوط دعائی
کافیة ابن الحاجب ومقصود الطالبین وبیان الشعر وغیرها المتوفی سنة ثلث وثمانین والف ایضا من تلامذته والعلم عند الله تعالی ومما یستنکر علیه اطلاقه ما قبل الطبیعة علی
الفن الطبعی فی دیباجة الشمس البازغة مع ان اطلاقه واطلاق ما بعد الطبیعة عندهم مخصوص بفن الالهیات وقد بالغ فی تصحیحه المحشون لکن لم یات احد منهم بما یشفی العلیل
والحق علی ما فصله المحقق المعارف بحواشی شرح المواقف ان اطلاقه علیه لیس علی غرضهم بل علی ان مباحث الطبیعة فی الحقیقة من الالهی والطبعی قبل الالهی
مرتبة فصار بهذا المعنی ما قبل الطبیعة فاحفظ فقط